د. أكرم حجازي

الجذور الاجتماعية للنكبة

فلسطين ١٨٥٨ - ١٩٤٨





الجذور الاجتماعية للنكبة

فلسطين ١٨٥٨ - ١٩٤٨

"يُفنِّدُ هذا الكتاب أسطورة تَخَلِّي الفلسطينيين عن أراضيهم للصَّهاينة من خلال دراسة مُعمَّقة لأنماط الملكيَّة والإنتاج العربيَّة وطبيعة العلاقة الاقتصاديَّة بين الدولة والمجتمع في فلسطين خلال العهدين العُثماني وعهد الانتداب البريطاني عقب الحرب العالميَّة الأولى، وأخيرًا التسلُّل الصهيوني داخل الأرض العربيَّة منذ نهايات القرن التاسع عشر. ودور الكولونيالية البريطانيَّة في تجهيز البنية التحتيَّة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في الأرض العربيَّة لصالح الصهيونية قُبيْل النَّكبة."

د. أكرم حجازي

- كاتبٌ وباحثٌ، وأستاذٌ جامعيّ سابق.
- إجازة في الصحافة وعلوم الاتصال (جامعة تونس الأولى ١٩٨٩).
- شهادة الدكتوراه من جامعة تونس الأولى سنة ١٩٩٩ في علم الاجتماع.
- مؤسِّس ومدير موقع (المراقب للدراسات والأبحاث الاجتماعية) المتخصِّص في دراسة الحركات الجهاديَّة.
- صدر له أيضًا: دراسات في السلفيَّة الجهاديَّة.





الجذور الاجتماعية للنكبة

فلسطين ١٨٥٨ - ١٩٤٨

الجذور الاجتماعية للنكبة؛ فلسطين ١٨٥٨-١٩٤٨

د.أكرم حجازي

الطبعة الأولى: ربيع الأول ١٤٣٦ / يناير ٢٠١٥م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٤/٢٢٣٩٧

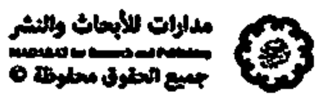
الترقيم الدولي: ISBN 978-977-6459-05-2

مدارات للأبحاث والنشر©

العنوان: ٥ش ابن سندر - الزيتون - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون: ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٠ - ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧١ - ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٢

البريد الإلكتروني: info@madarat-rp.com



د. أكرم حجازي

الجذور الاجتماعية للنكبة

فلسطين ١٨٥٨ - ١٩٤٨



مــدارات للأبحاث والنشر
Madarat for Research and Publishing

وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ

«سورة العنكبوت، آية، ٦٩»



الإهداء

إلى أبي وأمي

إلى إخواني وأخواتي

إلى زوجتي

إلى أبنائي و بناتي: الهيثم وهبة الله وحـلا وهلا ومصطفى

إلى كل عائلة ثكلى أو مغتصبة أو مشردة في المنافي ...

إلى أولئك الذين اتهموا ظلما بأنهم باعوا أرضهم

عذراً عن الألم والقهر،

عذراً عن ظلم ذوي القربى،

عذراً عن وقع الحسام المهند،

فما زالت وستبقى بقية من أمل.

شكر وعرفان

استغرقت هذه الدراسة من المؤلف جهداً طويلاً ومضنيًا، وما كانت لتخرج في هذه الصورة من الضبط والموضوعية لولا جهود آخرين، أخص بالذكر منهم المؤرخ الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد عوض الذي طالع الدراسة وهي مخطوطة وكانت لملاحظاته واقتراحاته الدور المأمول منها في تدارك أقصى ما يمكن تداركه، فله مني كل الشكر الجزيل والعرفان على ما بذله من جهد تقييمي فعال.

كما أخص بالشكر

أولئك الجنود المجهولين الذين زودوني، دائمًا، بالمراجع والمصادر النفيسة لانطلاقة الدراسة، وأولئك الذين أثروها بالمناقشة والتحليل والإرشاد والتوجيه. إنهم كثيرون . . وشكرهم سيظل قليلاً . . ولا عزاء لهم إلا هذه الدراسة ثمرة جهد جميع من شارك بها.

المحتويـــــات

الجزء الثاني: الغـــدر (١٩١٧ - ١٩٤٨)

●●●

فهرس الجداول

●●●

مقدمة

ظهرت لفظة «فلسطين» سياسيًا وإداريًا خلال عهد الإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطية (٣٩٥ - ٦٣٦م). وقُسِّمت البلاد في حينها إلى ثلاث مناطق هي:

- فلسطين الأولى، وتشمل مدن نابلس، القدس، الخليل، السهل الساحلي حتى مدينة رفح جنوبًا، وعاصمتها قيسارية.
- فلسطين الثانية، وتشمل الجليل وأم قيس وقلعة الحصن وطبريا وعاصمتها بيسان.
- فلسطين الثالثة، وهي بلاد الأنباط. وتشمل منطقة جنوب فلسطين وبئر السبع وعاصمتها البتراء.

أما مدينتا حيفا وعكا في الشمال فكانتا ضمن فينيقيا الأولى وعاصمتها مدينة صور. وقد وُجدت آنذاك تقسيمات من نوع فينيقيا الثانية وسوريا الأولى وسوريا الثانية. وكانت فلسطينَ في القرن الرابع الميلادي تضم ٣١ مدينة و ٤٢٢ قرية. ولقد حافظ الفتح العربي الإسلامي على التقسيمات الإدارية الرومانية. ولمَّا أصبحت المناطق الإدارية تسمى أجنادًا أُطلق على فلسطين الأولى «جند فلسطين» الذي اتسع شرقًا حتى مدينة عمان وجنوبًا حتى خليج العقبة(١) وظل كذلك طوال التاريخ العربي حتى الغزو المغولي.

أما إداريًا فلم تأتلف البلاد في وحدة مستقلة، وبالتالي فلم تؤلف كيانًا سياسيًا مستقلاً على امتداد التاريخ العربي الإسلامي. وكذا الأمر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٩١٧م) حيث لم يطلق اسم فلسطين على أي تقسيم إداري لبلاد الشام، وكان يطلق عليها أحيانا اسم «سوريا الجنوبية». ولا شك أن هذه الوضعية السياسية والإدارية كانت تنطبق على سائر بلاد الشام. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠٧) قُسِّمت فلسطين تقسيمًا إداريًا عثمانيًا إلى قسمين؛ أحدهما أُلحق بولاية صيدا وعاصمته عكا والآخر بولاية دمشق. ولكن في آخر تقسيم إداري اشتملت فلسطين على ثلاثة سناجق «متصرفيات»، وهي

(١) الحوت (بيان نويهض). - فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة / التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (١٩١٧) - دار الاستقلال للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، ١٩٩١ - ص ٦٢.

سنجق القدس الذي وضع تحت الإشراف المباشر للأستانة سنة ١٨٧٤، وسنجقا عكا ونابلس التابعان لولاية الشام (دمشق). وبعد إعادة تنظيم الولاية ألحق سنجقا عكا ونابلس بولاية بيروت سنة ١٨٨٧.

وضَمَّ سنجقُ القدس مدنَ الخليل وغزة ويافا واللّد والرملة ونحو ٣٢٨ قرية، وقُدِّرَ عدد سكانه بأكثر من ٣٤٠ ألف نسمة[١] أما مساحته فهي القسم الأعظم من فلسطين، إذ بلغت نحو ٢٢ ألف كم مربع بما يوازي ٨١٪ من المساحة الإجمالية[٢].

ويضم سنجق عكا مدن حيفا والناصرة وطبريا وصفد و٢٢٢ قرية. ويبلغ عدد السكان التقديري نحو ٧٧ ألف نسمة. ويبقى سنجق نابلس - البلقاء المعروف بسنجق البلقاء مشتملاً على مدن جنين وعجلون والصلت و٢١٢ قرية بتقدير سكاني يصل إلى ٤٩ ألف نسمة.

بقي هذا التقسيم الأخير إلى حين انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال فلسطين من قبل القوات البريطانية سنة ١٩١٧. وفي مطلع العام ١٩٢٣ رَسَّمَت قوات الانتداب حدود فلسطين التي باتت تقع على الغرب من قارة آسيا بين خطي العرض ٣، ٢٩ْ و ١٥، ٣٣ْ وبين خطي الطول ١٥، ٣٤ْ و ٤، ٣٤ْ شرقي خط غرينتش متوسطة مفارق الطرق بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. ففي الشمال يحدُّها لبنان وجزء من سوريا، وفي الجنوب خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء المصرية، ومن الشرق تقع الأردن وقسم من سوريا، وعلى يسارها غربًا يقع البحر الأبيض المتوسط.

هذه الحدود منحت فلسطين مساحة بنحو ٠٠٩، ٢٧ كم مربع (٤٢٩، ١٠ ميل مربع) على شكل إسفين يمتد طوله ما بين الشمال والجنوب حوالي ٤٣٠ كم، وبعرض يتراوح بين ٥١ - ٧٠ كم في الأعلى شمالاً، أما في الوسط فيتسع قليلاً ما بين ٧٢ - ٩٥ كم، ثم جنوبا ليتسع أكثر وليصل نحو ١١٧ كم ليعود أخيراً نحو الانغلاق. وثمة اتجاهان يتأوّلان

(١) الكيّالي (عبد الوهّاب) - تاريخ فلسطين الحديث - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - الطبعة الثامنة، ١٩٨١.

(٢) أبو رجيلة (خليل) - الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل: شؤون فلسطينية - بيروت، لبنان - منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - عدد ١١ - السنة، ١٩٧٣ - ص ١٢٩.

هذه الحدود. فالأول يحسم أمره في أنها: «حدود رسمت اعتباطيًا بين سنتي ١٩٢٠ – ١٩٢٢ نتيجة للمفاوضات التي جرت بين بريطانيا وفرنسا ولجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم[١] ويرى اتجاه آخر أن: «النتيجة التي حددت فيها مساحة فلسطين الحالية وشكلها لم يكن اعتباطيًا مصطنعًا للوحة رسمتها القوى الاستعمارية؛ بل إن فلسطين كانت قد اتخذت ببطء في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين شكلاً محددًا في وعي سكانها ووعي الحكومة المركزية أيضًا»[٢].

ومهما يكن الأمر؛ فالبقعة الجغرافية هذه ظلت هدفًا للغزاة على مر الزمن. ولم يكن ممكنًا أن ينجح في حكمها سوى الأقوياء. وفي هذا السياق تأتي أحدث الغزوات العالمية ممثلة بالحركة الصهيونية المدعومة من أعتى القوى الغربية الرأسمالية لا لتحكم الأرض والشعب في هذه المنطقة بل لتستوطن وتغيِّر هوية البلاد تغييرًا جذريًا. ولأن الأرض هي المساحة الاجتماعية من الجغرافيا فقد برزت ملكيتها كجوهر للنزاع تموضعت فيه المعضلة الفلسطينية لتتخذ لها من الزمن حيزًا نافَ على القرن. فابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتجه المجتمع الفلسطيني نحو الانحسار في حَدَّيه الطبيعيين: في الأرض كما في السكان. وبالتأكيد فإن هذه الحالة من الانحسار لم تتوقف ما دامت مصادرة الأراضي والاستيطان عليها بعد إخلاء سكانها منها أو إبعادهم خارج مجتمعهم ماضية بقوة الاحتلال وأساليبه التي يصعب حصرها. وباتت هذه المعضلة تهدد المجتمع الفلسطيني وتدفعه نحو الاجتماع في صيغة أقلية يسهل التحكم في مصيرها حيثما وجدت. وهي حالة بدائية من الاجتماع الإنساني تنطوي على مفارقة حضارية غريبة تحدث في عصر صعود القوميات، وفي عالم يتبنى قيم حقوق الإنسان وتقرير المصير والديمقراطية ... الخ

هكذا تبدو المسألة بعيدة كل البعد عن طابع الاستعمار التقليدي الذي ينتهي برحيل المُعَمِّر بعد أن يضمن مصالحه الاستراتيجية فيما سينظر إليه لاحقًا «مستعمرة سابقة».

---

(١) أبو لغد (إبراهيم)، تحرير و إعداد. – تهويد فلسطين – مقالة: رودي (جون). – حركيات استلاب الأرض – رابطة الاجتماعيين (الكويت) و م. ت. ف (مركز الأبحاث) – سلسلة كتب فلسطينية، ٣٧ – بيروت، لبنان – ترجمة أسعد رزوق – شباط، فبراير ١٩٧٢ – ص ١٣٣.

(٢) شولش (الكزاندر). – تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦ – ١٨٨٢) – منشورات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي / ٣ – عمان، الأردن – الطبعة الثانية (منقحة)، ١٩٩٣ – ترجمة، كامل جميل العسلي – ص ٢٠.

فالنشاطات الكولونيالية البريطانية والصهيونية في فلسطين استهدفت إحلال مجتمع مصطنع محل مجتمع طبيعي قائم منذ قرون. إنه غزو كولونيالي يتجاوز إشباع الحاجات والمتطلبات الاستعمارية التقليدية ليجعل من المجتمع وبناه وعلاقاته وأنماط عيشه وإنتاجه هدفًا لم تَحُل كل الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية دونه، ولقد تأكد هذا المسعى في أعقاب مرحلتين زمنيتين متتاليتين:

- الأولى، إثر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. أي ما بين التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٧م إلى الرابع عشر من شهر أيار / مايو سنة ١٩٤٨ م، وهو تاريخ إعلان «إسرائيل» دولة على نحو ٧٧,٤ ٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، وهو أيضًا ذات التاريخ الذي ينتهي عنده الانتداب على فلسطين.
- ومنه تبدأ المرحلة الثانية التي ابتدأت بتدخل الجيوش العربية (عشرة آلاف جندي مقابل ٦٠ ألف مقاتل يهودي) وانتهت بتوقيع الدول العربية لاتفاقيات الهدنة مع «إسرائيل». وكانت سوريا آخر من وقعها في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٤٩م.

خلال هاتين المرحلتين كان المجتمع الفلسطيني يتلاشى بسرعة خاطفة مخلفًا عشرات الآلاف من الأسر والعائلات التي طُردت من أرضها واتجهت نحو التوطن القسري في معازل، من الخيام، ولسنوات عديدة في المجتمعات العربية المجاورة فيما بات يعرف بالضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وفي أماكن أخرى من العالم. وشَبَّهت باحثة فلسطينية في المنفى، خاصة بعد اكتمال احتلال فلسطين سنة ١٩٦٧، وضعية الفلسطينيين وما حلَّ بهم بـ«التاسمانيين»(*) إذ «لا يعرف التاريخ حالات جرى فيها استبدال كامل للسكان الأصليين في بلد ما بأجناس من الدخلاء، وتم إنجاز عملية الاستبدال هذه في غضون مدة قصيرة لا تتجاوز جيلين من الناس. غير أن هذا الواقع هو ما جرت محاولته في فلسطين منذ بداية القرن العشرين»[١].

ولم يكن الفلسطينيون، وحدهم، من روَّج لمقولات الاقتلاع، الطرد، التشريد، المنافي، اللجوء، الاستبدال، الاغتصاب، النكبة، الكارثة ... الخ، ذلك أن كل

(*) هم أحد الشعوب المنقرضة في قارة أستراليا.

(١) أبو لغد (إبراهيم)، تحرير. - تهويد فلسطين - مقالة: أبو لغد (جانيت). - التحول الديمغرافي في فلسطين - مرجع سابق - ص ١٥٥.

المجتمعات العربية التي لم تكن قد «لطخت» بعد بحمّى الاستقلال الوطني، الإقليمية، الشوفينية، ... تجاه الفلسطيني، وكذا المجتمعات الإسلامية وتلك الطامحة إلى التحرر من نير السيطرة الاستعمارية الأجنبية وأخرى نادت بحق الشعوب في الحرية والاستقلال، كلها، عبَّرت عن استنكارها لهذه «المظلمة» التي أُنزِلت بشعب مسالم كان من المتاح أن تنزل بأي منهم لو اختارت الصهيونية والقوى الاستعمارية بقعة جغرافية غير فلسطين. ولكن متى بدأ الاغتصاب؟ وفي أية ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية؟

هذا هو السؤال المركزي في البحث والذي يتأسس على قاعدة الوضعية المادية والشعور الاجتماعي والنفسي المتمخض عن إعلان قيام الدولة اليهودية. فليس ثمة فرد فلسطيني، حتى في مطالع القرن الواحد والعشرين، إلا ويدرك حقيقة أنه مغتصب الحقوق، مضطهد في مشاعره ووعيه وكيانه المادي والنفسي، ممتهن الكرامة منبوذ كما لو أنه مصاب بالطاعون على حد تعبير الزعيم الفلسطيني الراحل صلاح خلف في سيرته الذاتية ... الخ وعليه فغالبا ما يقترن التعامل مع مفهوم الاغتصاب من خلال رده إلى اعتبارات سياسية تنحي باللائمة على بريطانيا، دولة الانتداب على فلسطين، التي أصدر وزير خارجيتها «جيمس آرثر بلفور» في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧م تصريحه الشهير الذي عرف باسمه، وفيه يمنح اليهود الحق في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين(**) بمعنى أن أصل المشكلة الفلسطينية وكل تجلياتها اللاحقة كانت تُرَدُّ دومًا إلى «وعد بلفور» الذي وُصِف بـ «المشؤوم» كونه شرَّع لليهود حقًا ليس لهم ولا لمشترعيه كي يتصرفوا فيه. وفي هذا السِياق برزت الكثير من التعميمات التي توقعت، بشروط معينة، فشل الوطن القومي اليهودي. ويمكن إثبات اثنتين منها، إحداهما سياسية والأخرى ديمغرافية:

الأولى: تنطلق تاريخيًا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حين ساد العلاقات الدولية، في ظل الحرب الباردة، مناخ من الهامشية السياسية تميز بشيوع ظاهرة تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب وحقوق الإنسان والديمقراطية ... الخ وفي ظل هذا المناخ السياسي

(**) «الوعد» هو ثمرة مفاوضات لتقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية جرت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية. وكان من الطبيعي أن تودع نسخة من الاتفاق الذي بقي سرًا في محفوظات وزارة الخارجية الروسية، وكان من الممكن أن يظل كذلك لولا قيام الثورة البلشفية في روسيا في تشرين أول / أكتوبر ١٩١٧ وانكشاف أمره.

والاجتماعي القيمي اتجهت العالمية الدولية، ممثلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى «مناصبة النظم الاستيطانية العداء بذريعة أو بأخرى». ولقد تأكد هذا النهج لما صوتت الجمعية العامة سنة ١٩٥٥م ضد مشروع قدمه المستوطنون البيض للاعتراف بدولة روديسيا التي أعلنوا عن قيامها في الموزامبيق في أفريقيا، وتواصل الصراع الداخلي حتى أعلنت البلاد استقلالها سنة ١٩٨٠م في إطار يحفظ للأقلية البيضاء حقوقها. ويعتقد «جورج جبور»، في ضوء فشل محاولة البيض هذه «أن من الواضح أن قرار تقسيم فلسطين ما كان له أن يُقَرّ لو كان قد تأخر عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عام ١٩٥٤م، أو ربما إلى ما قبل ذلك العام كذلك ليس ثمة من شك في أن مستوطني جنوب روديسيا ما كان ليعترض عليهم المجتمع الدولي لو أنهم أقاموا دولتهم قبل الحرب العالمية الثانية أو حتى في عام تقسيم فلسطين»[1].

الثانية: عبرت عنها باحثة فلسطينية متخصصة بالديمغرافيا هي «جانيت أبو لغد». وهي رؤية تتأسس على محتويات كمية (الهجرة اليهودية) وقيمية (ثقافة الغرب الرأسمالي السياسية). ففي أواخر العشرينات من القرن العشرين تضاءلت الهجرة اليهودية، وبلغ مجموعها في فلسطين سنة ١٩٣١ نحو ١٧٤,٠٠٠ يهودي. وتعتقد الباحثة: «لو أن السياسة الألمانية سارت في طريق آخر عند مطلع الثلاثينات، لما كانت هناك على الأرجح مشكلة فلسطينية في الأربعينات، ولا نزاع عربي - إسرائيلي اليوم» لأنه منذ مطلع سنة ١٩٣٢ حتى نهاية سنة ١٩٣٦ هاجر إلى فلسطين ما يقارب ١٧٠,٠٠٠ يهودي من صافي الهجرة. ولا شك أن مضاعفة العدد خلال فترة خمس سنوات فقط هو تغير جذري. وحسب تقديرات الحكومة لنهاية العام ١٩٤٦ بلغ المجموع التقديري للسكان في فلسطين ١,٨٨٧,٢١٤ من بينهم ٥٨٣,٣٢٧ يهوديا يؤلفون ٣١٪. وطبقا لأرقام مشتركة أعدتها كل من دائرة الإحصاء الحكومية والوكالة اليهودية لم يكن اليهود يشكلون أكثرية عددية إلا في قضاء صغير فقط من فلسطين كلها هو قضاء المنطقة التي تضم المدينتين التوأم، يافا ذات الأغلبية العربية الساحقة وتل أبيب المقتصرة على اليهود. وفي إجمالي القضاء شكلت نسبة اليهود ٧٠٪ من السكان.

---

(١) حماد (مجدي). - النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا - دار الوحدة - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، ١٩٨١ - ص ٢٥١.

واسترشادا بمحتويات الديمقراطية الغربية تلاحظ الباحثة أنه: «من الطريف النظر إلى هذه الحقيقة برصانة واتزان، لأنه لو احترم مشروع التقسيم حكم الأكثرية أو لو جرى إخضاعه لاستفتاء، فإن دولة إسرائيل الوليدة لم يكن لها ما يبررها، إن كان لها من مبرر على الإطلاق إلا بالنسبة لهذه المنطقة المفردة من البلاد. وحتى بالنسبة إلى ذلك فإن الوضع الأكثري تحقق هناك (في يافا) لأن أربعة من أصل كل عشرة يهود في فلسطين أقاموا في تلك الرقعة المحاطة بغير اليهود»[1].

ولا ريب أن هذه التعميمات تحتوي على عناصر قوة بالقدر الذي لا تخلو فيه من ضعف بارز لاسيما أنها تتأسس على مبدأ الاحتمال. فمثلاً بالنسبة للاعتراف بـ«إسرائيل» كانت الكثير من الدول تعارض قيامها لولا أن مواقف بعضها تغير فجأة وبصورة دراماتيكية وفاضحة، وبعضها الآخر أكره على تغيير موقفه، وأخيراً صوتت الجمعية العامة على قرار التقسيم. أما الولايات المتحدة نفسها فقد اعترفت باستحالة تطبيق القرار بالقوة وتطور الموقف إلى صدور قرار يلغي قرار التقسيم إلا أن الوكالة اليهودية رفضته! في ٢٤ آذار / مارس سنة ١٩٤٨ لينتهي ماراثون الأمم المتحدة بقبول عضوية «إسرائيل». أما على المستوى الديمغرافي فلم تراع الباحثة سوى الجانب الكمي للهجرة فيما غفلت عن الجانب النوعي الذي أحدثته الهجرة اليهودية وطورت من خلاله محتويات مفاهيم تقليدية لـ«الأقلية» و«الأغلبية» ولانتشارها الجغرافي والاجتماعي المميز حتى بالعدد المحدود من المهاجرين. كما غفلت الباحثة عن طبيعة القيم الغربية الرأسمالية التي لم تكن حينها قيمًا كونية، والتي من المستحيل اعتبارها كذلك حتى هذه الأيام.

والمؤكد أنه لا مجال لأدنى شك في أهمية «الوعد» وما سبَّبه من تحولات حاسمة. ولكن ليس من الموضوعية في شيء النظر إليه باعتباره علامة فارقة، ما كان لتكون هناك مشكلة فلسطينية بدونها. فقد حقق المستوطنون الأوائل أكثر من ثلث ما حققه أخلافهم في مجال السيطرة على الأرض زمن العهد البريطاني رغم أنهم لم ينجحوا على صعيد العمل والهجرة اليهودية لا كمّاً ولا نوعًا بسبب القوانين العثمانية التي أبطأت الزحف اليهودي في حينه. ولكن حين كان المجتمع الفلسطيني ينزلق، في ظروف معينة، كان ثمة

(١) أبو لغد (إبراهيم)، تحرير. - تهويد فلسطين - مقالة: أبو لغد (جانيت). - مرجع سابق / ص ١٦٩ - ١٧٠.

مجتمع استيطاني ينهض خلسة مشكلاً بنية اجتماعية واقتصادية وأيديولوجية مهّدت لأن يصبح وعد بلفور قابلاً للظهور؛ إذ: «قبل صدور تصريح بلفور بزمن طويل، وهو التصريح الذي يجري اعتباره بمثابة المصدر لكل الخلافات حول فلسطين، كانت طبقة الفلاحين العريقة، رغم عجزها في التعبير عن مشاعرها، قد انزلقت درجة عن السلم الذي أودى بها، فيما بعد، إلى مخيمات اللاجئين في العام ١٩٤٨م». هذا التعميم عبَّر عنه «جون رودي»، ونحسب أنه ما يزال صالحًا للبناء عليه وتعميق البحث والتحليل انطلاقًا منه.

أما في أعقاب قرار التقسيم فقد ركزت ردود الفعل على حقيقة أن اليهود لم يمتلكوا من الأراضي الفلسطينية أزيد من ٦,٥٪ فيما يمنحهم القرار دولة على ٥٦٪ من مساحة فلسطين، وستظل هذه الحجة قائمة. ولكن في السوسيولوجيا لا يقع النظر في حجم الرقم (٦,٥٪) بل في موقعه الاجتماعي لفحص المدى الذي يجعله قويًا إلى حد القدرة على الاغتصاب.

وفي واقع الأمر فإن مسألة الملكية بقيت دوما بمنأى عن ساحة البحث والدراسة بالنظر إلى الغموض والصعوبة الفائقة في ضبط مفاهيمها، ومثل هذه الملاحظة العامة ربما أولى أن تنطبق على الكثير من الأبحاث الفلسطينية ذات الصلة والتي ظلت تعاني من اجترار ممل. ولعل السبب في ذلك هو اعتمادها على التراث المعرفي الذي وقعت صياغته قبل النكبة (١٩٤٨) وغداتها، فالأبحاث التي صدرت بعد ذلك عانت، فعلاً، من التراث بقدر ما نهلت منه. ولسنا نحاول في هذا السياق إلا المسَّ الرفيق في المسألة؛ ولكن من الجانب السوسيولوجي - التاريخي - القانوني.

ولقد قسمنا البحث إلى ثلاثة أجزاء يحتوي كل منها على فصلين، ويهتم الجزء الأول بقراءة المجتمع الفلسطيني في العهد العثماني في ضوء بنية المشاع وسبل الانتفاع في الأرض وإثبات التصرف فيها وكذا إشكالية تسجيل الأراضي بعد صدور القوانين الجديدة، ومعاينة الظروف التي مر بها المجتمع الفلسطيني أواخر القرن التاسع عشر وأدت إلى ظهور شرائح الرأسمال المحلي وتحالفه مع الرأسمال الغربي لتحقيق أول اختراق يهودي - صهيوني للمجتمع. وفي الجزء الثاني ثمة عرض للأطر المرجعية

القانونية للسياسة البريطانية في فلسطين خلال عهد الانتذاب، وضبط لوضعية المجتمع الفلسطيني في ظل استراتيجيات المشروع الاستعماري. كما نتتبع الوسائل والآليات التي استُعملت لتفكيك المجتمع الفلسطيني عبر سياسة نزع الملكية وتفكيك المشاع ومنح الامتيازات لليهود واتباع سياسة الإفقار. وفي الجزء الثالث والأخير سنعرض لتجليات التفكك ومشاريع التقسيم واقتلاع المجتمع من جذوره وإحلال مجتمع بديل عنه.



الجزء الأول

الجزء الأول

التسلُّل اليهودي إلى الملكية (١٨٥٨ - ١٩١٨)

الفصل الأول:

فلسطين عشية العهد العثماني

يتماثل المجتمع الفلسطيني مع غيره من المجتمعات العربية في القرن التاسع عشر سواء في تركيبته الاجتماعية أو في طرق الانتفاع في الأرض، غير أنه مجتمع ريفي ديمغرافيًا وجغرافيًا إلى حد بعيد، إذ يتركز السكان في أغلبيتهم المطلقة في النصف الشمالي من البلاد حيث الأراضي الزراعية الخصبة تاركين النصف الجنوبي شبه الصحراوي لنحو ١٠٪ من السكان البدو.

وكمجتمع ريفي عريق يحترف ما يزيد على ثلثي السكان فيه العمل الزراعي بالأساس وكل ما يمت للريف من منتجات حرفية بصلة مما يجعل من الأرض والقرية محور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في إجمالي المجتمع الفلسطيني حتى بالنسبة للشرائح المتنفِّذة والثرية التي سكنت المدن ونمَّت ثرواتها وتجارتها انطلاقًا من استثماراتها التاريخية في الأرض ومنتجاتها الزراعية. هذه الأرض التي لم تكن لتباع أو تشترى بحسب العرف والدين ظلت ثروة وموضع إدارة وليس تَمَلُّكًا إلى أن صدر قانون الأراضي العثماني المؤقت سنة ١٨٥٨ والذي سمح بتملُّك الأرض وحولَّها بموجب قانون الطابو إلى سلعة يمكن أن تنتقل للآخرين بسهولة بحيث يقع التصرف فيها كيفما كان.

إن غاية هذا الفصل هي الكشف عن سبل الانتفاع من الأرض عشية وخلال تطبيق قانون الطابو، والآلية التي مكنت من بروز شرائح اجتماعية جديدة ومتنفِّذة في الريف وتحويل شرائح اجتماعية أخرى خاصة في المدينة إلى كبار وتجار ورأسماليين وسماسرة ومرابين . . . إلخ ومن جهة أخرى فإن التسلل اليهودي المبكر إلى الأرض الفلسطينية حدث في واقع الأمر بعيد صدور قانون الأراضي وليس قبله الأمر الذي سيكشف لاحقًا عن مسؤولية عثمانية تاريخية تجاه المجتمع الفلسطيني الذي تم اختراقه وهو في عهدتها. والسؤال الآن: كيف كانت تستغل الأرض في الريف الفلسطيني؟ وكيف كان يثبت حق الانتفاع بها؟ وأية آثار اجتماعية واقتصادية سيخلفها تسليع الأرض على مجتمع القرية خاصة والمجتمع الفلسطيني عامة في ضوء نشاط مختلف القوى الرأسمالية المحلية

والأجنبية والتي سهل لها قانون الأراضي وضع حجر الأساس لما سيعرف فيما بعد بـ«الوطن القومي اليهودي»؟

هذه الأسئلة نطرحها في الوقت الذي سعت فيه الإمبراطورية العثمانية إلى إصلاح العلاقة بين المجتمع والدولة على خلفية ما أسمته في الدستور العثماني الجديد والمراسيم السلطانية بـ «الغوائل التي ضربت الحرث وقطعت النسل»[1] على امتداد مائة خمسين عامًا وأحدثت شرخًا عميقًا في المجتمعات العثمانية التي باتت تَئِنّ تحت وطأة الضرائب والابتزاز المالي والتجنيد الإجباري والقتل والرشوة وسلب الفلاحين ونهبهم.

كما أننا نطرح هذه الأسئلة في الوقت الذي لا تزال فيه بعض الشرائح الاجتماعية والسياسية وحتى المثقفة في المجتمعات العربية تعتقد أن الفلسطينيين باعوا أرضيهم وبالتالي فهم يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية عن ضياع بلادهم ووقوعها بيد اليهود. ليس هذا فحسب بل إن بعض المجتمعات العربية يبدو أن لديها شبه قناعة فيما ورد من تبريرات، وفي واقع الأمر فإن المعنيين بالقضية الفلسطينية يعرفون حق المعرفة بالاسم والوسيلة من هم الذين روَّجوا لمثل هذه الأطروحات من على صفحات الجرائد والمجلات في مطلع خمسينات القرن العشرين لتبرئة العائلات المتورطة في بيع الأراضي لليهود سواء خلال العهد العثماني أو خلال العهد البريطاني.

●●●

(١) نوفل (نعمة الله نوفل). - الدستور، المجلد الثاني، المطبعة الأدبية، بيروت - لبنان، ١٣٠١ هـ - ص ٩٥٤.

المبحث الأول:

إدارة الأرض وحقوق الانتفاع

أولاً: بنية المشاع

حيثما وُجدت القرية كانت الأراضي المحيطة بها من حقول ومراعٍ ومحاطب ومشات ومسارح وكروم . . . الخ مساحة خاصة، فيها حقوق، لجميع سكانُ القرية؛ حتى الدولةَ لا تستطيع أن تنازعهم فيه . . ولا يجرؤ أحد على الاقتراب منه أو المساس به إلا بإذن الجماعة القبلية. ومثلما قبلت الدولة هذا المفهوم الاجتماعي لـ« المشاع» اعترفت القرية بالمقابل بحقوق شرعية للدولة في الأرض. ولم يك هذا الاتفاق ليثير فيها عصبية قبلية. وهي المالك الحقيقي والفعلي للأرض . ولا بأس أن تكون الدولة المالكة النظرية لها. أما الخراج (الضريبة) فهو حق شرعي معترف به اجتماعيًا كونه مؤسس على العقيدة ولم يكن موضع نزاع بين الطرفين. إنه عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع بني على العرف من جهة وعلى القانون والشريعة من جهة أخرى، ولم يسبق أن تعارضت هذه الصيغة مع سابقاتها زمن السلطنات الخالية. إذن كيف تصرفت القرية بمشاعها؟

ومن جهتها تستعمل النصوص القانونية والمؤلفات قديمها وحديثها لفظة (المشاع) للدلالة على حقوق انتفاع جماعية في الأرض يبيحها العرف أكثر مما هو تملُّك جماعي. فالمصطلح في الأساس هو من بقايا نظام سابق كان فيه لكل قبيلة ديار أو حمَى أو مضارب في لغة بدو الصحراء، غير أنه يحتضن الكثير من الغموض، إذ يعتقد «أوين» أن نظام المشاع ينطوي على تعقيدات لا حصر لها كونه نظامًا غير مضبوط علميا حتى الآن. واعتماداً على ملاحظة «فيرستون» – التي ترى «أن نظام حق استغلال الأرض في فلسطين هو الذي كان جماعيًا وليس الأرض نفسها» مما يعني حسب «أوين» أنه: «كان للمزارعين حصص في حق استعمال الأرض وليس في ملكيتها». ومع بعض الاستقصاءات الموجزة يستنتج «أوين» بعض الخصائص التي تميز ما يسمى بنظام المشاع:

–الحق في استعمال أراضي القرية مشترك لجميع أفراد القرية.

– كل حصة لها مساحة متساوية من الأرض المشتركة المزروعة ومن أجزائها أو قطعها.

- الأراضي الصالحة للزراعة كان يعاد توزيعها دوريًا (عادة بالقرعة) حسب عدد الحصص التي يمتلكها كل فرد له حق الحيازة.

- ليست كل أراضي القرية خاضعة لهذا التقسيم (الحدائق والأراضي المستصلحة حديثًا مستثناة) وليست كل العائلات لها حق الحيازة[1].

هذا التعقيد في المفهوم، وفي محاولته التنظيرية حول الأرياف في العالم، اضطر «توما» لأسباب لغوية وأخرى اجتماعية - وظيفية أن يستبدل عبارة «القرى - المشاع» بـ«القرى - المتعاونة». ويشير إلى أن هذه القرى هي حصيلة تحول اجتماعي عميق في التاريخ يعود إلى عصر البداوة - القبيلة - الريف. وأن مسيرة التريف تقوم بها أجزاء من القبائل تستغرق بعض العشرات بل المئات من سني عمرها قبل أن تتنازل عمليًا ونظريًا عن نمط عيشها القديم[2].

ويستشف مما أورده «توما» أن توزيع الأراضي المشاع اشتمل على عرف اجتماعي يختلف باختلاف المكان والزمان. إذ يرى أن: «التعامل المباشر مع الأرض . . . كان يجري في المرحلة الأولى الأصلية على النهج المشاعي- المتعاون. إذ تقسم الأراضي إلى ثلاث مناطق في حال تبني الدورة الزراعية الثلاثية، وإلى اثنتين في الدورة الثنائية. وتُجزأ كل منطقة إلى أسهم متساوية تقريبًا بالطاقة الإنتاجية وتعطى كل عائلة منها مساحة بنسبة عدد الذكور فيها كبارًا وصغارًا. ويعاد التقسيم والتوزيع كل سنة أو اثنتين أو ثلاث حسبما يرتئي مجلس المعمرين [=الاختيارية] المشرف على الحياة المحلية»[3].

وفي فلسطين ينقل الكزاندر شولش عن «فويلرسة» أن المشاع كأسلوب تصرف في الأرض لم يكن متغلغلاً في المناطق الجبلية بالنسبة لسوريا بصورة عامة. كما أنه لم يكن مألوفًا في الفترة العثمانية على الأقل إلا على نطاق ضيق للغاية. وهذا، حسب شولش،

(١) أوين (روجر). - تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر (١٨٠٠-١٩١٨): الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني / الدراسات الخاصة - ستة مجلدات/ المجلد الأول- بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، ١٩٩٠- ص / ٥٨٧ - ٥٨٨.

(٢) توما (توفيق). - الريف، أرض ومجتمع - بيروت، لبنان - الشركة الشرقية للمطبوعات - التاريخ المرجح ١٩٨٥، ١٩٨٦- ص ١٠٣ و ١٠.

(٣) المرجع أعلاه - ص ١١٦. ولمزيد من المقارنة يستحسن مراجعة: - نصر (سليم)، دوبار (كلود). - الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية - بيروت، لبنان - مؤسسة الأبحاث العربية - الطبعة الأولى، ١٩٨٢ - تعريب، جورج أبي صالح - ص ٤٢.

يصدق أيضًا على منطقة الجبال في فلسطين[1]. وإلى حد كبير لا نجازف إذا ما استقر الرأي لدينا على دعم هذه الفرضية كون الأراضي الزراعية الجبلية لم تكن خاضعة لنظام المشاع إلا بصفة خاصة ومحدودة لعدة أسباب:

١- لأن مسألة الأمن وهجمات البدو والقبائل القوية على القبائل الضعيفة دفع هذه الأخيرة إلى الاحتماء بالجبال والعمل بما هو متوفر أو يمكن توفيره من أراض زراعية. ولم يكن يعني هذا التصرف تخلي الفلاحين عن أراضيهم الكائنة في السهول، فالمسألة مؤقتة وما أن يزول الخطر حتى يعودوا إلى أراضيهم لاستئناف العمل بها.

٢- لأن الأراضي الزراعية الجبلية محدودة المساحة ومتناثرة ومستصلحة بحيث يصعب تقسيمها في إطار حصص متساوية.

٣- ينبغي أن يفهم أن تعرض القرى السهلية إلى الهجمات لا يعني بالضرورة رحيل منظم لسكان القرية باتجاه منطقة جبلية واحدة، وبالتالي يصعب الحديث عن تكوّن مساحات مشتركة يمكن تقسيمها بحيث تلبي احتياجات الجميع.

٤- لأن المشاع كنظام مرتبط إلى حد كبير بنوعية المحاصيل المزروعة كالقمح والشعير والحبوب عمومًا والتي تستدعي توفر مساحات شاسعة وخصبة. وحقيقة فالهجمات كانت تستهدف سلب المحاصيل إياها لاستعمالها مخزونًا لتغذية المواشي.

أما عن قسمة المشاع فقد كانت الأرض تُقسَّم بين جميع أفراد القرية، وباعتبارها حقًا جماعيًا لا فرديًا فقد كان اقتسامها شأنًا يخص السلطة في القرية ويخضع لرقابتها. وتقع المسؤولية على عاتق ما يسمى بـ «مجلس الاختيارية» وليس شيخ القرية وحده. أما المجلس و يرأسه شيخ فيكشف عن التركيب الاجتماعي للقرية. إذ يتكون من وجهاء وممثلي الحمائل والعائلات[2] التي تحتويها القرية. ويتولى فض النزاعات والبتّ في جميع

(١) شولش. - مرجع سابق. - ص٢١٥.

(٢) «لم يأخذ الفلاحون الفلسطينيون من بين درجات القربى المتعددة الموجودة بين القبائل العربية الصحراوية سوى باثنتين هما: الجماعة المنحدرة من نسل الذكور والمسماة حمولة والأسرة «العائلة المنفردة» المسماة عائلة أو بيت أو دار. وانسجامًا مع طبيعة القرية بوصفها «عائلة العائلات»، كانت كافة العلاقات القائمة بين أهل القرية الواحدة تترجم إلى علاقات قربى. وكانت لغة القرابة تطبع الحياة اليومية بطابعها فتلطف من الفوارق القائمة بين العائلات من حيث النفوذ والقوة». راجع: - صايغ (روز ماري). - الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة - بيروت، لبنان - مؤسسة الأبحاث العربية - الطبعة الأولى، ١٩٨٠ - تقديم إبراهيم أبو لغد / ترجمة، خالد عايد - ص ٢٢.

جوانب حياة القرية واحتياجاتها. ويهتم بالإشراف على توزيع الأرض المشاع وأعباء الفدية. ومن بين مهامه أيضًا تحديد عدد المقاتلين في العمليات القتالية المحلية أو الخاصة بالوالي. وكذلك حل المشاكل الداخلية. أما مهمة الرئيس فله صلاحية حسم المشاكل الفردية داخل القرية. ومن خلال هذه المهمة وصلت شهرة بعضهم إلى حل مشاكل السكان في مناطق أخرى[(١)]. فلنعد إلى مسألة المشاع.

يحتوي مشاع القرية على نوعين: مشاع مقسم بالتساوي بين أهالي القرية مخصص لزراعة الكروم والبساتين من الأشجار المثمرة، ومشاع مخصص لزراعة المحاصيل من الخضراوات والحبوب... الخ يجري توزيعه وفق نظام معين يتولى مجلس الاختيارية القيام به. ويعاد تقسيم الأرض مرة كل فترة زمنية تتراوح بين سنة وخمس سنوات. وتمتد في بعض الأحايين إلى عشر سنوات[(٢)]. وتنتهي حقوق الفلاح في التصرف في الأرض حال انقضاء فترة القسمة[(٣)]. بيد أن هذا الأمر يبدو فَرَضًا أكثر منه حقيقة لأن إعادة التقسيم مسألة تخضع لاعتبارات عدة كالوراثة. ففي حالة الوفاة أو انقطاع الورثة يقع الاقتسام، وكذلك في حالة فقدان الممتلكات أو النمو السكاني. وفي معظم القرى يحق لكل حامولة من الحمائل التي تتألف منها القرية الحصول على حصة معينة من الأرض ومن كل أنواع الأراضي المشاع. وحيث تقسم الأرض بين الحمائل وليس بين العائلات يحق للأسرة الواحدة ضمن الحامولة أن تأخذ حصتها من بين حصة الحامولة مجتمعة[(٤)].

---

(١) بدران (نبيل). - الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى: شؤون فلسطينية - مرجع سابق- عدد ٧ - آذار، مارس ١٩٧٢- ص ١٢٠.

(٢) حوراني (فيصل). - جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨- ١٩٤٨ - المقالة الخامسة: مقاومة انتقال الأراضي بين الأشكال السلبية والايجابية - نيقوسيا، قبرص - شرق برس - الطبعة الأولى، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ - ص ١٠٨. نقلاً عن: - حمادة (سعيد)، تحرير. - النظام الاقتصادي في فلسطين - بيروت، لبنان - جامعة بيروت الأمريكية، كلية العلوم والآداب - السنة ١٩٧٩ - ص ١١، ١١٧.

(٣) رافق (عبد الكريم). - فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن الثالث الهجري / التاسع عشر الميلادي إلى العام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م - الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني، المجلد ٢ / ٦ - الدراسات الخاصة / التاريخية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، ١٩٩٠ - ص٢٤٧.

(٤) رودي (جون). - تهويد فلسطين - مرجع سابق - ص١٣٧ ، ١٣٨.

وبمقتضى معايير محددة، كانت عملية اقتسام المشاع تقع بالقرعة حين تنشأ ظروف مناسبة للاقتسام حيث يعطى الفلاح قطعة أرض تتناسب وعدد الأفدنة(*) التي ينوي زراعتها. فالقاعدة تؤكد على منح فدان واحد من الأرض لكل محراث يجره زوجان من الثيران. والتناسب طردي وعكسي. أي أن الفلاح الذي يملك زوجين من الثيران يعطى فدانين. ومن يملك ثور واحد لا يحق له سوى نصف فدان. وإذا ما زادت مساحة الأراضي أو نقصت تقسم حينذاك بالتساوي[1] وكانت عملية الاقتسام تجري في إطار احتفالي تتخلله طقوس متنوعة، وبأداء دقيق جدا. ويلخص أحد الباحثين مواسم تقسيم المشاع نقلاً عن رأسمالي يهودي عاش في القدس هو بيرغهايم (Bergheim) ومن الملائم إثباته بإيجاز أكثر.

«لنفترض أن مساحة مشاع قرية ما يمسح عشرين فدانًا. فإن المجلس يقوم بتقسيمها جهريًا إلى أربعة أقسام. ويخصص لكل قسم كيسًا يحتوي عشرين حصاة تحمل كل واحدة منها اسم حقل معين، ويقف الفلاحون المعنيون بالقسمة على هيئة نصف حلقة يتوسطهم، جالسًا، إمام أو خطيب القرية، وعلى جانبيه طفلان دون الخامسة من العمر ضمانًا لعدم التحيز. ويوضع أحد الأكياس الأربعة أمام الطفلين. ويُطلب من أحدهما أن يضع يده في الكيس ويُخرج حصاة واحدة تحمل اسم حقل من الحقول العشرين التي يحتويها الكيس. فيقال له: لمن ستعطيها؟ فيذكر الطفل اسم أحد الواقفين أو يشير بإصبعه إليه. ولم يكن لأحد الحق أن يعترض. ويتكرر هذا المشهد كلما تقتسم الأرض. وقد تكون ذات الحصة من نصيب الفلاح نفسه في السنة التالية وقد لا تكون»[2].

ومن المفيد تسجيل بعض الملاحظات الختامية على نظام التقسيم هذا.

جلي أن هذه الطريقة لم تكن تعطي الأرض القيمة نفسها التي حظيت بها ملكية أدوات الإنتاج. فالثور والمحراث والبذار هي المعايير الفعلية لتحديد مساحة القطعة وليس عدد أفراد الأسرة واحتياجاتها أو مقدار الدخل الذي يكفي لإقامة أودها. فمن يمتلك أعداداً

(*) تتضارب مساحة الفدان في العهد العثماني، وتختلف باختلاف المقاييس المعتمدة في المناطق. لهذا تجمع مصادر عدة على معدل وسطي للفدان يقع ما بين ١٠٠ - ١٣٠ دونما.

(١) رافق (عبد الكريم). - الموسوعة الفلسطينية - مصدر سابق - ص٩٤٧.

(٢) نفس المصدر. - نفس الصفحة.

كافية من أدوات الإنتاج كان يتوفر له حظ الانتقال إلى فئة أعلى. بينما من افتقدها كان يتأهل للانحدار إلى فئة الفلاحين الدنايا. هذه الملاحظة تشير إلى أن التناقض الرئيسي في القرية لم يكن يقع في مستوى ملكية الأرض بقدر ما تتحكم فيه ملكية أدوات الإنتاج. من جهة أخرى دفع الفلاح ثمنًا باهظًا جراء هذا النظام، فهو مطالب بتسديد رسم استئجار الأرض (ضريبة الميري) بما يعادل ٣ - ٥٪ نقدًا أو عينًا، وغالبًا من المحصول لعدم توفر النقد. كما أنه مطالب بتأدية ضريبة العشر والأغنام والمواشي. ولم يكن العشارون ليكتفوا بأقل من ثلث الإنتاج علمًا أن الضريبة أقرت على ريع المحصول وليس على المحصول الخام. أين يتجلى التناقض هنا؟ يحدث حين لا تتناسب حصة الفلاح من الأرض مع حجم الأسرة ومطالبها بما يقيها حد العوز وربما الجوع فضلاً عن التزاماته تجاه الدولة. فلا مندوحة آنذاك من توجه الفلاح إلى الاختيار القسري بين الاستدانة بفوائد عالية أو التنازل عن حصته في الأرض والتحول إلى شريحة العمال المزارعين بالأجرة أو بنسبة من المحصول كالثلث أو الربع أو الخمس. هذه الشريحة من الملاكين الصغار والوسط كانت منتشرة في الريف ومعرضة دومًا للهبوط أو الصعود على درجات السلم الاجتماعي. ولكنها ستكون المرشحة الأولى لأن تفقد حقوقها حين البدء بتسجيل الأراضي في العهد العثماني. وستواصل انحدارها مع قدوم الإنكليز إلى فلسطين إلى أن تندثر مع قيام الدولة اليهودية في فلسطين.

وثمة ملاحظة أخرى. فلما كانت ملكية أدوات الإنتاج هي التي تحدد مساحة الأرض (وسيلة الإنتاج)، فللوهلة الأولى قد يتبادر إلى الذهن أن من يملك الأولى سيستحوذ بالضرورة على حصة أكبر، وهذا صحيح في بعض الأحايين، غير أن إجراءً من هذا النوع كان يخضع دومًا لعرف لا يعترف بحقوق فردية على حساب حقوق جماعية كأراضي المشاع القروي. فحين تستعصي الأرض على القسمة، أي حين يبيت التناسب بين المساحة (الأرض) وملكية أدوات الإنتاج معدومًا فإن اقتسام الأرض يقع بالتساوي، ولم تكن هذه العملية لتؤدي إلى تناقضات خطيرة في مجتمع القرية. ذلك أنه ليس من حق الفلاحين الأثرياء الاستئثار وحدهم بأغلبية مشاع القرية لما في ذلك من تعارض مع حقوق الجماعة ولئلا تهتز العدالة الاجتماعية في شأن كهذا حيث الأراضي خارج القرية كثيرة. إذ كان بوسع العائلات الثرية أن تؤمن حماية لنفسها خارج مشاع القرية بعكس العائلات الفتية

والضعيفة التي كان يعني لها المحافظة على حصتها من المشاع التمتع بقدر هام وملح من الحماية والأمن. فالمشاع لعب دوراً هامًا في توفير الأمن الجماعي للقرية بما أن الأراضي المحيطة بالقرية هي على مقربة بحيث تتيح المسافة بينها وبين بيوتها فرصة لطلب الحماية أو الاحتماء بها أو التحذير من غارات محتملة في وقت مناسب(*) لذا كانت العائلات الثرية تلجأ، لتجاوز هذه العقبة، إلى تنمية ثرواتها وتوسيع نفوذها عبر استئجار الأرض الميري خارج إطار المشاع، ويحصلون على سندات أو حجج تثبت تصرفهم بالأرض أو بوضع اليد عليها أولاً ثم الحصول على إثبات تصرف في مرحلة لاحقة. هذه الشريحة على عكس السابقة ستنضم حين تسجيل الأراضي إلى شريحة كبار الملاك.

ثانياً: إثبات الملكية:

أصدرت الدولة العثمانية سلسلة من القوانين والتعليمات الخاصة بتسجيل الأراضي. إذ نجد قانون الأراضي العثماني المؤقت الصادر في ٧ رمضان ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م، تلاه نظام الطابو في ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م، ثم لائحة تعليمات بحق سندات الطابو في ٧ شعبان ١٢٧٦ هـ/ ١٨٥٩م، وتعريف نظام الطابو (خاص بموظفي الدوائر المهنية وسبل التسجيل الإدارية) في ١٥ شعبان ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م. ونظمت كل هذه التشريعات أحكام الأراضي الأميرية وتلك الحاصل بها التصرف والأراضي المتروكة والموات والوقف وسبل انتقال الأراضي وتوريثها، وكذلك أحكام الملكية الخاصة والإيجارات . . . الخ ولكن كيف كان يقع إثبات الملكية قبل صدور التشريعات الجديدة؟

كانت الدولة تمنح الأرض لأصحاب التيمار والزعامات الذين كانوا يحيلونها من جهتم إلى طالبيها من الفلاحين مقابل رسوم وضرائب يدفعها الأخيرون لهم. وبعد إلغاء الإقطاع مُنح الملتزمون والمحصلون الضريبيون حقوق توزيع الأرض إلى الراغبين فيها. أما الفلاح المتنفع من الأرض فهو مدعو لإثبات حقه فيها بموجب سند يتحصل عليه من الملتزمين والإقطاعيين وغيرهم. أو بواسطة حُجَّة شرعية مصدقة من القاضي وموشحة بالشهود من القرية. وإذا ما فُقدت وثيقة الملكية يكفي لإثبات حق التصرف في الأرض

(*) قارن حول طرق بناء القرية وأساليب البناء والدفاع عنها مع: - بدران (نبيل). - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص ١١٨.

بشهادات شفوية يدلي بها أبناء القرية أو العاملون في الأرض كون الأهم في ذلك الحين هو وضع اليد عليها واستغلالها[1] . ولم يكن في مصلحة أحد، ولا بمقدوره، مقارعة الفلاح في حقه في الأرض طالما يواصل زراعتها ويفي بالتزاماته الضريبية . فهي ملكه بالتقادم وملكه بالاستعمال[2]، وملكه كذلك بموجب العقد الاجتماعي بينه وبين الدولة . ولم يجرؤ أي من المانحين، ملتزمين كانوا أم إقطاعيين، على ادعاء حيازتهم للأرض في أي حين أو نزعها من فلاح وإحالتها لآخر دون سبب مشروع مثل ترك الأرض دون زراعة مدة تزيد عن ثلاث سنوات، أو عدم الوفاء بدفع الضرائب المستحقة عليها أو انقطاع ورثتها لتعود حينذاك إلى الدولة وليس إلى المانح وتمسي أرضا محلولة . ورغم أن هؤلاء المانحين كانوا يحوزون على بعض الحقوق في استعمال قسم من الأراضي والانتفاع بها، بيد أن ذلك لم يكن ليعن تملكهم إياها في أي حال من الأحوال باعتبار أن حقوقهم مؤقتة حتى لو اتخذت في بعض الأحايين مدى زمنيا غير محدد بعكس الفلاح الذي كان يتمتع بحق توريث الأرض بالرغم من أن الوضعية القانونية له تبقيه بمثابة المستأجر لها . فهو سنويًا يدفع رسم استئجار الأرض .

وحين صدر قانون الأراضي حُظر على الملتزمين والمحصلين أو أية جهة أخرى مَنْح أية سندات تمليك أو تصرف . وحصر نظام الطابو المهمة بـ « مأموري المال »، وهم الدفتردارية (المحاسبين) ومديرو المال ومديرو القضاوات . واعتُبروا مأذونين بتفويض وإحالة الأراضي الأميرية داخل الأستانة وخارجها . فهم في حكم صاحب الأرض في كامل أنحاء الإمبراطورية (المادة ٤) .

وفي البند الأول من لائحة تعليمات سندات الطابو تأكد أنه لا يمكن لأحد أن يتصرف

(١) المر (دعيبس)، المحامي . - أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية - القدس، فلسطين - مطبعة بيت المقدس - السنة، ١٩٢٣ - ص ٩٢ . وكذلك : - عوض (عبد العزيز محمد) . - الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤ - ١٩١٤) .
القاهرة، مصر - السنة، ١٩٦٩ - مرجع سابق - ص٢٣٣ .

(٢) بو يصير (صالح مسعود) . - جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن - الجيزة، مصر - دار بو يصير للنشر والأبحاث - رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الأزهر أوائل عام ١٩٦٥ - والنسخة المنشورة قيد الاستعمال بدون تاريخ - قدم لها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف/ القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في سبتمبر ١٩٨٧ - ص ٤٦٥ .

بأراضٍ أميرية بغير سند على أية صورة كانت من الصور. وعلى ذلك يكون الذين لا يوجد بيدهم سندات مجبورين أن يأخذوا سندات. والذين بيدهم سندات عتيقة ما عدا سندات الطابو المتوجة بالطغراي [الطغراي: ختم رسمي معروف] عليهم أن يبدلوا سنداتهم أيضًا. وحدد البند المذكور مجددًا الجهات المسؤولة عن إصدار سندات التملك. وجاء فيه: «أن الولاة والمتصرفين والقائمقامين وأعضاء المجالس ومأموري المال ومديري القضاءات وكتاب الطابو، مأمورون بإجراء التحقيقات والتقييدات اللازمة في هذا الباب . . . وعند وقوع قصور أو تكاسل تعود المسؤولية عليهم جميعًا . . . وينبغي أن ينتخب إلى كتابة الطابو، ويستخدم بها، كل من كان يعتمد عليه وفيه اللياقة من كتبة المحاكم والنفوس والقضاوات». وتبعًا لذلك تأسست دوائر الطابو، وبالتعاون مع السلطة المعنية بُوشر في إصدار سندات التملك. واعتُبرت السندات القديمة والحجج أقوى من السندات الجديدة إذا ما تحقق أنها صادرة عن أحد المصادر الأربعة، وهي:

- البراءات السلطانية.
- سجلات المحاكم النظامية والشرعية ودفاتر كتاب العدل.
- الوقفيات المسجلة أمام الحاكم الشرعي.
- وأخيرًا قيود الدفتر الخاقاني (إدارة تسجيل الأراضي والأملاك).

وخلاف هذه البينات الأربع، فإن كافة حجج إثبات حقوق التصرف في الأرض تعتبر لاغية وتستوجب استخراج سند جديد[1] وبالتالي دفع قيمة الطابو. وعُرِّف بدل الطابو على أنه: «المُعَجَّلة التي تُعطى لقاء حق التصرف في الأرض. فيأخذها المأمور ويستوفيها إلى جانب المير، ومقدارها ٥٪ من القيمة الإجمالية للأرض عند التخمين».

●●●

---

٢٢ المر. - مصدر سابق - ص ٩٢.

المبحث الثاني:

تسجيل الأراضي في فلسطين

لما بدئ بتسجيل الأراضي في فلسطين، كانت فلسطين تتبع إداريًا إلى دائرة تسجيل دمشق الوحيدة في البلدان المكونة آنذاك من ولايتي الشام وبيروت. وحثت السلطات العثمانية الحائزين على الأراضي التي تحت تصرفهم إلى المبادرة بتسجيلها في الدفتر الخاقاني بدمشق سنة ١٨٦٧. وقررت بموجب قانون تسجيل الأراضي وجوب تعليق إعلان في كل قرية تدعو فيه كل من له ادعاء تملك أرض أن يسجلها في دوائر الطابو. غير أن التسجيل لم يبدأ، عمليًا، في فلسطين إلا في الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٦٨ - ١٨٧٣ ليستمر إلى نهاية العهد العثماني[١]. وفي سنة ١٨٨٨ تقرر إلحاق سنجقي عكا ونابلس التابعين لولاية الشام بولاية بيروت. وبدأ تسجيل الأراضي فيهما سنة ١٨٩١ بعد إحداث دائرة تسجيل جديدة في ولاية بيروت. هنا تتباين الروايات بشأن إحداث هذه الدائرة إلى حد التناقض. فأحدها يزعم بأنه لم تبق أراض عامة في منطقة دمشق وعدة مناطق من سوريا وفلسطين[٢]. ولكن هذه الرواية تجد معارضة، غير مباشرة على الأرجح، من أخرى تناقضها انطلاقًا من السجلات العثمانية التي تشير إلى أن إحداث الدائرة جاء استجابة لطلب السلطات الولائية في دمشق بسبب ما تعانيه الدائرة من ازدحام في تسجيل الأراضي حيث أنشئت دائرة بيروت وتم ربطها برقيًا بالعاصمة استانبول لتخفيف الضغط عن دائرة دمشق[٣]. على كل حال السؤال المركزي الواجب طرحه هو: كيف تفاعل المجتمع الفلسطيني مع دعوة الدولة؟ من استنكف؟ ومن استجاب؟ وما تأثير هذا السلوك على بنية التنظيم الاجتماعي والمشاع؟

(١) موسى (صابر). - نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني: شؤون فلسطينية - عدد ٩٥- ص ٨٥.

(٢) نفس المرجع والصفحة. نقلاً عن: - (غرانوت) أبراهام. - نظام الاراضي في فلسطين. لندن - ١٩٥٢ - ص١٧٧.

Grannot (A.), The Land System in Palestine: History & Structure, London, Erre and Spottiswoode, 1952.

(٣) عوض (عبد العزيز محمد). - الإدارة العثمانية في ولاية سورية - مرجع سابق - ص ٢٣٥.

أولاً: المجتمع الفلاحي، استنكاف. لماذا؟

اعتبارًا لأهمية القرية، من حيث إنها وحدة اجتماعية لا وحدة إدارية، في المجتمع الفلسطيني بات المجتمع الريفي هدفًا بارزًا لقوانين الأراضي العثمانية. فالدولة بادرت إلى الادعاء بأن لها حقوقا «مغتصبة» في المشاع القروي. وسارعت عبر الإرادة السنية التي حوتها المادة الثانية من قانون الأراضي إلى المطالبة بحقوقها: «فلما كان لكل قرية أراض تزيد كثيرًا عما بإمكان أهلها زراعته أصبح من اللازم إعطاء وتفويض مقدار كاف لأهاليها من الأراضي التابعة لها ووضع الزائد منها في المزاد العلني وإحالته للطالبين المحليين أو المجاورين». هكذا وُضع المجتمع الفلاحي في موقف دفاعي غير مسبوق ولا يحسد عليه. وباتت الأراضي المشاعية مهددة بالتفكك. وإذا كانت الدولة راغبة في المصالحة مع المجتمع، فأية مصالحة هذه التي تسعى إليها الدولة؟ وكيف سيتصرف الفلاح إزاءها؟

إن الأسباب التي تحدد مدى استجابة المجتمع الفلاحي لتسجيل الأراضي كثيرة. بيد أن الحد الفاصل بين المباشرة منها وغير المباشرة هي تلك التي يعتقد المجتمع ذاته أن تجاهلها يعني تحمل المزيد من الأذى والضرر. فالتركيب الاجتماعي للريف ومنظومة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه يفسران طبيعة العلاقات فيما بين الفلاح ومحيطه الاجتماعي من جهة، وفيما بينه وبين السلطة المركزية من الجهة الأخرى. والثابت أن علاقات الهيمنة والاستغلال التي مارستها الدولة على الدوام في الريف خاصةً هي التي دفعت بالغالبية الساحقة من الفلاحين إلى الاستنكاف عن تسجيل الأراضي وعدم التفاعل مع التنظيمات الجديدة؛ فالسلطة أخذت تتوجه معها و/ أو من خلالها نحو المس المباشر بما يعتبره الفلاح حقوقًا مقدسة كالأرض ووضعية التصرف بها منذ عهد قديم. كما أن مستوى الحياة الاجتماعية لا يسمح البتة بتحمل المزيد من التدهور الاجتماعي والاقتصادي. ومن جانب آخر ستغدو «النفس» من حقوق الدولة ببساطة غير معهودة من قبل. وهذا يعني، بنظر الفلاح أيضًا، أن الدولة في طريقها إلى إحكام سيطرتها على المجتمع الريفي. هكذا تجلت مخاوف الفلاحين في سببين موضوعيين هما التجنيد العسكري وفقر المجتمع الفلاحي إلى جانب عدم الثقة بالدولة.

أ. التجنيد العسكري:

فقد خشي الفلاحون على أبنائهم إذا ما أقدموا على تسجيل أراضيهم في دفاتر الطابو. فالتجنيد العسكري كان يسبب ذعراً اجتماعيًا. والتسجيل يعني معرفة أسماء الملاكين. وهي مقدمة لمعرفة السلطة بطاقة القرية على الإمداد البشري أثناء الحرب دون عناء يذكر. إذ سيتوفر بيد السلطة سجلات ضريبية وملكية رسمية يصعب إنكارها. وشعر الفلاحون أنهم مخيرون قسراً بين الأرض و(النفس) الروح. فاختاروا الثانية من واقع أن التجارب والرصيد التاريخي يطمئنهم على استمرار التصرف في الأرض دون عقبات كبيرة. هذا الخوف من الجندية مبرَّر بما أنه يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وعاطفية لا حصر لها. فالفلاح دفع دومًا أبناءه ثمنًا للحروب المستمرة للدولة العثمانية. ولم تتحقق «أمنية النفوس بمقتضى القانون الذي حصر مدة التجنيد بخمس سنين وبما يتناسب وطاقة القرية بحيث لا يفنى الحرث ولا ينقطع النسل». وبات التجنيد إجباريًا على جميع رجال القرية. أو « دفع البدل نظير الإعفاء منه». وتحول البدل إلى رشوة بعد أن شمل تطبيقه المسلمين. وهكذا فشلت الدولة وتنظيماتها في تحقيق أي شكل من أشكال المصالحة الاجتماعية. ولما صدر قانون الأراضي والتشريعات اللاحقة كانت دماء الفلاحين لم تزل بعد نَديَّة بعد أن فتكت حرب القرم بأبنائهم. وفي السنوات اللاحقة نظمت السلطات العثمانية أكبر حملة تجنيد في فلسطين سنة ١٨٦٢ جُنِّد فيها أكثر من ألف رجل. وكتمت أنفاس البلاد طوال بضعة أشهر. كما شنت السلطة حملات في مدن يافا والناصرة وعكا. وفي سنة ١٨٦٣ أثارت حملة التجنيد التي جرت في الصيف والخريف قلاقل كبيرة في فلسطين. فكان جبل الخليل هو ذلك الجزء من البلاد الذي بلغ فيه الرفض أشد درجات الصلابة[١].

وفي حين استفادت الشريحة العليا من دفع البدل تحملت الشريحة الوسطى عبئه ووقع فقراء الفلاحين تحت وطأة أداء الخدمة العسكرية. وكان الواحد يدفع ٢٥ ليرة عثمانية ذهبية، وهي ثروة هائلة آنذاك، لقاء الإعفاء عن خمس سنوات ثم يدفع مثلها في خمس سنوات تالية على أن يدعى للخدمة المحلية بعد ذلك. لكن قيمة البدل وصلت إلى مائة ليرة عن الفرد قدمها أهالي قرية طوباس – نابلس مقابل الإعفاء من الجندية سنة ١٨٧٧.

(١) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق / ص ٣٠٣ - ٣٠٤:

ولم يكن الإعفاء ليحصل كون المتابعة والملاحقة لا تنتهي بغية تحصيل قيمة أخرى من البدل[1]. وإزاء هذه المبالغ الطائلة لتتصور حجم المعاناة والبؤس اللذين نجما عن إهدارها بلا فائدة.

وكانت حملات التجنيد في الستينات وأوائل السبعينات والتي تمثل في الوقت نفسه حملات لجمع الضرائب، مقدمة لما حدث في فلسطين في النصف الثاني من السبعينات جراء الحرب في البلقان أو ضد روسيا. فقد بلغ عدد المجندين في القدس سنة ١٨٧٠ مقدار ١٥٠٠ مجند أُرسلوا إلى استانبول[2]. وفي سنة ١٨٧٧ / ٧٨: «تحدث القنصل مورفي» في القدس عن ١٢ ألف مجند اشتركوا في لواء القدس وحده ولم يعد منهم في صيف ١٨٧٩ أكثر من الربع»، وفقدت فلسطين والبلقاء، وفقًا لما قاله يوسف الخالدي، أكثر من عشرة آلاف قتيل في الحرب[3]. وقد أخليت قرىً بكاملها من سكانها وسيقَ شبانها خلال الحرب إلى مناطق القتال. كما أن بعض القرى مثل قرية «التياسير» القريبة من قرية « طوباس» هجرها سكانها فرارًا من التجنيد والضرائب الباهظة[4]. وتعتبر سنة ١٨٨٦ أشد سنوات التجنيد في فلسطين حيث أُرسل آنها إلى استانبول نحو ٥٠٠٠ مجند واحتياطي، وعمدت الدولة إلى أخذ فرد من بين كل سبعة ذكور إلى الخدمة العسكرية. وفي صيف العام ١٨٦٣ اقتيد في البدء ٨٠٠ جندي نصفهم من القدس لإخماد الثورات في جزيرة كريت ضد العثمانيين، ثم أُرسل إليها جنود احتياط من فلسطين وتبعهم دعوة الرديف وإرسالهم إلى الصرب[5]. وكانت يافا مركزًا لتجمع الجند وإرسالهم في البواخر إلى اليمن، كما نشطت السفن كذلك في إعادة الجرحى إلى البلاد، وكلما جاءت محملة بالجرحى عادت محملة بالجند.

وخلّفت ممارسات السلطة في أوقات التعبئة العامة للحرب مرارة وذلاً في نفوس الفلاحين. ففي حين كان بعضهم يلجأ إلى قطع إصبعه تملصًا من التجنيد أو إحداث تشويه

---

(١) رافق (عبد الكريم). - الموسوعة الفلسطينية - مصدر سابق - ص ٩٢٥.

(٢) نفس المصدر. - نفس الصفحة.

(٣) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص ٣٠٦.

(٤) رافق (عبد الكريم). - الموسوعة الفلسطينية - مصدر سابق - ص ٩٢٥.

(٥) نفس المصدر. - ص ٩٤٩.

بدني يعفيه منه كان بعضهم يلجأ إلى رشوة الضباط ولجان التجنيد بما فيهم الأطباء أو الهرب أثناء الاقتياد. وللحيلولة دون هربهم لجأت الدولة إلى تكليف عائلة المجند بالسير معه حتى مركز التجمع كما حصل أثناء الحرب مع روسيا[1]. ومن بين الروايات المؤثرة في هذا الصدد عندما: «يقوم فرسان القرى بإحضار الناس المعنيين من قراهم ويربطونهم بعضهم البعض بالحبال. وانطلاقًا من هنا (القدس) يُربطون كذلك الواحد بالآخر في صفوف وبعضهم يُربطون من اليدين بحيث يُشد الإبهامان وراء الظهر بقوة وبواسطة خيط رفيع. وإلى جانب الصف الواحد يقف خيَّال يُربط إلى حصانه بحبل الرجل الأول في الصف، ويُلف الحبل عادة حول رقبة هذا الرجل»[2].

ب. فقر المجتمع الفلاحي:

ومثلما أدى التجنيد العسكري إلى استنزاف في الموارد البشرية كان الأمر كذلك بالنسبة للضرائب المفروضة على الفلاحين القانوني منها والعرفي؛ فقد أدت إلى استنزاف في الموارد الاقتصادية والمالية. إذ وفق سالنامة الولاية لسنة ١٨٧١ / ١٨٧٢ بالقروش بلغت الواردات الضريبية من سنجق القدس ١٠,٣١٦,٧٧٤ مقابل نفقات ٦,٣٤٨,٦٣٠ ومن سنجق عكا ٦,٤٤٢,٧٧٥ مقابل نفقات ١,٨١٣,٠٨٣ وكانت حصة الأسد من الضرائب يجري تحصيلها من الفلاحين (العشر وضريبة الأرض وضريبة الحواشي) فيما تلقت الأرياف الحد الأدنى من النفقات. ففي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تراوح الإنفاق نسبة إلى الإيرادات في لواء عكا ما بين ١١٪ -١٥٪ والبلقاء ٥٪ - ٠٥,٠٪. وفضلاً عن ذلك كانت الإدارة المحلية تبتلع هذه النفقات كلها تقريبًا. وهو مؤشر يكشف إلى أي مدىً كانت المراكز القائمة في المدن بأجهزتها العسكرية والإدارية تعيش على حساب الأرياف الملحقة بها. ومن جهته ذكر القنصل البريطاني جيغو(Jago)، لدى تحليله لواردات ونفقات السنة المالية ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ : «عدم تخصيص أي جزء من الواردات لإغاثة السكان أو للأشغال العامة لتنمية البلاد»[3].

---

(١) عوض (عبد العزيز محمد). - مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث (١٨٣١ - ١٩١٤) - بيروت، لبنان - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى، ١٩٨٣- ص ١١٠.

(٢) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص٣٠٧.

(٣) نفس المرجع السابق. - ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

إن تكيف الريف مع أوضاعه البائسة بات أمرًا مألوفًا ومقبولاً في حدود معينة يحتمها عدم توفر بدائل أخرى للإنتاج، لذا كانت الأراضي المشاعية وسبل التصرف في الأرض تلائم حياة الريف طالما أنها موروثة ولم تواجَه باعتراضات اجتماعية كبيرة. وهكذا تكيف الفلاح مع حياة الفقر والكفاف(*). ولكنه حين أضحى مطالبًا بتسجيل أرضه ودفع مستحقات الطابو استنكف عن ذلك لعدم قدرته على الوفاء بها. فليس من السهل عليه أن يتحمل عبء التجنيد الذي أفقر الأرض من مواردها البشرية وخرَّب الزراعة وانحدر مستوى المعيشة إلى حد ملحوظ وإجباره على دفع العشر والضرائب الأخرى[1]. وفي كل موسم لجمع المحصول يتعرض إلى الابتزاز واللصوصية ومحاولات العشارين والمرابين الاستيلاء على أرضه ثم يطالَب أخيرًا بدفع بدل الطابو الذي لم يكن متوفرًا بحوزة الغالبية الساحقة من الشرائح الريفية بما في ذلك الملاكين المتوسطين والصغار الذي يئنون تحت وطأة دفع بدل التجنيد والضرائب ومعاش الكفاف. زد على ذلك أن الفلاحين ارتابوا من فرض رسوم وضرائب جديدة على الأراضي إذا ما سجلت في دوائر الطابو.

جـ- عـدم الثقـة بالدولـة:

لم تخب ظنون الفلاحين من نوايا الحكومة العثمانية، بيد أن مخاوفهم ستذهب أدراج الرياح. فقد تشددت الدولة في وضع تشريعات قانونية جديدة ١٨٧٤ و ١٨٧٦ / ١٢٩١ و١٢٩٣ تتعلق بإصدار سندات ملكية جديدة للأراضي المُلك وأراضي الوقف. ومن الممكن تلخيص أهم التجديدات التي هدفت الحكومة بواسطتها إلى اختراق حاجز الدفاع السلبي الذي أقامه الفلاحون وتفكيك البنية العقارية للمجتمع الفلاحي.

(*) إن التكيف، هنا، يتحدد بالنظر إلى عدة عوامل أبرزها: الأمن، العدالة، قساوة الطبيعة، إهمال السلطة أو ضعف علاقات السلطة في المجتمع واقتصار قوتها على الجانب المادي وبطريقة، غالبًا، غير مباشرة، وأخيرًا مستوى الوعي والثقافة وهو منحدر إلى أدنى مستوياته حتى يكاد يكون رمزيًا. هذه العناصر هي التي تحدد شكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلاحي خاصة وعلى مستوى المجتمع الكلي عامة.

(١) ينقل «أوين» عن «فيرستون» قوله بـ: «أن الضرائب على القرى الفلسطينية كانت تفرض بطريقة جماعية بحيث تعتبر القرية كلها وحدة مالية وضرائبية لا تتجزأ». ويعلق على هذا الاعتقاد بأنه ربما كان سببًا في ظهور نظام المشاع، وهو بذلك يخالف اعتقاد «توما» الذي يرد نشأته إلى تطورات تاريخية طويلة مست «حمى» أو «مضارب» القبائل. راجع: - أوين (روجر). - الموسوعة ... - مصدر سابق - ص ٥٨٩.

كانت الحكومة، قبلاً، تميز بين الأراضي الأميرية والأراضي الموقوفة. وكانت سندات التصرف الأولى تعطى من طرف دائرة مخصوصة لا تعطى من غيرها. أما الثانية فكان لإدارة نظارة الأوقاف وحدها حق إصدار سندات التملك بالأراضي الموقوفة. غير أن هذه الوضعية تغيرت وأصبح تسجيل الأراضي كافة محصوراً في دوائر الطابو وحدها التي لها الصلاحية بإعطاء سندات التصرف بالأراضي الموقوفة والمستغلات والمسقفات وسائر أنواع الملك[1]. ويأتي هذا التشدد لمنع الفلاحين من وقف أراضيهم تهربًا من التسجيل. فيما يعني إلغاء دور المأمورين الماليين وكافة الأفراد الذين خُولوا بإجراء التحقيقات وغيرها قبل إصدارهم لسندات تملك، وتفعيل دور المحاكم التي حُظِر عليها النظر بأية دعوى تملك إذا لم يكن بيد صاحبها سند طابو رسمي.

وستهدد التنظيمات المشددة جميع الملاكين على السواء كون إجراءات انتقال الأراضي أو فراغها . . . الخ تستلزم تسجيلها. كما تتيح الكشف عن المزيد مما أسمي بالأراضي المكتومة. فقد أنذرت المادة ٧٧ من قانون الأراضي أصحاب حق الطابو في مثل هذه الأراضي، وطالبتهم بتسجيلها في ظرف ستة أشهر من تاريخ وصول سندات الطابو (القوجانات) إلى المحل الذي توجد فيه الأراضي. وإذا استنكف صاحب الحق في الطابو وأُكتشفت هذه الأراضي فيُطلب من صاحبها تسجيلها على الفور أو كف يده عن المطالبة فيها، ثم تحال إلى المزاد العلني لبيعها وفقًا لما ينص عليه البند الرابع من تعليمات سندات الطابو. وخصصت الدولة جوائز مالية بقيمة ٥٪ لمن يخبرها عن أراضٍ أميرية أو موقوفة بقيت مكتومة. أي أنها حُلّت ولم تعلم الحكومة رأسًا بمحلوليتها، بيد أن التشريعات الجديدة هددت ذوي الأراضي المكتومة جديًا حين ضاعفت من قيمة المكافأة إلى ١٠٪ من بدل الطابو (المادة ٢٠ من نظام الطابو). زيادة على ذلك، ولتقييد وضعية بعض الأراضي ومنع انتقالها بالوراثة أو بالتوصية بها، فرضت الدولة، عدا البدل والأعشار، رسومًا وضرائب نقدية جديدة على الأراضي المزروعة حال تسجيلها[2]، كما استبدلت الضريبة العينية بضريبة نقدية[3].

---

(١) المر -القسم الأول- مرجع سابق- ص ٩٠-٩١.
(٢) موسى (صابر). - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص ٨٥.
(٣) صايغ (روز ماري). - مرجع سابق - ص ٣٢.

هذه الأسباب الثلاثة السابقة أرغمت الفلاحين على التملص بصورة جماعية وعنيدة من الطابو عندما بوشر في تسجيل الأراضي[١]. ولم يستفيدوا من التغييرات الجديدة، وباستنكافهم عرّضوا مستقبل حيازتهم للأراضي إلى مخاطر فظيعة.

ومن جهتها، قدمت بعض قيم المجتمع البدوي الزراعي «خدمات جليلة» في هذا السلوك العنيد، فعندما يقال للبدوي بأنه في الطابو يؤيِّد حقه في الأرض كان يشير إلى سيفه ويقول: «بهذا لا بغيره يؤيَّد الحق»[٢] ولا يمكن أن يكون جهل الفلاحين بوجود قانون ينظم ملكية الأراضي والتصرف بها سببًا أقل أهمية مما ذُكر خاصة لما يتعلق الأمر بالمناطق النائية من الريف أو ما يمكن تسميته بالريف البعيد. حيث كان موظفو الحكومة يفعلون ما يشاءون فيه[٣]. وبدا هذا واضحًا في القرى المنعزلة التي تقطعت بها السبل في غياب بنية تحتية من المواصلات.

ولكن عناد الريف المبرَّر لم يقوَ على الصمود في مواجهة عواصف التغيير التي تسببت فيها المركزية العثمانية عبر تشريعاتها دون أن تهيئ الريف والمجتمع عمومًا لمثل هذه التغييرات؛ بل ودون أن يكون المجتمع بعْد مؤهلاً لاستيعاب تغيير فوقي. فأفسحت المجال إلى استغلال حديث مارسته المدينة والرأسمالية والسلطة المحلية في القرية ضد المجتمع الريفي. وستؤدي التدخلات العنيفة إلى تفكيك جغرافي ـ ديمغرافي للريف تمادى في كسر أشكال الملكية المشتركة خاصة نظام المشاع[٤]. دون أن يلغيه كأسلوب تصرف اقتصادي واجتماعي. فكان تركيز الملكية بأيدي قلة وانحطاط الريف أبرز التجليات الأولى، ومقدمة أولى بالغة الأثر لتفكيك جذري للمشاع ونزع للملكية خلال العهد البريطاني القادم.

---

(١) صايغ (روز ماري). - مرجع سابق - ص ٣٢.

(٢) العارف (عارف). - تاريخ بئر السبع وقبائلها - القدس - السنة، ١٩٣٤ - ص ٢٧٣.

(٣) (نداب). - العلاقات الزراعية في بنيان الاقتصاد الفلسطيني: صامد الاقتصادي - مرجع سابق - عدد ١٧ - حزيران، يونيو ١٩٨٠. ويعتقد أن المقالة تعود لـ«الشنسكي نداف» أحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وقد نشرت سنة ١٩٢٩ في مجلة «كومنستشسكي انترناسيونال» - موسكو - عدد ٣٦، ٣٧. وتقول الباحثة الإسرائيلية «تمار غوجانسكي» إن المقالة نشرت في أوائل الثلاثينات بعنوان: «القضية الزراعية والثورة العربية القومية في فلسطين» - ص ٢٩.

(٤) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص ١٣٤.

المبحث الثالث:

القوى الاجتماعية المهيمنة ومصادر الثروة

توصف عملية التحديث بأنها تنطوي دومًا على تغيير جوهري في المؤسسات والعلاقات الاجتماعية والوظائف الاقتصادية مثلما تنطوي على توحيد دعائم القدرة والسلطة اللازمتين قبل أن يتسنى لها فرض تلك التغييرات الجوهرية[1]. والواقع يشير إلى أن المركزية العثمانية هيأت نفسها لإحداث التغيير؛ وهو ما تضمنته مراسيم الإصلاح. فالبنية القانونية للأرض عُوِّضت بأخرى لتبلغ غايتها القصوى مع صدور قانون تملك الأجانب في الدولة العثمانية سنة ١٨٦٩. ولم يكن قبل ذلك يسمح للأجانب من غير رعايا الدولة العثمانية بالتملك لأي سبب من الأسباب. وأكثر ما تمتع به هؤلاء هو الامتيازات التجارية والحماية القنصلية. وتزامن صدور القانون مع البدء في التطبيق العملي للمشروع الصهيوني. وأباح لكل أجنبي وقَّعت دولته على أحكام قانون الأراضي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة أن يستفيد منه. فسمح للأفراد والمؤسسات على أي اسم وصورة أو هيئة حق التملك في جميع أنحاء السلطنة ما عدا الحجاز سواء داخل المدن أو خارجها مقابل دفع التكاليف والرسوم المباشرة والمحتملة التي قد تفرضها الدولة فيما بعد. كما أجاز القانون للأجانب حقوق انتقال الأرض بالوصية والهبة، ومنحهم في الأراضي حقوقًا موازية لرعايا الدولة[2].

إن تحديث البنية القانونية على هذا النحو يستجيب لدعوة الإصلاحات العثمانية للرأسمال الأجنبي الذي أخذ ينساب دون أية موانع تذكر. ومكنت هذه السياسة كبار الممولين والمؤسسات الأجنبية من الحصول على عقود الامتياز لإقامة وإدارة شتى أنواع المشاريع الاقتصادية في الدولة خاصة شق الطرق وتعبيدها والحصول على عقود امتيازات سكة الحديد وبناء الموانىء. واستيقظت التجارة من سباتها العميق وبرزت الأرض سلعة ذات قيمة عالية في الاستثمار[3]. فتدخلت المدينة في الريف عبر رأسمالييها من التجار والممولين والمرابين

(١) نفس المرجع . – ص ١٣٨ .

(٢) المر . – القسم الثاني – مصدر سابق – ص ١٧ .

(٣) شولش (الكزاندر) . – مرجع سابق – ص ١٣٧ .

إلى جانب الحكومة العثمانية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والقوى المتنفِّذة في القرى لانتزاع الأرض وإدخالها في أسواق السلع الرأسمالية. ولكن كيف؟ وبأية وسائل تدخلت المدينة في الريف على نحو مفزع من الرأسمالية؟ وما القوى التي قادت التدخل؟

أولاً: الرأسمالية المحلية، العائلات الكبرى و«السراسقة»:

يمكن التأكيد، مبدئيًا، أن الأرض، من حيث هي ثروة أو مصدر لها، تركزت بيد قلة بفعل صيرورة تاريخية اجتماعية. وليست المنظومة القانونية العثمانية الحديثة، في هذا السياق، سوى عامل حاسم وغير منتظر أسبغ الشرعية على الملكية التقليدية التي حظيت تاريخيًا بشرعية اجتماعية تأسست في الغالب على مبدأ القوة من خلال وضع اليد على الأرض والتصرف فيها[1]. ومن بين الملاكين التقليديين تلك العائلات ذات الزعامة التي اتخذت من المدن مقرًا لممارسة نشاطاتها ونفوذها، أو تلك العائلات الريفية المتنفِّذة والمتسلطة التي حكمت الجبال وسفوح المنحنيات ونظمت حياتها وملكياتها في إطار ما عرف بسلطة الشيوخ. ونمَّت هذه العائلات مصادر ثروتها من خلال نهب الفلاحين والتزام الضرائب والأعشار وتجارة المال والربا. أما النوع الآخر من العائلات الثرية فهو تلك العائلات التي عمل بعض أفرادها مشرفين على أملاك الوقف. وتوارثوا العمل بها، وباتت مقرًا لإقامتهم وملكًا لهم مع مرور الزمن. وهذا شأن معظم العائلات البارزة والقوية في فلسطين ممن ينتسب بعضها إلى فئة الأشراف والتي ملكت مساحات واسعة، ومن بينها آل النشاشيبي والحسيني والرفاعي (الرافعي) في القدس[2] والتميمي في الخليل والجيوسي في طولكرم والفاروقي في الرملة والشوا في غزة وأبو خضرة في يافا وغزة وطوقان في نابلس وعبد الهادي في نابلس وجنين[3].

---

(١) «مثلاً، منذ نهاية القرن الرابع عشر، سيطر العرب الأفندية الأغنياء في الرملة، بحجة حقهم كأول ساكنين، على الأراضي المجاورة للبلدة، حيث كروم الزيتون ذات القيمة الرئيسية ومصدر غنى البلدة. ولم يشكك أحد بهذا الادعاء طوال العهد العثماني الذي اعتمد إقطاعياتهم هذه من أجل جمع الضرائب والرسوم. وقد جاء قانون الطابو الجديد ورسخ ملكياتهم تلك، إلى جانب ملكيات العائلات التي تعود ملكياتها إلى عهد المماليك أو ما قبله». راجع: - موسى (صابر). - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص ٨٧.

(٢) موسى (صابر). - المرجع أعلاه - ص٧٧.

(٣) نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية: صامد الاقتصادي - الدائرة الاقتصادية، م.ت. ف - بيروت، لبنان - عدد ٢٨ - أيار / مايو ١٩٨١ - الحلقة الثالثة: مشروع علمي وضع على حلقات لمجموعة باحثين ولم يذكر الاسم على مُعِد هذا البحث - ص ١٨.

فمنذ زمن طويل خضع ريف الشام إلى سطوة القوى المتنفِّذة في المدينة (كبار التجار، الملتزمين، الإقطاعيين، . . .) وفي الريف (الشيوخ، ووجهاء العشائر، والحمائل الكبرى، والمخاتير[*] فيما بعد. . .) على حد سواء. وظل الفلاحون طوال قرون ضحية هؤلاء السماسرة والمرابين والتجار الذين «كان الواحد منهم غالبًا ما تجتمع فيه الصفات الثلاث»[1]. ويذكر (فولني) في القرن الثامن عشر أن من «أكبر الضربات التي تنزل بفلاحي سوريا هو الربا الفاحش. فإن احتاج الفرد إلى بذار أو بهيمة أو غير ذلك فإنه لا يجد المال لشرائها إلا أن تباع سلفًا وبأبخس الأثمان جميع غلته أو جانبًا منها»[2]. وعلى سبيل المثال كان أغنياء نابلس في غالبيتهم تقريبًا يقرضون أموالهم سنويًا بفائض يتراوح بين ٦٠٪ - ٧٠٪ [3]. وفي مناطق أخرى كانت نسب الفائدة على الدَّين تتفاوت بحيث تصل إلى ٤٠٪، ٥٠٪، ١٠٠٪ ولكن دون أن تقل عن ٣٠٪ [4] بل لتصل أقصاها إلى ٢٠٠٪ [5].

وكشفت دراسة وثائقية اعتمدت على سجلات المحكمة الشرعية في غزة خلال الفترة ١٨٥٦ - ١٨٥٩ أن عقد الديون بصورة مكثفة نشَّطَت العمليات الاقتصادية على أنواعها. وكانت أحد مصادر الثروة والسلطة لأصحاب رؤوس الأموال الغزَّاويين ولبعض مشايخ القرى. وبشيء من التعميم أشارت الدراسة إلى أن الديون لم تعرف حدودًا جغرافية ولا

(*) «المختار» منصب استحدثته الإدارة العثمانية ليكون عينها على القرية في مواجهة وجهائها وأعيانها الذين حاربوا المنصب بداية ثم تصارعوا للفوز به. وأثناء الانتداب سيتعزز منصب المختار ودوره في السيطرة على القرية حيث يغدو الركن الأساسي للسلطة فيها. ولأن دوره بات، على الدوام، مرتبطًا بسلطة الاحتلال وملزمًا بتنفيذ تعليماتها وتوجيهاتها فقد ظلت النظرة الاجتماعية نحوه سلبية بالكامل.

(١)- (نداب). - مرجع سابق - ص ٣١.

(٢) نشوء وتطور. - مرجع سابق - ص ٩.

(٣) نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية و صايغ (روز ماري). - مرجعان سابقان - صفحات ١٣، ٣ على التوالي. هذا مع العلم أن الدولة حددت نسبة الفائدة على الدين بـ ٥,١٢٪. قارن مع: - نشابة (هشام)، تحرير. - دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريمًا للدكتور قسطنطين زريق - بيروت، لبنان - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الأولى، ١٩٨٨, بحث، رافق (عبد الكريم). - الفئات الاجتماعية ومصادر الثروة والسلطة في غزة في أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر- ص ١١٩.

(٤) الحاشية أعلاه.

(٥) نفس الحاشية.

اجتماعية ولا مذهبية. إذ شملت سكان المدن والريف المسلمين والمسيحيين، وبصورة فردية وجماعية، ومارسها الذكور والإناث على السواء. فكانت مصادر الثروة في مدينة غزة تأتي غالبًا من المتاجرة بالعقارات السكنية وبعض القطاعات الصناعية، وفي الريف كانت الزراعة وتجارة المواشي أبرز مصادر الثروة إلى جانب عقد الديون[1].

وفيما عدا مشايخ الجبال والفلاحين الأثرياء غالبًا ما كانت الفئات الثرية تعيش في المدن. وتُجمِع المؤلفات والأبحاث التي خضعت للنظر أن أحدًا من أعضائها لم يعش في الريف ولم يعمل بالزراعة مباشرة. زد على ذلك أن أثرياء المدن كانوا يزدرون الريف، ويستعينون بوكلاء لهم لرعاية أعمالهم فيه. ومع نمو التبادل التجاري بين المدينة والريف منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ وحين اتسع حجم الرأسمال الأجنبي والسوق الرأسمالية وغدَيَا حقيقة واقعة؛ وأخذت البلاد تتحول إلى مصدر لتزويد الصناعة الأوروبية بالمواد الخام، كانت آنذاك فئات من البرجوازية التجارية والمالية تنشأ ببطء في المدن الساحلية (بما فيها بيروت) وفي القدس، وعلى رأسها الأوروبيون والمتمتعون بالحماية الأوروبية واليهود والمسيحيون الفلسطينيون واللبنانيون[2]. واستحوذ هؤلاء وأولهم العائلات العربية على الأرض المحيطة بالمدن منذ سنة ١٨٦٧ بطريق الشراء أو الربا وعلى رُقَعٍ كاملة من الأرض في السهول. وما يهم في هذا السياق هو كبار الملاكين الفلسطينيين واللبنانيين والشاميين خاصة العائلات المسيحية.

فقد استطاعت عائلات شامية وبيروتية أن تستحوذ على مساحات شاسعة في مناطق مختلفة من فلسطين خاصة في سنجقي عكا ونابلس مثل أراضي سهل عكا، ووادي الحوارث، السهل الساحلي، سهل الحولة، سهل مرج بن عامر، . . . الخ ومن ناحيتها تملكت العائلات الشامية ما يقرب من ٥٧ ألف دونم. وكان أشهرها عائلات العمري الدمشقية التي سكنت يافا، ورثة الأمير الجزائري، العكراوي، فاعور، شامان، فضل، سلُّوم، بازه والقباني. أما العائلات اللبنانية فامتلكت حوالي نصف مليون دونم. وكان أشهرها عائلات رمضان، جمال، ملكي، غلمية، شهاب، فرنسيس، دبكي، شام، فرح، فرحات، مارديني، بازه، الأسعد، سلام، دكروب، العويني، طيان . . .

(١) رافق (عبد الكريم). - دراسات فلسطينية - ص ١١٠ - ١١.
(٢) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص ١٣٩.

وسُرسق. وإلى جانب هؤلاء تملك بعض الأفراد من تابعية عثمانية أراضي في فلسطين من بينهم إيرانيون مثل بهائي إيراني. أو مصريون مثل الكونت شديد[(١)]. وفيما يلي محاولة لتتبع تضخم ملكية عائلة سرسق أشهر هذه العائلات.

عائلة سرسق:

تنتمي أسرة سرسق إلى طائفة الروم الارثوذكس. وأقام أفرادها في مدينتي الإسكندرية/ مصر وبيروت/ لبنان وبعض مناطق فلسطين / جنين. وغالبًا ما يقترن الحديث عنها بصفقات الأراضي الكبيرة التي حصلت عليها من العثمانيين ثم تخلصت منها ببيعها لليهود في مطلع القرن العشرين. إلا أن المعلومات المتوفرة عن هذه الأسرة لا تعدو أن تكون، اجترارًا لمثلها، سابقة. ولعل هيبة العائلة وجبروتها أحاطاها بسياج آمن، يبدو أنها أرادته، لم يجرؤ أحد على نبشه للكشف عن هويتها ونشاطاتها الأخطبوطية التي امتدت من الأستانة مرورًا ببلاد الشام وحتى مصر أو معرفة كيف اختفت جذورها بعد قيام الدولة العبرية في فلسطين سنة ١٩٤٨. ولاشك أن معوقات جدية حالت دون ذلك، وما يزيد في الحيرة التكتم المستمر الذي تلتزم به الحكومة التركية إزاء آل سرسق ذوي العلاقة الجيدة مع الباب العالي آنذاك[(٢)]. على كل حال فالمهم هو التساؤل عن الكيفية التي تضخمت فيها ثروة السراسقة في فلسطين؟

قبل سنة ١٨٦٩ لا توجد أية معلومات عن الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية لآل سرسق في فلسطين. ولم يكن الباب العالي ليرد رغبات العائلات الغنية التي كانت تطالب آنذاك بملكية وفق تكاملية طبوغرافية وأحيانا جغرافية[(٣)]. وهكذا نقلت

---

(١) موسى (صابر). - مرجع سابق - ص ٨٣.

(٢) ثمة اعتقاد بأن أسرة سرسق يونانية الأصل. وأنها سكنت مرسين قرب أضنة جنوبي تركيا. واستخدمها العثمانيون في التزام الضرائب في لبنان. ثم برز أفرادها كرجال مال. وأسسوا شركة مالية ساهمت في مد طريق بيروت - دمشق البري (١٨٦٣)، وفي شق قناة السويس (١٨٦٩). راجع: - رافق (عبد الكريم). - الموسوعة . . . - مرجع سابق - ص ٩٥١.

(٣) سليمان (محمد). - ملكية الأرض الفلسطينية في العهد التركي: صامد الاقتصادي - الدائرة الاقتصادية، م. ت. ف - بيروت، لبنان - عدد ٣١ - آب، أغسطس ١٩٨١ - ص ٥٤.

الحكومة العثمانية ملكية أراضي ١٧ قرية وبلدة[١] في مرج بن عامر بما فيها الناصرة إلى رجال أعمال بيروتيين هم حبيب بسترس ونقولا سرسق وتويني وفرح. وبشرائه حصة بسترس ضَمن سرسق السيطرة على ثلاثة أرباع المساحة التي قُدرت بسبعين ميلاً مربعًا (١٧٩ ألف دَونم) مقابل ٢٠ ألف ليرة ذهبية إنجليزية لم يدفع منها سرسق سوى ستة آلاف كما يذكر[٢]. وأشار لورانس أوليفانت في كتابه «أرض جلعاد» متحدثًا عن ثروة سرسق للأرض: «... وقد سمعت أن دخله السنوي منها أكثر من أربعين ألف ليرة إنجليزية ... وقد ذُكر أنه في آخر أيام سرسق يعود عليه بغلال وفيرة يمكن تصور حجمها إذا عرفنا أن تكاليف نقل كميات الحبوب التي دفعها قد بلغت ٥٠ ألف ريال (عدا الكميات التي ينقلها الفلاحون لصاحب الأرض سُخْرَة) كما قال لي السيد سرسق نفسه. وأضاف أن امتلاكاته من الأرض كانت قد بلغت مساحتها ٢٤٠ ألف دونم»[٣].

بالفعل تضخمت الثروة. وأخذ مشروع سرسق من حينه يشق طريقه في فلسطين. وغدا الأخوة سرسق أصحاب مؤسسة من أكبر المؤسسات التجارية على الشاطئ السوري، من بين نشاطاتها تصدير الحبوب [أحد مصادر الثروة حينذاك] والصوف والقطن[٤]. كما تضخمت ثروة السراسقة مجددًا بعد سيطرتهم على النصف الثاني من مرج بن عامر على نحو مثير مع إطلالة القرن العشرين وخلال السنوات الأولى من حكم الانتداب البريطاني. فركزوا في أيديهم نحو مائتي ألف دونم أخرى في ألوية عكا وحيفا والناصرة. كما سيطروا على ٦٠ ألف دونم من أراضي سهل الحولة. وذكر إميل الغوري

---

(١) ذكر من القرى ١٥، وهي: جنجار، العفولة، خنيفس، تل الشام، تل النور، معلول، سمونة، كفرتا، جيدا، بيت لحم، أم العمد، طيعون، قصقص، الشيخ بريك. المقارنة مع: - المرجع السابق. - ص ٥٤. أما كيف تمت هذه الصفقة فيقول تعليق معاصر لها: «إن ذلك جزء من التاريخ السري التركي». راجع: - رافق (عبد الكريم). - الموسوعة . . . - ص ٩٥١.

(٢) يذكر أحد الباحثين أن ثروة السراسقة تضخمت بفعل هذه الصفقات التي تمت تجنبًا لضغوط العائلة الدائنة التي كانت تسعى لتحصيل ديونها المتراكمة على الدولة. وحاول السراسقة بالاشتراك مع سالم خوري ضم خمسة قرى أخرى لملكياتهم الجديدة في مدينة الناصرة سنة ١٨٧٢ إلا أن المحاولة فشلت بسبب احتجاجات الفلاحين. عودة إلى: - أوين (روجر). - الموسوعة ... - مصدر سابق - ص ٥٦٨.

(٣) سليمان (محمد). - ملكية الأرض الفلسطينية في العهد التركي - مرجع سابق - ص ٥٤، ٥٥.

(٤) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص ١٣٨ - ١٣٩.

من جهته أنهم باعوا لليهود ٤٠٠ ألف دونم بما فيها ملكيتهم في مرج بن عامر[1]. وفي بداية سنة ١٨٨٣ وصف «أوليفانت» طغيان السراسقة بالقول: «إن سهل أزدريلون [الاسم التوراتي لمرج بن عامر] كله . . . وكذلك جزء من التلال وراءه تمتلكها الآن جميعًا مؤسسة غنية من رجال البنوك السوريين الذين يجنون منه دخلاً سنويًا يقدر بـ ٢٠٠ ألف دولار. وهم يملكون عمليًا أيضًا حوالي خمسة آلاف من البشر الذين يكونون سكان ثلاثين قرية. ولم أجد طلسمًا لإغراء الوطنيين بالاستجابة لطلبي أقوى من أن أذكر اسم سرسق وأن أقول ضمنًا أنه كان لي شرف معرفته. ما من طاغية يمارس سلطة استبدادية على حريات رعاياه وحياتهم أقوى من تلك التي يمارسها هذا المليونير الملاك الذي يدأب كل عام على ضم الجديد إلى أراضيه. حتى بدا كأن الجليل بأسره بات في خطر الوقوع في يديه . . . »[2].

أ. سلب الأراضي:

١- المرابـاة

لم يكن سلب الأراضي من الفلاحين ممكنًا لولا قوانين تسجيل الأراضي ونمو الرأسمالية والموقف السلبي للفلاحين. ولقد تنبه أثرياء المدن إلى التحول الاقتصادي وفرص الثراء وتنمية الثروات فربطوا مصالحهم بالرأسمال المتدفق. وراحوا ينسجون علاقات مع الرأسماليين الأجانب. وتوجه قسم منهم إلى الاستثمار العقاري في الريف. فركزوا فعالياتهم على شراء الأراضي، السلعة الأكثر أهمية في ذلك الحين، واستغل الرأسماليون الأجانب خبرة هؤلاء المحليين؛ فاستعانوا بهم لاجتياح الريف بذات الوسائل المألوفة اجتماعيًا مستفيدين من إحجام الفلاحين عن تسجيل أراضيهم ومستعملين شتى

---

(١) «يعتبر مرج بن عامر من أخصب أراضي فلسطين خاصة بالنسبة لزراعة الحبوب. وتبلغ المساحة الإجمالية للمرج ٤٠٠ ألف دونم منها ٣٧٢ ألف دونم صالحة للزراعة. أي بنسبة قدرها أكثر من ٨٨٪. وهي نسبة تزيد من حيث خصوبتها عن جميع أراضي فلسطين التي تتراوح بين ١٣٪ في منطقة بئر السبع وبين ٧٩٪ في السهل الساحلي.
وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٥ اشترت عدة جمعيات يهودية بالمزاد العلني أراضي كثيرة في مرج بن عامر شملت اثنتين وعشرين قرية زادت مساحتها على مائتي ألف دونم وبلغ ثمنها ٨٢٦ ألف جنيه. واشترى اليهود هذه الأراضي من عائلة سرسق». راجع: - غنيم (عادل حسن). - القوى الاجتماعية في فلسطين فيما بين الحربين العالميتين - القاهرة، مصر - مطبعة جامعة عين شمس - السنة، ١٩٨٠ - ص ١٠.

(٢) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص ١٤٠.

أساليب الإغراء المادي والتضليل. ففي وقت جمع الضرائب حيث يكون الفلاح بأمس الحاجة إلى النقد أو العيْن (بذور، ماشية، أدوات ...) يتوجه جيش من التجار أغلبهم وكلاء لأربابهم أو المحليين إلى القرى لممارسة المرابلة الفاحشة ضد الفلاح بدعوى مساعدته وتقديم النقد الضروري له مقابل رهن محصوله القادم بفائدة قدرها ٣٪ - ٥٪ في الشهر. أو بشراء المحصول كله مقابل نصف ثمنه أو ثلثيه. ويحققون بموجب الصفقات التي يعقدونها أرباحًا تتراوح بين ٣٦٪ - ٦٠٪ سنويًا[١]، وتتكرر هذه العملية سنويًا دون أن يترك للفلاح فرصة التقاط أنفاسه. فزيادة على ديونه التقليدية أو فقره لا يقوى على سداد ديون جديدة يقدمها هؤلاء بفائدة أعلى تمهيدًا للاستيلاء على أرضه وحقله. فكان الفلاحون يفقدون كل حقوقهم في الأرض بسرعة غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، أو على إرضاء المتطلبات الجشعة للمرابين. وبينما كان صغار الملاكين يسيرون إلى الدمار استمر عدد من ملاك الأرض الأغنياء بالنمو والازدهار[٢].

وتوصل تجار المدن وأقرانهم إلى تضليل الفلاحين متسلحين بعدم معرفة الفلاحين بالقوانين أو لا مبالاتهم تجاهها، فقدموا لهم تفسيرات إما خاطئة أو تتناقض مع مصالحهم بحيث تؤول عملية المجادلة إلى إعطائهم الحق في الملكية وانتزاعها منهم. وحتى زعماء البدو سلكوا ذات الطرق في سلب أراضي أفراد قبائلهم وتسجيلها بأسمائهم. بيد أن المالكين الجدد أبقوا الفلاحين في الأرض للعمل فيها بصفة مستأجرين يمكن إخلاؤهم منها في أي وقت. وقد أدخل اليهود هذا الأسلوب «الإخلاء» إلى البلاد. ومن هنا يأتي مصدر التهديد الجدي. ذلك أن «الإخلاء» أسلوب شائع عند فلاحي أوروبا فيما هو غير معروف لدى الفلاحين العرب الذين، على ما يظهر، لم يتنبهوا، وأنّى لهم ذلك، إلى هذا المصير المحتمل إلا بعد فوات الأوان. فهل كان أداء الدولة أكثر عدالة من وحشية الرأسمالية تجاه الريف والفلاحين؟

(١) نشوء وتطور. - صامد الاقتصادي - مرجع سابق - ص ١٣.

(٢) فنيري (اريه. ل). - دعوى نزع الملكية: الاستيطان اليهودي... والعرب، ١٨٧٨ / ١٩٤٨ - عمان، الأردن - دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية - الطبعة الأولى، ١٩٨٠ - ترجمة بشير شريف البرغوثي - ص ٦٢.

٢- تدخل الدولـــة

في الواقع لم تكن الحكومة العثمانية واضحة النوايا. فهي إن لم تكن مساهمة؛ فعلى الأقل قصرت بوضوح في حفظ حقوق الفلاحين. فالحضور القوي للعائلات العربية شمال فلسطين بشكل خاص وعلى امتداد الساحل الفلسطيني وتملكها مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت بحوزة الفلاحين كاف لتنشيط الذاكرة مجدداً من أجل مساءلة الإدارة العثمانية، وبإلحاح، عن الدوافع التي حدت بها إلى فصل سنجقي عكا ونابلس عن ولاية الشام، حيث دائرة التسجيل الوحيدة، وإلحاقهما بولاية بيروت التي استحدثت فيها دائرة تسجيل جديدة. هذه المساءلة، في غياب أية تبريرات قاطعة بالإضافة إلى تناقض المتوفر منها، لا تفقدها قيمتها على الدوام، وإن ظل البحث إزاءها حائراً. وفي مدى أعم، يُخرج الدولة من خانة الاتهام المباشر، يمكن القول إن المنظومة القانونية المحدثة جاءت على عكس الغاية التي من أجلها وجدت وهي «تقدم الزراعة ونجاح البلاد ... وغنى الخزينة ...». ولكن ما لا ينزع عن الدولة تحمُّل القسم الأعظم من المسؤولية إزاء ما حل بالمجتمع الفلاحي والملكية، ويعطي للمساءلة شرعيتها هو سلوكها المثير من مشاركة فاعلة في مصادرة الأراضي وشرائها بشكل كبير في شمال فلسطين ومن ثم عرضها بالمزاد لبيعِها. وكذلك فيما خلفته من آثار مدمرة على البنية المادية (الأرض) والاجتماعية (الفلاحين) للمجتمع الفلسطيني والتي ستظهر نتائجها الرهيبة خلال عهد الانتداب البريطاني. فالتبعية الإدارية للسنجقين جعلت من صفقات بيع الأراضي أكثر سهولة. وخلالها تم الجزء الأكبر من مشتريات الأراضي في فلسطين[١].

وحين شرعت الدولة بتسجيل الأراضي نفذت تهديداتها ضد الفلاحين، فنقلت إلى ملكيتها ما اعتبرته أراضي زائدة عن حاجة القرى. وبدا أن الملكية سارت في طريقها إلى التصدع بلا رجعة مع التنظيمات المتشددة منتصف السبعينات. ولا ريب أن كل الشرائح المتنفِّذة في المدينة والريف قد استفادت أيما فائدة منها[٢]. فالقرى غير مبينة الحدود كان يوضع لها علامات حدودية ويقع مصادرة ما هو خارجها. وبذريعة عدم دفع بدل الطابو أو تسديد الضرائب المستحقة استولت الدولة على مساحات هامة من مشاع القرى البدوية

(١) وسى (صابر). - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص ٨٣.

(٢) نصر (سليم) و دوبار (كلود). - مرجع سابق - ص ٤٤.

الزراعية. وأدى هذا الإجراء إلى سيطرة التجار الرأسماليين في مدينة صفد على حيازات شاسعة من بينها أراضي عرب السواعيد قرب بحيرة الحولة حيث أُجبروا على الرحيل. وقبلهم رحلت العشائر القاطنة في أراضي مرج بن عامر[1]. ولعل الظاهرة الأبرز هي لجوء الدولة إلى الشراء المباشر للأراضي الزراعية على نطاق واسع وإلحاقها بالأملاك السلطانية حيث انتقلت إلى ملكيتها أراض خصبة في مناطق بيسان والحولة والبحر الميت. ومنحتها لضباط عسكريين للإشراف عليها.

هذا النشاط الحثيث للدولة بدأ منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر واستمر حتى سنة ١٩١٣. وكان يتبعه عرض مباشر للأراضي لبيعها في المزاد العلني بأبخس الأثمان. ولم يقابَل بأي نشاط مماثل لتسجيل الأراضي. ولم تكن الدولة تمتلك حتى الوسائل التقنية ولا الخبرات اللازمة للقيام بعمليات التسجيل. لذا استعانت بخبراء أجانب، وعهدت إلى أحدهم (الكابتن ستيوارت) بمسح فلسطين، ولما مرض خلفه آخر (اللفتينانت كوندر) في ٨ تموز/ يوليو ١٨٧٢. وتمكن حتى الأول من تشرين أول/ أكتوبر ١٨٧٥ من مسح ٤٧٠٠ ميل مربع من مساحة البلاد. ثم زعم أن اللفتينانت كيتشنر أكمل المهمة[2]. ولم ينفع تعاقب المساحين لأن المسح لم يكتمل ولم يبدأ جديًا إلا سنة ١٩٢٨ أثناء الانتداب البريطاني حيث خُطط لإنجاز مشروع المسح مدة عشر سنوات[3]. فهل سيكتمل المسح؟

على كل حال، لما حان تسجيل الأراضي، أوكلت الدولة العثمانية إلى المتصرفين في الألوية مهمة تشكيل لجان خاصة تتولى المسح والتطويب وإصدار سندات التملك. ووجد مخاتير القرى والمتنفِّذون من الأشراف والشيوخ والأثرياء والمآمير والملتزمين موقعًا ملائمًا لهم في لجان المسح[4]. فهم المكلفون بوضع لوائح بأسماء القرى وأراضيها. ولكن هل نجحت في مهمتها؟ وهل سُجِّلت الأرض بأسماء أصحابها؟

إن بضع ملاحظات تالية تضفي شكوكًا عليها وعلى آلية عملها. فقد كان التسجيل يجري باستعمال تقنيات بدائية. وكان هناك وصف كلامي غامض لحدود الأراضي بصدد

(١) بدران (نبيل). - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص ١٢٤.

(٢) سليمان (محمد). - ملكية الأرض الفلسطينية في العهد ... - صامد الاقتصادي - مرجع سابق - ص ٤٦.

(٣) - (نداب). - صامد الاقتصادي - مرجع سابق - ص ٨٥.

(٤) وسي (صابر). - مرجع سابق - ص ٨٥.

أسماء الملاكين المجاورين أو المواقع العينية مثل الطرق والعيون والتلال. واعتبر القانون أن جميع الأراضي عند تلك الحدود كانت ملكًا للمالك المسجَّل وأنه لا يُقبل أي ادعاء بشأن الأراضي المذكورة. بمعنى أن الأرض لم تكن تسجل بذكرها ضمن حدود معينة أثناء عمليات الفرز إنما ضمن حدود عامة. وبالتالي لم تكن عملية التسجيل لتدل على وحدة إقليمية متكاملة، ولا حتى ضمن حدود قرية كاملة[1]. ولم تقنع هذه الآلية الفلاحين أو تَحْملهم على تسجيل أراضيهم. وحامت شكوكهم على جدية العملية برمتها، فكانت من بين الأسباب التي تلقفها الفلاحون للتملص من الطابو دون أن يبذلوا جهدًا في تسجيل أراضيهم أو أن يعوا مخاطر صدودهم على مستقبل حيازاتهم من الأرض. فالإهمال واللامبالاة هما الطابعان المميزان عند الفلاحين؛ ولكن تجاه عملية التسجيل وليس تجاه الحق في الأرض.

وكباقي المستفيدين؛ استغل متنفِّذو القرى موقف الفلاحين واستولوا على قسم كبير من أراضيهم بالتواطؤ مع موظفي الدولة الذين تلاعبوا في السجلات وسجلوا أقسامًا من الأراضي بأسمائهم. كما أن الفلاحين لجئوا إلى تسجيل بعض أو كل أراضيهم بأسماء أشخاص ميتين أو وهميين أو تجار محليين أو نساء[2]. وفعل أعضاء اللجان ما يحلو لهم في القرى النائية؛ فتنازلت قرىً بأكملها عن أملاكها لذوي النفوذ من أجل حمايتهم من بطش الحكام والمرابين وأخذوا ثمنها بضع عباءات وغلايين أو قفة من البُن أو رطلاً من الدخان أو أقّة من البقلاوة. وسجلت أكثر من قرية أراضيها بأسماء خمسة أشخاص فيها[3]، ونقل قسم آخر من الفلاحين ملكياتهم إلى الأوقاف لحمايتها من الضريبة أو المصادرة من الدولة. ولكن هذا الإجراء من المفترض أن يكون قد تم قبل صدور التشريعات الجديدة التي حالت دون وقف الأراضي، قبل أن تكون ملكًا مسجلاً (صحيحًا)، ومنعت انتقال بعضها بالوراثة أو الوصية قبل تسجيلها.

(١) غوجانسكي (تمار). - تطور الرأسمالية في فلسطين - م. ت. ف، دائرة الثقافة - الطبعة الثانية، ١٩٨٧ - ترجمة، حنا إبراهيم. - ص ٢٥٦ / الحاشية ١٩.

(٢) «كانت النتيجة أن شخصاً يمتلك عدة مئات من الدونمات يسجلها، بقصد التملص من الضريبة، لنقل عشرة أو عشرين دونمًا». راجع:

- غوجانسكي (تمار). - نفس المرجع السابق - ص٢٥٧ / الحاشية ١٩، نقلاً عن: حكومة فلسطين - المجلد الأول، ١٩٤٦ - ص ٢٣٨.

(٣) عوض (عبد العزيز محمد). - الإدارة العثمانية ... - مرجع سابق - ص ٢٣٧.

ومن ناحيتها، أبدت الدوائر الرسمية ذاتها عدم اكتراث في تسجيل الأراضي متسببة بأذىً لا يقل عن أذى الفلاحين لأنفسهم، فحين المسح كثيراً ما كانت العملية تتم بعيداً عن الأرض المنوي تسجيلها، وهذا هو التلاعب بحد ذاته. ولدى حضور اللجنة إلى مكان التسجيل كان المسح يقدر نظريًا بالعين المجردة، الوسيلة الشائعة آنذاك، ويقع تقدير المساحة بحسب البذار اللازم لزراعة الأرض أو بتخمين عدد الدونمات. وفي حالات أخرى أُغفلت أراضٍ بالمرة[1]. لهذا غالبًا ما يقع الاختلاف بين أعضاء اللجنة. كما خضعت التسوية إلى منطق المساومات. وقد يتجه حل الخلاف إلى قاعدة ترجح رأي الأغلبية. وإذا ما استمر الخلاف يقع اللجوء إلى القياس بالخطوة أو بالحبل. ودون التسوية كانت عملية المسح والتسجيل تعلق عليه[2]. أي إبقاء الأرض دون مسح وبالتالي دون تسوية لتصير فيما بعد إلى مالك جديد.

ب. تغيرات في الوضعية القانونية للفلاح والمِلكية

كيف يمكن ملاحظة التحولات الاجتماعية؟ وفي أي مستوى؟

لقد تأسست بنية النظام الاجتماعي على ملكية الأرض وسبل التصرف فيها. والتأمل في تطبيق التشريعات العثمانية ذات الصلة هو سياق ثري في رصد أهم التحولات الاجتماعية ومظاهرها على البنية الاجتماعية. من الناحية الأخرى فإن المشاع هو مجال اجتماعي يتصدر أية تحولات محتملة باستمرار طالما ظل هو الشكل البنيوي الأكثر حضوراً وتعبيراً عن النظام الاجتماعي. هذا يعني أن التساؤلات المفترضة ينبغي أن تتركز على المشاع كنسق اجتماعي يُعبِّر عنه بشبكة العلاقات الاجتماعية وكمحتوى مادي يجد تعبيره في حجم المساحة الواقع عليها التصرف؛ هل قلَّت؟ أم زادت؟ أم ماذا حل بها؟ باختصار؛ فإن السؤال هو: كم تأثرت أشكال التصرف في الملكية؟ وما انعكاسات ذلك على منظومة العلاقات الاجتماعية؟

من الواضح أن «الطابو» هو أبرز تغير في الوضعية القانونية تجاه التصرف في الأرض.

---

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٩.

(٢) موسى (صابر). - مرجع سابق - ص ٨٥ نقلاً عن: حمادة (سعيد). - النظام الاقتصادي في فلسطين وبيروت - ص ٦٦.

وقد احتفظت الدولة بملكيتها للأرض وبحقوق الخراج عليها. ونظريًا لم يعد المشاع القروي من قبيل حقوق التصرف الجماعية في الأرض. ولم يعد مقبولاً تسجيل الأراضي المشاعية «قلمًا واحدًا»، إنما للأفراد بصفتهم الشخصية. وكل فرد يتصرف بقطعة أرض مهما بلغت مساحتها ملزم بالحصول على سند تملك (طابو). والأرض التي تُترك دون زراعة لمدة ثلاث سنوات بدون مسوغات قانونية تنتزع من يد صاحبها وتحال لمن يطلبها بالمزاد العلني. عمليًا لم يتغير شيء عن ذي قبل. فالدولة حافظت على حقوقها والفرد بقي متصرفًا في الأرض لا غير؛ ولكن في إطار فردي وهذا هو الجديد. تفكيك المشاع. فما الغاية من ذلك؟

حين كان الفلاح يعجز عن سداد ديونه للدولة أو للملتزمين والمرابين كان يفر أو يلتحق بقرى أخرى، بعيدًا عن الأنظار، أو ينضم إلى قبيلة قوية ليحتمي بها ويستأنف نشاطه الفلاحي دون أن يعترضه أحد، فهو ليس قنًا. كما أن الأرض كثيرة لمن يسعى إلى استغلالها أو استئجارها ودفع خراجها. لكن الفرار أو الاحتماء لن يعود مجديًا للفلاح بعد الآن. فأنى ذهب سيصطدم بأراض مسجلة أو بأراض ينبغي، للحصول على حق التصرف بها، أن تُسجل في دوائر الطابو. فهل قصدت الدولة من تشريعاتها شيئًا آخر غير ملاحقة المتصرف بالأرض وجعله مسؤولاً وحيدًا أمام سلطان الضرائب ووكلائه؟ هذه هي غاية الدولة التي غلبت في أمرها على الفلاح الذي بات عاجزًا و / أو مستنكفًا عن دفع رسوم التسجيل. كما أنه عاجز عن ترك أرضه بدون زراعة تهربًا من الضرائب لأنه يعرض نفسه لفقدان أهليته في التصرف بها[1]. أما أثرياء المدن فأباح لهم القانون، على أساس حرية انتقال الأراضي بالبيع والشراء والتوريث ... الخ، حق تملك أراضي الفلاحين والقرى والحصول على سندات تمليك. وهو « امتياز» جديد لم يكن الملتزمون وأمثالهم ليحظوا به فيما مضى. كما أنه يحق لهم مثلما للدولة ملاحقة الفلاح وإرغامه على تسديد ديونه تحت طائلة التهديد ببيع الأرض بالمزاد. هذه التقييدات على الفلاح ومثلها على ذوي الحرف الصغيرة في المدن تؤكد أن التغير في المجتمع الفلسطيني لم يكن بنيويًا البتة. أي بفعل اشتغال المجتمع على نفسه. ولن يكون كذلك طالما ظلت الدولة تنظر إلى المجتمع الفلاحي خاصة كمنهل لتنمية موارد خزينتها بالدرجة الأولى بعد أن

(١) غوجانسكي (تمار) . - مرجع سابق - ص ٢٦ .

غرقت بالديون واضطرت إلى تشكيل إدارة دولية لديونها، وبعد أن أتاحت للرأسمال الأجنبي التدفق وأباحت له التدخل بكل عنف بحيث يكون التغيير مؤلمًا جدًا.

وأنّى للتحول الاجتماعي أن يكون بنيويًا، وقد جعلت الدولة من الأرض سلعة رأسمالية صرفة لا يقدر على «امتلاكها» سوى صاحب الرأسمال؟ كان من الطبيعي أن يؤدي هذا الإجراء إلى خلق تناقضات اجتماعية وتمايزات طبقية حادة تتقدم فيها شرائح الرأسماليين نحو قمة المجتمع ممثلين بكبار التجار والملاكين المحليين وأقرانهم الأجانب، ثم المرابين والسماسرة والمتلاعبين الذين لم يكونوا يقلون ثراء عن غيرهم إضافة إلى الدولة ذاتها التي تحولت إلى أكبر مضارب رأسمالي. وعلى الجهة الأخرى توجد الشرائح الوسطى والصغيرة من أصحاب الأراضي والمزارع الصغيرة. وأخيرًا المعدمون ممن لا أرض لهم، ودونهم شريحة الحراثين. ولقد تحولت شرائح كبيرة من الملاكين الوسط والصغار إلى عمال مزارعين وفلاحين مستأجرين لدى كبار الملاك.

ومثلما وقعت الإشارة قبلاً إلى أن البنية الفلاحية هي تركيبة اجتماعية (السكان) وتركيبة جغرافية (الأرض)؛ يبقى السؤال، مجددًا، أيهما تفكك؟ من المفروض حسب التشريعات العثمانية أن تتفتت بنية المشاع. فآلية قانون الأراضي تؤول نظريًا إلى أن تسجل القسائم بأسماء الأشخاص فرادى. فيكون لكل فرد منهم مزرعته(*) الخاصة به، وعليه وحده تقع المسؤولية حين جمع المحصول. أي أن الحقوق الجماعية تصبح حقوقًا منفصلة داخل أعضاء الجماعة. غير أن هذه الحقوق الفردية داخل إطار الجماعة انتقلت بوسائل عدة إلى حقوق فردية خارج إطار الجماعة أو إلى بعض من أعضائها كمتنفذي القرى والمخاتير والشيوخ ... الخ وما حصل هو تغير في هوية المالك أو صاحب حق التصرف في الأرض. أما شكل التصرف فقد بقي في معظمه مشاعيًا محافظًا على طابعه التاريخي. فقد واصل الفلاحون زراعة الأرض وفق النظام السائد على أن يدفعوا للمالك الجديد أجرة الأرض وللدولة خراجها، ولكن إلى متى؟

(*) «المزرعة» تعبير أدخله اليهود إلى الريف الفلسطيني، ثم دخل إلى ثقافة البحث. وكانت لفظة «المَكْثاة» [الحقل] هي الشائعة بين فلاحي فلسطين. وتدل على مساحة الأرض المزروعة. أما «المزرعة» فتشتمل على كافة أدوات العمل الزراعي والإنتاج والأرض.

ثانياً: الرأسمال الأوروبي واليهودي، المدخل إلى الاستيطان:

يقع هذا التيار في إطار القوى المهيمنة الممثَّلة في البرجوازية التجارية والمالية الأوروبية واليهودية. بيد أنه يتمايز عن الفئات المحلية المثيلة من حيث أهدافه ونشاطه. وإذا كانت أديرة اللاتين والروم الأرثوذكس والأرمن والكنيسة الإنجليكانية في القدس قد امتلكت مئات الفدادين من الأراضي في منطقة القدس واستغلتها في الزراعة[1] منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر، فإن التغلغل الكولونيالي اليهودي والصهيوني قد تسرب إلى فلسطين غداة النصف الثاني من القرن مترافقًا مع التغلغل الأوروبي الرأسمالي، ومثله، مستفيداً من الإصلاحات العثمانية التي وفرت، إلى جانب فساد الإدارة العثمانية، غطاء شرعيًا تامًا لنشاطات استيطانية يهودية وصهيونية متصاعدة باطراد حتى سنة ١٩١٨ وخضوع فلسطين إلى حكم الانتداب البريطاني.

فالمراسيم السلطانية العثمانية ساوت ما بين الطوائف. أما قانون استملاك الأجانب فضَمن لكافة الرعايا من غير التبعة العثمانية حقوق التملك في جميع أرجاء الإمبراطورية ما عدَا الحجاز. وفرضت الدولة حظراً على اليهود من غير العثمانيين. وحاولت التضييق عليهم للحؤول دون ما يمكن أن توفره الامتيازات؛ فاشترطت حصولهم على الجنسية العثمانية وتخليهم عن جنسية بلادهم لقاء تمتعهم بالامتيازات. كما شرعت الدولة منذ سنة ١٨٨٧ بتطبيق «الوثيقة الحمراء» إثر صدامات مسلحة بينهم وفلاحي البلاد بعد أن أقدموا على طرد الفلاحين من قريتي «الخضيرة» و «ملبس». وهي وثيقة تعطى لكل يهودي أجنبي قادم إلى فلسطين مقابل احتفاظ السلطات بجواز سفره ضمانة لخروجه من البلاد بعد انتهاء إقامته التي لا ينبغي أن تتجاوز ثلاثة أشهر[2]، إلا أن ذلك لم يحل دون

---

(١) رافق (عبد الكريم). - الموسوعة الفلسطينية - مرجع سابق - ص ٩٥١.

(٢) الحوت (بيان نويهض). - فلسطين القضية، الشعب، الحضارة: التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (١٩١٧) - بيروت، لبنان - دار الاستقلال للدراسات والنشر - الطبعة الأولى، ١٩٩١. كما أصدرت السلطات العثمانية في ٥ تشرين أول ١٣١٦ هـ [هكذا ورد في التاريخ] الموافق ١٨٩٨م، قانونًا حول دخول اليهود إلى فلسطين جاء فيه: «كنا شددنا على منع دخول الإسرائيليين إلى أرض فلسطين. الموظفون تراخوا في تطبيق الأمر وأساءوا تأويله. والإسرائيليون يأتون بحجة الزيارة ويستوطنون، كما أشعرنا متصرف القدس. [لعل المقصود هو رؤوف باشا «١٨٧٦ - ١٨٨٨» الذي حمى سنجق القدس في عهده من صفقات الأراضي وحال دون انتقالها إلى اليهود الذين اضطروا في معظم الحالات إلى شراء الأراضي في منطقة الشمال. فضغط القناصل الأوروبيين على الدولة العثمانية، وتم عزله]. =

تدفقهم إلى البلاد ودون أن يضطروا إلى التنازل عن جنسيات بلادهم. وعلى العكس من ذلك فالجنسيات الأصلية وفرت لهم حماية فعالة ضمنتها القنصليات الأوروبية لهم بوصفهم رعايا أوروبيين[1]، فابتداءً من الأربعينات تحولت الإمبراطورية العثمانية إلى حلبة صراع بين الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا وهنغاريا وروسيا القيصرية اللواتي تنافسن على تقسيم وإعادة تقسيم العالم. وأصبحت القنصلية من القوة والنفذ بحجم دولة داخل الدولة. وانتشرت في المدن الفلسطينية حتى غدت مهمة القنصليات تمهيد السبيل للسيطرة على فلسطين عن طريق الحصول على الامتيازات وشراء الأراضي وتشجيع رعايا دولها للهجرة إلى فلسطين وإقامة مؤسسات ثقافية وصحية وإغاثة وتطوير خدمات البريد[2] وغيرها. واستغلت ألمانيا -مثلاً- الهجرة التي شرعت بها حركة النُسَّاك (الهيكليين) لزيادة نفوذها في البلاد[3]. واللافت للانتباه أن العديد من القناصل الأوروبيين أو نوابهم، على الأقل، كانوا من اليهود. كما أن بعضًا من اليهود عملوا لدى السفارات الأجنبية مثل سام بيرغهايم نائب القنصل الأميركي في القدس[4].

وقد استمد الاستيطان اليهودي في فلسطين أهمية ليس من اندفاعاته المبكرة التي انعكست عليه في سلسلة من مخاضات الفشل والنجاح؛ بل في آثاره على المجتمع الفلاحي خلال مساره النامي والمتجذر، وفي إصراره على الاستمرار في محاولاته.

= إن مكثهم لا يجوز بأي حال من الأحوال. إن مأموري الدولة مسؤولون بشدة فوق العادة على تنفيذ هذا الأمر بدقة. وحتى اليهود من أتباع الدولة العلية لا يجوز لهم الإقامة بصفة دائمة. هذه الأوامر لا تمانع في زيارة اليهود للأراضي المقدسة منفردين كانوا أو جماعات. ولكنها لا تسمح بإقامتهم الدائمة. ويجب أخذ تعهد من القنصليات التي جاءوا عن طريقها. وقد اتخذ هذا الأمر بقرار مجلس شورى الدولة ومجلس الوزراء. وصدر فيه إرادة سنية من الخليفة». - نفس المرجع. - ص ٣٩٢.

(١) نفس المرجع. - ص ٣٩٠.

(٢) صدر نظام البريد العثماني سنة ١٨٦ . وفي سنة ١٨٧٥ أصبحت الدولة العثمانية عضواً في الاتحاد العالمي للبريد. وكان البريد ينقل يوميًا من القدس إلى يافا، ومنها في السفن عبر البحر. ومنذ سنة ١٨٩٢ حل القطار محل العربات في نقل البريد من القدس إلى يافا وبالعكس. وفي سنة ١٨٨٩ قامت السلطات العثمانية بمحاولات متعددة لإلغاء مكاتب البريد الأجنبية خاصة النمساوية بوصفها الأقدم على الصعيد الأجنبي إلا أنها فشلت. وكانت الدول الأجنبية تتذرع بإصلاح البريد العثماني أولاً. راجع: - عوض (محمد عبد العزيز). - مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث - مرجع سابق - ص ١٠٦ والحاشيتين الأولى والرابعة.

(٣) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٤٥.

(٤) رافق (عبد الكريم). - الموسوعة الفلسطينية - مرجع سابق - ص ٩٥١.

فحيثما يتركز البحث في «النشاط اليهودي» في فلسطين، تظهر مجموعة من المظاهر المعبرة عنه كالهجرات البشرية اليهودية أو شراء الأراضي أو النشاط الرأسمالي (التمويل) ... والأمر يفضي في النهاية إلى المضمون الفعلي للصهيونية. الاستيطان. أي تملك الأرض والسيطرة عليها وتغيير معالمها وليس استعمارها فحسب. وغالبًا ما يقع التفريق بين النشاط اليهودي قبل ظهور الحركة الصهيونية وبعدها. فقبل الحركة الصهيونية لم يكن ثمة استيطان يهودي في فلسطين بالمعنى الذي يرتبط اليهود فيها بروابط دينية خاصة في مدن القدس، طبريا، صفد[1] والناصرة أيضًا. ولكن من الصعب الفصل بين استعمار يهودي واستيطان صهيوني بالرغم من وجود مراحل زمنية تتعلق بالهجرة اليهودية إلى فلسطين ابتداءً من العام ١٨٨٢ واعتبارها عاملاً حاسمًا في قيام المجتمع الاستيطاني إلى جانب عوامل أخرى[2]. ومن الأجدى النظر إليهما على أنهما تياران يتموضعان في صلب «تاريخية استيطانية». وأن التعارض بينهما يتمظهر في مستوى التنظيم والفاعلية الأيديولوجية كون الهدف واحداً.

هكذا، فالاستيطان اليهودي الذي انطلق مع «إنسانية» السير مونتفيوري سنة ١٨٥٦ وبني على اعتبارات دينية وعائلية[3]، وكان أحد نتائج المذابح التي تعرض لها اليهود في مجتمعات أوروبا الشرقية خاصة روسيا القيصرية، لا يمكن اعتباره خارج نطاق الاستيطان الصهيوني كونه أرسى البنية التحتية لفكرة الاستيطان المنظم والهادف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

---

(١) أبو عرفة (عبد الرحمن). - الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية - عمان، الأردن - دار الجليل للنشر، و، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى، ١٩٨١ - ص ٢٠١.

(٢) حماد (مجدي). - النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا - بيروت، لبنان - دار الوحدة - الطبعة الأولى، ١٩٨١ ويعتبر المؤلَّف أفضل بحث أصَّل لفكر الاستيطان وكيفية نشوء المجتمع الاستيطاني ثم تحوله إلى دولة. ويمكن الاطلاع على ديناميكية العملية الاستيطانية في الباب الأول (التأصيل لمفهوم النظام السياسي الاستيطاني) / ص ١٩ - ٩٤.

(٣) الجادر (عادل حامد). - أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين - مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / سلسلة دراسات فلسطينية ٩ - بغداد، العراق - مطبعة أسعد - السنة، ١٩٧٦ - ص ٩٥. وكذلك: - الحوت (بيان نويهض). - فلسطين، القضية ... - مرجع سابق - ص ٣٨٥.

هذا الاستيطان المبكر قاده مباشرة رأسماليون يهود وشركات رأسمالية يهودية. ولم يكن هؤلاء قد انضووا بعد تحت أجنحة الحركة الصهيونية ومؤسساتها، ليس لأنهم غير صهيونيين؛ إنما لأن الصهيونية بوصفها حركة سياسية لم تكن قد ظهرت بعد. كما أن كليهما ليسا بعيدين عن الفكر الصهيوني ومخاضاته الفلسفية والدينية. بل إن نشاطات هذا التيار الرأسمالي «اللاصهيوني» تزامنت مع صعود الفكرة الداعية إلى عودة اليهود إلى «أرض الميعاد»، وكذلك مع وصول الرأسمالية الأوروبية والغربية إلى أوج المرحلة الإمبريالية الكولونيالية. ولما لم يكن بعد قد تبين أية أرض ميعاد هي المقصودة، فقد اتجهت النشاطات الاستيطانية الأولى إلى دول عدة ليست فلسطين إلا واحدة من بينها.

أ. الصهيونية العملية المبكرة « الرأسمال الفردي»:

بما أن الأرض والمال كليهما باتا سلعة فقد تهيأت كل الظروف للتبادل بينهما. ويمكن القول، إزاء توفر قطع الأرض وكبار الملاكين المهيئين لتبادل سلعي، إن الرأسمال التمويلي هو الطرف الذي يتحكم في إخفاق أو نجاح العملية الاستيطانية كلية. ومنذ انطلاقته حتى مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر ارتكز النشاط الاستيطاني على الرأسمال الفردي والمبادرة الفردية التي قامت بها أسر وجماعات صغيرة. وفيما بعد، عشية وغداة، المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في مدينة «بازل» السويسرية اندرج الاستيطان في سياق حركة سياسية منظمة قادته مؤسسات رأسمالية وشركات كولونيالية كبرى بدأت في التخطيط لاستيطان نوعي مكثف وموجه.

كانت البداية تقع على عاتق الرأسمال الفردي الذي دشن أول لَبنات الاستيطان اليهودي. وبحثًا عن الأمن، شرع بتوطين الجماعات اليهودية الدينية والأسر الهاربة من الاضطهاد الأوروبي الشرقي، خاصة، الروسي. غير أن المستوطنين الأوائل واجهوا صعوبات في مستويين: التمويل والتكيف الاجتماعي. واضطروا لطلب العون من الأثرياء اليهود الذين أنجدوهم وتولوا إدارة مستوطناتهم والإشراف عليها. وكان الأثرياء اليهود قد نظموا عمليات استيطان في أنحاء مختلفة من العالم مستهدفين بذلك بدء

الاستيطان اليهودي كحل للمسألة اليهودية[1]، وتحقيق أرباح اقتصادية من خلال الاستثمار في هذا المجال. ومن أبرز إنجازاتهم في فلسطين:

● **الحي اليهودي في القدس:**

زار الثري البريطاني- اليهودي السير موشيه مونتفيوري فلسطين ١٨٢٧. ولم يجد بين منطقة دان (تل القاضي) شمال فلسطين وبئر السبع في الجنوب أكثر من ٥٠٠ يهودي في حال مريعة من الفقر والانحطاط، الأمر الذي أحزنه وأثار حفيظته. فتقدم إلى «الباب العالي» وطلب إذنًا بتشييد عدد من الملاجئ لإيواء اليهود. وقيل إنه حصل عليه سنة ١٨٣٨ غير أن البناء لم يبدأ قبل سنة ١٨٥٦. فأقيم ٢٧ كوخًا على قطعة أرض تقع خارج سور البلدة القديمة من القدس. ويتألف الواحد من غرفتين وطاحونة هوائية لطحن الذرة. ومع صدور قانون استملاك الأجانب سنة ١٨٦٩ اعترفت السلطات العثمانية بهذا الحي الذي بات نواة للحي اليهودي في القدس[2].

● **المدرسة الزراعية:**

أسس وزير العدل الفرنسي كرميو شاو لزنتر سنة ١٨٦٠ منظمة فرنسية من ممولين يهود سميت بـ «جمعية التحالف الإسرائيلي العالمي» واشتهرت باسم «جمعية الأليانس»،

(١) تطرح المسألة اليهودية على أنها مسألة تحرر وانعتاق من قومية مفروضة على اليهودي حيث يعيش، ودينية إزاء سيطرة المسيحية على اليهودية. وبالتالي فإن الحل للمسألة اليهودية التي ظهرت في أوروبا في المراحل المبكرة من نمو الرأسمالية هي الانفصال وليس الاندماج. بيد أن المسألة اليهودية لا هي قومية ولا هي دينية. فهي في فرنسا غيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي اليوم في إسرائيل غيرها في بريطانيا. وحتى المفكرين اليهود، بما في ذلك كارل ماركس بوصفه يهوديًا، أمثال دويتشر، ليون، ليفي، رودنسون ومندلسون، لهم مواقف مختلفة حول ما أسمي بـ «المسألة اليهودية». راجع: - ماركس (كارل). - حول المسألة اليهودية - دمشق، سوريا - الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع - السنة، ١٩٨٩ - ترجمة ومراجعة حمزة برقاوي. ويراجع أيضًا مقدمة المترجم.

(٢) الحوت (بيان نويهض). - فلسطين، القضية ... - مرجع سابق - ص ٣٨٨.

وثمة مراجع كثيرة تشير إلى أن الفرمان العثماني مُنح على أساس بناء مستشفى وليس مساكن بالنظر إلى تفشي الأمراض في الطائفة اليهودية البائسة آنذاك. وقد أقيم هذا الحي الذي عرف فيما بعد بـ «حارة اليهود» في القدس على أراضي أكثريتها الساحقة وقفًا إسلاميًا بنسبة ٩٠٪. راجع: - شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص ١٣٨، الحاشية ١١٨. نقلاً عن: - العارف (عارف). - النكبة - صيدا وبيروت - ١٩٥٧ - المجلد ٢ - ص ٤٩٠، الحاشية ٣. وبنسبة ٨٥٪ حسب: - العامري (محمد أديب). - القدس العربية - عمان، الأردن - ١٩١٧ - ص ١٢.

(Alliance Israelite University). وكان أهم مموليها البارون الفرنسي إدموند روتشيلد أغنى أغنياء اليهود وعائلات الصيارفة في فرنسا في القرن التاسع عشر. وتتمثل أهدافها المعلنة (ثقافية - اجتماعية) بالعمل على تحرير اليهود وإغاثة المتضررين منهم. فكانت نشاطاتها ذات طابع عالمي. وبالطبع كانت فلسطين مجالاً لنشاطها[1]. وفي سنة ١٨٦٦ تولى تشارلز نيتر رئاستها، فحصل على فرمان عثماني استأجرت الجمعية بموجبه مساحة من الأرض قدرت بـ ٢٦٠٠ دونم من أراضي قرية «يازور» العربية في يافا لمدة ٩٩ عامًا لإقامة مدرسة زراعية هي «ميكفه إسرائيل» (تل إسرائيل). وبدأ العمل بها سنة ١٨٧٠ بتمويل من البارون كأول مدرسة زراعية يهودية في «إسرائيل» كُلفت بتحضير الدراسات اللازمة عن تربة فلسطين وأنواع الزراعة التي تستجيب لها. ولتدريب اليهود المهاجرين على العمل الزراعي وتزويدهم بالخبرة الضرورية لاستعمار الأراضي وإنشاء المستوطنات الزراعية فيها[2]. وبتمويل من جمعية الأليانس أنشئت عدة مدارس مثيلة في معظم البلدان التي يتواجد فيها من يدينون باليهودية[3].

---

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٤٦.

(٢) سليمان (محمد). - قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود من أرض فلسطين: صامد الاقتصادي - الدائرة الاقتصادية، م. ت. ف - عدد ٣٣ - تشرين أول / أكتوبر ١٩٨١ - ص ٨٢.

(٣) كان من أهم أهداف الجمعية، العمل في كل مكان على حرية وارتقاء الأخلاق اليهودية وإعانة الذين يتألمون بسبب كونهم يهودًا وتسويق النشريات الموصلة لهذه الغاية. وحظرت الجمعية «البحث في السياسة والدين». وأول مدرسة أسستها كانت في تطوان- المغرب. وارتفع عدد مدارسها سنة ١٨٩٥ إلى ٧٠ مدرسة فيها ١٦ ألف تلميذ ثم ١٤٢ مدرسة سنة ١٩٠٨ فيها ٤١ ألف تلميذ. وأسست عددًا كبيرًا من المدارس توزعت على مراكش، مصر، تونس، طرابلس الغرب، إيران، الجزائر، أوروبا العثمانية وآسيا العثمانية. وكان عددها في العراق ٦ وفي سوريا ١٩. كما أنشأت ما يقرب من ٣٠ مدرسة صناعية في عديد المدن العثمانية واحدة منها في بيت المقدس تبلغ مصاريفها ٨ آلاف ليرة عثمانية. وتوجد مدارس صناعية لها في يافا وحيفا وصفد إضافة إلى المدارس الزراعية. ومنها مدرسة «ميكفه إسرائيل» التي تخرج منها لغاية سنة ١٩٠٨ حوالي ٩٤٣ طالبًا منهم ٢٤٧ من يهود سوريا وفلسطين و١٠٧ طلاب من يهود مستعمرات فلسطين أما الباقون فهم طلاب من روسيا و مصر و تونس و مراكش و أوروبا و آسيا العثمانيتين. ولم يعمل من هؤلاء الخريجين في الزراعة سوى ١٨١ طالبا بينما انكب الباقون على التجارة والصنائع الحرة كالطباعة والصيدلة والمعلمية . . . إلخ وقد وجدت الجمعية معارضة من الصهاينة والحاخامين، واتهمت بعدم الوطنية وبفقدان الحمية والغيرة لأن سياستها قامت على «تعليم اليهود وإدخالهم في المدنية الأوروبية ونشر اللغة الفرنساوية وتخليقهم بالأخلاق الفرنساوية على أساس الحرية» مما يعني أنها تخدم أمة أجنبية في حين أنها من المفروض أن تُعلّم اللغة العبرانية وتعمل على غرس الأفكار القومية اليهودية في قلوب تلامذتها. لذا اجتهد الصهاينة «بتكثير عددهم في جمعية الأليانس ليتمكنوا من تغيير سياستها وتبديل الخطة التي سارت عليها لهذه السنين الأخيرة». راجع: - الخالدي (وليد). - كتاب «السيونزم» أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣ - دراسات فلسطينية - مرجع سابق.

● مزرعة أبو شوشة

يتعلق أمرها بأسرة بيرجهايم الألمانية اليهودية التي تنتمي إلى حركة النساك (الهيكليين). هذا الثري اليهودي (بيرجهايم)، هو مصرفي وتاجر وصاحب المعامل والملاك الكبير المتمتع بالحماية الألمانية في فلسطين، أنشأ مؤسسة مارست أعمال البنك الفعلي الوحيد في البلاد. ومثلت البنك العثماني وبعض البنوك اللندنية. وامتلكت أراض قرب يافا احتفظت بها حتى أربعينات القرن العشرين. وفي المقام الأول كانت امتلاكاتها من الأراضي تقع قرب القدس، ولها معمل صابون في مدينة الرملة. وقدر القنصل الألماني رأسمال المؤسسة بـ ٤٠٠ ألف مارك؛ في سنة ١٨٧٧ استثمر نصفها في ضيعة «أبو شوشة» إلى الجنوب الشرقي من الرملة[١].

ففي سنة ١٨٧٢ اشترت الأسرة مزرعة أبو شوشة[٢] لقاء مبلغ ٤٦ ألف قرش يمثل مجموع الضرائب المتأخرة على ٤٠٠ شخص من أهالي القرية كان عليهم أن يدفعوها للحكومة العثمانية. وتسلمت العائلة ١٥٣ سند ملكية. وباشرت فعاليات زراعية تولاها فلاحو القرية. ولكن خلافات الفلاحين مع الأسرة لم تتوقف إلى أن بلغت ذروتها سنة ١٨٨٤ وانتهت بمقتل أحد أفراد الأسرة المدعو بيتر برجمان على أيدي الفلاحين. وإثر ذلك تولت العائلة اليهودية استغلال المزرعة مباشرة فأنشأت فيها المباني الجديدة وركبت مضخة مياه واقتنت آلات وطبقت وسائل محسنة في الزراعة فبلغ من اتساع مشاريعها الزراعية أن امتلكت حصادتين إنكليزيتين وعُرض عليها شراء حصادة ثالثة[٣]. وانضم بيرجهايم إلى جمعيات الاستيطان الصهيونية مثل «أحباء صهيون» و«نادي صهيون القومي اليهودي». واتفق بيرجهايم مع قطبين صهيونيين هما «بودنهايمر» و«ديفيد ولفسون» سنة ١٨٩٢ على الدعوة إلى عقد مؤتمر صهيوني عام لصياغة الأهداف النهائية للصهيونية وتحديد الهوية الجغرافية للوطن القومي اليهودي[٤].

(١) شولش (الكزاندر). - مرجع سابق - ص ٢٣١.

(٢) قدرت مساحة المزرعة بخمسة آلاف فدان [الفدان = ٤٠٠٠ م مربع]. راجع: - رافق (عبد الكريم). - الموسوعة الفلسطينية - مصدر سابق - ص ٩٥١. وفي المصادر الألمانية ورد أن المساحة هي ٥٠٠٠ Morgen. حوالي ١٢٧٥ هكتارا [الهكتار ١٠٠٠٠م مربع]. وفي المصادر الإنكليزية ٥٠٠ إيكر (Acre فدان). أي حوالي ٢١٠٠ هكتار. راجع: - شولش (الكزاندر). - ص ١٤١.

(٣) نفس المرجعين السابقين. - ص ١٤١ و ٩٥١ على التوالي.

(٤) سليمان (محمد). - قانون التنظيمات العثماني . . . - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص ٧٥.

ومع مطلع السبعينات بدأ النشاط الاستيطاني يتعمق على قاعدة البؤر الاستيطانية التي أخذت في التوسع على حساب الأراضي المجاورة. واستمرت استراتيجية معتمدة طوال القرن العشرين. ولعب القناصل الأوروبيون دوراً بالغ الأهمية في شراء الأراضي وإحالتها إلى اليهود، أو التوسط في ذلك. كما جرت محاولات التملك عن طريق مبادلة الأراضي بين ملكيات أجنبية في فلسطين ومثلها لليهود في أوروبا. ورأت جمعية «أحباء صهيون» أن تضع نفسها أمام المسؤولية. فرعت غالبية النشاطات الاستيطانية بدعم وتمويل مباشر منها، أو من خلال الأثرياء اليهود خاصة البارون روتشيلد. هذه الاستراتيجية الاستيطانية يمكن ملاحظتها في ضوء نشوء المستوطنات الزراعية الأولى[1]:

• مستوطنة بتاح تكفا (باب الأمل):

فقد ساعدت القنصلية الألمانية في يافا سنة ١٨٧٣ على شراء مساحة من الأرض بلغت ١٣٠ دونماً، ومساحة للزراعة تابعة لها بلغت ٢٦٠٠ دونماً لإقامة مستوطنة «بتاح تكفا». ولكن المستوطنة واصلت توسعها في الأراضي المجاورة. ولم يمض على إقامتها خمس سنوات حتى نجح الصحفي النمساوي اليهودي المدعو «يوئيل موشي سلومون» في شراء ٣٣٧٥ دونمًا من أراضي قرية «ملبّس» العربية كانت ملكيتها تعود إلى التاجرين سليم قصار وأنطوان بشارة الطيان. وعُقد صك البيع والشراء أمام القنصل الألماني في يافا. وخلال عام واحد وسع سكان المستوطنة حدودها؛ فاشتروا في سنة ١٨٧٩ مساحة أخرى من «الطيان» تقدر بـ عشرة آلاف دونم. وقام بكل هذه المشتريات، التوسعية، هذه جماعة يهودية دينية تقيم في القدس.

ويشار إلى أن «بتاح تكفا» هي أول مستوطنة زراعية في فلسطين. ولقد واصلت توسعها بشكل كبير حتى نهاية عهد الانتداب البريطاني. فقد حصلت على عقد مدته خمسون سنة من السلطات العثمانية يتيح لها استغلال مستنقع قرية «ملبس» الذي يغطي

(١) أسماء المستوطنات والمعلومات المتعلقة بها من «بيتح تيكفا» إلى «ميتولا» تم تجميعها من المراجع التالية: - موسى (صابر). - شؤون فلسطينية - مرجع سابق - ص ٨٩ - ٩٠. - سليمان (محمد). - قانون التنظيمات العثماني... - شؤون فلسطينية - مرجع سابق / ص ٨٤ - ٨٦. - أفنيري (اريه. ل). - دعوى نزع الملكية... - مرجع سابق - ص ٧١ - ١٠٦.

١٥٥٨ دونماً بشرط تجفيفه. ومُدد العقد في أول عهد الانتداب إلى ٩٩ عامًا. وفي سنة ١٩٠٢ اشترى «إسحق ليفي» المدير الرئيسي لـ «رابطة الاستعمار اليهودي- آ. س. آ» ١٧٠٠ دونماً أخرى من سليم قصار في قرية «مير» شرق «ملبس» بـ ٥ كيلومتر إضافة إلى ٣٠٠ دونمًا من مساحة المستنقع أضيفت إلى المستوطنة.

• مستوطنة ريشون ليتسيون:

استغل الحاخام «أفريلينغ» منصبه بوصفه قنصل بريطانيا في يافا ونشط في عقد صفقات لشراء الأراضي وإقامة المستوطنات اليهودية عليها. وتمكن في سنة ١٨٨١ من شراء ٣٣٤٠ دونمًا من أراضي قرية «عيون قارة» الواقعة على بعد ١٤ كيلومترًا من مدينة الرملة. وأقيم عليها مستوطنة «ريشون ليتسيون».

واشترى يهود من صفد هاجروا من روسيا ٤٠٠٠ دونم من أراضي قرية «الجاعونة» وباعوا منها ٢٧٠٠ دونم سنة ١٨٨٢ إلى جمعية «اليعازر روكاح» لتوسيع المستوطنة. وبعد ثلاث سنوات اشترت «ريشون ليتسيون» ٥٠٠ دونم أخرى من بينها ٤٠٠ دونم اشترتها من أراضي قرية «بيت دجن» تعود ملكيتها إلى اثنين من أفندية صفد هما موسى ومصطفى الدجاني زعمت المصادر الإسرائيلية أنهما بائعا الأراضي. كما تنازلت الحكومة العثمانية في ٤ حزيران / يونيو ١٩١٥ عن ٢١ ألف دونم للمستوطنة. وأقرَّ المندوب السامي البريطاني هذا التنازل زيادة على عقد وُقع بين حكومة الانتداب والمستوطنة في ٢٢ كانون ثاني/ ديسمبر ١٩٤٢ تم بموجبه تقاسم مساحة من الأرض مناصفة تبلغ ١٧ ألف دونم.

• مستوطنة روش بينا:

أما هذه المستوطنة فقد تأسست على مساحة الـ ١٣٠٠ دونم المتبقية من أراضي قرية «الجاعونة» إثر وصول خمسين عائلة يهودية هاجرت إلى البلاد في أواخر تشرين أول/ أكتوبر بعد شهر من مغادرتها بلدة «مونيشتي» مسقط رأسها في رومانيا. وتمت الهجرة والاستيطان بدعم وإشراف أحد الفروع الثلاثين لمنظمة أحباء صهيون المنتشرة في رومانيا. كما اشترى البارون روتشيلد عبر وكيله «جوشياهو أوسوفيتسكي» ٣٠٠٠ دونم تعود لاثنين من كبار الملاكين من أفندية صفد، حسب المصادر الإسرائيلية ذاتها، وهما عبد الخضرة والحاج طلب بدور. كما اشترى ٣٧٠٠ دونم أخرى من أراضي

«الجاعونة» وبعض الأراضي المجاورة. وقدر «آحاد هاعام»[*] ملكية المستوطنة سنة ١٩٠٠ بـ ٣٤ ألف دونم.

● مستوطنة زخرون يعقوب:

وفي نفس السنة ١٨٨٢ أقيمت هذه المستوطنة على مساحة بلغت ٦ آلاف دونم من أراضي قرية «زمارين» كانت ملكًا للقنصل الفرنسي اليهودي «جيرمين» الذي باعها إلى مواطنه اليهودي «إميل فرانك» وكيل شركات السفن البريطانية في الموانئ السورية ونائب قنصلي النمسا وألمانيا في الإسكندرية. وتولى البارون روتشيلد رعاية المستوطنة. وقام وكلاؤه، فيما بعد، بشراء بعض أراضي قرية «الطنطورة» على السهل الساحلي وضموها للمستوطنة.

● مستوطنة يسود هامعله:

لما بدأ تسجيل الأراضي في فلسطين كان اليهودي المغربي «صموئيل آبو» يعمل قنصلاً فرنسيًا في عكا ووكيلاً لأعمال القنصل الفرنسي في صفد. وخشية من التجنيد العسكري والضرائب أقدم مزارعون بدو من عرب الزبيد على تسجيل مساحة من أراضيهم تبلغ ٢٥٠٠ دونم تقع شمال قرية «التليل» على ضفاف بحيرة الحولة وظلوا يفلحونها إلى أن مات «آبو» فورثه أبناءه وباعوا الأرض سنة ١٨٨٢ إلى جمعية الاستيطان التي أسستها جمعية أحباء صهيون. وبعد سنة هاجر يهود بولونيون إلى فلسطين وأسسوا المستوطنة المذكورة.

● مستوطنة نحلات رؤوفين:

أقيمت بأسلوب جديد هو تبادل الأراضي. فقد اقترح «روبين ليرر» وهو أحد أعضاء أحباء صهيون على الألماني «ديسلر» مبادلة أراض بينهما. وكان «ليرر» يمتلك أراضٍ في أوديسا الروسية فيما كان الثاني يمتلك ٤٠٢٠ دونمًا في «وادي حنين» جنوب بلدة «عيون قارة» حيث أقيمت مستوطنة «ريشون ليتسيون». وتم الاتفاق بينهما على تبادل أراضي بنفس القدر من المساحة. وأقيمت المستوطنة التي تحول أسمها إلى «نيس تسيون».

(*) اسمه الحقيقي هو آشر تسيفي غينزبرغ.

● مستوطنة عكرون:

تمكن البارون روتشيلد من إقامتها بمعاونة الحاخام «موهيليفي» لما نجح سنة ١٨٨٣ في شراء قطعة أرض تمسح ٤١٠٠ دونم من الأراضي الواقعة قرب قرية «عاقر» قضاء الرملة.

● مستوطنة غديرة:

في سنة ١٨٨٤ آلت ٣٠٠٠ دونم من قرية «قطرة»، جنوب الرملة بمسافة عشرة كيلومترات، إلى اليهود بعد أن عرضها ابن القنصل الفرنسي للبيع. وأقيمت عليها مستوطنة «غديرة».

● مستوطنة بيرتعفيا:

وعبر وكلائه، تمكن البارون روتشيلد، مجدداً، من شراء ٦٥٠٠ دونم سنة ١٨٨٧ تابعة لأراضي قرية «القطينة» الواقعة بين أسدود وغزة جنوب فلسطين وأقيمت عليها «بيرتعفيا».

● مستوطنة مشمار هياردين:

وحاول اليهودي الأمريكي «موردخاي لوبافسكي» سنة ١٨٨٤ إقامة نزل (فندق) للمسافرين على ضفاف نهر الأردن بين فلسطين وسوريا أسماه «زنبقة الأردن». واشترى للغرض قطعة أرض تمسح ٢٦٠٠ دونم تقع على جسر بنات يعقوب - نهر الأردن. إلا أنه فشل، فاشترى بعض المستوطنين من جمعية أحباء صهيون قطعة الأرض وشيدوا عليها مستوطنة «مشمار هياردين» (حارس الأردن) سنة ١٨٩٠.

● مستوطنة رحوبوت:

أقامتها «أحباء صهيون» سنة ١٨٩١ على مساحة قدرت بـ ١٠,٥٠٠ دونم إلى الجنوب من الرملة.

● مستوطنة الخضيرة:

تعتبر المساحة التي أقيمت عليها هذه المستوطنة أكبر صفقة أراض ابتاعتها «أحباء صهيون» في القرن التاسع عشر. فقد نجح «جوشياهو هاتكين» أحد أعضاء الجمعية في عقد صفقة مع الملاك اللبناني سليم خوري تم بموجبها تسليمه ٣٠ ألف دونم من الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنة سنة ١٨٩١.

● **مستوطنة موتسا:**

بنيت على أرض تمسح ٤٠٠ دونم سنة ١٨٩٤ . وتعود الأرض إلى قرية «قالونيا» غرب القدس . وهي القطعة التي كان اشتراها يهودي يقيم في القدس ويدعى شلومو يحزكئيل بمساعدة القنصلية البريطانية في القدس سنة ١٨٦٠ .

● **مستوطنة ميتولا:**

وفي سنة ١٨٩٦ عاد وكيل البارون المدعو «جوشياهو أوسوفيتسكي» ليشتري من المدعو جابر بك ١٢ ألف دونم هي مساحة قرية المنصورة في الجليل الأعلى على الحدود مع لبنان. وأسست عليها مستوطنة «ميتولا» (المطِلّة حاليا، وهي المستوطنة التي توسعت لاحقًا لتشمل قرية الخالصة) .

يتضح من العرض السابق للنشاط الاستيطاني في فلسطين أن جمعية أحباء صهيون(١) شاركت بفعالية إلى جانب الرأسماليين اليهود في إرساء البنية الاستيطانية منذ مطلع الثمانينات وحتى أوان انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول وظهور زعامة «ثيودر هرتسل» أول رئيس للحركة الصهيونية السياسية . لكن ليس ثمة مقارنة بين المشاريع الاستيطانية للأثرياء اليهود أمثال روتشيلد ومونتيفيوري وبيرجهايم وغيرهم وما قامت به «أحباء صهيون» رغم

(١) ظهرت جمعية أحباء صهيون إثر مقتل القيصر الروسي ألكسندر الثاني سنة ١٨٨٢ . واتُّهم اليهود بأنهم خططوا وتآمروا لقتل القيصر . واندلعت إثر ذلك موجة من القتل والتدمير ضد اليهود، الأمر الذي تسبب بهجرة مباشرة لعشرات الآلاف من اليهود خاصة لأميركا وأوروبا، وبعضهم ذهب إلى فلسطين. وقبل ذلك كانت توجد هجرة يهودية. وخلال سنتي ٨١ - ١٨٨٢ أخذت تنشأ روابط وتجمعات متعددة هدفها تحقيق الهجرة إلى فلسطين، وضمت متدينين وطلابًا ثوريين ومتعاطفين ومحسنين كانوا على استعداد للتبرع من أجل اليهود في فلسطين. وعُرفت هذه الجمعيات في بداياتها باسم «حب صهيون». وكانت مجموعة طلاب كاركوف، وهي من أولاها، أنشط المجموعات. واستعد ٥٠٠ منهم للهجرة إلى فلسطين. واتخذوا لهم شعاراً توراتيًا من سفر إشعيا «يا بيت يعقوب هلم فنسلك في نور الرب» (٢ : ٥). وتشكل الحروف الأولى بالعبرية منه كلمة «بيلو» فاتخذوها اسمًا لهم. ولم يصل منهم إلى فلسطين سوى ١٦ فرداً عرفوا فيما بعد بـ[طلائع البيلو]. وبحضور ٣٤ عضواً عقدت «أحباء صهيون» لها أول مؤتمر في كاتوفيتش فيما بين ٥ - ١٢ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٨٨٤ . واتفق المؤتمر على إرسال المساعدات إلى المستعمرات الحديثة، وأصبح ليون بينسكر أول رئيس للجمعية التي حصلت على إذن رسمي من السلطات الروسية سنة ١٨٩٠ مُعَرَّفة عن نفسها بأنها «جمعية لمساعدة اليهود الزراعيين والحرفيين في فلسطين وسوريا». راجع : - الحوت (بيان نويهض). - فلسطين، القضية ... - مرجع سابق / ص ٣٣١ - ٣٣٧.

أن كليهما جسد الصهيونية العملية المبكرة التي سبقت الصهيونية السياسية، والتي سترافقها في النشاط الاستيطاني القادم إلى حد الاندماج مع حلول الانتداب البريطاني. فقد رعى البارون تسعة مستوطنات، وربما أكثر أو أقل، وعدداً من الاستثمارات فيها، وبلغت النفقات التي صرفها روتشيلد عليها ٦.٥ مليون جنيه إسترليني منها ٦.١ مليون ما بين الأعوام ١٨٨٣- ١٨٩٩ مقابل ٨٧ ألف جنيه إسترليني أنفقتها «أحباء صهيون». أي ما يساوي ٥٪ فقط من استثمارات روتشيلد في فلسطين خلال الفترة نفسها[١].

لكن إلى جانب هؤلاء كان ثمة شركات استيطانية أسسها وقادها أثرياء يهود. هكذا فعل البارون «موريس هيرش» حين كشف في سنة ١٨٩١ في باريس عن إنشاء جمعية الاستيطان اليهودي «بيكا». (Palestine Jewish Colonization Association) برأس مال قدره ٢٥٠ مليون فرنك ذهبي[٢]. وشرع البارون «هيرش» في إقامة مستوطنات زراعية يهودية في الأرجنتين منذ الثمانينات. أي قبل تأسيس الـ«بيكا» التي لم يبدأ عملها في فلسطين قبل سنة ١٨٩٦. وركزت فعالياتها آنذاك على شراء الأراضي وإقامة شركات وتنظيم مستوطنات زراعية وتسلمت إدارة مستوطنات روتشيلد بدءاً من سنة ١٩٠٠. وواصلت الإشراف عليها إلى حين عودته إلى فلسطين مجدداً سنة ١٩٢٤[٣].

وفي الولايات المتحدة أسس رأسماليون يهود من أصل ألماني «اللجنة اليهودية الأمريكية» سنة ١٩٠٦. ووضع «ليفي مارشال» أحد زعمائها في سنة ١٩١٤ برنامجاً لشراء أراض في فلسطين. وناشد الأثرياء اليهود التبرع من أجل الاستيطان في فلسطين. وفي سنة ١٩٢٤ تأسست لجنة مماثلة بهدف تطوير موارد أرض «إسرائيل» الاقتصادية على أساس عملي[٤].

---

(١) عدد مستعمرات روتشيلد ١٤، وهي: ريشون ليتسيون (Rishon Le Zion)، عكرون (Ecron)، بتاح تكفا (Petah Tikvah)، زخرون يعقوب (Zichron Yacov)، عتليت (Atlit)، ميشا (Mescha)، يمّا (Yam-ma)، ديلايكا ساو (Delaika Saou)، ملحمية (Melhemieh)، عين كاتب (Ain kateb)، روش بينا (Rosh Pina)، يسود همله (Yessod Hamalah). ميتولا (Metoule). إضافة إلى جفتلك الحوران. راجع: - الخالدي (وليد). - دراسات فلسطينية - مرجع سابق - ص ٧٧. وبخصوص أسماء المستوطنات والمعلومات المرفقة فقد تم تجميعها من: - «أفنيري»، «محمد سليمان»، «صابر موسى». - مراجع سابقة.

(٢) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ١٨٦.

(٣) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٤٩.

(٤) نفس المرجع. - ص ٥٠.

ب. الصهيونية العملية المتطورة – السياسية

يمكن القول إن جوهر الصهيونية العملية المبكرة سواء تلك التي قام بها الأفراد أو الشركات اليهودية الرأسمالية هو الاستيطان البطيء والفعال على المدى الطويل. ولكن الرأسمال وحده لا يكفي؛ فالإنجازات التي تحققت أعطت شكلاً استيطانيًا مشتتًا ومكلفًا وليس بمقدوره تحقيق الهدف الصهيوني فيما لو استمر على وتيرته. بيد أن الهدف الصهيوني لم يكن ليوضع موضع التنفيذ لولا الرأسمال الذي نجح في إحداث بنية اجتماعية وجغرافية شكلت رصيدًا هائلاً من الممارسة والتجربة بحيث بات ممكنًا ملاحظة الاختلالات البنيوية المفضية إلى الفشل أو العكس. أي تبين العناصر البنيوية الحاسمة في النجاح. وبالتالي وضع استراتيجيات منظمة وهادفة. ولكن أنّى لذلك أن يتحقق دون شيخ الصهيونية العملية «مناحيم أوسشكين» المُنظِّر الصهيوني الأكثر موهبة.

برنامج «أوسشكين».

زار أوسشكين فلسطين مرتين. الأولى سنة ١٨٩١ والثانية سنة ١٩٠٣. ولا شك أنه لاحظ أمرين خلال زيارته للبلاد:

الأول: الوجود المادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني.

الثاني: الوجود المادي والاجتماعي للمجتمع الاستيطاني.

أين يكمن الفارق؟ لا شك أنه في الارتباط (The band)؛ فالأول يرتبط بالأرض من خلال علاقة اجتماعية تختزن في تاريخ طويل إرثًا من التفاعل الإنساني والحضاري المتبادل بين الأرض والإنسان. ومن المستبعد أن يكون «أوسشكين» قد وجد أي تناقض بين الوجودَين في المستوى الأول. غير أن ما لاحظه في المستوى الثاني، هو وغيره[1]،

---

(١) لما زار روتشيلد فلسطين [في أواخر القرن١٩] خرج لاستقباله المستعمرون «بالفراك الأسود وجربان اليدين الأبيض وعلى رؤوسهم القلنسوات الباريزية بينما كان روتشيلد ينتظر أن يرى في مستعمراته فلاحين خشنت أيديهم من حراثة الأرض وتمزقت أذيالهم من قلع شوكها لذلك غضب غضبًا شديدًا، وعهد بإدارة هذه المستعمرات إلى جمعية الأيكا [اليكا]. راجع: – الخالدي (وليد). – دراسات فلسطينية – مرجع سابق – ص ٧٧. كما يذكر أن» قابلية اليهود [هي] في سكن المدن والمعاملات التجارية ... لا في سكن القرى وفلاحة أرضها» «وهو نفس السبب أيضًا الذي حمل روتشيلد على التخلي عن مستعمراته لإدارة اليكا». – نفس المرجع. – ص ٦٩.

الانفصام في الوجودَين. وما يدلل على ذلك، وأغضب «روتشيلد»، أن الفلاحين العرب الذين أقيمت المستوطنات على أراضي قراهم ما زالوا يعملون فيها. بل إنهم الغالبية الساحقة التي تفلح الأرض فيما كان قليل من المستوطنين يفلح الأرض. ولقد شكل هذان المظهران صدمة له. فإذا ما أريد تأسيس حياة مستقلة لطائفة اليهود أو، بشكل أدق، دولة يهودية في أرض «إسرائيل»، ينبغي أن يكون الاستيلاء على الأرض وطرد الفلاحين الذين كانوا يفلحونها منها، وفي أحسن الأحوال تأجيرها لهم مؤقتًا أو طبقًا لدوافع مصلحية، ثم طردهم منها نهائيًا، هو الاستراتيجية الأهم للفكر الصهيوني(١).

هذا ما تضمنه برنامج «أوسشكين». ففي مؤلفه «برنامجنا» المنشور سنة ١٩٠٤ قدم وصفًا شاملاً للفكرة الصهيونية الاستعمارية. وقال فيه:

«كل أمة تسعى وراء كيان سياسي مستقل حرّ يجب عليها توصلاً لغايتها هذه أن تراعي ثلاث حالات ضرورية:

- حالة الشعب:

أن يكون على شيء من الاستعداد. وذلك من حيث الشعور القومي الراقي والجمعيات القوية المنظمة، ورؤوس الأموال الكبيرة والاستعداد للتضحية.

- حالة البلاد:

أن تكون البلاد ملكًا للأمة بالفعل اقتصاديًا وعقليًا. أن تكون كل قوى تلك الأرض الحيوية بيد شعبها وإن كانت الأرض تحت سيادة غيره اسمًا. يضاف إلى ذلك إيجاد علاقة روحية بين الشعب والأرض وإشباع التربة من دمه وعرق جبينه وإلا كانت غير صالحة للاستقلال.

-الظروف الخارجية:

لابد من بروغرام سياسي لاجتناب ما يقف في سبيل الأمة من عثرات. لابد من إقناع الحكام بإخلاص الحركة وفوائدها. ولابد من استمالة الرأي العام الأجنبي»(٢).

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٥٢.
(٢) الحوت (بيان نويهض). - فلسطين، القضية ... -مرجع سابق - ص ٤٣٣.

هكذا خلص «أوسشكين» إلى الاعتقاد أنه من أجل تحقيق الهدف الصهيوني؛ من الضروري: «أن تكون أرض فلسطين أو على الأقل معظمها ملكًا لشعب إسرائيل. فبدون حق ملكية الأرض لن تكون هناك أرض إسرائيل يهودية أبدًا». لكن: «بما أننا أضعف من أن نحصل على الأرض بالاحتلال العسكري» لابد من خطوتين جوهريتين:

- شراء الأرض من الملاكين والفلاحين العرب.
- الاهتمام بأن يستوطن يهود الأراضي المشتراة[1].

إذن، وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سوف تبدأ مرحلة استيطانية أشد فتكًا بإشراف المنظمات الصهيونية ومؤسساتها التي أنشئت للغاية. وسوف يبدأ التغلغل الكولونيالي الاستيطاني في فلسطين يشق طريقه إلى أن يتوج بالإعلان عن ميلاد الدولة اليهودية على القسم الأكبر من مساحة فلسطين والأفضل فيها. وفيما يلي أهم الشركات الرأسمالية الصهيونية التي قامت بعقد صفقات كبرى في شراء الأراضي:

١- صندوق الائتمان اليهودي - يكت - «The Jewish Colonial Trust».

سجل في لندن سنة ١٨٩٩ شركة مساهمة خُطط أن تبقى نصف الأسهم بأيدي اللجنة التنفيذية الصهيونية. غير أن كبار الصيارفة تحفظوا على المساهمة فيه. ودفعت سوء الأوضاع في روسيا القيصرية أبناء اليهود إلى إخراج أموالهم والخروج بأنفسهم أيضًا من أماكن سكناهم. كما أن مبيعات الأسهم (جنيه إسترليني ثمن السهم الواحد) لم تستجب لتوقعات البنك الذي قُصد منه أن يكون بنك استثمارات وبنك تجاري لأغراض ذات طابع كولونيالي هدفها إرساء الاستيطان اليهودي في فلسطين على أساس عملي مربح. لذا وسع البنك من أعماله فأقام له فرعًا في فلسطين سنة ١٩٠١[2].

٢- الشركة البريطانية - الفلسطينية، بنك إنك «Anglo Palestine Company»

تأسست سنة ١٩٠٢ وتبادلت الأسهم مع - يكت - . ثم تحولت بالتدريج إلى المصرف المركزي لتمويل أعمال الاستيطان في فلسطين. وركز مدراء «إنك» وفي طليعتهم «زلمان

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٥٢. ويمكن الاطلاع على ملخص لبرنامج «أوسشكين» لدى: - نويهض (عجاج). - بروتوكولات حكماء صهيون - بيروت - الطبعة الثالثة، ١٩٩٦ / ص ١٣١ - ١٤٤.
(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٥٤.

فيد لافونتين» على أسلوب المرحلية أو، بصيغة أدق، الأولوية في المهمات. وحسب «لافونتين» فإن:

- الخطوة الأولى هي تعزيز جانب السكان اليهود وتوسيع أعمالهم التجارية والمهنية بواسطة التدخل في اقتصاد المدينة وجميع ضواحيها في كل مدينة يفتتح فيها البنك فرعًا له.

- أما الخطوة الثانية فهي تقديم المشورة والإرشاد والاعتمادات المالية لتيار المهاجرين إلى فلسطين، أصحاب الأموال والمبادرات، الصغار والكبار على السواء.

- والخطوة الثالثة هي الغاية التي أنشئ من أجلها «إنك» وهي توفير التمويل للبرجوازية اليهودية المحلية وكذلك للمهاجرين اليهود القادمين لإقامة أعمال في فلسطين سواء في المدينة أو القرية. وقد تجلت هذه الغاية في الأعمال التي أدارها البنك مع الشركات الرأسمالية اليهودية، وفي إنشائه صناديق إقراض لجمعيات تعاونية. وأبرز الشركات التي تعامل معها البنك كانت شركة غيئولا (الإنقاذ) التي اختصت بشراء صفقات الأراضي والسمسرة وإدارة مزارع الملاكين اليهود غير المقيمين في البلاد، والوساطة ... كما تلقى «إنك» ألفي جنيه إسترليني من جمعية أحباء صهيون رُصدت لصندوق الضمان لجمعيات التمويل التعاونية.

٣- الصندوق القومي اليهودي - كيرن كاييمت «Jewish National Fund-Keren Caiemet».

أقيمت في فلسطين سنة ١٩٠٣ بغرض جمع التبرعات لشراء الأراضي. ولكنها، مع ازدحام المصارف والممولين والبنوك تبدو فاقدة لمحتواها لولا دستورها الذي يكشف عن تميزها وفرادتها عن سابقاتها ولاحقاتها والذي نصّ فيه على: «شراء أراضٍ في أرض إسرائيل وفي البلدان المجاورة لها لغرض البناء والزراعة والبستنة. وكذلك أراضٍ وعرية من كل الأنواع. والبناء على الأراضي المشتراة أو فلاحتها أو تأجيرها ليهود على ألا يؤجروها بدورهم ...». ومن فروعها شركة «عيتس هزين» و «شركة تطوير الأراضي» سنة ١٩٠٨، ١٩٠٩ و«مكتب فلسطين»(*) سنة ١٩٠٨ و«شركة استيطان أرض إسرائيل» سنة ١٩١٠.

(*) افتتحه مؤسسة «الهستدروت» في مدينة يافا. وكان يرأسها آرثر روبين.

وكان الهدف المشترك لهذه المؤسسات هو تصميم عملية الاستعمار وتمويلها والإشراف عليها والتأكد أنها لن تلاقي مصير التجارب الفاشلة التي سبقتها[1]. وحتى بعد زوال الإمبراطورية العثمانية، ومع انتصاب الانتداب البريطاني على فلسطين تواصَل ظهور المؤسسات المالية الصهيونية في فلسطين. وتكشف أسماؤها وأهدافها وتاريخ ظهورها عن نمو مطَّرِد للمشروع الصهيوني في فلسطين، ومنها:

٤- صندوق تأسيس فلسطين «كيرن هيسود».

ظهر في سنة الانتداب ١٩٢١. وكان مفترضًا أن يبدأ برأسمال يرتفع إلى خمسة ملايين جنيه إسترليني خلال خمسة عشر سنة. ويهدف إلى استثمار الأموال في اقتصاد فلسطين، والعمل كجهاز رئيسي لتشجيع رأس المال اليهودي

الخاص. وفيما بعد أصبح الـ «كيرن هيسود» الجهاز المالي للوكالة اليهودية.

٥- بنك العمال «هبوعليم».

تأسس سنة ١٩٢١. وساهمت الجمعية الصهيونية (الوكالة اليهودية فيما بعد) فيه بمبلغ ٤٠.٨٨٨ جنيها فلسطينيًا. واستهدف رفع عدد العمال اليهود في فلسطين وإدخالهم في مختلف فروع العمل وتطوير وتقديم الدعم المالي إلى المؤسسات والجمعيات وفرق العمال.

٦- صندوق القروض. أنشئ سنة ١٩٢٣ من أجل دعم أصحاب الصناعة والحرف اليهود.

٧- شركة راسكو. أقيمت سنة ١٩٣٤ لتمويل استيطان المهاجرين اليهود من الطبقات الوسطى.

٨- الشركة الفلسطينية للاستيطان الزراعي «باسا». أسست سنة ١٩٣٦ لتقديم القروض لأصحاب البيارات والمزارع المختلطة.

---

(١) صايغ (فايز). - الاستعمار الصهيوني في فلسطين - بيروت، لبنان - م. ت. ف، مركز الأبحاث - السنة ١٩٦٥ - ص ١٣.

٩- شركة تنظيم الأسواق الخارجية. وقد تشكلت سنة ١٩٣٧ من ائتلاف رأسمالي بين الوكالة اليهودية و«إنك» واتحاد الصناعيين.

١٠- شركة كاحل، نشأت سنة ١٩٤٥ لإعداد البيانات[1].

ج. ملكية اليهود واختراق المبنى الاجتماعي:

كم بلغت مساحة الأراضي التي تملّكها اليهود عشية الانتداب البريطاني؟ وأية آثار خلفتها على المجتمع الفلاحي؟

بلغ مجموع مساحات الأراضي التي تملّكها الرأسماليون اليهود والشركات الرأسمالية والصهيونية بين سنتي ١٨٥٦ - ١٩١٨ نحو ٦٣٤ ألف دونم من جميع أنواع الأراضي الزراعية وغير الزراعية. وأحيانًا يرتفع الرقم، ربما ليدوّر أو يُنصَّف، إلى ٦٥٠ ألف دونم. ووفقًا للفترات الزمنية توزعت هذه الملكية على النحو التالي:

-حتى سنة ١٨٩٠ امتلك اليهود ١٠٠ ألف دونم.

-ولكن ما أن استقرت الملكيات الكبرى بأيدي العرب والسكان المحليين والقوى المتنفذة مع حلول العام ١٩١٤ حتى تضاعفت ملكية اليهود بأزيد من ثلاث مرات. فقد سُجلت زيادة في مشتريات الأراضي بلغت ٣٢٠٦٠٠ دونم اشترتها شركة الـ «بيكا» وممولين آخرين. ومن بينها ١٦ . ٤٠٠ دونم اشترتها الـ «كيرن كاييمت». ويبدو أن هذه الأخيرة ظلت محدودة النشاط حتى اندلاع الحرب الأولى. ولكنها ستستأثر بحصة الأسد من شراء الأراضي مع انتصاب الانتداب البريطاني على فلسطين. وهكذا تكون ملكية اليهود حتى سنة ١٩١٤ قد بلغت ٤٢٠ , ٦٠٠ دونماً.

- وبالرغم من توقف الاستيطان بصورة تكاد تكون مطلقة خلال الحرب[*] إلا أن

(١) جميع أسماء الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية والمصانع، والبيانات المتعلقة بها مأخوذة عن «تمار غوجانسكي» وبكثير من التفاصيل والتحاليل والدقة علمًا أنها موجودة، جزئيًا وغالبًا، في مراجع أخرى، خاصة لدى: - يس (السيد)، هلال (علي الدين)، إشراف . - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (١٨٨٢ - ١٩٤٨) - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، معهد البحوث والدراسات العربية - دار نافع للطباعة والنشر - القاهرة، جمهورية مصر العربية - الجزء الأول، ١٩٧٥ / ص ٢٧٣ - ٢٨٢.

(*) مستوطنة «جان صموئيل» هي آخر مستوطنة أقيمت قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١ . و تقع شمال الخضيرة على السهل الساحلي، وكان يهود متدينون من «أحباء صهيون» قد بنوها للمرة الأولى سنة ١٨٩٦ . أما مستوطنة «إيليت هشاحر» فهي الأولى بعد الحرب العالمية الأولى. وقد أقيمت سنة ١٩١٨ في منطقة الجليل الأعلى شمال فلسطين.

مشتريات الأراضي سجلت ارتفاعًا بلغ ٥٠ ٪ بمساحة قدرها ٢١٣ . ٤٠٠ دونم ليصبح المجموع الكلي للأراضي المملوكة لليهود حتى سنة ١٩١٨ حوالي ٦٣٤ ألف دونم .

أما عن حجم المستوطنين اليهود في فلسطين بين السنوات ١٨٨٢ (تاريخ أول هجرة يهودية) - ١٩١٨ فالأرقام تتضارب إلى حد التناقض الذي تفسره الأسباب السياسية . فمع أن الرقم المرجح هو ٦٠ ألفًا تتحدث المصادر الإسرائيلية عن ٨٠ ألفًا، أقام منهم نحو ٤٩٨٣ في ١٩ مستوطنة تمسح ٢٧٥ ألف دونم . وتعود غالبيتها إلى البارون روتشيلد وجمعية الـ «بيكا» الاستيطانية [1] أمّا بقية اليهود فمن المعروف أنهم عَفُّوا عن ممارسة الزراعة وسكنوا المدن وامتهنوا التجارة والصناعة والأعمال الحرفية .

وبعد أزيد من ستين عامًا على مباشرة الاستيطان اليهودي والصهيوني في ظل الحكم العثماني بدأ المجتمع الفلسطيني بالدخول إلى مرحلة جديدة وعلامة فارقة في تكونه وتحوله إلى مجتمع مستهدف حضاريًا . وثانية، ما التحولات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني؟ وماذا عن المشاع؟

بطبيعة الحال ليس المشاع بنية جامدة في إحداث الحراك الاجتماعي على الرغم من أن البنية المادية له بدأت تتخلخل وتنخلع جزئيًا ولكن بدرجة ملموسة، فالشرعية القانونية استُبدلت بمنظومة قانونية حديثة أحاطت الرأسمال ونشاطاته بسياج آمن . أما البنية الاجتماعية التي تتمتع بشرعية اجتماعية وتاريخية فقد قاومت تفكيك المشاع بضراوة . وحافظت على سبل التصرف في الأرض متجاهلة كل التطورات الجديدة . و بات كل ما يتمناه الفلاح الفلسطيني هو حماية تراثه الفلاحي الطويل إما من خلال امتلاكه الأرض أو على الأقل العمل بها . المهم أن العلاقة بين الفلاح والأرض هي رباط مقدس لا يمكن التعبير عنه إلا بملكية الأرض مباشرة أو بصورة غير مباشرة كالعمل بها؛ حتى لو كان ذلك في المستوطنات التي لم تكن إلى ذلك الحين لتعني له شيئًا[2] . غير أن النظام الاجتماعي

(١) مستعمرات الـ «بيكا» الست هي : رحوبوت - الرملة على بعد ساعة من بلدة عاقر، الخضيرة - حيفا، مشمار هياردين - جسر الأردن وسجيرة (Sedjera) إضافة إلى موتسا (قالونيا- القدس) وعرطوف (Artuf) . ويذكر بأن عدد المستوطنات عشية الحرب الأولى كان ٢٨ مستوطنة قدرت مساحتها بـ ٢٧٩ . ٤٩٠ دونمًا . راجع : - الخالدي (وليد) . - مرجع سابق - ص ٧٨، ٧٩، ٨١ .

(٢) قارن مع : - المرجع أعلاه . - ص ٨١ .

الذي يشكل المشاع عناصره المركزية سيبدأ بالتفكك كلما انتقلت الأرض إلى المستوطنين الأوروبيين، ومنهم إلى اليهود المهاجرين أو كذلك كلما اتجه الاستيطان اليهودي نحو الصهيونية السياسية في خلق واقع لـ «وطن قومي يهودي في فلسطين».

أما الملاكون العرب وأثرياؤهم والقوى المحلية المماثلة فلم تكن الأرض عندهم ذات قيمة أخلاقية أو روحية، وما كانوا تبعًا لذلك ليقيموا فيها. ولم يمارسوا أي نشاط زراعي فيما يتعلق باستثماراتهم الزراعية في قطاع الحمضيات خاصةً، إلا من خلال وكلائهم فقط. أما الفلاحون فقد عملوا لديهم أو في مزارعهم، نسبيًا، بمقتضى نظام المشاع. ولم يحدث التغيير الكبير إلا حين باع هؤلاء أراضيهم، كلها أو جزء منها، إلى اليهود الذين يفضلون، بل ويشترطون حينًا، شراء أراضٍ خالية من أصحابها أو من الفلاحين العاملين فيها مقابل أسعار عالية يدفعونها للملاك. وكثيرًا ما كان اليهود يهددون بوقف تسجيل الأرض قبل إخلائها. فكان التغيير الأشد وقعًا على الفلاح نفسيًا وماديًا يقضي بممارسة «الإخلاء». أي طرد السكان.

هنا بدأ المشاع يتفكك ديمغرافيًا وجغرافيًا. وينبغي فهم الصورة على نحو دقيق. فالتفكك المادي بقي رمزيًا حتى الانتداب، ولكن اجتماعيًا كان ملحوظًا. فالطرد كان كافيًا إلى درجة أن بدأ الصراع الاجتماعي يتمظهر في شكل فرز طبقي يقوم على الملكية. وفي هذا الصراع يقف الفلاحون (ملاكون صغار وعمال مزارعون ومستأجرين . . . الخ) ضد الملاكين الكبار (تجار، إقطاعيين، سماسرة، مرابين . . . إلخ). وحتى هذه اللحظة لم يتعدَّ الصراع إطاره الاجتماعي كونه صراعًا طبقيًا محضًا إلى حد كبير جدًا. فاليهود لم يكونوا يتقنون الزراعة، وليسوا على دراية بها أو بطبيعة البيئة والمناخ الجديدين. كما أنهم لم يرغبوا في العمل الزراعي، لذا غادر منهم العديد من حيث أتى فيما سكنت الغالبية المتبقية منهم المدن. وحتى الذين أقاموا في المستوطنات قلّما عملوا في الزراعة، واقتصر عيشهم فيها على الإشراف الإداري والأمني عليها. لذا كانت عملية الإخلاء أقل ضررًا. وبالتالي كان التناقض مع اليهود أقل، ولا أدلّ على ذلك من أن الفلاحين الفلسطينيين عملوا في المستوطنات بأعداد كبيرة دون مشاكل تذكر، ولكنهم تحولوا من مالكين إلى مزارعين أجراء (البرولتياريا المبكرة). ففي سنة ١٨٩٠ كان هناك ٣٨٠٠ عربي يعملون في المستعمرات اليهودية عمالاً وحراسًا من مجموع ٥٠٠٠ عامل. وبعد هذا التاريخ ازداد

العدد. ففي سنة ١٩١١ وفرت مستوطنة «بتاح تكفا» عملاً لـ ٤٠٠٠ عامل عربي بصفة دائمة ولنحو ١٦٠٠ عامل آخر عملاً موسميًا، خاصةً، في قطف البرتقال وفي تجفيف المستنقعات وإزالة الكثبان الرملية عن التربة المغطاة بها.

ولكن في المستوطنات التي أقامتها الـ «كيرن كاييمت» لم يكن ممكنًا لأي عامل عربي العمل بها. فبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول وظهور المؤسسات المالية الكبرى والشركات الاستيطانية الصهيونية بدأ الاستيطان يتجه نحو شراء الأراضي وإقامة المستوطنات عليها وتدريب يهود من أجل العمل بها والاستغناء عن العمال العرب، وأخذ الفلاحون يصطدمون بـ «عبرنة العمل اليهودي». ولما كانت القطاعات الصناعية والتجارية قد أخذت تنشط وتزدهر بنشاط الرأسمال اليهودي أصبح النظام الاقتصادي منقسمًا على ذاته. نظام رأسمالي متطور يسيطر عليه اليهود يوازيه نظام إنتاج تقليدي متخلف يسود المجتمع الفلسطيني. فهل عنيت «عبرنة العمل» إلا التضييق الاقتصادي ودفع الفلاحين والعمال نحو البطالة؟ الصحيح أن النتيجة ليست أقل من ذلك. فالصراع الاجتماعي أخذ يتحيز له موضعًا جديدًا هو المجال السياسي. ولم تعد المشكلة اجتماعية - طبقية فحسب؛ إنما سياسية - قومية بلغت ذروتها مع الكشف عن اتفاقية «سايكس - بيكو» لتقسيم بلاد الشام(*) وانكشاف أمر وعد «بلفور» الذي قدمته الحكومة البريطانية لليهود، ووعدت فيه بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.

●●●

(*) إن اتفاقية سايكس - بيكو هي الجزء الخاص التنفيذي لمعاهدة بطرسبرغ التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية خلال شهر آذار / مارس سنة ١٩١٦ وقُسّمت فيها أملاك الإمبراطورية العثمانية. وكانت أهم مبادئ هذه المعاهدة هي:

١- تمنح روسيا الولايات التركية الشمالية والشرقية.

٢- تمنح بريطانيا وفرنسا الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية (موضوع معاهدة حسين - مكماهون).

٣- تدويل الأماكن المقدسة في فلسطين وتأمين حرية الحج إليها وتسهيل سائر السبل اللازمة للوصول إليها وحماية الحجاج من كل اعتداء. وعمليًا فإن معاهدة سايكس - بيكو بين الحكومتين البريطانية والفرنسية أتاحت للأولى انتدابًا على العراق وشرق الأردن وفلسطين وللثانية انتدابًا على سوريا ولبنان. أما مصر فقد كانت محتلة من قبل الإنجليز منذ سنة ١٨٨٢. رجع: - وثائق فلسطين. - مائتان وثمانون وثيقة مختارة (١٨٣٩-١٩٨٧) - تونس - م. ت. ف، دائرة الثقافة، السنة ١٩٨٧ - ص ١٠١ - ١٠٣.

الفصل الثاني:

فلسطين صبيحة الانتداب البريطاني

في ليلة الثامن والتاسع من شهر كانون أول / ديسمبر ١٩١٧ انسحب الجيش العثماني من القدس بصورة نهائية أمام زحف القوات البريطانية، مسجلاً في ذات الوقت، موقفًا حضاريًا فذًا يناقض تاريخ السلطنة الطويل من الاضطهاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في فلسطين. فقد كان العثمانيون حريصين على أرواح السكان مثلما كانو حريصين على المباني والأماكن المقدسة ففضلوا الانسحاب سلمًا حفاظًا عليها. فكان ضباطهم في الأيام الأخيرة يطلبون من القاطنين في الأحياء المتطرفة، والتي يُخشى عليها من القنابل، أن يغادروها إلى حين. وعندما عاد هؤلاء إلى بيوتهم، بعد تسليم المدينة، وجدوا ممتلكاتهم لم ينهب منها شيء. ومن جهته كان متصرف القدس العثماني قد دعا في اليوم الأخير رئيس البلدية وبعض أعيان المدينة وسلمهم وثيقة التسليم إلى القائد البريطاني باللغة التركية، وجاء فيها:

«إلى القومندان الإنجليزي، منذ يومين والقنابل تتساقط على القدس المقدسة لدى كل ملة. فالحكومة العثمانية محافظة على الأماكن الدينية من الخراب والدمار قد سحبت القوة العسكرية من المدينة وأقامت موظفين للمحافظة على الأماكن الدينية كالقيامة والمسجد الأقصى. وعلى أن تكون المعاملة من قبلكم على هذا الوجه فإني أبعث بهذه الورقة مع حسين بك الحسيني وكيل رئيس بلدية القدس»[١].

وحينما دخل الجنرال إدموند اللنبي، قائد القوات البريطانية المحتلة، إلى القدس في الحادي عشر من الشهر ذاته لم يكن قد مضى على صدور «وعد بلفور» سوى أربعين يومًا. وتوقف القتال على هذه الجبهة الجنوبية من فلسطين مدة عشرة أشهر. وبالاشتراك مع القوات العربية المرابطة شرقي نهر الأردن انطلقت القوات البريطانية، في التاسع عشر من شهر أيلول / سبتمبر سنة ١٩١٨، في هجوم شامل على القوات العثمانية شمالي

(١) الحوت (بيان نويهض). - القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨) - بيروت، لبنان - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الثالثة، ١٩٨٦ - ص ٦٣، ٦٤.

البلاد. وأعلنت السلطنة استسلامها في الحادي من الشهر التالي. وخضعت فلسطين لإدارة عسكرية بريطانية عرفت باسم «إدارة بلاد العدو المحتلة جنوبًا». وهكذا زالت حقبة تاريخية طويلة من الزمن كان الفلسطينيون يعتقدون أنهم تحرروا منها وحلت أخرى قصيرة. ولكن شتان بين تينك الحقبتين. ففي الأولى تسلم العثمانيون البلاد عربية إسلامية[1] وتركوها بعد أربعة قرون بالتمام والكمال كما هي. أما في الحقبة الثانية فقد تسلمها البريطانيون ثلاثة عقود فقط، رحلوا عنها بعد أن صيّروها يهودية. فما الحصيلة بين بداية الانتداب ونهايته؟

●●●

(١) وقعت فلسطين تحت الحكم العثماني سنة ٩٢٢ هـ/ ١٥١٧م في عهد السلطان سليم الأول، وألحقت ألويتها إداريا بإيالة (ولاية) الشام. وبعد عشر سنوات من بداية الحكم العثماني كانت فلسطين حسب دفاتر التحرير (تسجيل الأراضي) تتكون من ثلاثة ألوية تابعة لولاية الشام هي: ١. لواء القدس وغزة، ٢. لواء نابلس وصفد، ٣. لواء السلط وعجلون. وما بين سنتي ١٥٦٨ - ١٥٧٤ ضمت فلسطين خمسة ألوية هي: القدس، غزة، نابلس، صفد وعجلون، وفي بعض التصنيفات السلط وعجلون. الإحالة إلى: - إيشرلي (محمد)، التميمي (محمد داود)، تحقيق وتقديم. - أوقاف أملاك المسلمين في فلسطين: في ألوية غزة، القدس الشريف، صفد، نابلس، عجلون حسب الدفتر رقم ٥٢٢ من دفاتر التحرير العثمانية المدونة في القرن العاشر الهجري - منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية - استانبول، تركيا - السنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م - نسخة مترجمة إلى اللغة العربية - ص/ ز، ٢.

المبحث الأول:

إحصاءات عامة وموجزة

تعتبر المياه والأرض والسكان، بما تمثله من ثروات اقتصادية واجتماعية، المكونات الأبرز التي تعرضت للاغتصاب في المجتمع الفلسطيني، والتي أدى التحكم فيها إلى تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية بطرق حطمت كامل المبنى الاجتماعي القائم وبشكل مريع للغاية. فما الذي خلفته بريطانيا من هذه الثروات حين إخضاعها المجتمع الفلسطيني لحكم عسكري ثم لحكومة انتداب مدنية تَعاقَب على رئاستها ستة من المندوبين السامين(*)؟

١ - المساحة:

تبلغ مساحة فلسطين الانتدابية من اليابس والمياه نحو ٠٣٢ , ٠٢٧ , ٢٧ دونمًا. وتشكل مجموع المساحات المائية بما فيها الأنهار ٧٠٤ آلاف دونم بنسبة تعادل ٢ . ٦٪ من إجمالي مساحة البلاد منها ٥٢٥ ألف دونم مساحة البحر الميت شرقًا و ١٦٥ ألف دونم مساحة بحيرة طبريا و ١٤ ألف دونم مساحة بحيرة الحولة شمالاً.

٢- توزيع الملكية:

عند حلول الانتداب البريطاني كانت الأراضي موزعة على النحو الآتي:

- أملاك عربية تمسح ٠٢٣ , ٦٧٣ , ١٣ دونمًا بنسبة ٥٩ , ٥٠٪
- أملاك دولة (ميري) تمسح ٠٠٠ , ٠٠٠ , ١٢ دونمًا بنسبة ٤ , ٤٤٪
- أملاك بحوزة اليهود تمسح أقل من ٠٠٠ , ٦٥٠ دونم بنسبة ٤١ , ٢٪

(*) بعد السير هربرت صموئيل فالمندوبون السامون اللاحقين هم: الفيلد مارشال لورد بلومر ١٩٢٥ / ٢٨ ، السير جون تشنسلر ١٩٢٨ / ٣١ ، اللفتينانت جنرال آرثر واكهوب ١٩٣١ / ٣٧، السير هارولد مكمايل ١٩٢٧ / ٤١ ، الفيلد مارشال فيكونت جورت ١٩٤١ / ٤٥، الجنرال سير آلان كننجهام ١٩٤٥ / ٤٨ .

٣- السكان العرب:

يرجع أقدم إحصاء سكاني في فلسطين إلى سنة ١٩٢٢ . وهو نتائج للإحصاء العثماني التقديري الصادر سنة ١٩١٤ والذي يلخصه في الفصل التمهيدي منه كتاب «إحصاء فلسطين: ١٩٢٢» الصادر عن حكومة الانتداب البريطاني. وجاء فيه أن عدد السكان في حينه بلغ ٧٥٧,١٨٢ نسمة منهم ٤٩٢,٧١٢ ريفيون بنسبة ٦٥,١٪ من إجمالي السكان. وتعتبر منطقة جبال القدس والخليل (جبال اليهودية) أكبر مناطق تجمع السكان الريفيين بنسبة ٤١,١٪ ، تليها منطقة السهل الساحلي بنسبة ٢٣,٧٪ ثم منطقة بئر السبع جنوباً بنسبة ١٤,٨٪.

جدول رقم (١): توزيع سكان الريف حسب المناطق الجغرافية/ إحصاء سنة ١٩٢٢ :

المنطقة	العدد/ بالألف	٪
السهل الساحلي	١١٦,٨٨٩	٢٣,٧
سهل عكا	٨,٨٥٠	١,٨
مرج بن عامر	٧,٩٩٢	١,٦
جزرائيل	٥٨٠	٠,١
جبال اليهودية (جبال القدس والخليل)	٢٠٢,٢٨١	٤١,١
برية اليهودية	١١,٤٨٣	٢,٣
جبال الجليل	٦٠,٠٤٩	٢١٢,
غور الأردن	٨,٣٣٩	١,٧
حوض الحولة	٣,٣٠٦	٠,٧
بئر السبع	٧٢,٨٩٨	١٤,٨
المجموع	٤٩٢,٧١٢	١٠٠

- حسب المصدر لا يمكن الاعتماد على الأرقام المتعلقة ببئر السبع.

٤- السكان اليهود:

أما فيما يتعلق بالسكان اليهود فالإحصاء العثماني سنة ١٩١٤، الآنف الذكر، تمخض عن نتائج صاغها الدكتور «آرثر روبين» من الحركة الصهيونية وقال فيها إن عدد اليهود حتى ذلك الحين في فلسطين بلغ ٦٠.٠٠٠ يهودي[١]. ومع الاضطراب الذي أوقعته الحرب العالمية الأولى انخفض الحجم العام للسكان في مناطق التلال خاصة والأقسام الجنوبية. بيد أن هذا الانخفاض كان ضئيلاً للغاية إذا ما قورن بالهبوط الحاد والحاسم في حجم السكان اليهود الذين انخفض عددهم إلى النصف جوهريًا من جراء ترحيل المهاجرين من الرعايا الروس باعتبارهم «أجانب معادين». ومثلما كان الانخفاض حاداً في زمن الحرب الأولى فإن حجم السكان اليهود لن يعود قابلاً للزيادة إلا بهزيمة السلطنة واقتسام تركتها رسميًا بين بريطانيا وفرنسا[٢]. وفي كل الأحوال، يعتبر الإحصاء البريطاني الرسمي الأول الذي أجري سنة ١٩٢٢ مصدراً لا غنى عنه رغم ما يعتريه من ثغرات. فقد حدد حجم السكان اليهود بـ ٨٣,٧٩٤ نسمة وصل ثلثاهم إلى البلاد في أواخر القرن التاسع عشر. وينتمون إلى فئة المهاجرين الأوروبيين وذريتهم. أما الباقون فقد وصلوا مع مطلع الحكم البريطاني[٣].

وقد استقر معظمهم في بضعة مناطق من المدن. فاحتوت ضاحية القدس على ٣٤,٤٣١ يهوديًا منهم ٢٨ ألف سكنوا في الأحياء الجديدة بالمدينة والتي قامت خارج أسوار البلدة العتيقة. و ٥,٦٣٩ سكنوا داخلها و٤٦٠ أقاموا في المستوطنات الزراعية المجاورة. أما المنطقة الثانية التي شهدت كثافة يهودية فهي مدينة يافا التي بنى اليهود فيها

(١) الحوت (بيان نويهض). - فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة - مرجع سابق - ص ٤٠٦.

(٢) أبو لغد (إبراهيم)، تحرير وإعداد. - تهويد فلسطين- مقالة: أبو لغد (جانيت). - مرجع سابق - ص ١٥٧.

(٣) في الفترة ما بين ٩ / ١٢ / ١٩١٨ - آخر شهر أيار / مايو ١٩٢١ هاجر إلى فلسطين ١٤,١٠١ يهودي يشكل جزء كبيراً منهم أولئك الذين فروا إلى مدينة الإسكندرية - مصر وغيرها في أعقاب دخول السلطنة الحرب. وعاد هؤلاء مع جيوش الجنرال اللنبي قائد القوات البريطانية التي غزت فلسطين، ثم هاجر قرابة ٤,٨٦١ يهودي إلى فلسطين بدءً من شهر حزيران / يونيو حتى آخر سنة ١٩٢١. بهذا الصدد يمكن مراجعة: - سليم (محمد عبد الرؤوف). - نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢ - ١٩٤٨ / بيروت، لبنان - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى، ١٩٨٢ - ص ١١٤.

ضاحية جديدة هي تل أبيب فاقتصر السكان فيها على اليهود واحتوت على ١٥ ألف يهودي. كما يوجد ٥ آلاف يهودي سكنوا بجوار يافا وهم، أصلاً، من الناطقين بالعربية. وتوزع بقية اليهود (حوالي ٤٠٠٠ يهودي) على المستوطنات الصغرى في الجوار. وهذا يعني أن ثلاثة أرباع اليهود تمركزوا في حزام المدن الوسطى من فلسطين فيما بقيت مناطق شاسعة خارج الاستيطان اليهودي بشكل تام. وفي منطقة «السامرة» التي تغطيها التلال الوسطى، كما في القطاع الجنوبي الشاسع المؤلف من غزة وبئر السبع، فإن اليهود شكلوا نسبة تقل كثيراً عن ١٪ من السكان (٨٥٠ يهودياً في المنطقة الأولى و ٧٥٠ في الثانية)[١].
ويغطي عدد اليهود في فلسطين وفق الإحصاء البريطاني ١١٪ من إجمالي السكان.



(١) أبو لغد (جانيت). - تهويد فلسطين - مرجع سابق - ص ١٥٨، ١٥٩.

المبحث الثاني:

تركيز الملكية، محاولة ضبط إحصائي ومنهجي

أ- المعاينة الأولى حتى سنة ١٩٠٩

إن مزيداً من الإحصاءات حول تركيز الملكية في أيدي قلة من المتنفذين تكفي بجلاء لملاحظة التغيرات في المجتمع الفلاحي. وتفيد بعض التقديرات في هذا الصدد أن ملكية الأراضي في فلسطين حتى سنة ١٨٨٢ كانت تتوزع بين فئتي كبار الملاك من جهة ومتوسطي الملاك وصغارهم من جهة أخرى. في حين تنعدم لدى فئة الفلاحين الشركاء. فقد حاز الملاكون الوسط والصغار على ٢٥٪ من أراضي الجليل و٥٠٪ تقريبًا من أراضي فلسطين الجنوبية[١]. وقبل سنة ١٩٢٠ ثمة تقدير قدمه خبير الأراضي «أوهاجن» لذات الفئات حدد فيه نسبة ٢٠٪ للملاكين الوسط والصغار في منطقة الجليل ومثلها في المنطقة الجنوبي، الأمر الذي يبين بوضوح ازدياد ملكية كبار الملاك على حساب متوسطي وصغار الملاك[٢].

وفي أول دراسة جغرافية لسوريا ولبنان وفلسطين أعدها فيتال جوينت (Vital Gui-net) سنة ١٨٩٥[٣]، قسمت فلسطين بموجبها إلى أربع مناطق. وقدرت مساحة الأراضي الزراعية (المزروعة والقابلة للزراعة) بـ ٦,٩ مليون دونم في متصرفية القدس التي تمسح ٢٢ ألف كيلو متر مربع (٨١٪ من مساحة فلسطين الكلية). وتوزعت أراضي المتصرفية على النحو الآتي[٤]:

(١) أبو رجيلي (خليل). - الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل: شؤون فلسطينية - عدد ١١- ص ١٢٩.

(٢) نفس المرجع. - ص ١٣٣.

(3) Vital Guinet, Syrie, Liban et Palestine, Paris, Ernest Leraux Editeur, 1896

(٤) أبو رجيلي (خليل). - الزراعة العربية ... - مرجع سابق - ص ١٣١.

جدول رقم (٢): التوزيع الجغرافي للأراضي في متصرفية القدس سنة ١٨٨٥/ بملايين الدونمات:

المنطقة	الأراضي الزراعية	المساحة الكلية	النسبة	أحراج	طبيعة	صحاري	
	الأراضي	الأراضي القابلة للزراعة		المئوية للأراضي الزراعية والمساحة الكلية			
القدس	٠,٩	٠,٣	٢,٢	٥٤,٥٤	٠,١	٠,٥	٠,٤
يافا	٠,٩	٠,٥٥	٢,٦	٥٥,٧٧	٠,٢٥	٠,٥	٠,٤
غزة	٠,٢	١,٩	١١,٤	١٨,٤٢	٠,١	٢,٤	٦,٨
الخليل	٠,٢	١,٩٥	٥,٨	٣٧٠,٦	٠,٢٥	٠,٨	٢,٦
المجموع	٠,٢	٤,٧	٢٢	٣١,٣٦	٠,٧	٤,٢	١٠,٢

يلاحظ من الجدول أن نسبة الأراضي الزراعية إلى مساحة المتصرفية تبلغ ٣١.٣٦٪. غير أن نسبة الأراضي المزروعة تتوقف عند ١٠٪ في حين تتضاعف إلى ٢١.٣٦٪ بالنسبة للأراضي القابلة للزراعة. أما فائض الأراضي القابلة للزراعة فيتركز على التوالي في مدن الخليل، غزة، يافا والقدس. ولكن نسبة الأراضي المزروعة ستنخفض من ١٠٪ إلى ٨٪ وفق إحصاء آخر للمتصرفية جرى سنة ١٩٠٩ / ١٩١٠[١]. وبما أن هذا الإحصاء يستثني منطقة الخليل التي تقدر نسبة الأراضي المزروعة فيها إلى مساحة المتصرفية بـ ٠.٩ ٪ فإن الانخفاض يتوقف عند ١.١٪ وليس ٢٪.

(١) نفس المرجع. - ص ١٣١.

وفي كل الأحوال، وخلال فترة وجيزة، لا يعرف لها سبب، خسرت الأراضي المزروعة أكثر من عُشر مساحتها بما يعادل ١١٠ آلاف دونم. وفي الأثناء (١٩٠٩) يحاول تقرير عثماني الإشارة إلى حالة الملكية الزراعية في مناطق نابلس وعكا والقدس مبينا أن ١٦,٩١٠ عائلة فيها تعمل بالزراعة وتملك ٧٨٥ ألف دونم بمعدل ٤٦ دونمًا للعائلة. ويفيد التقرير ذاته أن ٦٧ ٪ و ٦٣ ٪ من عائلات منطقتي القدس ونابلس على التوالي ملكت الواحدة منها أقل من ٥٠ دونمًا[1]. ورغم أن التقرير يشتمل على السناجق الإدارية الثلاثة لفلسطين، فإن مقارنة شكلية، ولو جائرة، لأرقامه مع أرقام الجدول رقم ١ تكفي لملاحظة حجم الملكية وتركيزها بيد أقلية. فمساحة الأراضي المزروعة ما عدا الخليل هي ٢,٩ مليون دونم؛ وبطرح ٧٨٥ ألف دونم منها، هي ملكية عائلات عكا و نابلس والقدس، يتبقى ١,٢١٥ مليون دونم تركزت في أيدي بقية العائلات التي لا يتوفر عددها على وجه الدقة إلا أنها أقلية بكل تأكيد طالما أن التقرير العثماني يتحدث عن مجتمع فلاحي يخص فئة متوسطي الملاك وصغارهم الذين لا تتعدى ملكية أحدهم في أحوال معينة ٥٠ دونمًا.

ب. المعاينة الثانية بين سنتي ١٩٠٩ - ١٩٢٠:

إلى هنا يتوقف البحث عند قضية مدهشة حقًا. فإذا كان هذا البحث يهتم بضبط الملكية وتوزيعها؛ فإلى أي مدى يمكن الاعتماد على الإحصاءات المتوفرة؟ وما مصادرها؟

فيما يلي ثلاثة نماذج إحصائية لوحظ تداولها في العديد من الأبحاث المتخصصة وتناولتها أبحاث أجنبية أخرى.

النموذج الأول:

هو لائحة تُقدَّم بغية التعريف بعدد كبار الملاك والمساحات المملوكة في مناطق فلسطين وتنسب تاريخيا إلى سنة ١٩٠٩.

(١) العامري (عنان). - التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (١٩٠٠- ١٩٧٠): بحث إحصائي - بيروت، لبنان - م. ت. ف، مركز الأبحاث - سلسلة حقائق وأرقام، رقم ٤٧ - آذار / مارس ١٩٧٤ - ص ٥٩.

جدول رقم (٣) : عدد كبار المُلاك والمساحات المملوكة في مناطق فلسطين سنة ١٩٠٩/ بملايين الدونمات :

المنطقــة	عدد الملاكين	المساحة المملوكة
غزه وبئر السبع	٢٨	٢
القدس والخليل	٣٦	٠,٢٤
يافا	٤٥	٠,١٦٢
نابلس وطولكرم	٥	٠,٢١
جنين	٦	٠,١١٤
حيفا	١٥	٠,١٤١
الناصرة	٨	٠,٢٣
عكا	٥	٠,١٥٧
طبريا	٦	٠,٧٣
المجموع	١٤٤	٣,١٣١

غالبًا ما يُستثنى في هذا النموذج منطقتا غزة وبئر السبع، ويُقَدَّم على أن ١١٦ ملاكًا يملكون ١ . ١٣١ . ٠٠٠ دونم في فلسطين مع الاحتفاظ بنفس التاريخ (١٩٠٩).

النموذج الثاني:

الملاحظ أنه يخص الجدول رقم ٣. ولكنه يرد على أنه تقدير للملكية جرى سنة ١٩٢٠. ولكنه لا يرد مفصلاً حين الاستشهاد به؛ بل يكتفى غالبًا بالإشارة إلى أن ١١ ملاكًا من بين ٢٨ في غزة وبئر السبع يملك الواحد منهم ١٠٠ ألف دونم. فيما تتراوح ملكية ٧ آخرين منهم ما بين ٣٠ – ١٠٠ ألف دونم للفرد الواحد. ويضيف بأن ٢٥٠ عائلة كانت تملك في فلسطين ٠٠٠ , ١٤٣ , ٤ دونم بمعدل ١٦,٥٧٢ دونمًا للعائلة الواحدة. بينما يملك باقي الفلاحين مساحة مقاربة لما تملكه العائلات الـ ٢٥٠.

ومن الملاحظ أن الاختلاف يقع أولاً في مستوى التأريخ. فالخطأ في أحد عشر عامًا ليس مبررًا في فترة تغيُّر شديد يعيشها المجتمع الفلسطيني. فأيهما أصح التاريخ الأول (١٩٠٩)؟ أم الثاني (١٩٢٠)؟ وإذا كان الأول صحيحًا، هل يعقل أن تثبت الملكية على حالها طوال عقد عاصف محليًا وعالميًا؟ أما الملاحظة الثانية فهي غياب التفاصيل. وإذا تُجوورت هذه الملاحظة، فإن أسوأ ما يمكن ملاحظته هو الاحتفاظ بالتاريخ (١٩٢٠) والخلط بين الملكية الفردية والملكية العائلية.

النموذج الثالث:

يتحدث عن تقدير الملكية ست عائلات فلسطينية سنة ,١٩٠٩ وهي:

- عائلة الحسيني التي تقدر ملكيتها في كل فلسطين بـ٠٠٠ ,٥٠ دونم
- عائلة عبد الهادي في منطقة نابلس وجنين٠٠٠ ,٦٠ دونم
- عائلة التاجي الفاروقي في منطقة الرملة٠٠٠ ,٥٠ دونم
- عائلة الطيان في منطقة يافا دونم٠٠٠ ,٤٠ دونم
- عائلة أبو خضرة في منطقة يافا وغزة (نهاية القرن ١٩)٠٠٠ ,٣٠ دونم
- عائلة الشوا في منطقة غزة٠٠٠ ,١٠٠ دونم

السؤال المباشر على النماذج الثلاثة يتعلق في مصدرها. فمن الجهة التي وضعتها؟ هذه المسألة تثار لأول مرة من قبل الباحثة الإسرائيلية «تمار غوجانسكي» التي أزالت الكثير من الغموض. فقد قامت بتمحيص للأرقام المتداولة وقارنتها بوثائق الأرشيف الصهيوني، فماذا وجدت؟

وجدت أن القائمة الواردة في الجدول رقم ٣ هي ذات اللائحة التي وضعتها المنظمة الصهيونية العالمية لـ «بوعالي تسيون»[1] والموجودة في تقرير لجنة شكلتها المنظمة وزارت

(١) هي «منظمة» إيحود – اتحاد – بوعالي تسيون العالمي». وهو أعلى منبر للحركة العمالية الصهيونية السائدة آنذاك، والداعية إلى فكرة نزع الملكية من العرب وترحيلهم إلى العراق. راجع: – مصالحة (نور الدين). – طرد الفلسطينيين: مفهوم «الترانسفير» في الفكر والتخطيط الصهيونيين (١٩٨٢–١٩٤٨) – بيروت، لبنان – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الأولى، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ – ص ٥٥.

فلسطين في عام ١٩١٩ . بيد أن اللجنة التي نشرت اللائحة لم تفصح عن مصدر المعلومات الواردة فيها. وهنا تابعت «غوجانسكي» جهودها لإزالة الغموض فتوصلت إلى ما يلي:

«في كانون الثاني من العام ١٩١٩ كتب «يعقوب أيتنغر» الذي شغل منصب رئيس دائرة الزراعة والاستيطان في الهستدروت(١) الصهيونية مذكرة خاصة وسرية بالإنجليزية موضوعها (الاحتمالات القريبة لشراء الأراضي) . . . وتوجد في الملف قائمة أخرى باللغة الإنجليزية غير مذكور اسم واضعها. لكن يمكن افتراض أنها ثمرة عمل، أو مرتبطة بعمل، يعقوب أيتنغر»، ولأنها تعتمد على تقديرات فهي «وثيقة غير رسمية». وتوجد حاليًا في ملف لجنة المندوبين في تل أبيب - يافا (اللجنة الصهيونية لفلسطين). وموضوعها «السيطرة على الأرض في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠» (الأرشيف الصهيوني ٥٢٥ /٧٤٣٣ والمساحة المثبتة تخص فلسطين الانتدابية قبل أن يقع فصل لواء حوران فيما بعد،(٢) وهذه هي محتويات الوثيقة:

جدول رقم (٤): قائمة «آيتنغر» / احتمالات شراء الأراضي لسنتي ١٩١٩ - ١٩٢٠:

---

(١) الهستدروت، هي «الإطار النقابي للعاملين في الكيان الصهيوني. وقد تأسست عام ١٩٢٠ تحت اسم «الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل» . . . وهو أكثر المؤسسات أهمية خاصة في مجال خلق حقائق على الأرض في مجال الاستيطان والسيطرة على التشغيل والعمل في فلسطين في إطار سياسة العمل العبري. وتحول بالتدريج إلى إمبراطورية اقتصادية ضمت حتى سنة ١٩٨٥ قرابة ١,٥ مليون عامل بأجر بينهم مهندسون وأطباء وموظفون وممرضون . . . ويسيطر على ٧٠٪ من الإنتاج الزراعي و٢٥٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي و٨٥٪ من وسائل النقل والمواصلات و٤٠٪ من قطاع البناء و٢٠٪ من قطاع الخدمات. ولمزيد من الاطلاع على تاريخية هذه المؤسسة. راجع: - الجنيدي (سليم). - الحركة العمالية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٨٥) - عمان، الأردن - دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية - الطبعة الأولى، ١٩٨٨ - ص ٤٠ .

(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٠ .

المجموع بآلاف الدونمات	اسم المالك ومحل إقامته	المساحة بآلاف الدونمات	موقع القطعة
			لواء طبريــا
	أمير علي باشا - دمشق	٢٠	سابا، شعاره، معذير، عولم
	علي آغا كردي - عكا	١٢	(اقرب المجدل)
	سعيد طبري - طبرية	١٠	أراضي جبرية
٦٧	عبد الرحمن باشا - دمشق	١٥	حة
			لواء عكــا
	فؤاد سعد - حيفا	٣٠	صور، عكا، الناقورة
	صلاح محمد - عكا	١٠	شفا عمرو
	فؤاد سعد - حيفا	٢٠	شفا عمرو
	أحمد باشا ساس - دمشق	١٥	المنشية
	ألفرد تويني	١٢	كفرآتا
	ألفرد تويني	٤٠	غديرة
	سرسق - بيروت	١٠	المجدل
١٥٧	سرسق - بيروت	٢٠	تل سماح وغديرة
			لواء صفد
	يوسف سرسق - بيروت نجيب سرسق - الإسكندرية	٤٠	جنجر، ملول، سمونى، روب، النظره
	جورج لطف الله سرسق - الإسكندرية	٢٤	تل عدس
	ميشيل سرسق - بيروت	١٦	العفولة
	سرسق وحنا بشارة - جنين	٦	سولم
	سرسق - بيروت	١٠	قباطية
	سرسق - بيروت	١٢	حنيفات
١٢٣	فهمي وفؤاد سعد - الناصرة وحيفا	١٥	دبورية، أم الغنم
			لواء حيفا
	اسكندر سرسق - الإسكندرية	٢٨	الحارثية
	ورثة الحضار - بيروت	١٠	شيخ بريك، كسكس، طبعون
	يوسف خوري - حيفا	٧	الياجور

أبو شوشة	٨	بيضون - عكا	
خربة أم دفوف	١٢	الأخوان جمال بك و التويني - حيفا و بيروت	
الريحانية	١٠	ورثة مصطفى باشا - حيفا	
قيرة و قيمون	٢٠	يوسف خوري و التويني - حيفا و بيروت	
كفار لام	٧	ورثة مصطفى باشا - حيفا	
صرفند	٨	صالح بك - حيفا	
وادي عارة	١٠	عبد الهادي - جنين	
كفر قرع	٨	حبايب - حيفا	
فوركاني	١٢	حداد - حيفا	١٤١
لواء جنين			
نوريس	٢٠	يوسف ونجيب سرسق - بيروت و الإسكندرية	
شطة	١٤	أنيس أبيض وسليم الريس - حيفا	
زبوبة	٢٠	مطران - بيروت	
زرعين، مقيبلة، عرابة والطيبة	٥٠	عبد الهادي - نابلس	١١٤
لواء يافا			
بير عدس	٦	قصاب - حيفا و يافا	
أرض العوجا	١٠	فارس أبو كشك - ساكن أرضه	
بني براك، رنتيه و الشعيرة	٨	بيطار - يافا	
كولا، شامن موزيرا	٥	حسني بك - يافا	
الخيمة، قزازة	٨	جورجي أبو جوز - يافا	
خلدة، منصورة و زرنوقا	٢٠	التاجي - الرملة	
لواء القدس (والخليل)			
؟	١٦	نجيب أبو صوان - القدس	
كن كثرة فى قضائى يافا والقدس	١٥	عثمان نشاشيبي - القدس	
وأمكنه أخرى فى القدس وغزة	٥٠	آل الحسيني - القدس	٨١
لواء نابلس			
سبسطية، ناقورة، جلسية - نصف جبيل	٢٠	فارس مسعود - نابلس	٢٠

لواء طولكـرم			
وادي الحوارث	٤٠	الطيان - الإسكندرية	
وادي الحوارث	٦	إبراهيم سمارة - يافا	
عرب العوجا	٤٥	عمر أفندي - دمشق	
(الاسم ممحو جزئيا)	١٠	حاج عبد الرحمن	١٠١
لواء بئـر السبع وغـزة			
قرى في القضاء	٥٥	أبو خضرة - غزة	
خان يونس وغيرها	٤٥	حاج سعد الشوا - عُدّل في المخطوطة إلى ٢٠٠,٠٠٠	١٠٠ عُدّل في المخطوطة إلى ٢٥٥
لـواء حـوران			
حوران	٤٠	عبد الرحمن باشا - دمشق /عُدّل إلى ٢٠٠,٠٠٠	
السجرة	٢٠	أمير علي باشا - دمشق	٦٠
لواء عبر الأردن:			
ضواحي اليرموك	٣٠	قصاب- حيفا ويافا	٣٠

جـ- مناقشات، تلخيص وتحليل:

أوردت الباحثة الإسرائيلية «غوجانسكي» النماذج الثلاثة السابقة وقارنتها بلائحة «آيتنغر». و بالإضافة لما ذكرته من استنتاجات، فيما يلي بعض الاستخلاصات:

أولاً:

تتطابق لائحة «بوعالي تسيون» مع ما تضمنته لائحة «آيتنغر» فيما يتعلق بمجموع المساحات الكبيرة في ألوية عكا، الناصرة، جنين، نابلس وطولكرم. والفرق الوحيد يقع في مستوى مساحات لوائي غزة وبئر السبع. فالأولى تشير إلى مليوني دونم فيما تكتفي الثاني بـ ١٠٠ أو ٢٥٥ ألف دونم بعد التعديل. وثمة فرق يبلغ ١,١٤٥,٠٠٠ دونم ترى «غوجانسكي» أنه يُفسَّر أساسا بالاختلاف بمجموع الأراضي التي تمتلكها العائلات العربية الغنية. ففي حين تورد لجنة بوعالي تسيون الرقم ٣,١٣١,٠٠٠ دونم، تقترح لائحة «آيتنغر»، بعد استبعاد لواء حوران، الرقم ١,١١٦,٠٠٠ دونم فقط.

ثانيًا:

أشارت لائحة «بوعالي تسيون» إلى تركيز للملكية وقع بأيدي ١٤٤ ملاكًا. فيما حصرت لائحة «آيتنغر» الملكية بـ ٤٢ ملاكًا فلسطينيًا وعربيًا سكنوا جميعهم المدن باستثناء واحد هو فارس أبو كشك. وتوزعت ملكياتهم على النحو التالي:

- خمسة أفراد من عائلة سرسق ركزوا في أيديهم نحو ٢٠٠ ألف دونم في مناطق عكا، حيفا والناصرة زيادة على أملاك أخرى لهم في مرج بن عامر لم تذكرها اللائحة، ربما بسبب توقيع آل سرسق لعقود بيع أجزاء من أراضي المرج سنة ١٩١٠ وسُلّمت لليهود في الفترة ما بين ١٩٢١ - ١٩٢٥. وزادت الأراضي التي باعها آل سرسق في المرج عن ٢٠٠ ألف دونم. وبلغ ثمنها ٨٢٦ ألف جنيه[1].

- سبعة ملاكين عرب سكنوا دمشق وبيروت وامتلكوا نحو ٢٣٥ ألف دونم بعضها بالاشتراك مع ملاكين آخرين.

- أربع عائلات ركزت بأيديها ٢٥٠ ألف دونم بمعدل ٤٠ - ٥٠ ألف دونم للعائلة الواحدة. وهي عائلات أبو حضرة والشوا (غزة)، الحسيني (القدس)، عبد الهادي (نابلس) وفؤاد سعد (حيفا).

- بقية الملاكين امتلكوا ٥٣١,٠٠٠ دونم.

ثالثًا:

إن الرقم الوارد في النموذج الثاني والمتعلق بملكية الـ ٢٥٠ عائلة لأزيد من أربعة ملايين دونم هو محض تقدير أورده باحث إسرائيلي آخر هو «سميلانسكي» سنة ١٩٣٠ في كتابه «الاستيطان العبري والفلاح».

رابعًا:

إن مقارنة بسيطة فيما يخص المثال الثالث يتبين أن قائمة آيتنغر تحتوي العائلات الفلسطينية الست إلى حد التطابق التام ما عدا ملكية عائلة أبو خضرة (٢٥ ألف دونم) التي يبدو أنها نمت مع حلول الانتداب البريطاني.

(١) غنيم (عادل حسن). - مرجع سابق - ص ١٠٨.

خامسًا:

يظهر أن البيانات التي تُدوولت حول عدد كبار الملاكين في فلسطين منذ ١٩٠٩ وحتى حلول الانتداب البريطاني جميعها ذات مصدر واحد. فهي عبارة عن معلومات إما أنها تجمعت لدى المؤسسات الصهيونية أو أنها أُعدت في نطاقها. ولما أثبتت مقارنة النماذج الثلاثة مع بيانات لائحة «أيتنغر» حدوث تطابق فيما بينها، ومع بعض التحفظات، فمن الممكن، في غياب لوائح أخرى للمقارنة، اعتبار القائمة هي الأم، وهي التي تنحدر منها البيانات الأخرى. وأن التاريخ الصحيح لكل البيانات الشائعة هو تاريخ لائحة «آيتنغر» (١٩١٩).

سادسًا:

ولما كانت بعض البيانات في القوائم التي يتضمنها ملف «آيتنغر» قد جرى عليها تعديلات أو أنها عرضة للتعديلات، كما أنها لم تكن دقيقة، حتى باعتراف واضعيها كما لاحظت «غوجانسكي»؛ ولما لم يجر إعدادها على أساس أنها جرد رسمي وشامل؛ فلا مجال لاعتبارها تقديرات عامة وشاملة للملكية. ولم تؤكد «غوجانسكي» أو تنفي ما إذا كانت لائحة «آيتنغر» هي المصدر الأهم أو الوحيد لتركيز الملكية بالرغم من أنه أتيح لها الاطلاع على الأرشيف الصهيوني والكشف عن معلومات تنشر للمرة الأولى، وبالرغم من أنها تحاول الإيحاء بذلك.

سابعًا:

ثمة تعارض واضح فيما يخص حجم تركيز الملكية بين لائحتي «بوعالي تسيون» و«آيتنغر». وكما أن الأولى تغافلت عن هوية الملاكين وأماكن سكناهم فعلت الثانية ذلك. بيد أن أبرز ملاحظة يمكن إثباتها في هذا السياق هي أن الأولى قُدِّمت على أنها تقدير لعدد الملاكين في فلسطين سنة ١٩١٩ فيما قُدِّمت الثانية، لائحة «آيتنغر»، على أنها «احتمالات قريبة لشراء أراض» أو «السيطرة على الأرض في عامي ١٩١٩ - ١٩٢٠». وهذا دليل آخر على استحالة القبول بالأرقام الشائعة على أنها إحصاءات أو تقديرات عامة. فغالبًا ما استُعملت في البحوث في سياق إحصائي واجترار مملّ. ومن الاطلاع عليها في ثنايا الكتب والمقالات المتخصصة يلاحظ أنها تخلو من أية بيانات موضوعية مما

يثير حفيظة الباحث. ولم يتبدد القلق، نسبيًا، إلا حين الاطلاع على قائمة «آيتنغر» التي خلت، هي الأخرى، من أية معلومات عن نوعية الأرض أو عدد السكان العاملين فيها أو المقيمين عليها. وليس ثمة تفسير لذلك سوى أن القوائم الصهيونية وُضعت، فعلاً، لا بهدف إجراء إحصاءات أو تقديرات عامة إنما لغاية وحيدة هي شراء الأراضي ولا شيء غير ذلك.

ثامنًا:

ولهذه الأسباب استُعملت في النماذج الثلاثة بكثير من الخلط والتخبط والانتقائية، والأهم من ذلك اللامبالاة. ففي حين أنها تخص العام ١٩١٩ - ١٩٢٠ أعيد بعضها إلى الوراء قرابة عقد من الزمن. والتقيد في التاريخ بالغ الأهمية. ففي سنة ١٩٠٩ كانت فلسطين لا تزال خاضعة للحكم العثماني. ولم تكن الحرب العالمية الأولى قد تفجرت بعد. وفي سنة ١٩١٩ كانت فلسطين قد أصبحت تحت الحكم البريطاني. وليس تاريخ قوائم «آيتنغر» بدءً من سنة ١٩١٩ صدفة بما أن بريطانيا هي صاحبة وعد بلفور؛ وبما أن فلسطين كانت تتهيأ، هي الأخرى، لاستقبال أول مندوب سامٍ بريطاني هو اليهودي العريق هربرت صموئيل.

تاسعًا:

حتى أواخر القرن العشرين، يظهر أن تاريخ الملكية في فلسطين هو رهن أرشيفات تركيا وبريطانيا و«إسرائيل» بالدرجة الأساس. وإن صحت قوائم «آيتنغر» فهذا يعني وجوب إعادة النظر في مفهوم الملكية، لأن البحوث تتناول المعطيات الإحصائية المتداولة بدون أي تمحيص أو تحديد للمفاهيم ذات الصلة. إذ ليس ثمة فرق بين مفهوم القطعة الممسوحة بعدد من الدونمات وبين المالك. مثلاً في قائمة «بوعالي تسيون» يجري الحديث عن ١٤٤ ملاكًا. فهل المقصود هو عدد الملاكين الذين تبلغ مساحة ملكياتهم كذا دونم؟ أم أن المقصود هو ١٤٤ قطعة موزعة على مساحات معينة؟

ومن جانب آخر يجري الحديث حينًا عن ملكية أفراد وملكية عائلات. ومن المفهوم أن يجري الحديث عن ملكية فرد. ولكن حين يتعلق الأمر بملكية عائلة، فعن أية عائلة يتركز

الحديث؟ هل هي العائلة الممتدة؟ أم هي الأسرة الصغيرة ضمنها؟ أم عن العائلة الحمولة؟ وفي أي نطاق يمكن النظر في صيغة الملكية؟

ربما هذا تذكير لجهود محتملة. ولكن الشيء المؤكد هو أن الملاحظات السابقة لا ينبغي أن تقلل من أهمية المعطيات الإحصائية المتوفرة ولو في حالتها الراهنة كونها تساهم في تشكيل انطباعات عن توزيع للملكية كبير التفاوت بين فئات المجتمع الفلسطيني. كما أنه ثمة معطيات دقيقة، خاصةً، فيما يتعلق بأملاك العرب والفلسطينيين. والملاحظة الأخيرة هي أنه لا يجوز تعميم تقديرات أو معلومات جزئية، دون مبرر، على أنها تقديرات عامة.



الجزء الثاني

الغدر (١٩١٧ - ١٩٤٨)


محمد خطاب

الفصـــل الأول:

فلسطيـن تحت الانتـداب البريطاني

المبحث الأول:

الأطر المرجعية للسياسة البريطانية في فلسطين

يُنظر إلى صك الانتداب ومرسوم دستور فلسطين على أنهما أبرز وثيقتين يمكن من خلالهما التعرف على المبادئ العامة التي تحكم مسارات السياسة الاستعمارية البريطانية في فلسطين منذ الاحتلال البريطاني وحتى منتصف الأربعينات من القرن العشرين. وليست مناقشة المستوى السياسي أو القانوني للوثيقتين واردة إلا بالقدر الذي تعوزه أغراض البحث الاجتماعية لاسيما وأنهما صيغتا بمضامين استيطانية صارخة[1] تُجوهلت فيهما أي اعتبارات لوجود مجتمع قائم منذ قرون طويلة في إطار حضارة عربية - إسلامية من الطبيعي أن يشهد تفاعلات ديمغرافية دون أن يغير ذلك من هويته أو أن يختصر هذا الوجود في هيئة مجموعات إثنية أو طائفية كما جاء في هاتين الوثيقتين اللتين خطتهما بريطانيا والصهيونية قبل أن يُرفَعا إلى مجلس عصبة الأمم. ومع ذلك فإن هذه الأخيرة التي أصدرت صك الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢ تُعد المرجعية الدولية للسياسة البريطانية في فلسطين رغم أن هذه المؤسسة (عصبة الأمم) ما كانت لتوجد لولا

(١) فضلاً عن الدعاوى السياسية والتاريخية والقانونية التي استندت إليها وثيقتا «الصك والوعد» لتبرير عودة اليهود إلى «وطن أسلافهم التوراتي»، والتي أثبت بطلانها العديد من العلماء والمثقفين العرب والأوروبيين وحتى اليهود، فقد تأكد بطلان هذه المزاعم، اجتماعيًا، في خطاب ألقاه النائب كروزلي... خلال مناقشات مجلس العموم البريطاني للكتاب الأبيض يومي ٢٢ و ٢٣ أيار / مايو ١٩٣٩ حين لاحظ أنه: «من بين ٤٠٠ ألف يهودي يعيشون في فلسطين لم يذهب أكثر من ٤٠ ألفًا لأي جزء من المنطقة التي حكمت من قبل ملوك يهود أو إسرائيل. أما البقية فقد استقروا في ذلك الجزء من فلسطين الذي كان تحت سيطرة الفلسطينيين، أو في وادي مرج بن عامر الذي كان يتبع في العادة لمدينة صور... باستثناء الملك داوود لمدة عشرة أعوام. وباستثناء يهودا المكابي لم يحكم أي ملك ليهودا أي جزء من الساحل». للاطلاع على مزيد من ردود فعل النواب البريطانيين وموقف «كروزلي» يمكن مراجعة: - عبوشي (واصف). - فلسطين قبل الضياع، قراءة جديدة في المصادر البريطانية - لندن، المملكة المتحدة - رياض الريس للكتب والنشر - الطبعة الأولى، ١٩٨٥ - ترجمة، علي الجرباوي - ص ٢٧٣.

رغبات دول الحلفاء الكبرى المنتصرة في الحرب الأولى والتي استحدثتها لتغطية النشاطات الاستعمارية لها في دول ومجتمعات قارتي آسيا وأفريقيا وسعيها إلى تقاسم استعماري لتركة الإمبراطورية العثمانية المنهارة. وهذا يعني أن مبدأ التقاسم الاستعماري هو المرجعية الحقيقية للسياسات الاستعمارية التي تقوم بها عصبة الأمم. ولقد عبرت هذه المرجعية عن ذاتها في صك الانتداب على فلسطين. ففي الفقرة الثامنة من المادة - ٢٢ ما يلي:

«إن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها صراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم».

أولاً: محتوى صك الانتداب:

أُعلن عن مشروع صك الانتداب من قبل عصبة الأمم في ٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٢١ وصُودِق عليه في ٢٤ تموز/ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٢٣. ويتكون من مقدمة وثمانية وعشرين مادة مفصلة. وجاء في مقدمة الوثيقة «الدولية» أنه:

«لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضًا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة في اليوم الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح [إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي لما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى]». كما اعترفت بالمقدمة «بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين والأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد».

وبعد تأييده الانتداب البريطاني على فلسطين فإن «مجلس عصبة الأمم يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

١- تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقًا لما جاء في ديباجة هذا الصك، وترقية

مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضًا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس والدين» المادة ٢ .

– «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشارك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعًا دومًا لمراقبة الإدارة» .

و«يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . ولها أن تتخذ ما يلزم من التدابير . . . للحصول على معونة جميع الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي» . المادة ٤ .

– «على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية ... حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية» المادة ٦ .

– وأن «تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون من فلسطين مقامًا دائمًا لهم» المادة ٧ .

– وخولت المادة ١١ إدارة فلسطين أن «تتخذ جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها . . . يترتب عليها أن توجد نظامًا للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية من بين أمور أخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة» . «ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها» .

- واشترطت المادة ١٨ «على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية».

«ويجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريًا من الضرائب والرسوم الجمركية. وأن تتخذ ما تراه صالحًا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها. . .».

- وقررت المادة ٢٢ أن «تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية».

- و«يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، كما سيعين فيما بعد، بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائمًا من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقًا لأحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥، ١٦، ١٨». والاستثناء هنا في المادتين ١٥ و١٦ يتعلق بالحريات الدينية وحفظ النظام العام.

ثانيًا: دستور فلسطين:

هو أعلى مرجعية قانونية وضعتها دولة الانتداب لتوجيه حكومتها في فلسطين. وصدر عن البلاط الملكي في قصر باكنجهام في ١٠ آب / أغسطس سنة ١٩٢٩. وأدخلت عليه عدة تعديلات في شهري أيار/ مايو وشباط / فبراير سنة ١٩٣٣ وتعديل ثالث في شهر أيار سنة ١٩٣٩. وحدد الدستور مهمات حكومة الانتداب وصلاحيات المندوب السامي البريطاني في فلسطين بوصفه القائد العام. وفضلاً عن ذلك احتضنت ديباجته نفس المضامين الواردة في صك الانتداب.

وكلفت المادة ٥ منه المندوب السامي بتنفيذ كافة المهام المناطة بمنصبه. . . وفقًا للمراسيم

الصادرة عن جلالة الملك وكافة البراءات أو التعليمات الموقعة من جلالته أو بواسطة أحد وزرائه ووفقًا لكل التشاريع والقوانين المعمول بها الآن أو التي سيعمل بها فيما بعد في فلسطين . . . من أجل تنفيذ أحكام صك الانتداب . وحصن الدستور المندوب السامي من أية مساءلة قانونية . إذ حظرت المادة ٥٠ على المحاكم النظامية أن تمارس أية صلاحية في أية إجراءات مهما كان نوعها على المندوب السامي أو على مقره الرسمي أو مقره الآخر أو بحق أمواله الرسمية وغير الرسمية . كما فرضت حظراً على أية دعوى تقام على الحكومة أو أية دائرة من دوائرها «إلا بعد الحصول على موافقة المندوب السامي» . واقتصرت حقوق التدخل ضد المندوب السامي وممارساته على الملك الذي احتفظ لنفسه «بحق عدم إجازة أي قانون اقترن بموافقة المندوب السامي لمدة سنة واحدة من تاريخ موافقة المندوب السامي عليه» المادة ٢٧ .

وفيما يتعلق بالأراضي فقد أناطت الفقرة الأولى من المادة ١٢ بالمندوب السامي «جميع الحقوق في الأراضي العمومية أو الحقوق المتعلقة بها . وله أن يمارس تلك الحقوق . . . » . وجاء في الفقرة الثانية «تناط بالمندوب السامي كافة المناجم والمعادن على اختلاف أنواعها وأوصافها سواء كانت فوق اليابسة أو المياه أم تحتها . وسواء كانت تلك المياه أنهاراً داخلية أم بحيرات أم مياهًا ساحلية . . . » .

وبموجب المادة ١٦ - مكرر من دستور فلسطين المعدل لسنة ١٩٣٣ ، يجوز للمندوب السامي أن يحول بمرسوم يصدره أية أرض في فلسطين يسميها في المرسوم من صنف (الميري) إلى صنف الملك . وفي تعديل سنة ١٩٣٩ أجازت المادة ١٦ - ٢٠ / مكرر للمندوب السامي أن يحول أية أرض من أراضي فلسطين من صنف (المتروكة) كالشواطئ أو الطرق العامة أو بيادر القرى وغيرها مما يرد وصفه في ذلك الأمر أو المرسوم إلى أي صنف آخر إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . وفي الفقرة الرابعة أجاز المندوب السامي لنفسه أن يضع أنظمة تقضي بمنع أو تحديد أو تنظيم انتقالات الأراضي (عقود الإجارة، الرهون، والتأمينات وغير ذلك من معاملات التصرف) في فلسطين أو في أي قسم منها .

تلك هي أهم المحتويات لصك الانتداب ودستور فلسطين، وهاتان الوثيقتان توحدت مقدمتاهما في نص واحد تقريبًا غايته تأسيس الوطن القومي العتيد لليهود في فلسطين .

ولم تتحدثا عن شيء آخر يستحق الذكر بحيث إن القارئ لهما سوف يجد نفسه مدفوعًا ومرغمًا على ملاحظة الادعاء الذي يُظهر فلسطين على أنها بلاد خالية إلا من (الطوائف) التي صادف وجودها. وأن هذه البلاد لا تنتظر من بريطانيا والدول الكبرى إلا «حشد اليهود» فيها من أجل «ترقيتها» وتحقيق الازدهار فيها بما يعود بـ «المصالح العامة» على اليهود والفئات الأخرى القاطنة فيها.

وواقع الأمر أن وثائق وعد بلفور وصك الانتداب ودستور فلسطين، التي باتت صياغة تحظى بإجماع ودعم من قوى استعمارية مهيمنة عالميًا، نالت من البحث والدرس ما لم تحلم به أية وثائق أخرى في تاريخ الاستعمار القديم والحديث لأنها، باختصار، تنطوي على اغتصاب ذي فرادة حضارية. لذا لا ينبغي أن يُنظر إلى المسألة من جهة الحق أو العدل الغائبين أصلاً من نصوص وثيقتي «الوعد والصك» اللذان اغتصبا كل الحقوق السياسية والقانونية والتاريخية، وحتى الحضارية. وما الاعتراف بالصلة التاريخية لليهود في فلسطين إلا إنكارًا متعمدًا لأربعة عشر قرنًا متصلة من الحضور العربي الإسلامي فيها[1].

إن وعد بلفور وصك الانتداب ودستور فلسطين كلها آليات سياسية تعبر عن المشروع الاستعماري البريطاني - الصهيوني - الدولي الذي يضع نصب عينيه مسؤولية «وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي». ولأن الاجتماعي يأبى أن يُفكَّك بالسياسي، لذا يبدو المشروع «مكرهًا» على الجمع بين

(١) ينقل الكاتب الفلسطيني اللاجئ إدوارد سعيد عبارة مأثورة لوزير الخارجية البريطاني السير جيمس آرثر بلفور أمام مجلس العموم سنة ١٩٢٠ قائلاً: «إن مجرد رغبات ٧٠٠,٠٠٠ عربي لا أهمية لها بالمقارنة مع مصير حركة استعمارية أوروبية في جوهرها». ومن المفيد جداً الاطلاع على السيرة الشخصية والمكانة العظيمة التي يحتلها «بلفور» كما يوردها الكاتب. وفي هذا الصدد ينصح بقراءة: - سعيد (إدوارد). - الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت، لبنان - الطبعة الثانية، ١٩٨٤ - نقله إلى العربية كمال أبو ديب - ص٦٣، ٢٥٦, أما ديفيد بن غوريون، ففي «أخطر شهادة له» أمام اللجنة الملكية جاء فيها:

«إن اليهود في فلسطين ليسوا بفضل «الوطن القومي»!! إنما هم هنا بفضل حقهم الطبيعي سواء انتفع بهذا غير اليهود أم لم ينتفعوا. وإن حق اليهود في فلسطين ليس مشتقًا من صك الانتداب ولا من وعد بلفور، إنه يسبقهما!» ورداً على سؤال بأن صك الانتداب هو توراة اليهود قال: «العكس هو الصحيح...». وردت في: - زعيتر (أكرم). - الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩، يوميات أكرم زعيتر - بيروت، لبنان - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الثانية - أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ - ص ٢٥٥، ٢٥٦.

متناقضين. فهو من جهة يبدي حرصًا على إظهار حقه في إقامة الوطن القومي اليهودي. ولتحقيق هدفه ينزع إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني فيكتفي بالتعبير عن نسيجه الديمغرافي والاجتماعي بـ «الطوائف» ذات الانتماءات العرقية والمذهبية المتنوعة. وفي المقابل يعترف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد. وبما أن اللغة هي أحد العناصر الأساسية في تشكيل الأمم والتعبير عن ثقافاتها فإن السياسي يخضع لسطوة الاجتماعي فيجيء الإقرار في صيغة «الحقوق المدنية والدينية» التي لا ينبغي أن تُمَس.

ولكن هذه الثنائية، غير المحايدة، تمسكت بها لجان التحقيق التي تعاقبت على دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد. وغالبًا ما أظهرت سلطة الانتداب وعلى رأسها الحكومة المركزية بأنها ضحية لالتزام المزدوج[1] قطعته بريطانيا على نفسها فلم تستطع تحقيق العدل. هذا العدل الذي يقضي بإقامة الوطن القومي اليهودي دون أن يمس ذلك من حقوق المجتمع القائم! وطوال الفترة الممتدة ما بين صدور وعد بلفور في تشرين ثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٧ وصدور الكتاب الأبيض في أيار/ مايو سنة ١٩٣٩ لم يكن لبريطانيا سياسة رسمية معلنة في فلسطين ما عدا بيان وزير المستعمرات البريطاني «ونستون تشرشل» سنة ١٩٢٢ الذي كان من المفترض أن يزيل كل غموض يحيط بماهية «الوطن القومي». هكذا وُصف الأمر خاصة أن وعد بلفور وصك الانتداب لم يحظيا بموافقة برلمانية منذ صدورهما فضلاً عن أنهما صيغا وطُبقا من قبل السلطة التنفيذية في الحكومة فضلاً عن أن صك الانتداب رفضه مجلس اللوردات حين عُرض عليه[2].

---

(١) إن اعتماد سياسة «الالتزام المزدوج» يرى فيها البعض أسلوبًا بريطانيًا يُظهر الصراع في فلسطين وكأنه صراع بين قوميتين، اليهود والعرب، «نتج عنه تكرار تفسير التاريخ السياسي للانتداب باعتباره مجرد صراع بين قوميتين يتعذر التوفيق بينهما... بحيث يؤدي هذا التفسير إلى رفع عبء المسؤولية في سير الانتداب وفشله النهائي عن كاهل الدولة المنتدبة وإلقائه ببراعة فائقة على عاتق الطرفين المتخاصمين». ويشير الكاتب إلى أن هذا التفسير الذي يتجاهل العلاقة الاستعمارية بين بريطانيا وفلسطين يمكن إرجاعه إلى تقارير مختلف اللجان الملكية عن فلسطين بدءً من لجنة شو التي رأت في اضطرابات ١٩٢٩ «عداء عرقيًا» حتى اللجنة الملكية التي رأت في ثورة ١٩٣٩ بأنها «لم تكن ثورة ولا كان القصد منها تفجير ثورة ضد السلطة البريطانية». يمكن النظر في: - أبو لغد (إبراهيم)، تحرير وإعداد - تهويد فلسطين - مرجع سابق - مقالة: وينز (دافيد). - فشل المقاومة الوطنية - ص ٢٢٣، ٢٢٩.

(٢) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٢٦٣.

في نفس السياق ساد جدل، خلال الفترة ذاتها، بين أطراف المشروع الاستعماري محوره «الوطن القومي اليهودي» العبارة الغامضة في الوعد والصك. وبرز تياران تنازعا حول ماهية «الوطن القومي». ففي المستوى الأول برز الصراع بين الصهيونية اليهودية واليهودية غير الصهيونية حين عبرت الأولى عن «الوطن القومي» بأنه: «تجمع يهودي قومي سياسي من شأنه أن يشكل حلاً لـ «المسألة اليهودية»» فيما عبر التيار الثاني عنه بأنه: «تجمع ذو صبغة ثقافية روحية» لا حاجة له بالسياسي، وبمقدوره أن يوفر حلاً طبيعيًا للمسألة اليهودية. ومن جهتها كانت الصهيونية اليهودية وغير اليهودية ممثلتان بالخصوص بالحركة الصهيونية والجماعات السياسية الإنكليزية على دراية بماهية الوطن القومي وأهدافه(١٣٣) ويبدو من العبث الزعم بغياب سياسة بريطانية رسمية في فلسطين أو القبول بصيغة «الالتزام المزدوج». فلقد عملت بريطانيا والصهيونية على إبراز «التناقضية» وتصعيدها إلى أقصى درجة وإلى أطول فترة ممكنة. وهذه هي السياسة التي طبقت، فعليا، بهدف تنمية الوطن القومي اليهودي وتشكيله اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا ... وإيصاله إلى مستوى دولة. وحينما حدد الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ لأول مرة أن «الوطن القومي» لم يكن يعن دولة ولم يكن القصد منه تهويد فلسطين كان الوطن القومي يستعصي على الانهيار؛ وعلى العكس من ذلك شرع في مقاومة بريطانية منذ وقت مبكر بالوسائل العسكرية والاغتيالات السياسية. ولقد أوضحت اللجنة الملكية في تقريرها، في معرض تقييمها، أن مشروع الوطن القومي اليهودي ليس سوى تجربة تحتمل الفشل والنجاح. ربما هذا هو السبب الرئيس الذي ميَّع المفهوم طوال عشرين عامًا لأن تنفيذ المشروع لا يرتبط ببريطانيا فحسب؛ بل بنشاط اليهود وعزيمتهم.

●●●

(١) تقرير اللجنة الملكية المعروض على البرلمان البريطاني، بأمر جلالته، في شهر تموز سنة ١٩٣٧ - الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩ - القدس - مكتب الطباعة والقرطاسية بالقدس - ص ٣١، ٣٤، ٤٥.

المبحث الثاني:

المشروع الاستعماري- الاستراتيجيات والتفاعلات

أولاً: مشاريع البنية التحتية - آليات السيطرة والتحكم

يقترن التاريخ الاجتماعي الفلسطيني خلال عهد الانتداب بالحدث الاستعماري في محتواه الكلي. أي في الممارسات السياسية الاستعمارية المنظمة. بخلاف ما كان الأمر عليه خلال الحقبة العثمانية. فقد كانت العلاقات السياسية بين المجتمع والدولة – الحكم – العثمانية غيرة مباشرة. وتقتصر حاجات الدولة الاجتماعية على جمع الضرائب وحشد العساكر. وحتى هذه الحاجات كانت تنفذ بوسائل وأدوات اجتماعية وفي أحايين أخرى بوسائل حربية. وبما أنها نشاطات موسمية ظل تدخل الدولة في المجتمع محدوداً، تعكسه طبيعة العلاقة النفعية؛ بيد أن التدخل ازداد مع صدور قانون الأراضي المؤقت والتشريعات اللاحقة. وبالرغم من ذلك لم تتغير طبيعة العلاقة مع المجتمع كثيراً مثلما تغيرت البنى الاجتماعية بشكل ملحوظ.

أما في العهد البريطاني فالتدخل كان مباشراً منذ اللحظة الأولى للاحتلال. وكان سريعًا وشاملاً ما عدا الجندية كونه محملاً بمشروع استعماري ينطوي على إحداث تغييرات جذرية حينما دخلت حيز التنفيذ لم تكن النتائج مجرد آثار أو مظاهر بل حقائق راسخة.

ومثل أي نظام كولونيالي كانت المهمة الأولى للإدارة الاستعمارية في فلسطين هي توطيد دعائم الاستعمار وإحكام السيطرة على البلاد الواقعة بين دفتي نهر الأردن والبحر الميت شرقًا والبحر المتوسط غربًا. وما بين رأس الناقورة ودان شمالاً إلى بئر السبع وصحراء النقب حتى خليج العقبة جنوبًا. وما كان لسيطرة استعمارية أن تتحقق دون الشروع في تركيز بنية تحتية توظَّف بالدرجة الأساس لخدمة مؤسسة القمع الممثلة بالجيش والشرطة لاسيما وأن الانتداب بوصفه نظامًا استعماريًا لا ينبغي النظر إليه في ضوء الفترة التي قضاها في البلاد إنما في مدى زمني غير محدود. لذا سعت حكومة الانتداب إلى

العمل باتجاهين، تطوير شبكة المواصلات والاتصالات وبناء جهاز مالي لتمويل نشاطاتها محليًا تقدمة لتعزيز الجهد الاستيطاني والتوجه نحو فلسطين يهودية. ويمكن ملاحظة هذا الجهد بمقارنة، محددة، لجهود العثمانيين.

في وقت الإعلان عن مرحلة الإصلاحات العثمانية الثانية شرعت الحكومة العثمانية في بناء شبكة مواصلات من الطرق والسكك الحديدية ليتيسر لها مد سيطرتها على البلاد وجني ثمار إصلاحاتها. وباشرت ببناء الطرق الجديدة في الفترة ما بين سنتي ١٩٠٢ - ١٩١٦ في سوريا وفلسطين (بلاد الشام عمومًا). ونجحت في مد ٢٠٣٢ كيلو مترًا من الخطوط الحديدية[1]. لكن يبدو أن خطوط المواصلات البرية والحديدية لم تغط جميع أجزاء البلاد خاصة وأنها تأثرت بالتقسيم الإداري لفلسطين. وهذا ما لن يحقق لبريطانيا مصالحها الاستراتيجية ليس في فلسطين فحسب، بل على مستوى منطقة بلاد الشام والعراق التي اتجهت نحو التشكل السياسي الجديد في نطاق ما أسمي مذاك بمنطقة «الشرق الأوسط»[2]. وانصبت الجهود البريطانية الكولونيالية على تحديث شبكة المواصلات وتوسيعها. وما بين سنتي ١٩١٧ -١٩٤٥ ضاعفت حكومة الانتداب من مساحة الطرق البرية من ٤٢٥ كيلومتراً مربعًا إلى ٤٢٢٥ كيلو مترًا مربعًا[3] وهي مضاعفة تقارب الألف بالمائة.

وكانت استراتيجية التوسع في شبكة المواصلات منذ تأسست حكومة مدنية سنة ١٩٢٠ تقوم على تحسين الطرق القائمة التي كانت قائمة في تلك السنة والتي رغم أنها تصلح للسير في جميع فصول السنة إلا أن معظمها سيئ التعبيد لا يلائم إلا حركة السير الخفيفة. وكذلك إنشاء طرق جديدة، وتأمين أعمال الصيانة للطرق والعمل على إعادة التخطيط والتوسيع وبناء الجسور وإزالة العوارض المسببة للخطر على الطرقات وجعلها آمنة. وقد أنفقت الحكومة مبالغ طائلة بلغت سنة ١٩٢١ - ١٩٣٧ نحو ١,٦٥٠,٠٠٠ جنيه على مشاريع إنشاء الطرق وتعبيدها. و١,٢٦٥,٠٠٠ جنيه على الصيانة[4]. كما شمل التحديث

(١) - (نداب). - العلاقات الزراعية - مرجع سابق - ص ٢١.

(٢) فرومكين (دافيد). - سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤ - ١٩٢٩ - لندن، المملكة المتحدة / ليماسول، قبرص - رياض الريس للكتب والنشر - الطبعة الأولى، ١٩٨٩ - ترجمة، أسعد كامل إلياس.

(٣) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - الحاشية ٨، ص ٢٠٤.

(٤) تقرير اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ص ٢٢٢.

خطوط السكك الحديدية التي كانت تتوسع باطّراد ليس على قاعدة تلبية الاحتياجات الاقتصادية فقط والمتعلقة، خاصة، بالنمو المفرط لقطاع إنتاج الحمضيات وضرورة توفر قاطرات شحن إضافية ومد خطوط جديدة بل على أساس توسيع الشبكة لتشمل حالات الطوارئ بحيث تضمن شحن الإنتاج إلى الموانئ بهدف تصديره عبر خطوط سكك حديدية تكون بمنأى عن تأثير الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وكذا الأمر فيما يتعلق بالموانئ؛ فقد تم إصلاح ميناء حيفا وتوسيعه وأصبح الميناء الرئيسي في البلاد. وخوفًا من أن تعطل الإضرابات العمالية والاضطرابات أعمال اليهود التجارية شرع هؤلاء ببناء ميناء لهم في مستعمرة تل أبيب يكون لهم وحدهم وتحت سيطرتهم التامة[1]. وعلى صعيد الاتصالات تطورت خدمات التلغراف والبريد بتأثير من النمو الكبير لقطاع المواصلات.

أما الجهاز المالي أهم مؤسسة حكومية، فقد صُمِّم ليؤدي تمويل إدارة الانتداب الكولونيالية من مصادر محلية. أي من السكان[*] فقد بني الجهاز الضريبي الرأسمالي تمشيًا مع السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تشجيع التطور الرأسمالي الذي تعبر عنه بريطانيا الرأسمالية والاقتصاد اليهودي في «فلسطين اليهودية» السائرة نحو الرأسمالية على حساب الاقتصادي المحلي التقليدي المتخلف. فكانت ميزانية الانتداب تموَّل من مصادر ضريبية تكشف عنها حسابات العشرية الأولى من عهد الانتداب سنتي ١٩٢٠-١٩٣٠. وعلى النحو التالي:

- تمويل غير مباشر يرتكز على جباية الضرائب خاصة من مداخيل الرسوم الجمركية المفروضة على السلع

المستوردة بنسبة ٣٥٪. ومن الخدمات التي تقدمها المشاريع الحكومية في قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة ٢٥٪. ومن مداخيل الضرائب الإدارية الأخرى بنسبة ١٠٪. أما ضرائب الأملاك فقد بلغت نحو ١٥٪.

(١) نفس المصدر. - ص ٢٢٤، ٢٢٥

(*) ثبّت الحاكم العسكري لفلسطين، بإعلانه الصادر في ١٩ شباط / فبراير سنة ١٩١٨ كل الضرائب التي كانت مفروضة زمن الحكومة العثمانية. وفي ٧ أيار / مايو من السنة أصدر مرسومًا يثبّت الإعلان المذكور، وزاد أن الضرائب ستجبى اعتبارًا من أول آذار من السنة نفسها. أي بأثر رجعي. وتولت الإدارة العسكرية بنفسها جباية الأعشار وضبط المكوس وحلت نظام الالتزام.

● تمويل مباشر وفرت القوانين العثمانية مصادره المتنوعة. ثم تطور واستبدل بضرائب أخرى تبين مع الزمن مدى أهميتها بالمقارنة مع ضعف أو تراجع أهمية الضرائب العثمانية التقليدية مثل ضريبة الملك المديني التي فرضت سنة ١٩٢٨ عوضًا عن ضريبة الويريكو. وارتفعت من ١٠٪ إلى ١٥٪ سنة ١٩٣١. وضريبة الملك الفردي التي فرضت سنة ١٩٣١ وحُسبت نسبتها لاحقًا تبعًا لإنتاجية الأرض وقيمة المنتج السنوي لكل نوع من المزروعات[١]. وضريبة الدخل التي أضيفت إلى الضرائب الجديدة في منتصف الأربعينات. وكان أول اقتراح قدم لاعتمادها سنة ١٩٣٤ إلا أن السكان العرب خاصة قاوموها بشراسة رغم أنها خصت فئة معينة كتجربة يمكن توسيعها كلما ألفها الناس[٢]. ويمكن ملاحظة الفوارق في أهمية الضرائب حسب الجدول أدناه:

---

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٩٦. وفي كانون أول / ديسمبر ١٩٣٤ أصدرت حكومة الانتداب منشورا صنفت فيه الأراضي إلى ١٦ صنفًا بهدف تحصيل الضريبة طبقًا لقدرة الأرض على الإنتاج، وهذه الأصناف هي:

١- الأشجار الحمضية (ما عدا قضاء عكا). ٢- الأشجار الحمضية (قضاء عكا). ٣- الموز. ٤- منطقة القرية المبني عليها أو المحتفظ بها لهذه الغاية. ٥- أراضي السقي من الدرجة الأولى والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة الأولى. ٦- أراضي السقي من الدرجة الثانية والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة الأولى. ٧- أراضي السقي من الدرجة الثالثة والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة الثالثة. ٨- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة الرابعة والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة الرابعة. ٩- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة الثانية وأراضي السقي من الدرجة الخامسة والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة الخامسة. ١٠- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة الثالثة وأراضي السقي من الدرجة السادسة والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة السادسة. ١١- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة الرابعة وأراضي السقي من الدرجة السابعة. ١٢- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة الخامسة وأراضي السقي من الدرجة الثامنة والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة الثامنة. ١٣- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة السادسة وأراضي السقي من الدرجة التاسعة والأراضي المغروسة بأشجار مثمرة من الدرجة التاسعة. ١٤- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة السابعة وأراضي السقي من الدرجة العاشرة. ١٥- الأراضي المستعملة لزراعة الحبوب من الدرجة الثامنة. ١٦- الغابات المغروسة أو الطبيعية والأراضي غير الصالحة للزراعة. القائمة منقولة عن:

Hadawi (Sami.), Palestinian Rights and losses in 1948: Acomprehensive study, London, Saqibooks, 1988. Written by Dr. Atef Kabuski, P48 - 49.

(٢) تقرير اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ص ٢٧٦.

جدول رقم (٥): جباية الضرائب لحكومة فلسطين[١]

نـوع الضـريبة	١٩٣٩ - ١٩٤٠		١٩٤٤ - ١٩٤٥	
	ألوف الجنيهات	٪	ألوف الجنيهات	٪
التراخيص	٨٤	٨,٥	٢٦٢	٤,١
ضريبة المواشي	٢٧	٢,٨	٢١٠	٣,٣
ضريبة الأبنية والأرض (الويريكو)	٤	٠,٤	٢	-
العشر (منطقة بئر السبع)	٣	٠,٣	١١	٠,٢
ضريبة الملك القروي	١٠٤	١١	٤٦٥	٧,٢
ضريبة الملك المديني	٢٩٧	٣٠,٣	٦٨٠	١٠,٥
الطوابع البريدية	٧٥	٧,٦	٢,٦٩	٤,٢
ضريبة على الثقاب	٣١	٣,٢	١١٠	١,٧
ضريبة على الملح	١٣	١,٣	٣٤	٠,٥
رسوم التبغ	٢٢٧	٢٣,٣	٩٥٠	١٤,٧
رسوم المشروبات	٦٨	٧	٦٣٩	٩,٩
رسوم الإسمنت	-	-	٣٤	٠,٥
غرامات	٤٣	٤٤	٢٥٢	٣,٩
ضريبة الدخل	-	-	٢,٥٣٣	٣٩,٣
المجموع	٩٧٦	١٠٠	٦,٤٥١	١٠٠

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٩٧.

المصدر: Statistical Abstract 1944 / 45. P. 81

كانت هذه الضرائب تشكل الميزانية السنوية لحكومة الانتداب. ولم تكن ثمة مصادر أخرى لنمو الميزانية التي كانت تنفق على دوائر المالية والشؤون العامة (ومن ضمنها البوليس) والتجارة والعدلية والصحة العامة. وتزعم حكومة الانتداب أن التمويل مصدره السكان المحليين وأنه ينفق بالكامل على البلاد من أجل «ترقيتها» بما يعود على جميع الفئات بـ«المنفعة العامة». ولكن عمليات الإنفاق للميزانية واتجاهاتها تثبت أن الاقتصاد وتنميته عُزِل بالكامل عن الإنفاق الحكومي. فقطاعات الزراعة والصناعة والمشاريع الكبرى لم تحظ بأي قدر معقول من الاهتمام. بل تُرِكت للقطاع «الخاص» القادر على التمويل. وتكشف أوجه الصرف لميزانية سنة ١٩١٩- ١٩٢٠ أن الطابع الإداري- القمعي للبلاد غلب على حكومة الانتداب الساعية إلى إحكام سيطرتها منذ البداية. وحين بلغت إيرادات السنة المذكورة ٧٣٥,٢٠٠ جنيه تم استنفاذها بالكامل. وكان يُتوقع أن تبلغ النفقات على الإدارة العامة ١٧٨,٢٠٠ جنيه، والبوليس والسجون ١٢٨,٤٠٠ جنيه، والصحة العامة ٩٠,٥٠٠ جنيه، والأشغال العامة ٨٥,٧٥٠ والمعارف ٤٦,٠٠٠ جنيه، أما الزراعة فلم يخصص لها سوى ١٦,٠٠٠ جنيه[1]. ويلاحظ أن نفقات كل من الإدارة العامة والسجون والأشغال العامة (معظمها صرف على الطرق) بلغت ٣٩٢,٣٥ جنيه بنسبة ٥٣,٣٪ من الميزانية. وتغني أرقام الإدارة والسجون عن أي تعليق لدى مقارنتها بأرقام أخرى. ولقد تساوت الإيرادات مع النفقات طوال عقدين متواصلين من الانتداب. ولم تتغير أوجه الصرف بالرغم من أن السنوات ما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٥ شهدت وفرة مالية في الميزانية. هكذا تشير الأرقام التالية[2]:

(١) تقرير اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ص ٢٠٢.

(٢) نفس المصدر. - ص ٢٧٣.

جدول رقم (٦): إيرادات الحكومة من الرسوم الجمركية وسائر المصادر (المالية) الأخرى منذ تأسيس الحكومة المدنية / بالجنيه.

السنة	إيرادات من الجمارك	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات	الفائض (+) / العجز (-)*
١ / ٧ / ١٩٢٠ إلى ٣١ /٣/ ١٩٢١	٢٧٩٥٨٩	١١٣٦٩٥١	١٢٥٩٥٨٧	١٢٢٦٦٣٦٠-
١٩٢١ - ١٩٢٢	٦٣٩٢٥٦	٢٣٧١٥٣١	١٩٢٩٤٣١	٤٤٢١٠٠+
١٩٢٢ - ٢٣	٦٠٩٦١٢	١٨٠٩٨٣١	١٨٨٤٢٨٠	٧٤٤٤٩-
١٩٢٣ - ٢٤	٤٩٤١٣١	١٦٧٥٧٨٨	١٦٧٥١٠٥	٦٨٣+
١٩٢٤ - ٢٥	٦٤٢٠٦٨	٢١٥٤٩٤٦	١٨٥٢٩٨٥	٣٠١٩٦١+
١٩٢٥ - ٢٦	٨٨٦٣١٢	٢٨٠٩٣٢٤	٢٠٩٣٦٤٧	٧١٦٦٧٧+
١٩٢٦ - ٢٧	٢٠٣٦٦٥	٢٤٥١٣٦٥	٢١٢٢٥٦٨	٣٢٧٧٩٧+
١٩٢٧ من نيسان / كانون أول	٥٦٩٩٣٥	١٧٣٩٣٨٠	١٩٤٤٣٩٧	٢٠٥٠١٧-
١٩٢٨	٨٩٢٢٧٨	٢٥٨٤٣١٧	٣٣٨١٩٩٣	٧٩٧٦٧٦-
١٩٢٩	٩١٧٠٥٠	٢٣٢٣٥٧٢	٢١٤٠٠٣٢	١٨٣٥٤٠+
١٩٣٠	٩٩١٦٨٨	٢٣٨٩٥٤٦	٢٥٣٦٥٠٤	١٤٦٩٥٨ -
١٩٣١	٩٢١٠٨٠	٢٣٣٣٨٩٥	٢٣٧٤٨٦٧	٤٠٩٧٢-
١ / ١ / ١٩٣٢ - ٣١ / ٣ / ١٩٣٢	٢٥٧١٠٧	٦٥٧٢٨٩	٥١١٦٥٦	١٤٥٦٣٣+
١٩٣٢ - ٣٣	١٢٨٦٩٤٥	٣٠١٥٩١٧	٢٥١٦٣٩٤	٤٩٩٥٢٣ +
١٩٣٣ - ٣٤	١٨٦٨٥٩٨	●●٢٩٨٥٤٩٣	٢٧٠٤٨٥٦	٢٨٠٦٣٧+
١٩٣٤ - ٣٥	٢٦٠٠٣٧٠	٥٤٥٣٦٣٣	٣٢٢٠٠١٠	٢٢٣٣٦٢٣+
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٢٧٥١٢٤٥	٥٧٧٠٤٥٦	٤٢٣٦٢٠١	١٥٣٤٢٥٥+
١٩٣٦ - ٣٧●●●	٢٠١٩٤٧٩	٤٦٣٩٩٥٣	٦٠٩٩٩٩٧	١٤٦٠٠٤٤ -

- العمود الأخير مستخرج .

- يبدو أن الرقم في خانة المليون هو «٣» كما هو مثبت في الأصل برسم يبعث على الشك كثيراً، وبالتالي يصبح الفائض أكثر من مليون جنيه .

- أرقام مؤقتة حسبما يشير المصدر .

ثانياً: منظومة قوانين الأراضي:

مع أن قوانين الأراضي العثمانية تسببت في الاستيلاء على ملكيات الكثير من الفلاحين إثر البدء في تسجيل الأراضي إلا أن تغير هوية المالكين «القانونية» بفعل استنكاف الفلاحين عن تسجيل أراضيهم لم يؤثر في أساليب التصرف في الأراضي. وبقي المجتمع الفلاحي، في ظل أسلوب المشاع، محتفظًا بحقوقه في الأرض وبتماسكه الاجتماعي. ولم تك ثمة مشكلات كبيرة لولا حزم حكومة الانتداب حين الاحتلال البريطاني. فالمشروع الاستعماري القادم يحتم ضبط الملكية وتنظيمها ووضعها تحت التصرف من أجل «حشد السكان اليهود». لذا، ولتبرير تقنين الملكية، أشاعت حكومة الانتداب وعممت مفاهيم مثل أن الملكية في البلاد تعاني من «اضطراب» أو «فوضى قانونية» أدت إلى «مشكلات في الأراضي» أسبابها الرئيسية ليس خشية الفلاحين من التجنيد والضرائب وبدل الطابو أو صعوبة المواصلات التي حالت، جميعًا، دون تسجيل بعض الفلاحين لأراضيهم بالنظر إلى العامل الأمني أو كلفة السفر لاسيما وأن مقرات تسجيل الأراضي، في دمشق أولاً ثم بيروت ثانيًا بعيدة؛ إنما لأن العثمانيين نقلوا سجلات الأراضي معهم إلى سوريا آخر معاقلهم أثناء الانسحاب من البلاد. ومن الصعب الوقوف على أهداف بريطانيا في «تقنين الأرض» دون الاطلاع على ما يمكن تسميته بـ«منظومة قانونية جديدة للأراضي» والتعرف على محتوياتها.

ومنذ احتلال اليهود سارعت الإدارة العسكرية لإصدار عدة مناشير (قوانين) الغرض منها محاصرة «المشكلات» وعلاجها ريثما تحل الإدارة المدنية التي ما أن انتصبت حتى أرست سلسلة من قوانين الأراضي استمر صدورها تبعًا للظروف السياسية حتى الأربعينات.

ففي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٨ أصدرت الإدارة العسكرية منشوراً

حظرت بموجبه أي شكل من أشكال التصرف في الأرض من حيث البيع والشراء والرهن وعقود التصرف الأخرى ما عدا الأراضي الزراعية بشرط التصرف فيها لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. ونص المنشور:

«ليكن معلومًا لدى الجميع أن المتصرفين بالأموال غير المنقولة لا يملكون نقل حق من حقوق التصرف فيها حتى يمكن إعادة تشكيل دائرة الطابو». واحتفظت الإدارة العسكرية بحقوق استثنائية خاصة بها ومناقضة: فـ«لإدارة بلاد العدو المحتلة حق التصرف بالبيع والشراء والرهن أو بأي وجه آخر في الأموال غير المنقولة وتأجيرها واستئجارها لأي مدة. ولا تؤثر أحكام هذا المنشور على هذا الحق»[(١)].

ولما عُين السير «هربرت صموئيل» مندوبًا ساميًا على فلسطين ألغى جميع القوانين والأنظمة العثمانية التي كانت تحول بين اليهود وامتلاكهم الأموال غير المنقولة في فلسطين. وفي أقل من سنة على حكمه ما بين ١ تموز/ يوليو ١٩٢٠ - أيار/ مايو ١٩٢١ أصدر هربرت صموئيل نحو ستة قوانين تنظم الملكية وتضبط قضايا التصرف في الأرض أو انتقالها. وهي على التوالي:

- قانون انتقال الأراضي نمرة ١ رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٠.
- ثم قانون تأسيس دوائر الطابو الذي صدر في أيلول / سبتمبر ١٩٢٠ وترأسها اليهودي الصهيوني «نورمان بنتويت».
- وفي ١١ تشرين أول / أكتوبر ١٩٢٠ صدر قانون الأراضي المحلولة.
- وإثره في ١٦ شباط / فبراير قانون الأراضي الموات.
- ثم قانون انتقال الأراضي نمرة ٢ في ١٥ نيسان / أبريل ١٩٢١.
- تبعه قانون إحداث محاكم الأراضي.
- بالإضافة إلى قانوني تنظيم المدن واستملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران وقانون التعديل.

(١) المر (دعيبس) - الجزء الثاني - مصدر سابق - ص ١٣٩.

أ- قانون انتقال الأراضي:

بعد أن سمح القانون نمرة ١ باستئناف النشاط الزراعي لجأ إلى تحديد شروط التملك بما يلي:

- أن يكون المشتري مقيمًا في فلسطين.
- ألا يحصل المشتري على أراض زراعية تتجاوز مساحتها ٣٠٠ دونم أو تتجاوز قيمتها ٣٠٠٠ جنيه مصري. ولا على أراضٍ واقعة داخل المدن تتجاوز مساحتها ٣٠ دونمًا.
- أن ينوي زراعتها أو إعمارها بنفسه حالاً.

وثمة قيد آخر وضع (الفقرة السابعة) وهو «الحاكم المركز أن يمتنع عن إعطاء موافقته للتصرف في أي مال غير منقول إذا بيعت الأرض أو تُصُرِّف بها في خلال سنة وإذا عجز من يرغب أن يفرغ الأرض عن بيان أسباب كافية للتصرف بها مرة أخرى».

وبموجب أي قانون محلي، للمندوب السامي وحده صلاحيات مطلقة في إلغاء أو تعديل أو تجاوز أي نص قانوني. لذا فقد أبقى على حظر بيع الأراضي أو التصرف فيها إلى حين تأسيس دوائر الطابو في أي مكان يشاء. ولكنه احتفظ لنفسه في «أحوال مناسبة» وطبقًا لـ «المصلحة العامة» أن يمتنع أو يوافق على أي حالات استثنائية تعرض عليه لتسجيلها. إذ «يجوز له أن يوافق على [بيوعات] أراضي تكون مساحتها أكثر مما يجوز انتقاله [٣٠٠ دونم] بمصادقة حاكم المركز عندما يقنع أن هذا الانتقال يكون من المصلحة العامة أو يفي بغاية أخرى عائدة للمنفعة العامة».

أما بالنسبة للشركات فيحق للمندوب السامي: «أن يأذن لأي شركة تشتغل بالصرافة أن ترتهن أراضي. وأن يسمح لأي شركة تجارية مسجلة في فلسطين أن تمتلك من الأراضي ما يلزمها للقيام بمشروعها. كما يجوز للمندوب السامي أن يأذن بانتقال الأراضي لأي شركة». وتمخض عن هذا البند «اعتراف رسمي بالصندوق القومي اليهودي بوصفه مؤسسة ذات منفعة عامة يحق لها شراء الأراضي»[1] بالحجم الذي ترغب

(١) يس (السيد)، هلال (علي الدين)، إشراف. - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (١٨٨٢-١٩٤٨) مرجع سابق - ص ٢١٠.

فيه. وجاء قانون انتقال الأراضي نمرة ٢ ليفتح الباب على مصراعيه للمضاربات العقارية فألغى المادة ٢٢ من المنشور الصادر في ٢٤ حزيران / يونيو سنة ١٩١٨ التي تمنع المحاكم من إصدار أمر ببيع الأموال غير المنقولة تنفيذًا لحكم أو وفاءً لرهن. وهي المادة التي أكدت عليها المادة ١٤ من قانون انتقال الأراضي نمرة ١. وبحكم القانون الجديد «يجوز للمحاكم أن تأمر ببيع أموال غير منقولة تنفيذا لحكم أو وفاء لرهن». وبعد أسبوعين على صدوره أمر المندوب السامي بإحداث «محاكم للأراضي» أوكل إليها النظر في المنازعات الناشبة عن ملكية الأراضي.

ب. قانون الأراضي المحلولة:

يقضي قانون الأراضي المحلولة الذي صدر سنة ١٩٢٠ بأن جميع الأراضي التي تنحل لانقطاع الورثة أو لعدم زراعتها مدة ثلاث سنوات متتابعة ستظهر عند المسح الفني. لأنه من الضروري أن تحصل حالاً على قيد تام لجميع هذه الأراضي. لذا «يطلب من أي شخص كان قد وضع يده في أي وقت قبل صدور هذا القانون على أية أرض أصبحت محلولة لانقطاع الورثة أو لعدم زراعتها أن يخبر الإدارة بذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذا القانون». وكلف القانون مخاتير القرى والمدن والمزارع القيام بمهمة بيان أسماء الأشخاص الذين وضعوا أيديهم على الأراضي المعنية.

ت. قانون الأراضي الموات:

أُدخل تعديل على المادة ١٠٣ من قانون الأراضي العثماني نص على أن «كل شخص يفلح أو يستغل أرضًا مفرغة بدون مصادقة الإدارة لا يكون له أدنى حق بحجة تملك هذه الأرض». وفضلاً عن ذلك «يعرض نفسه للمحاكمة بسبب تعديه إذا لم يعلم مسجل الأراضي بدائرة الطابو خلال شهرين من نشر هذا القانون ويطلب حجة تملك».

ث- قوانين نزع الملكية :

صدر القانون سنة ١٩٢٦ في عهد اللورد «بلومر» ثاني مندوب سامي في فلسطين. واحتوى أحكامًا تتعلق بحقوق مطلقة للدولة في نزع ملكية أرض ما سواء عبر التفاوض مع أصحابها أو عبر قوة القانون طالما أن نزع الملكية يقع في إطار المنفعة العامة = [المصلحة

العامة] التي تقررها الدولة وحدها. ففيما يخص مصالح الشركات ممن أسماهم القانون بـ «المنشئين» [أصحاب المشاريع] فيحق لهم أن يتفاوضوا ويتفقوا مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها لمشروعهم، ومع كافة الأشخاص الذين لهم حقوق في تلك الأرض، إما:

- من أجل شرائها شراء باتًا.
- أو للتصرف فيها.
- أو لاستعمالها لمدة معينة.
- أو لاستملاك أي حق ارتفاق بها ضروري للمشروع.

وإذا عجز منشئو أي مشروع عن الاتفاق مع صاحب أو أصحاب أرض يحتاج إليها المشروع أو مع أي شخص له حق فيها، يجوز لهم أن يرفعوا إلى المندوب السامي لأجل موافقته إعلان أو إعلانات المفاوضة على أن يحددوا تفاصيل عن الأرض وأية حقوق فيها مما يحتاج إليها المشروع وأن يذكروا التعويض أو بدل الإيجار الواجب ثمنًا للأرض أو مقابل التصرف فيها أو استعمالها أو لقاء أي حق ارتفاق بها يراد استملاكه وبشأن التعويض عن أي ضرر قد ينشأ عن المشروع. وللمندوب السامي الموافقة أو الامتناع أو إجراء التعديل وإبلاغ المعنيين بذلك طبقًا لـ «المنفعة العامة».

وإذا قصَّر الشخص الذي بلِّغ إعلان المفاوضة عن تقديم تفاصيل عن ادعائه بالأرض خلال ١٥ يومًا فيحق للمنشئين أن يضعوا في الحال أيديهم على الأرض. وإذا رفض أصحاب الأرض أو مشغلوها التنازل عن الأرض فيرفع المنشئون طلبا إلى رئيس المحكمة المركزية يبينون فيه بأن لهم الحق في وضع اليد على الأرض ويحصلوا عليها. ويشمل تطبيق هذا القانون كافة الأراضي بما فيها أراضي الوقف الإسلامي والمسيحي. هذا من جهة حقوق المنشئين. فماذا عن حقوق الدولة؟

في إطار «المنفعة العامة» زعمت الدولة أن لها حقوقًا في أية أرض. فاستبقت قانون نزع الملكية بعدة قوانين مماثلة خلال عهد هربرت صموئيل. ففي ١٤ كانون الثاني/ يناير لسنة ١٩٢١ أعلنت سلطات الانتداب عن قانون نزع الملكية من أجل تنظيم المدن. وبموجبه لا

تحتاج السلطات المعنية لإذن من المندوب السامي لفتح طريق أو توسيعه أو بناء آخر أو إلى الفصل فيما إذا كان ذلك مطابقًا لـ «المنفعة العامة» أو مخالفًا لها. فلها أن تباشر عملها على الفور ووفق أي تشريع لنزع الملكية ودون أن تكون ملزَمة حتى بدفع التعويضات أو بدل الإيجار وما شابه ذلك.

وقبل أن يرحل هربرت صموئيل عن البلاد عشية انتهاء مهمته أصدر في ١٥ أيار/ مايو سنة ١٩٢٥ قانونًا آخر يبرر نزع الملكية بيسر وعلى نطاق واسع هو قانون استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران وقانون التعدين. فبالنسبة للأول يكفي بناء تصور ذهني لتقدير مساحة الأراضي المستملكة في ضوء حجم القوات البريطانية في البلاد والذي بلغ أرقامًا خيالية حتى سنة ١٩٤٧. إذ بلغ حجم القوات ١٠٠ ألف جندي و٥٥٧٢ شرطي وسبعة مطارات حربية[1]. أما قانون التعدين وقوانين نزع الملكية الأخرى، فقد وضعت بريطانيا يدها، بموجبها، على مساحات كبيرة من الأراضي فضلاً عن الثروات المائية والمعدنية التي وُجد القانون من أجلها وأحالتها إلى اليهود على شكل «امتيازات» فكانت هذه الخطوة أكبر ضربة قاصمة للاقتصاد الفلسطيني والمجتمع.

جـ- قانون الغابات:

في الأول من شهر آذار/ مارس سنة ١٩٢٦ حولت سلطات الانتداب أنظارها نحو أراضي الغابات ليجيء قانون الغابات الذي خولت المادة الثالثة منه المندوب السامي أن يضع يده على «أية غابة ليست من الأملاك الخاصة تحت إشراف الحكومة وإدارتها بوصفها غابة محفوظة». وفي الفقرة الأولى من المادة الرابعة ورد أن: «كل حق في غابة محفوظة استعمل للمرة الأولى منذ شهر تموز/ يوليو ١٩٢٠ أو قد يستعمل فيما بعد لا يعتبر حقًا مكتسبًا إلا إذا اكتُسب كمنحة من حكومة فلسطين بمقتضى عَقْد عُقدَ معها أو بالنيابة عنها»، وفي الفقرة الثانية منها: «لا ينقل حق في غابة أو عليها أو يحوَل بطريق المنحة أو الإيجار أو الرهن أو بأي نوع من أنواع التصرف إلا بموافقة المندوب السامي». وحددت المادة الخامسة / الفقرة الأولى / تسعة أفعال يحظر إتيان أي منها في أي غابة محفوظة.

(١) الجندي (إبراهيم رضوان). - سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ١٩٢٢ - ١٩٣٩ / عمان، الأردن - منشورات دار الكرمل، صامد / كتاب «صامد»، ٤ - الطبعة الأولى ١٩٨٦ - ص ٢٩.

وقد بلغت مساحة الأراضي الغابية «المحفوظة» ١٨٨ , ٣٨ دونمًا وُضعت تحت سيطرة الدولة وضُمت لأملاكها[1].

ولقد جوزت المادة السادسة عشرة للمندوب السامي، إذا ما استصوب ذلك من أجل المصلحة العامة، «أن يخول مأمور الغابات بأمر يصدره بأن يضع تحت حمايته الغابات التي هي من الأملاك الخاصة». وبهذا القانون نزعت الحكومة ملكية الأحراش والغابات وحظرت الانتفاع بها، وبات بمقدورها الاستيلاء حتى على الغابات الخاصة. ففي سنة ١٩٤٢ صادرت ٤٨٠ دونمًا يملكها العرب صُنفت على أنها غابات خاصة. وحولت ٥٨٩ دونمًا من أراضي قضاء حيفا إلى غابة محفوظة، وكذلك ٢٩٧ دونمًا من أراضي قرية بيسان. و١١١٦ دونمًا تعود ملكيتها لعرب قرية «جاحولا» قضاء صفد[2]. وجميعها غابات خاصة جرى تحويلها إلى غابات محفوظة.

ح- قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي:

صدر القانون في ٣٠ أيار/ مايو لسنة ١٩٢٨ حين عزمت إدارة الانتداب على الشروع بمسح البلاد وتحديد حقوق الملكية. وكالعادة خولت الفقرة الأولى من المادة الثالثة للمندوب السامي «الحق في تسوية حقوق الملكية في الأراضي الواقعة في أية منطقة وتسجيلها». وطالبت الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين «أن يُحَقَّق في حقوق الحكومة في الأراضي المعروفة بـ «الميري» أو «الملك» الذي يقتضي القانون تسجيلها وتُسَوَّى. أما الحقوق التي تملكها الحكومة في الأراضي الأخرى يُحقق فيها وتُسوَّى فقط إذا قدم أحد المدعين ادعاءً يتعارض مع تلك الحقوق». كما «تسجل الأراضي المتروكة» حيث طالب القانون بـ «تسجل الأراضي المتروكة المستعملة للغايات العمومية باسم الحكومة». أما الأراضي المتروكة المستعملة لمنفعة القرية فتسوَّى وتسجل باسم القرية (الفقرة الثانية - مادة ٢٩). و«تسجل باسم الحكومة جميع الحقوق في الأراضي الواقعة في أية منطقة تسوية لم يثبت ادعاء أحد فيها ولم تسجل بمقتضى التسوية» (الفقرة الثالثة - نفس المادة).

---

(١) نفس المرجع. - ص٣٠.

(٢) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٢٢٥.

وخلافًا لكل الأحكام الواردة في القانون أجازت المادة ٥٨ «للمندوب السامي في أي وقت أن يأمر بإفراز أي أرض مملوكة بطريق المشاع إذا اعتبر أن ذلك الإفراز يعود بالمنفعة العامة على المصلحة العامة». وفي سنة ١٩٣٩ عُدِّل القانون فجاء في المادة ٢٩ - مكرر «تسجل الأراضي المتروكة المستعملة منذ القدم للمنافع العملية أو المعترف بها قانونيًا كأراضٍ مخصصة للمنافع العمومية باسم المندوب السامي كأمانة لحكومة فلسطين. وإذا وجدتْ هيئة قانونية تشكلت في القرية أو المدينة وكانت تمتلك صلاحية امتلاك الأموال غير المنقولة والتصرف فيها نيابة عن المدينة والقرية فيجوز أن تسجل الأراضي المبينة باسمها».

خ- قانون الأراضي، استملاكها للغايات العامة:

يمكن اعتباره آخر القوانين المنظِّمَة للملكية. وقد صدر في ١٠ كانون أول / ديسمبر سنة ١٩٤٣. وأباح للمندوب السامي حق الفصل في تحديد ماهية الـ «غاية»؛ فهي: «أية غاية من الغايات العامة التي يشهد المندوب السامي أنها كذلك». أما الأراضي المقصودة فهي «أي صنف من الأراضي أو حق تصرف فيها أو أية بناية أو شجرة أو أي شيء آخر ثابت في الأرض وأي قسم من بحر أو نهر وأي حق ارتفاق أو منفعة في أية أرض أو مياه أو عليها». وبناءً عليه فقد جوزت المادة الثالثة للمندوب السامي أن:

- «يستملك أية أرض استملاكًا مطلقًا.
- يستملك التصرف بتلك الأرض أو استعمالها لمدة محدودة من الزمن.
- يفرض أي حق من حقوق الارتفاق على تلك الأرض أو أي قيد من القيود على ممارسة أي حق من الحقوق المتفرعة عن الملكية المذكورة».

فللمندوب السامي أن يأتي كل الأفعال السابقة إذا اقتنع أن ذلك ضروري أو ملائم لأية غاية من الغايات العامة. وله أن يستملك أية أرض بالنيابة عن أشخاص قدَّموا له طلبًا بالخصوص. فإذا رأى أن استملاكها يُحتمل أن يرافقه منفعة عامة فيجوز له استملاك الأرض (الفقرة الأولى- مادة ٢٢). وفي الفقرة الثانية يجيز المندوب السامي، في حال موافقته لمقدِّم طلب الاستملاك بالنيابة [هيئة بلدية، مجلس محلي، أي سلطة محلية

أخرى، شخص يحمل امتياز يخوله أن يكلف المندوب السامي باستملاك الأرض باسم الامتياز وبالنيابة عنه]، ممارسة جميع الصلاحيات المخولة له والقيام بجميع الالتزامات المترتبة أو المفروضة عليه.

ويمضي القانون في التصعيد بموجب ما تنص عليه الفقرة الثالثة والأخيرة منه «إذا استملك المندوب السامي أية أرض بالنيابة عن أي شخص أو لمنفعة أي شخص، خلاف المذكورين أعلاه، فيطلب المندوب السامي من الشخص المعني إبرام عقد مشترك ضمن شروط يحددها المندوب السامي».

هذا القانون هو إجازة لنزع ملكية الأرض دون أي اعتبار إلا ما يحدده المندوب السامي. وهو بالإضافة لذلك جاء في وقت متأخر من عهد الانتداب. وهذا يعني إطلاق يد اليهود وشركاتهم الكولونيالية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، وعلى مساحات نوعية أريد منها استكمال البنية الجغرافية للمجتمع الاستيطاني اليهودي وتحقيق التواصل والاتصال فيما بينها. والأمر الثاني هو مؤشر على رغبة بريطانيا في مغادرة البلاد والبدء في تسليم السلطة لليهود وبلديات المستوطنات اليهودية وللمؤسسات السياسية والاجتماعية اليهودية.

ثالثاً: محاصرة المجتمع:

إن عرض منظومة قوانين الأراضي أعلاه ونموها التدريجي هو جهد كولونيالي منظم ومنسق. فتحديث شبكة المواصلات وتحقيق تمويل محلي عبر بناء جهاز ضريبي فعال وضبط الملكية هي عناصر نسقية تشكل إضافة إلى عناصر أخرى لها نفس الأهمية، قوام البنية التحتية للنشاط الكولونيالي البريطاني بالدرجة الأساس. وحيث تم النظر في العنصرين الأولين تبقى إشكالية الأرض، الثروة الأبرز لدى بريطانيا في حينه، هي المسألة موضع النظر. ولا ريب أن منظومة قوانين الأراضي التي وجب استعراضها توفر رصيداً ثريًا للإجابة على الكثير من الأسئلة. بيد أن المهم في إطار الكشف عن عناصر البنية التحتية هو استكناه الغاية من قوانين الأراضي ومحتوياتها والتي وُضعت في وقت مبكر من رحلة الانتداب عبر فلسطين.

فمن الثابت أن بريطانيا ما سعت، وكان لها أن تفعل، أن تكون الدولة المنتدبة على فلسطين لترث ممتلكات الدولة العثمانية فيها فحسب بل لتتصرف فيها أيضًا. وللوهلة الأولى يتعين الافتراض بأن الدولة الوارثة ستظل المالك الأكبر للأرض مثلما كانت الدولة الموروثة كذلك. ولكن هل حجم الملكية العامة لدى دولة الانتداب سيكون مماثلاً لما كان عليه لدى دولة السلف؟ سؤال محير وبغيض. فالإجابة عليه بسهولة أو بصعوبة مسألة مقلقة للغاية في غياب معطيات قاطعة. إذ إن قوانين الأراضي ساهمت بشكل واضح في زيادة ملكية الدولة من الأراضي. وتحديث شبكة المواصلات مكنت سلطة الانتداب من مد نفوذها إلى جميع أنحاء البلاد وإلى حيث الأراضي التي لا تقع تحت سيطرة أحد. والأمر المثير أن حكومة الانتداب لم تعلن عن حجم الملكية العامة للدولة إلا في سنة ١٩٤٦[(١)].

إذن الافتراض الثاني سيرتكز على تتبع مفهوم «أملاك الدولة» لملاحظة التغيرات خاصة أن أملاك السلطان كانت تقع في حدود ٨٥٠ ألف دونم فقط حين الاحتلال البريطاني. فهل اكتفت بريطانيا بهذه المسألة؟ بالتأكيد لا. فبالنظر إلى محدودية قدرة الدولة في السيطرة على جميع أراضي البلاد فقد كان أمرًا مألوفًا أن تقع بعض الأراضي التي أصبحت محلولة بأيدي آخرين يتصرفون بها وينتفعون من خراجها. ولما لم تكن قد سجلت سوى نسبة قليلة من الأراضي في أواخر العهد العثماني[(*)] ي فقد ظلت مساحات من الأراضي المحلولة تحت تصرف الفلاحين دون مشاكل كبيرة. أو أن بعضها وقع بأيدي ملاكين كبار ثم استأجرها الفلاحون وانتفعوا بها وفق ما جاءت به الأعراف والقوانين السائدة. غير أن حكومة الانتداب سعت لوضع حد لكل عرف اجتماعي أو قانون ورغبت في حصر هذه المساحات لـ «الحصول على قيد تام بها بالسرعة الممكنة» بحجة «الاضطراب الحاصل في الملكية». ولم تكتف سلطة الانتداب بإصدار [قانون الأراضي المحلولة] بأثر

(١) ثمة مشكلة كبيرة حول تعيين الأراضي الأميرية و الأراضي الموات. وتزعم اللجنة الملكية في تقريرها أن حكومة الانتداب: «لا تزال عاجزة عن أن تعين مقدار ما تملكه من الأراضي الأميرية أو الأراضي الموات بالضبط» (٢٩٠). ولكنها تعود في (صفحة ٣٢٣) لتشير«... أما الآن فالحكومة تقدر مساحة الأراضي الأميرية بنحو ١,٠٣٦,٠٠٠ دونم يضاف إليها ٢٢٧.٦٠٠ دونم من الأراضي الرملية وهي المساحة التي تدعي الحكومة بملكيتها أثناء سير التسوية». وسيرد لاحقًا البحث في هذه المسألة.

(*) منذ بداية العام ١٨٧١ - ١٩١٤ وحتى ١٩٢٥ لم يسجل من الأراضي في فلسطين سوى الربع. راجع: - أوين (روجر). - الموسوعة الفلسطينية - مصدر سابق - ص ٥٦٧، ٥٧٧.

رجعي؛ بل أدخلت عليه تعديلات في سنة ١٩٣٣. فالأراضي الزراعية هي في الأصل أراض أميرية، والتعديل ألغى صفة «الأميرية» واستبدلها بـ«العمومية»، وقضى أنه: «من الممكن إعلان أية أرض أميرية من قبل المندوب السامي، أصبحت أو قد تصبح محلولة، أرضًا عمومية». ولم يعد بمقدور الفلاح استئجار الأرض من الدولة بغية زراعتها والاعتياش منها لأنه، على الأرجح، ليس المعني بصلاحيات المندوب السامي التي وردت في الدستور وأعطته حقوقًا مطلقة في «التصرف بأية أرض عمومية من هبة أو تأجير» أو أي تصرف آخر. كما أن إدارة الانتداب انتهجت سياسة تقييد نقل الملكية لآخرين.

في العهد العثماني تحال الأراضي المحلولة إلى طالبيها حسب أولوية الحقوق كالجوار الجغرافي أو القربى الاجتماعية بدءً من الأقرب إلى الأبعد، فإذا لم يطلبها أحد تحال إلى ممتلكات الدولة. ولا شك أنه في العهد البريطاني تم تجاوز كل الاعتبارات بإحالة الأراضي المحلولة إلى الدولة مباشرة. وإذا كان الفلاح قد حُرِم، بأثر رجعي، من التصرف في الأراضي المحلولة فكيف سيباح له التصرف في الأراضي الموات؟ ولطالما شجعت الحكومة العثمانية، وحتى عبر قانون الأراضي المؤقت، استصلاح الأرض الموات وتحجيرها أو تسييجها والانتفاع بها لذوي الحاجة والضرورة مجانًا على أن تبقى رقبتها عائدة إلى بيت المال. فمن نقَّب أرضًا مواتًا دون إذن المأمور كان مطالبًا فقط بدفع بدل الطابو في حين حظرت القوانين البريطانية أي تصرف بالأرض الموات تحت طائلة العقاب.

أما قوانين نزع الملكية فغطتها إدارتها بستار «المنفعة العامة» وأخيراً باسم «الغايات العامة». وأباحت لنفسها حق نزع ملكية «أية أرض» بما في ذلك أراضي الأوقاف الإسلامية والمسيحية. ومنحت الشركات والأفراد ذات الحقوق. وكذلك المؤسسات والهيئات الحكومية المدنية والعسكرية. أما قانون الغابات فحظرت بموجبه على الفلاحين كل حق في الرعي والاحتطاب والانتفاع بالغابات والأحراش. واحتكر المندوب السامي حق نزع ملكية الغابات الخاصة؛ فلم تبق شجرة في البلاد خارج سلطة الحكومة البريطانية.

وكغيره من القوانين السابقة برر قانون تسوية الأراضي نزع الملكية؛ فشملت تطبيقاته الأراضي الأميرية والمتروكة والمملوكة والمشاع القروي وحتى الأراضي المتروكة المستعملة

قديمًا للمنافع العامة. وتُوجت المنظومة بقانون الأراضي ويات لأية جهة حكومية أو غير حكومية، فردًا أو جماعة، الحق أن تطلب من المندوب السامي امتلاك أية أرض لـ «غاية عامة». وهو الوحيد الذي يقرر ما إذا كانت كذلك أم لا. فلماذا أرادت بريطانيا أن تقنن الملكية وتخضعها لسيطرتها المطلقة؟ ومنحت مندوبها السامي صلاحيات فوق القانون حتى الذي يصدره هو بالذات؟

لا ريب أن بريطانيا بذلت جهودًا جبارة لتوسيع «أملاك الدولة» كيما يتسنى للمندوب السامي ممارسة صلاحياته ومهامه بأريحية تامة وبوضوح. وكيما تتمكن الإدارة الكولونيالية من إحكام سيطرتها على المجتمع وفرض رقابتها عليه. وكانت القوانين إحدى الوسائل المؤدية لزيادة ملكية الدولة من الأراضي العامة في القرى والوديان وأقنية التصريف ووضعها تحت إشراف الدولة بعد أن كانت فيما مضى تحت التصرف المشترك للقرى وتستعمل مراعي أو مسارح أن محاطب أو مشاتي ... أو كانت أراضي وعَرية أو حُفرت بها أقنية أو برك ... الخ[1] كما استولت الدولة على جميع الحقوق في الأراضي الواقعة في أية منطقة تسوية بحجة أنها معطلة أو لا تدخل ضمن كواشين (الطابو) المالكين العرب[2]. ومن مصادر زيادة الملكية أيضًا الأراضي المحلولة والمنزوعة لأغراض توسعة الطرق وتنظيم المدن والجيش من ثكنات عسكرية ومناطق تدريب وبناء مطارات ... . الخ وبهذه الوسائل وغيرها زادت حكومة الانتداب في حجم الملكية العامة. وثمة عدة تقديرات بهذا الصدد بالإضافة إلى توزيعها الجغرافي والجهات التي استغلت بعضها[3].

١- بلغت ملكية الدولة في سنة ١٩٣٠، حسب الخبير البريطاني جون هوب سمبسون، ٤٨٢, ٥٠٣, ١ دونمًا موزعة على أربعة عشر منطقة كما يلي:

---

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ١٦٩. ١٥٠ غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ١٦٩. ١٥٠ غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ١٦٩.

ومن المفيد المقارنة بـ: مذكرة اللجنة التنفيذية العربية بشأن الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠. وقد وردت باللغة الإنجليزية في:

- الحوت (بيان نويهض). - وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩ / بيروت، لبنان - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الثانية، ١٩٨٤ - ص ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٢١٩.

(٣) جميع التقديرات موجودة لدى: - العامري (عنان). - مرجع سابق - ص ٦٧ - ٦٩.

جدول رقم (٧): ملكية الدولة من الأراضي سنة ١٩٣٠
حسب تقدير «سمبسون» / بالدونم

المنطقة	المساحة	المنطقة	المساحة	المنطقة	المساحة	المنطقة	المساحة
صفد	٦٢٨٩٨	حيفا	٤٦٢٨٠	يافا	٣٧٤١٨	الخليل	٤٢٢٥٠
طبريا	٢٠٤١٦	جنين	٧٨٠٠	الرملة	٧٥٠٠٠	غزة	١١٣٩٢٣
الناصرة	٣٩٥٤٨	بيسان	٣٠٢٠٠٠	القدس	١٥٠٠٠	المجموع:	
عكا	١٦٣٢٥	نابلس	٦١٠١١٦	أريحا	١١٣٤٠٨	١٥٠٢٤٨٢	

٢- ويشير سعيد حمادة إلى أن مجموع ما كانت تملكه الدولة في عام ١٩٣٦ هو ١٠٣٦٠٠٠ دونم ما عدا الكثبان الرملية المملوكة للدولة أيضًا. وهي موزعة حسب الانتفاع بها أو تسويتها كالآتي:

جدول رقم (٨): ملكية الدولة في سنة ١٩٣٦، حسب
تقدير سعيد حمادة / بالدونم

نوع المساحة وجهة الانتفاع	المساحة
اتفاقية الأراضي المدورة [ملك السلطان] في الغور المخصصة للعرب مطروحًا منها المساحات المشتراة.	٣٧٢٤٤٩
المساحات التي بيد العرب مع حقوق توارثها.	١٥٦٢٠٣
المجموع:	٥٢٢٣٩٧
المساحات التي بيد اليهود.	١٧٥٥٤٥
المساحات التي لا تزال المباحثات جارية بشأنها مع المؤسسات اليهودية.	٢٩٢٩٠
المجموع:	٢٠٤٨٣٥
المساحات المؤجرة لآخرين.	٤٢٢٥٨ •

المساحات التي تملكها وتشغلها الحكومة بما في ذلك الطرق.	٨١٧٠٠
المساحات الحاصلة والتي تمت تسويتها	١٤٧٢٩٥
المساحات الحاصلة والتي لم تتم تسويتها.	٢٧٢٢٨
مجموع أراضي الدولة:	١٠٢٥٨٤٥ ••
كثبان رملية تملكها الدولة.	٢٢٧٦٨٤
المجموع الكلي:	١٣٦٢٤٩٧

- ثمة خطأ ظاهر في المصدر إذ ورد الرقم ٥٨ , ٢٢ بدلاً من المثبت.

- خطأ مطابقة طفيف جدًا يؤدي إلى تغير مماثل في المجموع. إذ أن المجموع هو ١,٠٣٦,٠٠٠ دونم وليس ١,٠٣٥,٨١٣,

٣- في سنة ١٩٤٥ بلغ مجموع أراضي الدولة، كما أوردها سامي هداوي، ١٤٩١١٩٠ دونمًا موزعة على ست عشرة منطقة، كما يلي:

جدول رقم (٩): ملكية الدولة في سنة ١٩٤٥ حسب سامي هداوي / بالدونم

المنطقة	المساحة	المنطقة	المساحة	المنطقة	المساحة	المنطقة	المساحة
عكا	٧٦٩١٥	حيفا	٢٠٧٦٨٨	القدس	١٤٨٥٣٠	الرملة	٦١٩٧٧
بئر السبع	٢٢٧٩	الخليل	٨٤١٤٠	نابلس	١٨٥٠٣٤	صفد	٨٣٧٨٠
بيسان	٧٧٢٤٨	يافا	٢٨٥٧٣	الناصرة	٩٧٠٦٣	طبريا	٤١٨٠٢
غزة	٣٢٠٤٣٧	جنين	١٢٨٨٧٠	رام الله	٣٩١٤	طولكرم	٤٣٣٠٤
المجموع							١٤٩١٦٥٤ •

- خطأ مطابقة آخر في المصدر يرفع من المجموع ٤٦٤ دونمًا.

وفي أحدث دراسة حول أنظمة الملكية في فلسطين حاولت الباحثة الإسرائيلية «تمار غوجانسكي» ضبط ملكية الدولة من الأراضي ومقدار الزيادة فيها من خلال مقارنة

لعشرية مختارة من عهد الانتداب تقع ما بين سنتي ١٩٢٦ / ١٩٣٧[1]. ولم تكن هذه «العشرية» صدفة خاصة وأنها الفترة الزمنية التي حُددت من أجل القيام بمسح فلسطين وتسوية أوضاع الملكية فيها لتحديد ممتلكات الدولة وأمور أخرى. واعتماداً على قائمة أراض وضعتها الحكومة سنة ١٩٢٦ بلغت «أملاك الدولة» ٩٥٨٠٠٠ دونم تقع في المناطق التالية:

جدول رقم (١٠): أملاك الدولة سنة ١٩٢٦ حسب تمار غوجانسكي / بالدونم.

الموقـــع	المســاحة
منطقة الجفتلك التابعة لـ «بيسان»	٣٠٢٠٠٠
منطقة أريحا	٥٧٠٠٠
منطقة قرب نابلس	٧٥٠٠٠
منطقة الحولة	٥٢٠٠٠
مناطق أخرى كثيرة يفلح أقسام منها مزارعون يدفعون «العشر» للدولة	٤٧٢٠٠٠ *
المجموع	٩٥٨٠٠٠

* رقم مستخرج.

هذه المساحة تنتشر في المنطقة الواقعة بين أقصى شمال البلاد إلى مشارف بئر السبع جنوبًا. وبعد عشر سنين قدرت الحكومة أن المناطق الجبلية الواقعة إلى الشرق من الخليل وحول القدس ونابلس تمسح نحو ثلاثة ملايين دونم، تشير الباحثة أن أكثرها أراضي دولة خالية. يضاف إليها مليون دونم سجلت منها ٦٦٠ ألف دونم ملكية حكومية. كما شملت ملكية الدولة مناطق صخرية ورملية وأخرى زراعية أو صالحة للزراعة. وبما أن قضاء بئر السبع يمسح ١٣ مليون دونم تقريبًا ويعتبر أراضي دولة بالأساس بالنظر إلى ندرة السكان فيه فإن الباحثة تصل إلى استنتاج مؤداه أن: «للدولة ادعاءات ملكية (أو حيازة للمصلحة العامة) إزاء نحو ١٧ مليون دونم أو ٦٠ ٪ من مجموع مساحة فلسطين»[2].

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٦٩.
(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٧٠.

إلى هذا الحد يبدو من المؤكد أن النمو المطَّرد والواسع للملكية العامة قوض المحتوى التقليدي لـ «أملاك الدولة» وبات المفهوم جزءًا من التاريخ خاصة بعد ضم أراضي بئر السبع إلى الملكية العامة. غير أن المشكلة لا تتوقف عند الحد الذي تبدو من خلاله حكومة الانتداب المالك الأكبر للأراضي بدرجة تفوق كثيراً جداً مما كان لدى السلطان. فالسيطرة على الملكية والتحكم بها مسألة اجتماعية بنفس القدر الذي هي فيه سياسية. ولما تمثل قوانين الأراضي منظومة أعدت لتحقق أهدافًا استراتيجية كلها تصب في خانة «وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي» فإن أهميتها (قوانين الأراضي) ليس في نتائجها المباشرة التي أدت إلى تضخيم الملكية العامة على حساب ملكية العرب بل فيما وفرته لبريطانيا، الدولة القائدة، من قدرة على التحكم في قيادة المشاريع الاستيطانية في البلاد وتوجيهها. وليس هذا فحسب. إذ يمكن تعميق الاستنتاج أكثر؛ فالجانب الآخر هو المجتمع العربي، والمسألة تقضي بوجوب التدقيق لا في حجم الملكية العربية وتتبعها إنما في المدلول الكمي لسيطرة حكومة الانتداب عما يزيد عن ٦٠ ٪ من مساحة فلسطين (وهي في الواقع ٨, ٦٢ ٪). فإذا استثنيت أملاك اليهود والدولة من مساحة البلاد لاتضح أن الملكية العربية الخاصة لا تتعدى الثلث. وحين يقع التأمل في حجم ملكيات القوى الثلاثة (الحكومة، العرب، اليهود) في ضوء أن الانتداب البريطاني» هو امتياز متاح للقوى اليهودية والصهيونية تبدو النتيجة متميزة، وهي أن الملكية العربية وقعت تحت الحصار الشديد منذ السنوات الأولى للاحتلال وأخذت تتعرض للاستنزاف الرسمي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وإذا اتفق على ذلك فلا مفر من الاعتراف بأن المجتمع العربي هو المحاصر. وما الحصار سوى الآلية التي اتبعتها حكومة الانتداب لـ «تضمن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية» تؤدي إلى قيام الوطن القومي اليهودي. ولا مبرر لتغطية السياسة البريطانية الكولونيالية بعبارة «الالتزام المزدوج» كما يتراءى للبعض. فالمؤشرات لا تبشر، أصلاً، بوجود نية للالتزام بأحوال اجتماعية.

●●●

الفصــل الثاني:

المجتمع الفلسطيني: التفكك

المبحث الأول:

إشكالات منهجية، مفاهيمية واحصائية

بما أن التغيرات الدراماتيكية التي سيواجهها المجتمع الفلسطيني خلال العهد البريطاني سينظر فيها انطلاقًا من مفهوم الملكية، لذا من الأهمية بمكان ممارسة ضبط منهجي للمركبات العمومية للمفهوم وضواحيه قبل الشروع بمعاينة الوسائل والآليات التي استعملتها سلطات الانتداب وشريكتها الوكالة اليهودية في تفكيك الملكية.

أولاً: فئة المعدمين «Land Less»:

بدايةً فقد نما مفهوم الملكية بمعناه الحديث، رسميًا، في أواخر العهد العثماني خاصة في الفترة التي أعقبت صدور قانون الأراضي المؤقت سنة ١٨٥٨ بيد أنه لم يستقر رسميًا أيضًا، إلا مع حلول الانتداب البريطاني على فلسطين سنة ١٩١٨ فبعد افتتاح دوائر الطابو في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٢١ لم تعد الملكية تُكتسب بوضع اليد عليها أو بمجرد التصرف بها، إنما بتسجيلها إجباريًا في دائرة تسجيل الأراضي وإثباتها بـ« سند ملكية». وتبعًا لذلك فإن كل الأراضي التي وقع الاستحواذ عليها بالبيع أو الشراء أو وضع اليد عليها أو تلك التي أُلجئت [وضعت بحماية المتنفذين زمن العثمانيين] أصبح أصحابها مدعوين لإثبات ملكيتهم لها في دوائر التسجيل. وفي كل الأحوال ظهرت فئة في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين عرفت بـ« كبار الملاك» وبات من الممكن ملاحظة تفاوت لدى مختلف الفئات الاجتماعية بقطع النظر عن صفة التصرف بالملكية كون ذلك أحد أعراف المجتمع الفلاحي.

ولا شك أن التفاوت في الملكية مشكلة اجتماعية واقتصادية تدل على توزيع غير منصف للثروة إلا أنها في وضعية السكون والاستيعاب الاجتماعيين. غير أن هذه الوضعية انكشفت حينما ظهر الرقم ٢٩,٤ ٪ واشتهر ابتداءً من سنة ١٩٣٠ ليدل على أنه

ثمة فئة اجتماعية كانت تعيش في الريف وأصبحت بلا أرض تعتاش منها أو عليها. هذه الفئة اشتهرت هي الأخرى باسم «المعدمين»، أي من لا أرض لهم. ولقد فجرت هذه النتيجة فيضًا من التساؤلات وردود الأفعال. فمن يتحمل المسؤولية؟ وما السبب؟ وماذا كانت الإجابات؟ قالت الحكومة البريطانية في خطتها السياسية سنة ١٩٣٠ : «يُظَن أنه من بين العائلات العربية القروية التي بلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة يوجد من بينها ٢٩,٤٪[1] بلا أراضٍ. أما عدد العائلات التي كانت تزرع أرضًا فيما مضى ثم فقدتها فهو غير معلوم. إذ إن هذه المسألة من جملة المسائل التي ليس في الاستطاعة الآن حصرها بتأكيد؛ بل يؤمل التثبت منها في أثناء الإحصاء الذي سيجري في السنة القادمة (١٩٣١)». غير أن الإحصاء، وإن تم، إلا أنه لم يحقق في وضعية المعدمين ولم يأت على تحديدهم. وفي سنة ١٩٣١ عينت حكومة الانتداب المستر «لويس فرنش» مديرًا لدائرة التحسين والعمران. وكان من أول واجباته إعداد سجل بالعرب الذين لا أرض لهم وإعداد مشروع لإعادة إسكانهم في الأرض. بيد أن شروطًا وُضعت تم بمقتضاها رفض الطلبات التي قدمت ممن ينتمون إلى «المعدمين» وهي :

- الأشخاص الذين يملكون أراضي خلاف الأراضي المبيعة التي كانوا يزرعونها كمستأجرين.
- الأشخاص الذين وجدوا لهم أراضي خلاف الأراضي التي أخرجوا منها ويقومون الآن بزراعتها كمستأجرين.
- الأشخاص الذين وجدوا لهم أراضي بعد بيع الأراضي التي أخرجوا منها لكنهم بسبب فقرهم أو غير ذلك من الأسباب توقفوا عن زراعتها منذ ذلك الحين.

---

(١) هذه النسبة للمعدمين (٢٩.٤٪) تخص دراسة قامت بها لجنة جونسون -كروسبي بتكليف من حكومة الانتداب. وتزامن نشرها مع تقدير أعده الخبير البريطاني جون هوب سمبسون الذي عينته الحكومة البريطانية لدراسة أوضاع المزارعين العرب في أعقاب اضطرابات شهر آب / أغسطس ١٩٢٩ بتوصية من لجنة والتر- شو السابقة. وقد حدد نسبة «المعدمين» بـ ٤٠٪. ومع ذلك فقد اعتمدت الحكومة البريطانية في خطتها السياسية سنة ١٩٣٠ تقدير «جونسون- كروسبي». لمزيد من الاطلاع في : - سليم (محمد عبد الرؤوف). - نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين . . . - مرجع سابق - ص ٦٢٠.

- الأشخاص الذين لم يكونوا مزارعين عند بيع الأرض بل فَعَلَة أو حراثين.
- الأشخاص الذين باعوا الأرض بأنفسهم لليهود.
- الأشخاص الذين بالرغم من فقدانهم للأرض تمكنوا من احتراف حرفة أخرى تكفل معيشتهم بمقدر ما كانت تكفلها الأرض.

ولغاية أول كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٦ تلقت حكومة الانتداب بموجب هذه الشروط ٣٢٧١ طلبًا ممن لا أرض لهم، فاعترفت بـ ٦٦٤ طلبا ورفضت ٢٦٠٧ طلبات. وطبقًا لما تفعله اللجنة الملكية يبدو أن التحقيق لم يتناول سوى « المزارعين العرب الذين فقدوا الأراضي التي كانوا يزرعونها بطريق الاستئجار»[١]. أما الوكالة اليهودية فقد زعمت أنها أجرت تحقيقًا بالغرض « فوجدت أن ٦٨٨ مزارعًا فقط أخرجوا من الأرض بسبب بيعها. وأن من بين هؤلاء نحو ٤٠٠ مزارع وجدوا لهم أرضًا أخرى. وهذا التحقيق يتناول المدة الواقعة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠»[٢].

إن التطابق بين التقديرات البريطانية واليهودية مرده أن: « الحكومة البريطانية أخذت بتفسيرات الوكالة اليهودية وأحكامها في مشكلة المعدمين العرب»[٣]. أما اللجنة الملكية فارتأت أن « قلة الأرض ترجع إلى زيادة السكان العرب أكثر مما ترجع إلى ما اشتراه اليهود منها»[٤]. ومن المؤكد أنه لا الحكومة البريطانية ولا حكومة الانتداب ولا الوكالة اليهودية ولا اللجنة الملكية جانبت قدرًا من الحقيقة للأسباب التي جعلت من ثلث المجتمع الفلاحي أو نصفه بلا أرض. فالتقديرات البريطانية واليهودية لحصر من لا أرض لهم لم تتعد نسبة ١ ٪ من المجتمع الفلاحي = ٤,٨ ٪ فقط فهل أدت الزيادة السكانية إلى النسبة الباقية وهي ٢٨,٦ ٪؟ والسؤال الآن: هل ثمة قصور منهجي؟ أم اعتبارات أيديولوجية وسياسية؟ لقد أمكن الاطلاع على خلل منهجي حين جرت محاولة التعرف على توزيع الملكية في فلسطين قبيل وعشية الانتداب البريطاني. وتبين من المعاينات الإحصائية غياب أي تحديد

(١) تقرير اللجنة الملكية - مصدر سابق - ص ٣١٨.
(٢) نفس المصدر - ص ٣١٩.
(٣) سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص ٢٨٨.
(٤) تقرير اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ٣٢١.

مفاهيمي وعدم الالتزام بالتواريخ ... الخ ويبدو أن المشاكل المنهجية في طريقها إلى التعقيد طوال العهد البريطاني. والسبب في ذلك أن:

- بعض الدراسات يُشتف من نتائجها تعمد إخفاء معلومات لاعتبارات سياسية[1]. ولأنها ارتبطت بأهداف معينة فقد وردت خُلوا من الاهتمام بالجانب المفاهيمي. فلم يقع أي ضبط للمفاهيم خاصة تلك الدراسات التي قامت بها حكومة الانتداب وكذا بعض لجان التحقيق البريطانية.

- كما أن بعض المفاهيم والاصطلاحات ضُبطت بموجب معايير أيديولوجية صارخة، وبالذات تلك الواردة على صفحات أو أقوال المصادر اليهودية.

وبما أن جُلّ المعلومات المتوفرة مصدرها إما بريطاني أو يهودي، نظراً لغياب إحصاءات أو دراسات عربية حين الانتداب ما عدا دراسة سعيد حمادة والتي تمت بإشراف وتمويل من الجامعة الأمريكية في بيروت، فقد باتت المشكلة الرئيسية في الدراسات اللاحقة عبارة عن اجترار لما سبق. وحتى الدراسات المتوفرة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، تنطبق عليها الملاحظات السابقة. فهي خلوٌ من أي ضبط مفاهيمي، وليس البحث، موضع النظر، بقادر على معالجة المشكلة.

على كل حال فإن حجم فئة المعدمين كانت، وما زالت، مصدر الخلاف بين العرب واليهود. ثم بين العرب والبريطانيين. ولما تطورت المشكلة لم يكن ذلك يتصل بالنسبة المعنية (٢٩,٤٪) إنما بالأسباب التي تفسرها. والتميز بين من فقدوا أراضيهم بسبب انتقالات الأراضي لليهود، وهم قلة بحسب رأي الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب، أو لأسباب أخرى أبرزها التزايد الطبيعي للسكان. ولكن إذا ما أريد التثبت من فئة المعدمين، وهو أمر مرغوب وليس بالضرورة أن يكون إحصائيًا،

(١) هداوي (سامي). - الحصاد المر: فلسطين بين عامي ١٩١٤ و ١٩٧٩ - عمان، الأردن - من منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل - الطبعة الأولى، ١٨٨٢ - ترجمة، فخري حسين يغمور - ص ١١١. في حقيقة الأمر، فإن هذه الملاحظة لا تحتاج إلى إسناد لمن يطلع على تقارير اللجان بعين ناقدة. ومن بين من أشاروا إليها. يمكن ذكر: - بويصير (صالح مسعود)، وينز (دافيد). - مرجعان سابقان. وفي إطار معايناتنا لم نوفق في العثور على ملاحظات مماثلة في غير ما ذكر باستثناء مواقف الأطراف المعنية في شهاداتها أمام لجان التحقيق.

فيمكن أن تقدَّم النسبة ذات العلاقة على أنها معطى [فرض] ديناميكي وليس مبني، وذلك لمقاربتها مع معطيات مفاهيمية أخرى للكشف عما إذا كانت محتوياتها المفاهيمية أو الإحصائية تساعد في تفسير حجم «المعدمين» لجهة النقض أو الإثبات، ثم في مرحلة لاحقة ممارسة ضبط كمي للفئة إن أمكن لاسيما أن هذه الفئة مرشحة للاتساع.

ثانيًا: حجم الأراضي الزراعيـــة:

رأت اللجنة الملكية أن المسألة تتصل بثلاث مسائل أساسية في فلسطين هي:

- تنفيذ ما يقضي به الانتداب من « حشد اليهود في الأراضي» مقرونًا بضمان عدم إلحاق الضرر « بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى».
- مساحة الأراضي الميسورة للزراعة من قبل السكان أو المهاجرين مع النظر بعين الاعتبار الوافي إلى الأراضي الموات والأراضي اللازمة للتحريج أو الرعي والوسائل التي يمكن بها إعمارها على أفضل وجه لمصلحة الشعبين معًا.
- المدى الذي يمكن أن يبلغه استبدال الزراعة الواسعة (زراعة الحبوب) بالزراعة الكثيفة (زراعة الأشجار . . . الخ) ومدى التحسين الذي يمكن إجراؤه في موارد المياه في فلسطين.

وتقول اللجنة لدى فحصها هذه المسائل إنه «كان لنا حظ الانتفاع بقراءة كثير من التقارير السابقة الموضوعة من قبل خبراء ولجان مختلفة بما لا يقل عن اثني عشر تحقيقًا حول هذه المواضيع بالإضافة إلى اللجان التي عينت لدرس التشريع الزراعي وبحثت من ضمن ما بحثته في حقوق الملكية والزراعة والري»، غير أن «الحقيقة البارزة للعيان الآن هي أن حكومة فلسطين بالرغم من هذه التقارير التي تتناول مدة خمس عشرة سنة لا تزال عاجزة عن أن تعين مقدار ما تملكه من الأراضي الأميرية أو الأراضي الموات بالضبط »! ولو أنه من المثير للغرابة ألا تَقْدر بريطانيا على تحديد مساحة الأراضي المعنية فكيف لها أن تقدر حاجة البلاد من الهجرة اليهودية المطلوب حشدها في الأراضي الأميرية والموات؟ إذن المشكلة تقع في إطار مساحة الأرض الزراعية بشقيها المزروع والقابل للزراعة. وفيما

يلي لائحة تشتمل على تقديرات مختلفة المصادر والفترات لحجم الأراضي الزراعية في فلسطين :

جدول رقم (١١): مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين خلال الفترة ١٨٩٥ - ١٩٤٦/ بالدونم[١]

تسلسل	مصدر التقدير	السنة	الأراضي المزروعة	الأراضي القابلة للزراعة
١	فيتال جوينت (في متصرفية القدس)	١٨٩٥	٢,٢٢٠,٠٠٠	٤,٧٠٠,٠٠٠
٢	والترشو (بما فيها الأراضي الأميرية)	١٩٢٩	١٠,١٠٠,٠٠٠	×؟
٣	جون هوب سمبسون	١٩٣٠	٦,٥٤٤,٠٠٠	٨,٠٤٤,٠٠٠
٤	سعيد حمادة	١٩٣٦	٧,١٢٠,٥٠٠	٨,٧٦٠,٥٠٠
٥	حكومة الانتداب	؟	٧,١٢٠,٠٠٠	٦,٦٢٢,٠٠٠
٦	الوكالة اليهودية (غرانوفسكي)	؟	؟	٩,١٩٧,٠٠٠ عدا بئر السبع
٧	حكومة الانتداب	١٩٤٥	٦,٤٢٤,٤٤٣	٩,٢٠٥,٥٢٨
٨	اللجنة الأنجلو - أميركية	١٩٤٦	٩,٢٠٥,٥٢٨	١٠,٠٠٠,٠٠٠

● كل علامة استفهام تعني غير معروف.

من الصعب تحديد حجم الأراضي الزراعية في فلسطين. فالتقديرات تختلف من جهة لأخرى. ويمكن رد جل الأسباب إلى عوامل سياسية بالدرجة الأولى تحوم حول مفهوم

(١) هذا الجدول جرى تجميع معطياته من عدة مراجع ومصادر لعدم توفرها مجتمعة، لذا فإن البيانات الواردة في (١، ٤، ٧) تم استقاؤها من : العامري (عنان). - مرجع سابق - ص ١٣، ١٤. وكذلك (٨) التي وردت لدى: «العامري» وعبوشي (واصف). - مرجعان سابقان - ص ٣٢٢. أما (٢، ٣) فقد وردت عند: موسى (صابر). - نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧): شؤون فلسطينية - عدد ١٠١- ١٩٨٠- ص ٦١، ٦٢. وبالنسبة لـ (٥، ٦) يمكن مراجعة: - تقرير اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ص ٣١١.

«الأراضي الزراعية». فالحكومة البريطانية قدمت تعريفًا كان يسيراً على الوكالة اليهودية نقضه على الدوام(*). ولم يكن بالمقابل على لجان التحقيق وجهات البحث تجاهل الاعتراضات الصهيونية. وإزاء ذلك مالت اللجنة الملكية إلى الرأي القائل بأنه: «لا يمكن مقدمًا وضع تعريف مُرض بالفعل يمكن أن يُبنى عليه تقدير صحيح لمساحة الأرض القابلة للزراعة»، وعليه فقد لجأت إلى تعويم المفهوم حين رأت «أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة يجب أن يقررها الاختبار باتباع قاعدة الفرض والخطأ . . . » وأصرت اللجنة على أنه: «من الحكمة أن تتمسك الإدارة – إدارة الانتداب – بالتعريف الذي اصطلحت عليه بقدر ما يتعلق ذلك التعريف بزيادة استقرار المهاجرين في الأراضي إلى أن يثبت عكس ذلك عن طريق الاختبار والتجربة العملية»[1] .

ويلاحظ في هذا السياق أن اللجنة الملكية وكل لجان التحقيق السابقة واللاحقة كانت تجري أبحاثها ونشاطاتها في إطار سياسي هو صك الانتداب. وأن أي حديث عن التجرد، الموضوعية أو الحياد ينبغي أن يُفهم على أنه غير وارد خارج هذا الإطار. وأي تجاوز له يعني، بالضرورة، تطويراً لمضامين الصك وليس لأي من مفاهيم الموضوعية. وفيما يتصل بمشكلة الأراضي الزراعية يصعب القول إن اللجنة التزمت في تعريفها لمفهوم الأراضي الزراعية جانب حكومة الانتداب أو الوكالة اليهودية أو، إن وجد، الجانب العربي. بيد أن الاعتراضات الموجهة للمفهوم جلها صهيونية. فهي تفترض عجزاً في تحديد ماهية الأراضي المزروعة فعلاً وعجزاً آخر في تحديد ماهية الأراضي القابلة للزراعة. وهذا العجز يتعلق بالإمكانات المادية لجعل أرض ما مزروعة فعلاً أو قابلة للزراعة. فقد قدم الدكتور «هكستر» أحد خبراء الوكالة اليهودية تعريفًا يلخص المفهوم الصهيوني للأراضي الزراعية هو:

«إن عبارة أرض صالحة للزراعة» ليست صفة من الصفات المطلقة أو اللازمة للأرض التي تقرر وجوه استعمالها. فالقابلية للزراعة ليست عاملاً مستقلاً يُكسب الأرض تلك الصفة وإنما هو يتحدد بتفاعل صفات التربة الطبيعية بما في ذلك وجود ماء للري، وبعوامل الإنتاج الاقتصادية التي تستعمل للتربة فتغير طبيعتها، وأما المدى الذي يمكن بلوغه في

(*) من المثير جداً أن تتحدث عنه اللجنة الملكية في تقريرها دون أن تثبته أبداً.
(١) تقرير اللجنة الملكية . – مصدر سابق – ص٣١٥ .

تطبيق عوامل الإنتاج هذه فهو يتوقف على التقدم الاقتصادي في البلاد بأجمعها، بما في ذلك إمكان إنتاج حاصلات خاصة، وهذا يمكن التنبؤ به من حين إلى حين فقط. فالأرض يُعمَد إلى زراعتها أو إلى اتباع الزراعة الكثيفة فيها أو أي نوع آخر من أنواع الزراعة عندما يبرر ذلك وجود المال والعمال والحذق والأسواق. فإذا أردنا معرفة ما إذا كانت أية قطعة مخصوصة من الأرض قابلة للزراعة؛ أو إذا كان في الإمكان اتباع الزراعة الكثيفة فيها، فيما لو كانت مزروعة، وجب علينا أن نحلل كل أمر من هذه الأمور على حدة بالنسبة للأرض المبحوث عنها [(١)].

واضح أن المفهوم مرن للغاية ومستحدث، الأمر الذي مكن الوكالة اليهودية من «تحدي» أي تقدير لحجم الأراضي الزراعية[(٢)]. ولا خيار للوكالة اليهودية غير هذا التعريف. ودون ذلك ستُجبَر على الاعتراف بنتائج بعض لجان التحقيق التي رأت أنه لم يعد ثمة مجال لاستيعاب مهاجرين جدد لعدم كفاية الأراضي الزراعية. لذا كانت الوكالة اليهودية تقدم أرقامًا أعلى لحجم الأراضي الزراعية من تلك المقدمة من أطراف أخرى. ووصلت تقديراتها ما بين ١٧ - ١٨ مليون دونم.

وحين العودة إلى الجدول، ففيما خلا تقدير «فيتال جوينت»، وهو الوحيد قبل عهد الانتداب، فإن جميع التقديرات تتضارب خلال العهد البريطاني بشكل ملحوظ. وما بين التقدير الأول والثالث كانت الأراضي الزراعية بشقيها المزروع والقابل للزراعة في ازدياد ملحوظ. ويبدأ الخلل في التقديرات في الأرقام التي نقلتها اللجنة الملكية عن حكومة الانتداب والوكالة اليهودية عبر خبير الأراضي اليهودي «جرانوفسكي». فبالنسبة لحكومة الانتداب جاءت مساحة الأراضي المزروعة أكبر من مساحة الأراضي القابلة للزراعة طبقًا للتقديرات السابقة وهو الأمر الذي احتجت به الوكالة اليهودية أمام اللجنة الملكية ورفضت في ضوئه تقديم أرقام قطعية حول مساحة الأراضي الزراعية. ثم قدمت حكومة الانتداب سنة ١٩٤٥ أرقامًا تناقض ما قدمته سابقًا وبشكل صارخ. أما الرقم الذي قدمته اللجنة الملكية نقلاً عن «جرانوفسكي» وقالت بأنه تقديرات لخبراء الوكالة اليهودية فهو كبير

---

(١) نفس المصدر. - ص ٣١٤. وكذلك يمكن المقارنة مع: - سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص ٢٠٦.

(٢) نفس المصدر. - ص ٣١٢.

الشك والغموض لأنه يخص الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين ما عدا منطقة بئر السبع جنوبًا، ولا يأت على ذكر حجم الأراضي المزروعة. ولعل المشكلة تكمن في مفهوم « الأراضي الزراعية » لدى الوكالة اليهودية. ولا يبدو أنه ثمة فرق بينه وبين مفهوم «الأراضي القابلة للزراعة». وحتى هذا يشتمل على مفهوم « الأراضي المزروعة». فوفقًا لتعريف «هكستر» السابق ترتبط الأراضي الزراعية بمنظومة ديناميكية تشتمل مبدئيا على عناصر العمل، الري، المال، العمال، المهارة، الأسواق . . . الخ وهذه كلها يُعبَّر عنها بالأيديولوجية الصهيونية بتعبير «إنقاذ الأرض». فكل الأرض خراب ينبغي إنقاذها مما هي فيه. وبالتالي كل الأراضي تعتبر زراعية بما فيها المزروع والقابل للزراعة.

إن صعوبة تقدير حجم الأراضي الزراعية لا تقلل من حقيقة أكيدة هي ازدياد مساحة الأراضي الزراعية خاصة المزروعة منها. ولا شك أن استصلاح الأراضي يمس بالدرجة الأساس النمو السكاني والحاجة إلى أراضٍ جديدة. وهذا من شأنه أن يقلل من أهمية العامل السكاني المقدم كتبرير حاسم في ظهور فئة المعدمين. غير أن المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد. ذلك أن تعدد التقديرات يؤدي، دومًا، إلى عوائق جمة حين تتبُّع بعض القضايا الهامة مثل «متوسط الملكية الزراعية» لدى العائلة العربية فضلاً عما تجود به ظروف أخرى محيطة بالمفهوم من تعقيدات أهمها نقص المعلومات الأولية. فمن غير الوارد إمكانية ضبط متوسط الملكية حين العهد العثماني أو في أواخره أو غداة الانتداب البريطاني كيما تتسنى المقارنة مع ما أوردته الدراسات والتحقيقات البريطانية اللاحقة التي أشارت إلى انخفاض في متوسط الملكية الزراعية لدى العائلة العربية.

ثالثا: متوسط الملكية والحد الأدنى للإعالة:

هي من أهم القضايا الملحة. وما من دراسة أو تحقيق إلا وتعرض لها وأقر بانخفاض متوسط الملكية. وثمة ما لا يقل عن خمسة دراسات بحثت فيها ابتداءً من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٤ واستمرت العملية إلى ما بعد قيام الدولة اليهودية. ومن الواضح أن الهدف الرئيس من ذلك هو مراقبة متوسط الملكية لما يتيحه ذلك من التعرف على مستوى الدخل والتنبؤ بالتحولات التي تطرأ على المجتمع العربي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في ضوء الزيادة الطبيعية للسكان وانتقالات

الأراضي لليهود. وهما العاملان اللذان سببا جدلاً عميقًا في حينه نظرًا لاتصالهما الوثيق بفئة المعدمين الذين توقعت اللجنة الملكية ازدياد نسبتهم لا بسبب انتقالات الأراضي لليهود إنما بفعل الزيادة السكانية(*) بين العرب. والإشكالية، هنا، لا تتعلق في التثبت منها أو من مدى مساهمة كل منها ومسئوليته عن ظهور فئة المعدمين وتدهور الريف فحسب إنما في التحقق من الأسباب الأخرى المتصلة بانتقالات الأراضي لليهود. إذ ثمة عقبات عدة من الصعب تجاوزها أو حتى التحايل عليها:

أ - كالعقبة الكأداء المتمثلة بانعدام تقدير موحد لمساحة الأراضي الزراعية. إذ تثير التقديرات المتضاربة إشكالية صارخة. فعلى سبيل المثال قدرت لجنة التحقيق «والترشو» جملة الأراضي المزروعة التي لا يملكها اليهود، ومن بينها الأراضي الأميرية، نحو ٠٠٠, ١٠٠, ١٠ دونم سنة ١٩٢٢, فيما قدرها الخبير البريطاني جون هوب سمبسون بنحو ٠٠٠, ٥٤٤, ٦ دونم، يملك اليهود منها أزيد من مليون وذلك سنة ١٩٣٠ وفي غياب تقديرات موحدة من المتعذر قبول التضارب أو التشكيك بالأرقام لاسيما وأن لكل تقدير معاييره الخاصة. ولكن المدهش في تقريري الخبيرين أنهما توصلا إلى نتيجة واحدة فيما يتعلق بانحسار متوسط الملكية والدخل.

ب - الصعوبة الثانية تتمثل في غياب قراءات سوسيولوجية للإحصاءات الرسمية حول السكان أو ضبط للمفاهيم والاصطلاحات. وما لم يقع حل هاتين المعضلتين [أ و ب] فإن أي محاولة لضبط متوسط الملكية ستواجَه بنقد شديد حتى وإن فازت بقليل من الحظ. وإذا ما جرى تحييد، ولو مؤقت، للعقبة الأولى فإن تقدير عدد العائلات الريفية مسألة تحمل في ثناياها الكثير من التعقيدات. فالتقديرات المتوفرة، يبدو أنها، اعتمدت الإحصاء الرسمي الأول لعدد السكان الذي قامت به بريطانيا سنة ١٩٢٢, وقدر السير والترشو عدد العائلات العربية المعتمدة في معيشتها على الريف ومنتجاته

(*) لو كانت مثل هذه التبريرات جازمة إلى الحد الذي تتمسك به اللجنة الملكية لكان أولى أن تصح على اليهود الذين بدوا للجنة وكأنهم يقعون خارج الزيادة الطبيعية للسكان فضلاً عن أبواب الهجرة المفتوحة على مصاريعها لهم.

سنة ١٩٢٩ بـ ٩٢ ألف عائلة. فيما قدرها السير جون هوب سمبسون بعد سنة بنحو ٨٠ و ٨٦ ألف عائلة وهو الرقم الذي اعتمدته الخطة السياسية لبريطانيا في فلسطين رغم وجود فارق يبلغ قرابة الخمسة آلاف عائلة. هذا ناهيك عن الاختلاف الشديد لكليهما في تقدير حجم الأراضي المزروعة. ومن غير المعروف المعايير التي استعملها كلاهما في تقدير عدد العائلات. أما الثابت فهو أنه لا إحصاء سنة ١٩٢٢ ولا ذاك الذي جرى سنة ١٩٣١ تناول أي تقدير لعدد العائلات. بيد أنهما قدما إحصاءات عامة عن عدد سكان الريف مع ملاحظة وجود تصنيف مهني لسكان الريف في الإحصاء الثاني واقتصار الأول (١٩٢٢) على عدد السكان الريفيين وتوزعهم على المناطق الجغرافية.

ومن خلال الإحصاءات المتوفرة يمكن وضع تقديرات افتراضية لعدد العائلات تستند إلى الزيادة السكانية في الريف ومعدل عدد أفراد الأسرة (خمسة)، بيد أن التقديرات المقترحة جامدة كونها تنطوي على زيادة منتظمة من المشكوك أن تحظى بمستوى مقبول من الدقة. غير أنه ثمة مشكلة سريعًا ما تتجلى في حجم الملكية بين المالكين. فالتصنيف المهني لسكان الريف لا يتيح ضبط مفهوم الفلاح. وإذا كانت الغاية هي تحديد هوية «المعدمين» والمتضررين من انخفاض مستوى الدخل والمعيشة وجب تحديد المدى الذي يضيق فيه حجم الملكية أو يتسع. بمعنى آخر ينبغي القيام باستثناءات؛ لأنه من غير المعقول تعميم متوسط الملكية ليشتمل على كل المالكين أو كل فئات المجتمع الفلاحي بما فيهم كبار الملاكين المؤجرين لأراضيهم أو الرأسماليين الذين استثمروا في زراعة الحمضيات والبيارات الحديثة أو كبار الملاكين الغائبين رغم البون الشاسع بين هؤلاء وأولئك من متوسطي وصغار الملاك ومربي المواشي والدواجن والحراثين وعمال الزراعة والبدو[1]

(١) بلغ عدد البدو سنة ١٩٣١ في فلسطين نحو ٦٦ . ٥٥٣ نسمة ويعمل منهم أو يعتمد في معيشته على الزراعة نحو ٥٤ . ٩٨٩ نسمة. يراجع في ذلك: - العامري (عنان). - مرجع سابق - ص ٨٣. وترى الباحثة الديمغرافية «جانيت أبو لغد» أن عدد البدو هو عدد أسطوري متخيل لم يتغير قانونيًا منذ سنة ١٩٢٢ إلى حين انتهاء الانتداب. بيد أنها تشير إلى تقديرات غير رسمية رفعت الرقم إلى مرتبة ٨٥. ٠٠٠ نسمة. - مرجع سابق. - ص ١٦٨ - الحاشية ١٥ . ومع ذلك فالرقم الأسطوري جرى تعديله من قبل حكومة الانتداب في وثيقة رسمية قدمت إلى هيئة الأمم المتحدة بينما كانت، هذه الأخيرة، تبحث في تقسيم فلسطين. وأشارت الوثيقة إلى أن عدد البدو يرتفع إلى ١٢٧ ألف نسمة. وقد أشار إلى ذلك: - عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٣٦٨.

الذين في غالبيتهم مزارعين وذوي الحرف الصناعية وغير الصناعية المتصلة بالفلاحة وحياة المجتمع الريفي. أي التمييز بين ذوي المداخيل العالية والأملاك ومن لهم مداخيل من غير المجتمع الريفي وبين أولئك الذين لا دخل لهم خارج حياة الريف. هؤلاء، الأخيرون، الذين سيُنظر إليهم على أنهم «سكان الريف المعتمدون في حياتهم على الزراعة أو العمل الفلاحي».

تبقى ملاحظة أخيرة. فليس ثمة شك في أن متوسط الملكية انخفض، فضلاً عن أن ٢٩,٤٪ باتوا بلا أرض. فحتى المصادر القريبة من الوكالة اليهودية، والتي تعتبر شبه رسمية، أقرت بنتائج ما توصلت إليه بعض لجان التحقيق، إلا أن الضبط العلمي للنتائج هذه يستوجب البحث عن مقارنات لتحديد مدى الانخفاض في متوسط الملكية وهو أمر لم تأت على ذكره أية جهة كانت. وبعض الدراسات التي أجريت سنتي ١٩٣٦ و ١٩٤٤ بإشراف وتمويل من حكومة الانتداب تكشف عن وجود تقاطب حاد للملكية بين فئات الملاكين سواء كانوا أفرادًا أو جماعات (أُسر). وهذه النتائج من شأنها أن توفر إمكانية لتحليلات اجتماعية تمكن من تجاوز البحث عن متوسط الملكية الذي لن يعود ذا جدوى إلا في أطر ضيقة وحذرة.

إذن لا مساحة الأراضي الزراعية ولا متوسط الملكية ولا إحصاءات السكان مكنت من المساهمة في حل إشكالية فئة المعدمين. وبالتالي لا مجال مطلقًا لقبول أيٍّ من تفسيرات البريطانيين أو اليهود أو لجان التحقق. وإذا كانت الوكالة اليهودية تعلق أهمية كبرى على استمرار إشكالية حجم الأراضي الزراعية قائمة فليس بالنظر إلى علاقتها باستمرار تدفق الهجرة اليهودية وانعكاسها على مستقبل الوطن القومي اليهودي الذي يراد له أن يحتضن أغلبية سكانية تتفوق على السكان العرب فحسب بل لأن تحديدًا دقيقًا وحاسمًا لمساحة الأراضي الزراعية سيمكن من ملاحظة مدى المخاطر المحتملة من جراء انتقالات الأراضي لليهود في ضوء الزيادة الطبيعية للسكان العرب وهجرة اليهود وبالتالي انحراج الحكومة البريطانية أو اضطرارها للإعلان عن سياسة محددة تجاه فلسطين ومستقبلها.

ولا شك أن الريف الفلسطيني هو المؤهل أكثر من غيره لمواجهة اجتماعية قادمة

محورها الأرض. وبما أن إحصاءات السكان لسنة ١٩٢٢ أو ١٩٣١ يعتريهما القصور؛ كما أن الأرقام غير متيسرة لتقدير سليم لمساحة الريف فيمكن تجاوز كل المقاربات السابقة والقبول بالمقاربة التي تفترض أن ٧٠٪ من الأراضي الزراعية في فلسطين كانت عشية الانتداب تدار بأسلوب المشاع. هذه المقاربة أكثر ملاءمة وجدية من أن تُنتهَك قيمتها لجهة تفسير فئة المعدمين بالنظر إلى أن أسلوب التصرف في الأرض [المشاع] هو معاش يعبر عن بنية اجتماعية تشكل غالبية المجتمع في كامل مستوياته وفئاته الاجتماعية.

وغالبًا ما ينظر إلى «المشاع» على أنه شكل سياجًا آمنًا حصَّن الأرض من الوقوع في أيدي اليهود عبر صفقات الأراضي الضخمة. وفي المقابل ينظر إلى كبار الملاكين خاصة العرب على أنهم سهَّلوا لبريطانيا مهمتها في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين لما قاموا ببيع ممتلكاتهم من الأراضي لليهود.

ولكن إلى أي مدى يمكن تعميم هذه الفرضية التي باتت إحدى المسلمات في الخطابين السياسي والاجتماعي لاسيما وأنها برأت المشاع من أية مسؤولية إزاء انتقال الأراضي لليهود إلا من أضراره على الزراعة كونه يحول دون تركيز الجهد الفلاحي على الأرض التي يعاد تقسيمها دوريًا؟

●●●

المبحث الثاني:

آليات تفكيك المشاع

إن استبدال الملكية العامة (المشتركة) بالملكية الخاصة (الفردية) عملية تنسجم مع مبدأ الرأسمالية التي مثلت بريطانيا، في حينه، نموذجه المميز. كما أن تفكيك المشاع، غاية، لازمت السعي الكولونيالي الهادف إلى تكوين ملكية خاصة للدولة تكون على أوسع ما ينبغي. وأخيراً، فإن استمرار المشاع مسألة تتعارض مع أجلّ الغايات كونها تعرقل أهداف العملية الاستعمارية الساعية إلى بلوغ «الوطن القومي لليهود» في فلسطين.

ولا ريب أن المشروع الكولونيالي الذي نفذته بريطانيا، عبر حكومة الانتداب، والوكالة اليهودية نجح في تحطيم البناء الاجتماعي والاقتصادي التقليدي بصورة عزّ نظيرها. وبغرض تفكيك المشاع استُعملت عدة آليات سيجري الكشف عن أربعة منها باعتبارها تشكل محاور مركزية مكنت من انتقال الأراضي لليهود بسرعة فائقة، وهي:

- قوانين الأراضي - قانون التسوية.
- تصفية الملكية.
- سياسة الامتيازات.
- الإفقار الاقتصادي.

أولاً: قانون التسوية:

قبل الخوض في مسألة تسوية الأراضي لا ضير، بغية وضع المشاع في إطاره الاستراتيجي الجديد، من استحضار العناصر التاريخية المكونة لماهيته اجتماعياً واقتصادياً زمن الحكم العثماني.

فقد تبين، آنذاك، وحتى صبيحة الاحتلال البريطاني، أن المشاع يعبر عن بنية اجتماعية وسَمَت النظام الاجتماعي إلى درجة أن ٧٠٪ من الأراضي الزراعية في القرى الفلسطينية كانت تدار بأسلوب المشاع. وفي كل الأحوال كان رزق الفلاح وعائلته مؤمّناً بدخل يكفي

للإعالة ولو في حد الكفاف. وبما أنه أسلوب بَيْني للتصرف وليس للتملك فلم يك الفلاح ليفقد حقوقه في بضعة قسائم من أراضي المشاع القروي كلما أعيد التقسيم الدوري لها حتى لو كان غارقًا بالديون ما لم يخل بالشرط الأساسي وهو ترك الأرض أو إهمالها دون زراعة لمدة تزيد عن الثلاث سنوات دون سبب مقنع، وأنّى له أن يفعل ذلك وهي مصدر رزقه الأساسي إن لم يكن الوحيد في الغالب. إذن المشاع بوصفه «أسلوب تصرف لا تملك» يحفظ للفلاح حقوقه وقيمه [كرامته] التي بموجبها يرتبط الفلاح بالأرض ارتباطًا أبديًا كون الأرض لا تنتقل خارج القرية لا بالبيع ولا بغيره إلا إذا اختار الفلاح سبيلاً آخر للعيش، وهذا في الغالب يكون مساعداً لعمله الفلاحي وليس مستقلاً عنه.

في العبارة الوصفية أعلاه تكمن قوة المشاع. فبما أنه مسؤولية جماعية فإن أية جهة، فردًا أو جماعة خارجية، لن تكون قادرة على تطويع الملكية المشتركة إلى ملكية خاصة ما لم تتصدى لجماعة المشاع القروي أنّى وجدت. كانت بريطانيا على دراية تامة بهذه الوضعية. وكان السؤال هو كيف يمكن اختراق المشاع دون أن يؤدي ذلك إلى صدام مع سكان الريف الذين كانوا منذ بداية الاحتلال يعون جيداً ويرددون أن أعمال تسوية الأراضي [تفكيك المشاع] ستسهل من انتقال الأراضي لليهود؟

وفي حركة استطلاعية أكثر منها تنفيذية لجأت حكومة الانتداب سنة ١٩٢٣ إلى تفقد أحوال المشاع. وعين المندوب السامي لجنة لدرس نظام المشاع وبذل المساعي لتفكيكه. كما أرسلت الحكومة عدداً من موظفيها إلى القرى للتجول بها على الدوام وتزويد المزارعين بالمساعدة التقنية والإرشادات « بغية هداية الفلاحين إلى أفضل الطرق التي يجب اتباعها لحل نظام المشاع». وأظهرت اللجنة في تقريرها أن ٥٦٪ من قرى البلاد مملوكة بطريق المشاع انخفضت إلى ٤٦٪. بيد أن جهود اللجنة في وضع حد «سلمي» للنظام فشلت. لذا فقد اقترحت في تقريرها الصادر سنة ١٩٣٤ « بوجوب وضع تشريع يمكن السلطات التنفيذية من إجراء الإفراز بالقوة»[1] لأن الزعم بأن كثيراً من القرى ليست

(١) من الجدير ذكره، هنا، أن لجان التسوية والمأمورين كانوا من اليهود على العموم، إذ تشكلت دائرة التسوية والمساحة في حكومة الانتداب من ١٥ عضواً وهم:

الأعضاء اليهود: ١. فريدريك سلمون، رئيس الدائرة ٢. إسحق كمت، مأمور التسوية ٣. جيفري =

مشاعًا إلا بالاسم، كونها تزرع بالفعل قسائم مستقلة وكل فرد من الآهلين يعرف القسائم الخاصة به، ليس سوى أحد أساليب مقاومة الفلاحين لإجراءات الفرز. إذ يزعمون ذلك بهدف تأخير عمليات الفرز أو المقاضاة. وتضيف اللجنة الملكية: «يبدو جليًا أن العرب في بعض المناطق يعتبرون أن نظام المشاع، مع ما ينطوي عليه من الحيلولة دون كل تقدم، هو نظام واقٍ يحول دون انتقال الأراضي إلى الغير»(1).

إذن كل الوسائل، بغية تفكيك المشاع، باتت مشروعة الاستعمال. وكل واحدة ستؤول إلى تطبيق أعمال المساحة والتسوية. وحيثما تمت العمليتان تَقَلص حجم المشاع بالضرورة. فـ« المساحة» هي التثبت من مساحة الأراضي وحدودها وإعداد الخرائط المبينة لها. أما التسوية فتنطوي على إعداد وتنظيم سجل بالحقوق يحتوي على بيان ملكية الأراضي وعلى جميع الحقوق وحقوق الارتفاق المتعلقة باستعمال الأرض كالإجارة والإجارة الفرعية وحقوق الرعي والاحتطاب والري. وبما أن القسم الأعظم من أعمال المساحة قد تم فقد أصدرت حكومة الانتداب سنة ١٩٢٨ قانون تسوية حقوق الملكية. وحددت مدة عشر سنوات لإنجاز كافة عمليات التسوية في الريف أولاً ثم في جنوب فلسطين (بئر السبع) ثانيًا. وحيث تصل لجان التسوية يتوجب أن تسجل كل قطعة أو قسيمة باسم مالكها. وقد عدد إحصاء سنة ١٩٤٦ أهداف أسلوب التسجيل في حينه بما يلي:

- تحديد الحقوق بمصطلحات قضائية.

- البتّ في الخلافات بالنسبة للملكية والحدود ونوع الأرض.

= شولمان، مساعد مراقب ٤. بيونري سيسل، عضو ٥. فرونكن إسحق، عضو ٦. ريوفين هاروني، باشكاتب ٧. موشي كوهين، عضو ٨. تريفورليز، مساعد مراقب.

- الأعضاء الإنكليز: ١. مستر بنت، عضو ٢. هرلد منر، عضو.

- الأعضاء العرب: ١. غالب النشاشيبي، مساعد مأمور التسوية ٢. أمين درويش، مساعد مأمور التسوية ٣. توفيق ناصر، مساح ٤. شكري صالح، كاتب ٥. أسعد سالم، كاتب.

وبهذا الشأن يمكن مراجعة: الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٢١٦. أما الأمر الأكثر إثارة فهو تعيين اليهودي نورمان بنتويتش (النائب العام للحكومة) على رأس لجنة مهمتها تحسين القوانين القائمة والضامنة لحماية المزارعين وغير الملاك من طردهم من الأراضي التي يعملون بها. [نفس المرجع. - ص ٢٣٤]. وبحكم منصبه فهو واضع معظم القوانين البريطانية منذ بداية الانتداب. راجع:

- موسى (صابر). - نظام ملكية الأراضي في فلسطين . . . - عدد ١٠١ - مرجع سابق - ص ٦٥.

(1) تقرير اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ص ٢٩٠، ٢٩١.

- تنظيم تسجيل الحقوق بموجب القانون.
- خلق ظروف أفضل لفرض الضرائب.
- تقسيم المشاع الذي كان يقسم في الماضي بين الفلاحين من حين لآخر.
- تقليل النزاعات الضيقة بشأن الحدود.
- ضمان تسجيل أراضي الدولة[1].

يمكن البحث في كل بند من البنود السبعة أعلاه. ويذكّر البند الأخير، مثلاً، بوسائل توسيع الدولة لأملاكها. وإذا ما جرى التأكيد على البند الخامس فيكفي ملاحظة أن القرية العربية هي الهدف الرئيس للقانون. ذلك أن فك الملكية المشتركة وإحلال الملكية الخاصة يعني إحداث قطيعة مع أساليب التصرف في الأراضي زمن العثمانيين عن طريق وضع حد للملكيات المؤقتة القائمة على التقسيم الدوري للمشاع القروي واستبدالها بملكيات دائمة بحيث يكون لكل قسيمة مالكها الدائم. و«حتى آخر سنة ١٩٣٦ كان قانون التسوية قد طبق على ١٦٠ قرية من نحو ٤٠٠ قرية. وتمت تسوية الملكية في ١٠٧ قرى. وفي ٣١ قرية لا تزال الاختلافات على الملكية قيد المحاكمة تمهيداً للتسوية. وفي ١٩ قرية وصل التحقيق إلى مراحله النهائية وفي ٣ قرى ابتدأ العمل التمهيدي في التحقيق»[2].

هذه الأرقام ينبغي أن توضع محل تساؤل جدي للغاية في ضوء المدة الزمنية [عشر سنوات] التي وُضعت لإنجاز عمليات التسوية كافة؟ وفي ضوء اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ وانتهائها سنة ١٩٤٥ وتحول القضية الفلسطينية إلى قضية دولية لن تبتّ فيها بريطانيا وحدها؟ إذن هي مساءلة تاريخية كون أعمال التسوية انتهت عشية الحرب دون أن تكتمل ولن يكون استئنافها ممكنًا بعد، أو على الأقل، متيسراً.

بدايةً، فإن ٢,٥٩٥,١٢٠ دونمًا تم مسحها في حين أن ما تمت تسويته قدر بـ ١,٤٩١,٨٧٧ دونمًا. أي بنسبة ٥٧٪[3]. وغطت عمليات المسح مناطق يافا – ٤٢ قرية،

(١) غوجانسكي (تمار). – مرجع سابق – ص ١٧٢.
(٢) تقرير اللجنة الملكية. – مصدر سابق – ٣٠٤، ٣٠٥.
(٣) نفس المصدر. – ص ٣٠٤.

الرملة - ٤٦، غزة - ٣٦، طولكرم - ٢٣، حيفا - ١٤، جنين - ٢، صفد - ٢ و القدس قرية واحدة[١] . والآن يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

● في الفترة ما بين ٢٨ / ١ / ١٩٣٦ حتى نهاية سنة ١٩٣٦ بلغت نسبة الأراضي المُسوّاة من المساحة الإجمالية لفلسطين ٧,٥٪ مع احتمال ارتفاعها كحد أقصى إلى ١٠٪ فقط . ويترتب على هذه النتيجة القول إن جهود تسوية الأراضي أبقت المساحة الأعظم من البلاد دون تسوية، أي دون تحديد للحقوق بمصطلحات قضائية وفق القانون، وهذا يؤدي إلى نتيجتين : أولاهما أن حجج التملك في فلسطين بقيت في معظمها عثمانية وثانيتهما أن القانون العثماني ذاته استمر ساري المفعول حيثما لم تصل أعمال التسوية والمساحة .

● أن أعمال المساحة والتسوية التي تمت، إن لم تكن مقصودة نتائجها، قد أسفرت، على الأقل، عن فرز سياسي في هوية المالكين أكثر منه فرز قانوني . فـ «تحديد الحقوق ...» لا يقصد به أراضي سكان القرية فحسب بل أراضي الدولة وأراضي المستوطنين اليهود . وبعد تثبيت «الحقوق» فإن الـ «المصطلحات القضائية» تقضي بجعل معاملات البيع والشراء والرهن والإجارة مُعَرَّفة بموجب قانون يحظر تجاوزه، فضلاً عن وجوب الاحتكام إليه . بمعنى آخر إضفاء المشروعية القانونية التامة على انتقالات الأراضي بموجب عقود قانونية . فمن الذي سيشكك، فيما بعد، إثر حصر ملكيتها في القرى، ومن حيث المبدأ بحق الدولة في القيام بتأجير أراض للمستوطنين اليهود أو منحها لامتيازات أجنبية أو نزع ملكية ما أو التعدي على ملكيات اليهود؟

● إزاء الملاحظتين أعلاه، من غير اللافت للانتباه أن لا يكون الهدف الرئيس لقانون التسوية وتطبيقاته هو تعزيز تمركز المجتمع اليهودي لاسيما وأن أعمال التسوية والمساحة شُرع بتنفيذها، منذ البداية، في السهل الساحلي .

إذ إن معظم مناطق التسوية هي مناطق ساحلية . وفعليًا حين طبق القانون وقع استثناء منطقة بئر السبع والمنطقة الجبلية[٢] .

---

(١) الجندي (إبراهيم رضوان) . - مرجع سابق - ص ٢٨ .

(٢) قدرت اللجنة الملكية عدد السكان المزارعين في المناطق الجبلية بنحو ٣٥٥,٠٠٠ عربي مقابل ٤١٠٠ يهودي و ٢٥ مستعمرة يهودية . راجع : - تقرير اللجنة الملكية . - مصدر سابق - ص ٣٤٩ .

وكيما ندرك أهمية قانون التسوية ومدى انعكاسه على المجتمع الفلاحي يمكن تقديم الأرقام / النسب التالية:

- إن ربع القرى العربية لها سجل معتمد للحقوق[1].
- أنجزت أعمال التسوية أقل من ربع آخر من أراضي القرى العربية.
- إن إجمالي المساحة المُسوّاة بلغت ٢٥ , ٥ مليون دونم بنسبة ٢١٪ من مساحة فلسطين إضافة إلى ٢ , ١ مليون دونم قيد التسوية. فيكون المجموع نحو ٢٥٪ من المساحة الكلية للبلاد[2].

- في المقابل تقلص المشاع القروي من ٧٠٪ من مساحة فلسطين عشية الاحتلال البريطاني إلى ٥٦٪ سنة ١٩٢٣ ثم إلى ٤٦٪ سنة ١٩٣٠١٧٥ ثم إلى ٢٠٪ سنة ١٩٤٠ وإلى منتصف الأربعينات كان ثمة تقدير آخر يشير إلى أن ربع الأراضي المزروعة فقط يتم بموجب نظام المشاع[3].

قدر السير جون هوب سمبسون مساحة المنطقة الجبلية بـ ٠٠٠ , ١٢٤ , ٦ دونم يسكنها ٣٥٥ ألف عربي ويستوطن فيها نحو ٤١٠٠ يهودي يقيمون في ٢٥ مستعمرة. ويتوزع السكان على مساحة مملوكة قدرت بـ ٣١٥ ألف دونم. أما مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها فقدرت بـ ٠٠٠ , ٤٥٠ , ٢ دونم[4]. وإلى سنة ١٩٣٠ يبدو أن المنطقة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مساحة المشاع. وهذا مؤشر على أن القسم الأعظم من مساحة المشاع يتركز في المناطق الواطئة والمنبسطة على الرغم من الكثافة السكانية في الجبال. غير أن هذا ليس مبرراً لاستثناء «المشاع الجبلي» من أعمال المساحة والتسوية. كما أنه لا ينبغي أن يُفهم من «الاستثناء» خلوّ المنطقة من أية عمليات تسوية أو من أي سجل للحقوق معتمد لدى حكومة الانتداب. ذلك أن المنطقة الجبلية مشمولة جزئيًا، على الأقل، في الربع المعتمد

(١) نفس المصدر. - ص ٣٠٦.

(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٧١. و يمكن المقارنة مع: - هداوي (سامي). - الحصاد المر - مرجع سابق. ولكن في الطبعة الإنجليزية حيث تخلو» العربية « من ذلك: Hadawi (Sami), Bitter Harvest: Palestine between 1914 -1948, NewYourk, 1967, P. 277.

(٣) اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ص ٩٣٠.

(٤) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٨٦.

من القرى في سجلات الأراضي بدليل الدراسة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٠ لـ ٣٢٢ قرية بينها ١٤٨ قرية جبلية .

ثانياً: تطبيقات قانون التسوية:

إذن وضعية الملكية تغيرت في خضم التطبيق المتصاعد لقانون التسوية من حيث هوية المالكين وحجم ملكياتهم داخل القرية العربية . وفي حقيقة الأمر يبدو أن تسجيل الملكيات في صيغة حقوق فردية دائمة لم تختلف كثيراً عن وضعيتها حين المشاع . إذ بموجب التقسيم الدوري للمشاع كان الفلاح يزرع أكثر من قسيمة ، وقد يكون له عدة قسائم في جهات القرية الأربع ، ومبدئيًا ، لم يفعل قانون التسوية أكثر من تثبيتها بموجب سجل للحقوق معتمد رسميًا . بيد أن ما لم يكن متيسراً هو أن يحصل الفلاح على قسائم بالحجم الذي كان متيسراً له في ظل المشاع . فالتوزيع الجديد لأراضي المشاع الضروري أتاح للفلاح « الحصول على ملكية صغيرة موزعة على عدد كبير من القطع متناثرة في شتى أنحاء القرية»[1] .

جدول رقم (١٢): ملكية الأسرة الواحدة موزعة على عدد القطع بعد توزيع المشاع

مساحة ملكية الأسرة بالدونم	عدد القطع(الموارس)	معدل القطعة بالدونم
٣٠	٢١	٠,٧
٣٣	٢٣	٠,٧
٤٦	٢٥	٠,٥٤
٥٠	٢٢	٠,٤٤
٩٥	٢٣	٠,٢٤
١٠٩	٢٧	٠,٢٥
١٣٠	٤٢	٠,٣٣

(١) نخلة (محمد عرابي محمد) . - تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٤٨ / الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، السنة ، ١٩٨٣- ص ١٦٨ . نقلاً عن: Grannet (A). The Land System in Palestine, Ibid. p. 38.

- العمود الأخير مستخرج.

في قرية بيرنبالا قضاء الرملة، مثلاً، حيث تمسح من الأراضي نحو ١٥,٠٥١ دونمًا كانت ملكية بضعة أسر فيها سنة ١٩٤٥ تتراوح ما بين ١٦٠ - ٢١٨ دونمًا للأسرة الواحدة في حين أن قرابة ٥٠٠ أسرة لا تزيد ملكية الواحدة منها على نصف دونم. كما أن ١٥٠ أسرة تمتلك الواحدة منها ٥ - ٨ دونمات موزعة على عدد كبير من القطع (الموارس pacels) لا تزيد مساحة القطعة الواحدة غالبًا على دونم واحد إن لم تكن أقل كما يلاحَظ، مثلا، من الجدول أعلاه[1].

في سنتي ١٩٣٦ و١٩٤٤ قامت دائرة الأراضي والمساحة بدراستين وثائقيتين مستقلتين اعتمدتا سجلات الملكية واستهدفتا بسط الملكية الخاصة وملاحظة مدى تغلغلها في القرية، ومبنى الملكية فيها.

أ- الدراسة الأولى سنة ١٩٣٦:

تعرضت الدراسة لـ ٣٢٢ قرية موزعة على المناطق التالية: سهل عكا - ١٣ قرية، السهل الساحلي - ٩١، سلسلة الجبال الداخلية - ١٤٨ والجليل - ٧٠ قرية. وبلغ عدد سكان العينة ٢٤٢ ألف نسمة يشكلون ٤٥ ألف أسرة بمعدل ٥ - ٦ أفراد للأسرة الواحدة. وتمسح القرى ٣,٢٥٢,٧٣٥ دونمًا مسجلة قسائم بنحو ٧١,٧٨٩ قسيمة. وهنا ينبغي التنبه أن القسيمة تختلف عن المالك، والخطأ الذي تقع فيه الكثير من البحوث يكمن في تعبيرها عن عدد الملاكين بعدد القسائم في حين أنه في سجلات الأراضي يسجل مقابل كل قسيمة اسم مالكها. وقد يكون للمالك عدة قسائم. لذا لا يمكن مساواة عدد القسائم بعدد الملاكين. وفي هذه الدراسة فالأصح هو عدد القسائم. أما عدد الملاكين فغير محدد. وكذا الأمر بالنسبة للدراسة الثانية. وفيما يلي جدول يبين عدد القسائم ومساحتها.

(١) نفس المرجع. - ص ١٦٨، ١٦٩.

جدول رقم (١٣): تقسيم الحيازات ومساحتها

بالدونم في القرى الـ ٣٢٢ / بالدونم

حجم الحيازة	عدد الحيازات	مساحة الحيازات	معدل مساحة الجهاز	% لعدد الحيازات	% للمساحة الكلية
أقل من ١	٩٦٣٦	٢٧٥٨	٠,٢٩	١٣,٤	٠,١
أقل من ٢	٥٧٧٢	١١١٤٢	١,٩٣	٨	● ٠,٣
أقل من ٣	٣٩١٩	١١٦٠٠	٢,٩٦	٥,٥	٠,٤
أقل من ٤	٢٥٧١	١٤١٧٧	٣,٩٧	٥	٠,٤
٥ - ٩	١٠٨١٢	٦٩٠٨٩	٦,٣٩	١٥,١	٢,١
١٠ - ١٤	٦٦٣٢	٧٧٢٦٣	١١,٦	٩,٢	٢,٤
١٥ - ١٩	٤٨٠٨	٨٠٥٢٤	١٦,٧٥	٦,٧	٢,٥
٢٠ - ٢٩	٦٢٩٦	١٤٩٩٠٨	٢٣,٨١	٨,٨	٤,٦
٣٠ - ٣٩	٤٢٠٥	١٤٣٠١٢	٣٤,٠١	٥,٩	٤,٤
٤٠ - ٥٩	٥٢٨٨	٢٥٤٥٦٤	٤٨,١٤	٧,٤	٧,٨
٦٠ - ٧٩	٣٠٦٣	٢٠٨٧٧٤	٦٨,١٦	٤,٣	٦,٤
٨٠ - ٩٩	١٩٣٠	١٧٠٧٢٨	٨٨,٤٦	٢,٧	٥,٢
١٠٠ - ١٤٩	٢٦٢٠	٣١٣٩٨١	١١٩,٨٤	٣,٦	٩,٦
١٥٠ - ١٩٩	١٢٨٥	٢١٩٩٦٦	١٧١,١٨	١,٨	٦,٧
٢٠٠ - ٢٩٩	٩٥٨	٢٣٠١١٢	٢٤٠,٢٠	١,٥	٧,١
٢٠٠ - ٢٩٩	٣٦٢	١٤٢١١٥	٣٤٢,٨٦	٠,٥	●٤,٣

٤٠٠ - ٤٩٩	٢٠٢	٨٩٦٤٤	٤٤٣,٧٨	٠,٣	٢,٧
٥٠٠ - ٩٩٩	٢٧٩	١٨٥٢٤٤	٦٦٣,٩٦	٠,٤	٥,٧
١٠٠٠ - ١٩٩٩	٩٢	١٣٥١٩٥	١٣٢٨,٤٦	٠,١	٤,١
٢٠٠٠ - ٢٩٩٩	٢٣	٥٤٤٠٨	٢٣٦٥,٥٢	٠,٠٣ ×	١,٧
٣٠٠٠ - ٣٩٩٩	١٥	٥٠٥٤٥	٣٣٦٩,٧٢	٠,٠٢ ●	١,٥
٤٠٠٠ - ٤٩٩٩	٧	٣٠٥٤١	٤٣٦٢,٩٤	أقل من ٠,٠١ ×	٠,٩
٥٠٠٠ فأكثر	١٣	٦٢٤٤٢٥	٤٨٠٣٣,٤٦	.IV أقل من ٠,٠٢ ×	١٩,٢
المجموع	٧١,٧٨٩	٣,٢٥٢,٧٢٥	٤٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: Survey of Palestine, V.3, P.199

– الأرقام المؤشرة تدل على مكان وجود أخطاء في الجدول أو غيابها. أما الأرقام المثبتة فمصححة أو مستخرجة.

ب- الدراسة الثانية سنة ١٩٤٤:

أنجزتها ذات الدائرة وشملت خمس قرى منها أربعة في منطقة الرملة، ولعل قرية بيرنبالا إحداها، وواحدة في مدينة اللّد. وحملت القرى على التوالي الرموز E , D , C , B , A. ومسحت ٢٩١٩٩ دونمًا موزعة على ٧٠٥ قسائم بمعدل ١٤١ قسيمة لكل قرية. أي ٥٨٤٠ دونمًا لكل قرية بما في ذلك الأراضي الواقعة خارج القرية. ومثل الدراسة السابقة لا يوجد أي بيان لنوعية الأراضي. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن سكان القرى الخمسة يمتلكون ٢٤٧٨٤ دونما إضافة إلى ٤٤١٥ دونما خارج القرية. لنعاين الجدول على الصفحتين التاليتين:

جدول (١٤): توزيع الملكية في القرى الخمس على سكان القرية (تشمل الأراضي التي يملكها سكان القرى خارج حدود قريتهم)

حجم الحيازة	القرية الأولى (A)		القرية الثانية (B)		القرية الثالثة (C)		القرية الرابعة (D)		القرية الخامسة (E)		مجموع القرى	
	عدد الحيازات	المساحة بالدونم	عدد الحيازات	المساحة بالدونم	عدد الحيازات	المساحة بالدونم	عدد الحيازات	المساحة بالدونم	عدد الحيازات	المساحة بالدونم	عدد الحيازات	المساحة بالدونم
١ -	-	-	-	٠,٤	٤	٠,٥	-	-	١	٠,٤	٧	١,٢
١-٥	١٦	٢٨	١	٥	٢٧	١٢١	٢٠	٦٠	١٧	٤٦	٩١	٣٦٥
٦-١٠	٩	٧٥	٥	٤٢	٣١	٢٢٨	٣٠	٢٢٥	١٨	١٥٥	٩٣	٧٢٥
١١-٢٠	٣٥	٤٩٠	١٢	١٨٢	٤٦	٦٤٤	٣١	٤٢٨	٣١	٤٧٦	١٥٥	٢٢٢١
٢١-٣٠	١٦	٢٩٩	١٢	٣١٩	٢١	٥٤٦	١٢	٢٨٦	١٧	٤٤٨	٧٨	١٩٩٨
٣١-٤٠	٨	٢٧٩	١٦	٥٥٥	١١	٢٨٧	١٢	٤٥٤	١٣	٤٥٦	٩١	٣١٣١
٤١-٥٠	١٢	٥٤١	١٩	٨٢١	٧	٣١٧	٧	٣٣٨	١١	٤٩٠	٥٦	٢٥٠٧
٥١-٦٠	١٤	٧٨٢	٧	٣٨٢	٩	٤٩٧	٤	٢٢٢	٢	١٠٩	٣٦	١٩٩٢
٦١-٨٠	٦	٤١٥	١٠	٧٠٥	١٢	٨٠٨	١١	٧٤٧	٦	٤٤٢	٤٥	٣١١٧
٨١-١٠٠	٦	٥٢٩	١٧	١٤٩٩	٣	٢٧٨	١	٨٩	٢	١٨٢	٢٩	٢٥٧٧
١٠١-١٢٠	١٤	١٥٢٩	٣	٣٣٦	٢	٢٣٦	٢	٢٢١	٢	٢١٦	٢٤	٣٦٣٨
١٢١-١٤٠	١	١٢٥	٤	٤٩٨	١	١٢٧	-	-	٢	٢٤٥	٨	٩٩٥
١٤١-٢٠٠	٢	٢٥١	٧	١٢٢٢	٢	٤٨٩	-	-	-	-	١٢	٢٠٦٢
٢٠١-٣٠٠	٢	٥٠٠	٢	٤٩١	١	٢٣٩	-	-	-	-	٥	١٢٣٠
أكثر من ٣٠٠	-	-	٤	٢٤٠٨	١	٢٣٢١	-	-	-	-	٥	٤٧٢٩
المجموع	١٤١	٦٠٥٢	١٢١	٩٤٧٧	١٨٩	٧٢٤٩	١٣٢	٣١٦٠	١٢٢	٢٣٦٥	٧٠٥	٢٩١٩٩
المرجع	نقلا عن: عنان العامري / Survery Of Palestine, v.s.p. 121											

تكشف البيانات الواردة في الجدول عن حقائق تعكس، إلى حد بعيد، البؤس الذي استوطن المجتمع الفلاحي في السهول والجبال على السواء. وأبرز ما يمكن ملاحظته هو التوزيع المجحف للمشاع وظهور تقاطب في الملكية ينجر عنه تمايز اجتماعي ملحوظ في القرية العربية. ففي القرى الـ ٣٢٢ يتبين أن أزيد قليلاً من ٩٪ من مساحتها توزعت على نحو ٦٣٪ من عدد الحيازات. أما معدل الحيازة فهو دون العشرين دونمًا. وفي الإطار نفسه يمكن ملاحظة توزيع آخر أكثر سوءً. إذ أن ما يقرب من ثلث الحيازات (٢٢٨٩٩) لا تزيد مساحتها عن ٢٥,١٪ من المساحة الكلية للقرى بمتوسط يقل عن خمس دونمات للحيازة الواحدة.

من جانب آخر يمكن ملاحظة التقاطب في الملكية بمحتوى يصل تدريجيًا إلى مستوى من الحدة الصارمة. ففي آخر فئة من الحيازات يلاحظ أن ٣٣ حيازة تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠٠ دونم وتشكل في الوقت ذاته ١٩٪ من مساحة القرى. وحيث التوسع في فئة الحيازات يلاحظ أن ١٥٠ حيازة بمعدل ٢٧,٤٪ من مساحة القرى تزيد ملكية الواحدة منها على ١٠٠٠ دونم.

وفي كلتي الدراستين يمكن تتبع حالتي توزيع المشاع و تقاطب الملكية، بيد أن المقارنة غير ممكنة بالنظر إلى الفارق الكبير في عدد القرى. ولكن الأهم، في السياق، التأكيد على أن أعمال التسوية أدت إلى تفتيت للملكية من جهة وإعادة تركيز لها من جهة ثانية. وهذه نتيجة من شأنها أن تقوض، في ضوء الفارق الكبير في حجم الملكيات، مفهوم «متوسط الملكية». فعند استعادة الجدول (١٤) مع مثال قرية بيرنبالا يمكن تصور مدى الجهد المطلوب بذله والمشقة الفائقة التي يكابدها الفلاح جراء هذا العدد من القطع المتناثرة في شتى أرجاء القرية خاصة أن بعضها يبعد عن الأخرى عدة كيلو مترات. ولا شك أن الحاجة ماسة لمعرفة السبب الذي أدى إلى التقاطب في الملكية دون أن ينفي ذلك غياب ملكيات كبرى.

في سنة ١٩٢٩، بعد عام واحد على صدور قانون التسوية، أصدرت حكومة الانتداب قانونًا يُعيّن حدًا أدنى من المساحة لكل قطعة كيما تصبح قابلة للتسجيل في جداول الحقوق. فماذا سيفعل صغار الملاكين ممن تفتت حيازاتهم إلى قطع صغيرة بعضها قابل للتسجيل وبعضها الآخر غير قابل؟ لم يكن أمام الفلاح، محدود الملكية، وإزاء التوزيع

المجحف للمشاع الذي أدى إلى هذه النتيجة سوى اختيار وحيد؛ وهو أن يحتفظ بالقطع القابلة للتسجيل والتخلص من القطع الأخرى عديمة القابلية ببيعها إلى الأثرياء في القرية. وبالفعل أدت عمليات تسجيل الملكيات إلى إعادة تركيز جديد للملكية مثلما كان الأمر في أواخر العهد العثماني. وفي حين نشط بعض كبار الملاكين الجدد في استثمار أراضيهم وأموالهم في الزراعة المكثفة خاصة في قطاع الحمضيات لجأ البعض الآخر، وعلى نطاق واسع، إلى أعمال السمسرة وبيع الأرض لليهود.

ومما ينبغي قوله في هذا الصدد أن لجان التحقيق على حافة الثلاثينات، خاصة تلك التي ترأسها «والتر شو» و«جون هوب سمبسون» توصلتا إلى نتيجة مؤداها أنه لم يعد ثمة مجال لاستيعاب هجرات جديدة بسبب ندرة الأراضي؛ بل عدم وجود أراض كافية لإعالة المقيمين من سكان البلاد عربًا كانوا أم يهودًا. فهل كانت الغاية من قانون التسوية إيجاد أراض جديدة؟ الواقع أن لجنتي «شو» و«سمبسون» بالذات ألحّتا على وجوب الإسراع بتطبيق أعمال التسوية إذا ما أريد استقدام مهاجرين جدد من اليهود. ولقد نجحت أعمال التسوية في فتح ثغرة مناسبة للغاية لانتقالات الأراضي عبر تقاطب الملكية. فالقطع الصغيرة كما الملكيات الكبرى يمكن أن تكون قابلة لمعاملات البيع والشراء بعد أن سُجلت بأسماء مالكين محددين ويحملون سندات ملكية قانونية غيرة قابلة للمنازعة. وبهذه الطريقة تنتقل الأراضي لليهود بأقل الفرص المحتملة للصدام. فبما أن الأرض لم تعد مشاعًا فلن تكون هناك ثمة مشاكل تتعلق بالطرد أو الإخلاء. ولقد أجمل «شالوم رايخمان» أهمية تسوية الأراضي بالنسبة للاستيطان الصهيوني ملاحظًا:

«إن تعيين حدود قطع الأرض وملكيتها والحقوق المرتبطة بها بشكل قانوني سهّل إلى حد كبير نقل هذه الحقوق من يد إلى أخرى. كما يجب أن نرى في ذلك إسهامًا إيجابيًا من طرف حكومة الانتداب في نشاط شراء اليهود للأراضي»[1]. إن اعتراف «رايخمان» هذا يشكل مأخذًا قويًا لمتابعة تفتت المشاع عبر صفقات بيع الأراضي من قبل مختلف فئات الملاكين.

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٧٣.

ثالثاً: تصفية الملكية وأنظمة الأراضي لسنة ١٩٤٠:

يرتبط تاريخ تحلل المشاع بشريحة من المتنفّذين العرب، محلياً وإقليمياً، قوامها الوجهاء والأعيان والمخاتير والشيوخ وزعماء القرى والمدن والقبائل والأثرياء والرأسماليين... الخ ولقد سبق التعرف على تاريخية استيلاء هذه الشريحة على مساحات واسعة من الأراضي التي يملكها الفلاحون بُعَيْد صدور قانون الأراضي العثماني المؤقت. وتبيّن في حينه أن أسلوب الانتفاع والتصرف في الأرض على قاعدة المشاع لم تتغير كثيراً. وبما أن هذه الشريحة بقيت عازفة عن العمل الفلاحي المباشر في الأرض فإن الأراضي التي بحوزتها، سواء تلك التي سيطرت عليها بطريقة وضع اليد عليها عبر عملية تاريخية معينة أو تلك التي هيمنت عليها بفعل تسجيلها باسمها برغبة من الفلاحين مالكيها الأصليين، بقيت جزء من المشاع لا يستهان به. وفلحها الفلاحون بالاستئجار أو بالمحاصصة. وفي كل الأحوال حافظوا على مورد رزقهم. وتقول المصادر الصهيونية أن مشتريات اليهود من الأراضي منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية الثلاثينات من القرن العشرين تركزت في مناطق السهل الساحلي بدءاً من عكا شمالاً حتى مستوطنة رحوبوت جنوباً بالقرب من الرملة، و مرج بن عامر وسهل الأردن. وثمة سببين رئيسين لهذا التمركز الجغرافي اليهودي. فهذه المناطق ذات تربة مغطاة بطبقة سميكة من الرمل. كما أنها قليلة الكثافة السكانية. وهذا يعني أنها:

- أراضٍ غير مشاعية.
- بما أنها مملوكة لشخص (مالك) واحد فالعاملون فيها هم في الغالب مستأجرون، وهؤلاء إضافة إلى العدد المحدود للفلاحين أقلية فحسب.
- أراضٍ غير مستغلة زراعياً وتستوجب إعادة «إنقاذها».

بيد أن هذه الرواية الصهيونية[(١)] والتي أقرتها اللجنة الملكية ودافعت عنها[(٢)] هي مبررات أيديولوجية وسياسية صرفة أمكن إشاعتها كونها احتوت على بعض الحقائق

(1) Porath (Y.), The Palestinian Arab National Movement: From Riot to Rebellion, London. X 2. 1929 - 1939, 1977, P. 80.

كذلك نفس الحجج يقدمها باحث صهيوني آخر هو: - أفنيري (إريه. ل). - دعوى نزع الملك - مرجع سابق.

(٢) تقرير اللجنة الملكية. - مصدر سابق - ص ٦٤، ١٥٠، ٣٢١.

الموضوعية الكافية لتعميمها. وفيما يلي جدول يبين مشتريات اليهود من الأراضي زمن الحكم العثماني، غداة البدء بتطبيق قانون الأراضي المؤقت والتحولات الكبرى في الملكية، وكذلك خلال الحكم البريطاني في الفترة ما بين ١٩٢٠ / ١٩٣٦ .

جدول رقم (١٥): تركيب الأراضي التي يملكها اليهود

حسب ملاكيها السابقين ما بين ١٨٧٨ - ١٩٣٩/ بالدونم[1].

فترة الشراء	من ملاكين كبار فلسطينيين		من ملاكين كبار غير فلسطينيين		من الفلاحين		من مصادر مختلفة		مجموع المشتريات بالدونم
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	
١٨٩٠-١٨٧٨	-	-	١٨٨٠٩	٢٨	-	-	٤٨٢٦٤	٧٢	٦٧٠٧٣
١٩٠٠-١٨٩١	٢٣٩٠١	٣٩,٧	٣٦٧٨	٦,١	٢٥٧٤١	٤٢,٧	٦٨٩٨	١١,٥	٦٠٢١٨
١٩١٤-١٩٠١	٣٧٤٢٨	٣١,٦	٣٩٩٢٨	٣٣,٨	٥٠٩٥	٤,٣	٣٥٨٣٩	٣٠,٣	١١٨٢٩٠
١٩٢٢-١٩٢٠	٧٧٧٩٤	٧٥,٤	٢١٤٤٣	٢٠,٨	٣٩٠٠	٣,٨	-	-	١٠٣١٣٧
١٩٢٧-١٩٢٣	١٧١٧٠٦	٨٦	٢٧١٢	١٢,٤	٣٣٦٠	١,٦	-	-	١٩٩٦٧٨
١٩٣٢-١٩٢٨	٤٢٠٣٨	٤٥,٥	٣٣٤٥٤	٣٦,٢	١٦٩٤٠	١٨,٣	-	-	٩٢٣٤٣
١٩٣٦-١٩٣٣	٦١٠٧	١٤,٩	٢٥٧٧٨	٦٢,٧	٩٣٦٥	٢٢,٥	-	-	٤١١٥٠
المجموع	٣٥٨٩٧٤	٥٢,٦	١٦٧٨٠٢	٦٨١,٩٧٨	١٣,٤	٢٤,٦	٦٤٢٠١	٩,٤	٩١٠٠١

إن المعطيات الواردة في الجدول هي من الإحصاءات النادرة التي توردها المصادر الصهيونية على أنها «رسمية». والغاية من ترويجها على نطاق واسع هو إثبات أن

(1) Porath (Y.), Ibid., P. 83

ويذكر «بورات» في الحاشية الأولى التابعة للجدول أن هذه البيانات منقولة عن «أبراهام غرانوفسكي» [غرانوت]. كما أن غالبية البيانات قدمها الدكتور آرثر روبين نقلاً عن مكتب الإحصاء المركزي في شعبة الاستيطان مستنداً إلى مذكرات بن غوريون في المجلد الثالث لسنة ١٩٣٦ / ص ٣٥.

مشتريات اليهود من الأراضي لم تمس من الفلاحين سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٤,٩٪ من إجمالي المشتريات.

بداية، تشير اللوحة إلى وجود فئات محددة من باعة الأراضي تتوزع على كبار الملاكين غير الفلسطينيين (الغائبين) وكبار الملاكين الفلسطينيين (المقيمين) والفلاحين وأخيراً المصادر المختلفة. كما يمكن ملاحظة فترتين متميزتين في نشاط شراء الأراضي من حيث حجم الأراضي المشتراة.

أ- الفترة الأولى ١٨٧٨ - ١٩١٤ :

بلغ مجموع المشتريات من الأراضي خلال الفترة هذه ٥٨١ , ٢٤٥ دونمًا. منها :

- ٦١٣٢٩ دونمًا بنسبة ٢٥٪ من ملاكين غائبين عرب.
- ٦٢٤١٥ دونمًا بنسبة ٤ , ٢٥٪ من ملاكين محليين فلسطينيين.
- ٣٠٨٣٦ دونمًا بنسبة ٥ , ١٢٪ من فلاحين.
- ٩١٠٠١ دونمًا بنسبة ١ , ٣٧٪ من مصادر مختلفة.

ضمن سنوات هذه الفترة، كما تبينه اللوحة، يمكن ملاحظة التفاوت في نشاط بيع الأراضي. ففي الفترة الأولى ١٨٧٨ - ٩٠ تصدرت فئة «مصادر مختلفة» قائمة البائعين بنسبة ٧٢٪ مقابل ٢٨٪ من كبار الملاكين الفلسطينيين وغابت فئتا الملاكين العرب والفلاحين عن نشاط البيع. وما أن ينضما إلى قائمة البائعين، ابتداءً من الفترة ١٨٩١ - ١٩٠٠ حتى يتصدر الفلاحون القائمة بنسبة ٧ , ٤٢٪ ثم تهبط النسبة إلى أدنى مستوياتها مع نهاية العام , ١٩٢٧ ورغم التفاوت؛ فقد تساوت أحجام المبيعات لدى فئة كبار الملاك عربًا كانوا أم فلسطينيين. أما بالإجمال فإن نصف الأراضي باعها الملاك، وأكثر من الثلث باعتها المصادر الأخرى في حين باع الفلاحون ٥ , ١٢٪ فقط.

ب- الفترة الثانية ١٩٢٠ - ١٩٣٦:

بلغ إجمالي مشتريات الأراضي، فيها، نحو ٤٣٦٣٩٧ دونمًا بزيادة ٧٨٪ عن الفترة السابقة، منها:

- ٢٩٧٦٤٥ دونمًا بنسبة ٢٠ , ٦٨٪ من ملاكين غائبين.

- ١٠٥٣٨٧ دونمًا بنسبة ١٥ , ٢٤٪ من ملاكين فلسطينيين.
- ٣٣٣٦٥ دونمًا بنسبة ٦٥ , ٧٪ من فلاحين.

تفيد قراءة معطيات هذه الفترة أن كبار الملاكين الغائبين باعوا القسم الأكبر من الأراضي تلاهم الملاكون الفلسطينيين ثم الفلاحون فيما غابت فئة الـ «مصادر أخرى» عن قائمة البائعين.

جدول رقم (١٦): تركيب الأراضي حسب ملاكيها

السابقين زمن العثمانيين والبريطانيين بآلاف الدونمات*

فترة الشراء	ملاكين غائبين		ملاكين فلسطينيين		الفلاحين		مصادر أخرى		مجموع المشتريات	
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
١٨٧٨ / ١٩١٤	٦١,٣٢٩	٢٥	٦٢,٤١٥	٢٥,٤	٣٠,٨٣٦	١٢,٥	٩١,٠٠١	٣٧,١	٢٤٥,٥٨١	٣٦
١٩٢٠ / ١٩٣٦	٢٩٧,٦٤٥	٦٨,٢	١٠٥,٣٨٧	٢٤,١٥	٣٣,٣٦٥	٧,٦٥	-	-	٤٣٦,٣٩٧	٦٤

• الجدول مستخرج من سابقه.

وإجمالاً، باستثناء فئة الفلاحين التي لم تبع سوى ٤ , ٩٪ من الأراضي فإن ٦ , ٩٠٪ من الأراضي خلال السنوات ١٨٧٨ - ١٩١٦ باعها كبار الملاكين باعتبار أن الحكومة والكنائس والشركات الأجنبية المصنفة تحت فئة «مصادر أخرى» هي أحد كبار الملاك[1]. ومن الأهمية ملاحظة أن الفترة الأولى تتصل في العهد العثماني حيث القيود والقوانين تحول، مبدئيًا، دون تملك اليهود للأراضي بشكل مباشر. لذا لعبت فئة إلى «مصادر أخرى» دور الوسيط الشرعي (الوكيل) في تغطية نشاطات اليهود في شراء الأراضي. ومع الاحتلال البريطاني للبلاد لم يعد ثمة حاجة لوظيفة الوكيل؛ وعليه فقد اختفت نشاطات هذه الفئة. أما سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩٢٠ والتي تمثل الحد الفاصل بين الفترتين فلم تقع فيها، على ما يتوفر من معلومات قاطعة، أية نشاطات لشراء الأراضي.

(1)Hadawi (Sami .), Bitter Harvest l Ibid. , P. 65.

ولكن، وبما أن الجدول يمكّن من استخراج المزيد من الاستنتاجات، من المستحسن تعميق القراءة خاصة خلال الفترة الثانية التي تقدم معطيات مثيرة حول نشاط بيع الأراضي لدى كل فئة. ففيما يتصل بفئة كبار الملاك يمكن ملاحظة أن الملاكين العرب نشطوا في بيع الأراضي ابتداءً من سنة ١٨٩١. كان أقرانهم الفلسطينيون قد سبقوهم إلى ذلك غير أن حجم المبيعات لدى كليهما تساوى، كما تَبيَّن، خلال الفترة الأولى. وابتداءً من الفترة الثانية اندفع الملاكون العرب، بلا هوادة، نحو بيع مساحات واسعة جداً من ممتلكاتهم لليهود. فمنذ وطئت جماعات اليهود المهاجرة والرأسماليون منهم أراضي البلاد؛ وحتى قيام الدولة اليهودية لم تبلغ مبيعات الأراضي ذروتها مثلما حصل خلال سنة ١٩٢١ وما بين السنتين ١٩٢٤ / ١٩٢٥. ففي هذه السنوات باع آل سرسق مرج بن عامر. واستمر بيع المساحات الواسعة لليهود حتى نهاية سنة ١٩٢٧ من قِبَل الملاكين العرب. وخلال الفترة ما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٢ بيعت أراضي وادي الحوارث سنة ١٩٢٩ من قبل عائلة الطَّيَّان. وانطلاقًا من سنة ١٩٣٣ وحتى اندلاع الثورة العربية الكبرى في فلسطين سنة ١٩٣٦ لم يعد ثمة مساحات واسعة للبيع من قبل كبار الملاك العرب. هكذا يبلغ إجمالي مبيعات هذه الفئة في الفترة ما بين ١٨٧٨ - ١٩٣٦ ما نسبته ٥٢,٦٪ من الحجم الكلي للمبيعات.

في مقابل فئة الملاكين العرب ثمة كبار الملاكين الفلسطينيين. ومنذ سنة ١٨٧٨ باشرت هذه الفئة عمليات البيع، وما يلفت الانتباه في نشاطها أنه في سنوات الذروة (١٩٢٠ / ١٩٢٧) كانت مبيعاتها من الأراضي تتقلص. وابتداءً من سنة ١٩٢٨ أخذت مبيعاتها من الأراضي تزداد بشكل كبير إلى أن تصدرت قائمة البائعين خلال السنوات ١٩٣٣ / ١٩٣٦. وإجمالاً فما بين السنوات ١٩٢٨ / ١٩٣٦ فاق حجم المبيعات لدى هذه الفئة تلك التي باعها الملاكون العرب خلال نفس الفترة. ولكن إجمالي مبيعاتها خلال فترات الشراء بلغ ٢٤,٦٪ من الحجم الكلي. وهي نسبة، على كل حال، أقل من نصف ما باعه الملاكون العرب.

تبقى فئة الفلاحين. فباستثناء الفترة ١٨٨١ - ١٩٠٠، والتي سجل فيها أعلى نسبة مبيعات للأراضي من قبل الفلاحين (٢٤,٧٪)، يلاحظ هبوط حاد في نسبة الأراضي التي باعها الفلاحون وبشكل مطَّرد حتى نهاية سنة ١٩٢٧. ومثلما شهدت السنوات

التالية اندفاع الملاكين الفلسطينيين نحو بيع الأراضي حصل تطور مفاجئ في مبيعات الفلاحين من الأراضي. إذ لوحظ نمو مطّرد ابتداءً من سنة ١٩٣٠، وبلغ إجمالي مبيعاتهم من الأراضي ٩,٤٪ من الحجم الكلي.

أخيراً ينبغي ملاحظة أن بيع الأراضي استمر حتى نهايات فترة الانتداب. وما يلفت الانتباه بعد سنة ١٩٣٦ أن جزءاً كبيراً، وربما الأعظم، من الأراضي التي اشتراها اليهود حتى إقامة دولة «إسرائيل» في عام ١٩٤٨ بيعت لهم من قبل عرب غير فلسطينيين، وخاصة من قبل لبنانيين[1].

جدول رقم (١٧): مجموع الأراضي التي اشتراها اليهود

ما بين ١٩٢٠ - ١٩٤٥ / بالدونم [2].

السنة	المساحة	السنة	المساحة	السنة	المساحة
قبل اكتوبر ١٩٢٠	(تقدير) ٦٥٠,٠٠٠	١٩٢٩	٦٤٥١٧	١٩٣٩	٢٧٩٧٣
١٩٢٠	١٠٤٨	١٩٣٠	١٩٣٦٥	١٩٤٠	٢٢٤٨١
١٩٢١	٩٠٧٨٥	١٩٣١	١٨٥٨٥	١٩٤١	١٤٥٣٠
١٩٢٢	٣٩٣٥٩	١٩٣٢	١٨٨٩٣	١٩٤٢	١٨٨١٠
١٩٢٣	١٧٤٩٣	١٩٣٣	٣٦٩٩١	١٩٤٣	١٨٠٣٥
١٩٢٤	٤٤٧٦٥	١٩٣٤	٦٢١١٤	١٩٤٤	٨٢١١
١٩٢٥	١٧٦١٢٤	١٩٣٥	٧٢٩٠٥	١٩٤٥	(تقدير) ١١٠٠٠

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ١٣٤. ومن جهته يذكر آرثر روبين أن ٩٠٪ من الأراضي التي اشتراها اليهود حتى سنة ١٩٢٩ كانت من ملاك غير فلسطينيين يعيشون خارج فلسطين. ومن أشهر هؤلاء عائلة سلام، سرسق، بيهُم، التويني، الطيان، الصباغ (لبنانية) و الجزائرلي، شمعة و القوتلي (سورية). وبلغت إيرادات هؤلاء الملاك، إجمالاً، من بيع الأراضي نحو ٧٩٦.٨٥٤ جنيهاً فلسطينياً سنة ١٩٣٣ زادت إلى ١.٠٤٧.٨٣٦ جنيهاً سنة ١٩٣٤ ثم إلى ١.٦٩٩.٤٨٨ جنيهاً سنة ١٩٣٥. مقتبسة عن: - يس (السيد)، هلال (علي الدين)، إشراف. - الاستعمار الاستيطاني ... - مرجع سابق - ص ٢٠١، ٢٠٣.

(1) Ibid. p. 64. Hadawi (Sami.)

١٩٢٦	٢٨٩٧٨	١٩٣٦	١٨١٤٦	المجموع: ١٥٨٨٣٦٥
١٩٢٧	١٨٩٩٥	١٩٣٧	٢٩٣٦٧	
١٩٢٨	٢١٥١٥	١٩٣٨	٢٧٢٨٠	

تكمن الحاجة في هذا الجدول لمتابعة مسألة بيع الأراضي في الفترة ١٩٣٦ / ٤٥ . ومن الملاحظ أن السنوات الأربع ما بين ١٩٣٦ / ١٩٣٩ شهدت نمواً أكبر في مبيعات الأراضي مقارنة بالسنوات الست اللاحقة. فقد بلغت مشتريات اليهود من الأراضي خلالها ١٠٢٧٦٦ دونمًا مقابل ٩٣١٦٧ دونمًا. ولا شك أن المشترين اليهود كانوا على دراية بعزم بريطانيا على تقييد حرية بيع الأراضي لليهود في البلاد بعد أن بلغ الاحتجاج الشعبي والرسمي مداه في ثورة شاملة اندلعت في طول البلاد وعرضها وكادت أن تودي بـ «الوطن القومي اليهودي». ونظراً لصعوبة التنبؤ بنهاية للثورة أو بنتائجها سارع اليهود إلى كسب المزيد من الأراضي قبل أن تصدر الأنظمة الجديدة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٤٠ . وتقول المصادر الصهيونية إن صعوبات الاتصال بالملاكين أثناء الثورة وخشيتهم من الثوار أدت إلى انخفاض حجم المبيعات من الأراضي. وإزاء ذلك فضل العديد من الملاكين العرب [فلسطينين وعرب] مغادرة البلاد كيما يتمكنوا من بيع ممتلكاتهم من الأراضي[١]. ولكن مثل هذه الخطوة، إن صحت، ما كان ممكنًا حصولها دون تنسيق مع اليهود. والمهم في الأمر، وفي غياب إحصاءات مفصلة عن مبيعات الأراضي انطلاقًا من سنة ١٩٣٦، هو أن بعض الأراضي في فلسطين

ربما تكون بيعت، فعلاً، من قبل الملاكين خارج البلاد. كما أن مسألة كهذه ليست بعيدة الاحتمال.

(1) Porath (Y.), Ibid. P. 87.

يشير أحد الباحثين إلى أن «. . . الوطنيين كانوا خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ يطاردون أو يغتالون بين وقت وآخر أحد هؤلاء الباعة أو السماسرة الذين سهلوا انتقال الأرض العربية لليهود. وأدى نمو قوة الثورة في صيف ١٩٣٨ إلى هروب سماسرة الأراضي من فلسطين». يستحسن مراجعة: - غنيم (عادل حسن). - مرجع سابق - ص ١٢٠ . ولمزيد من الاطلاع على مسألة الاغتيالات يفضل العودة إلى: - الحوت (بيان نويهض). - القيادات والمؤسسات. . . - مرجع سابق - ص ٤٠٠ .

وخلال الفترة موضوع النظر دشنت أنظمة انتقال الأراضي لسنة ١٩٤٠ المرحلة الثانية والتي تمتد إلى حين قيام دولة «إسرائيل» وليس إلى سنة ١٩٤٥ كما في الجدول السابق. ومن المفترض أنها صدرت بغية السيطرة على عمليات شراء اليهود للأراضي العربية. أو بحسب تعابير المصادر الحكومية «لمنع تغريب الأرض العربية»[1]. وأخضع القانون منطقتين «أ» و «ب» للرقابة فيما يخص انتقالات الأراضي.

وتشمل المنطقة «أ» المناطق الجبلية بوجه عام، مع بعض مناطق واقعة في قضاءي غزة وبئر السبع حيث أصبحت الأرض الميسورة غير كافية لإعالة السكان الحاليين. وسيُمنَع انتقال الأرض في هذه المناطق إلى أي شخص ليس بعربي فلسطيني إلا في بعض الأحوال الاستثنائية التي وُضِع لها حكم خاص في النظام. وتمسح هذه المنطقة ١٦,٦٨٠,٠٠٠ دونم بنسبة ٦٥٪ من إجمالي مساحة فلسطين. ويمتلك اليهود فيها ٤٣٠,٠٠٠ دونم فقط.

أما المنطقة «ب» والتي حُظِر فيها انتقال الأراضي من العربي الفلسطيني إلى غير العربي الفلسطيني فتمسح ٨,٣٤٨,٠٠٠ دونم تمثل ٣٠٪ من مساحة فلسطين ويمتلك اليهود فيها ٤٥,٠٠٠ دونم لا غير، وتشتمل على مرج بن عامر وسهل جزرائيل (سهل زرعين) وشرقي (الجليل) والسهول الساحلية الواقعة بين حيفا والطنطورة والحد الجنوبي لقضاء الرملة وبيرطوفيا والقسم الجنوبي من بئر السبع.

وتبقى بقية المناطق حرة من أية قيود على انتقالات الأراضي. وتمسح هذه المناطق ١,٢٩٢,٠٠٠ دونم منها ٤٢,٠٠٠ دونم تقع ضمن نطاق الأراضي التابعة للبلديات، ويمتلك اليهود فيها ٦٠٠,٠٠٠ دونم. وتشتمل على جميع مناطق البلديات ومنطقة حيفا الصناعية، وبصورة عامة، السهل الساحلي الواقع بين الطنطورة والحد الجنوبي لقضاء الرملة[2].

ومثل أي قانون أصدرته حكومة الانتداب ثمة استثناءات تعطي للمندوب السامي حقوقًا مطلقة في التصرف، بيد أن هذا القانون وقع فيه تنصيص على جواز انتقال

---

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص٢٨٧. وسيكون لهذه الأنظمة كما سنرى لاحقا أثر بالغ في تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧.

(٢) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٢٨٧. المقصود هو الملحق رقم ٣٠ والبيان التفسيري اللاحق.

الأراضي التي يملكها العرب غير الفلسطينيين إلى غير العرب (اليهود). وكان لا يزال في فلسطين أسر لبنانية وسورية تمتلك مساحات واسعة من الأراضي تقع في المناطق المحظورة. وكثيراً ما كان الصندوق القومي اليهودي يجد الوسائل لحيازة الأراضي. واستطاع في الفترة ما بين ١٩٤٠ / ٤٧ ابتياع ٨٢,٠٠٠ دونم في المناطق المحظور فيها انتقال الأراضي لغير العرب الفلسطينيين فضلاً عن ٧٠,٠٠٠ دونم في المنطقة المباح فيها ابتياع الأراضي(١).

وخلال فترة تطبيق القوانين نشط السماسرة العرب على نطاق واسع في التحايل على القوانين الجديدة، وتمكن اليهود من خلالهم من فتح ثغرة قوية في أنظمة انتقال الأراضي في المناطق المحظور على اليهود فيها ابتياع الأراضي. فقد «عمد اليهود إلى شراء الأراضي في المناطق الممنوعة بأسماء عرب تم الاتفاق معهم، مقابل مبلغ من المال، على تأجير الأراضي لليهود لوضع يدهم عليها واستغلالها. ولكي يضمن اليهود إمكانية استرجاع أموالهم في حالة أن قرر الملاك القرويون (ملكية اسمية فقط) وضع أيديهم فعليًا على الأرض... إلزامهم بالتوقيع على سندات استدانة لهم بالمبالغ التي دُفعت لشراء الأراضي»(٢).

ت- أسباب بيع الأراضي:

من الجدير بالأهمية ملاحظة دوافع الفئات الثلاث في بيع الأراضي لليهود. فبالنسبة لكبار الملاكين العرب كانت قلة مداخيلهم من أراضيهم هي الحافز الذي شجعهم على بيع الأراضي لليهود علاوة على الأسعار العالية التي قدمها اليهود ثمنًا للأراضي والتي شكلت آنذاك إغراءً ماديًا غير مسبوق. وبسبب النزوح نحو المدن الساحلية كيافا وحيفا باع الملاكون الفلسطينيون الكبار والصغار جزءاً من، أو كل، أراضيهم بغرض تكوين رأسمال للاستثمار في زراعة الحمضيات القطاع النامي آنذاك. وتسببت مبيعات هذه الفئة بارتفاع

(1) Sykes (Christopher.), Cross Roads to Israel: Palestine from Balfour to Bevin, London, 1967, P. 258.

(٢) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٢٨٧.

ملحوظ في أسعار الأراضي كان كافيًا لإغراء العديد منهم على بيع أراضيه. كما أن الكثير منهم أفلس وأصبح بلا أرض بعد أن استنزفت أثمان الأراضي. وثمة سبب آخر لبيع الأرض وهو المديونية. فقد وصل معدل الفائدة من قبل مقرضي الأموال في كثير من الحالات إلى ٣٠٪. ولما لم يستطع صغار الملاك أو المتوسطون تسديد القروض باعوا جزء من أراضيهم أو كلها أو قاموا برَهن كل أراضيهم للمقرضين. وغالبًا ما تساوت المديونية مع ثمن الأرض[1].

وفي الواقع فإن وجهة النظر هذه لم يقتصر ترويجها على الصهيونية ومصادرها. فلجان التحقيق والأبحاث المتخصصة من شتى الاتجاهات اعترفت بها وأقرتها. وليس هذا غريبًا كونها تشكل جزءًا كبيرًا من الوقائع الاقتصادية والاجتماعية إبان فترة الانتداب البريطاني. ولكن ما لم تقع ملاحظته والتنبه إليه، أو أن البحث لم تتوفر له فرصة الاطلاع عليه، هو أنه ما أن حلت بريطانيا في فلسطين ثم انتدابها دولة منتدبة على البلاد حتى باتت المصالح العربية قاطبة مهددة بالتفكيك والتصفية سواء تعلق الأمر بالأراضي أو بالامتيازات الاقتصادية.

إن فك الارتباط بين العرب وفلسطين يعني وجوب وضع تصفية الممتلكات العربية في الصدارة. هذا هو الهدف الأساس. أما وسائل تحقيق ذلك فهي محض آليات. وسواء «الأرض» أو «الأسعار العالية» فكلاهما يمثل إغراءً ماديًا لمريده. ولقد فضل المشترون اليهود البحث عن المساحات الواسعة التي تلبي طموحهم وليس حاجاتهم كما أشيع[2]. فالواقع السياسي بات مواتيًا للتخلص من الوجود العربي في فلسطين. ذلك أن كبار الملاك العرب أصبحوا رعايا لدول مجاورة في طريقها إلى الاستقلال وتقع تحت وصاية دول كبرى (فرنسا)[3].

(1) Porath (Y.), Ibid, P. 85 - 86.

(٢) الحوت (بيان نويهض). - وثائق الحركة الوطنية... - مذكرة اللجنة التنفيذية العربية - مصدر سابق - ص ٣٤٩.

(٣) غنيم (عادل حسن). - مرجع سابق - ص ٨٥. نقلاً عن: أحمد الشقيري في: «محاضرات عن قضية فلسطين» - ص ٧.

من الصعب التحقق من هذا المسعى بشكل حاسم. ولكن من الجدير بالأهمية ملاحظة المسعى البريطاني واليهودي الهادف إلى تصفية الملكية العربية في ضوء المستجدات التي ميزت الفترة الأولى من العهد البريطاني (١٩١٧ - ١٩٢٢). أي خلال فترة الحكم العسكري وغداة انتصاب الإدارة المدنية برئاسة هربرت صموئيل. فما أن دخلت القوات البريطانية جنوبي البلاد حتى أوعزت بريطانيا إلى المنظمة الصهيونية بتشكيل بعثة إلى فلسطين. ومنحتها صلاحيات واسعة من بينها، العمل حلقة وصل بين السكان اليهود في فلسطين والسلطات العسكرية وتطوير المستوطنات اليهودية وتنظيم السكان اليهود هناك وجمع المعلومات وتقديم التقارير بشأن التطور اليهودي في فلسطين في ضوء وعد بلفور. وغادرت البعثة في ١٩ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨ متوجهة إلى فلسطين التي وصلتها في منتصف شهر نيسان / أبريل سنة ١٩١٨. ولدى وصولها طاف الجنرال إدموند اللنبي البلاد برئيس البعثة. وكان وايزمان مسروراً منه. بيد أن كبار الضباط في الحكومة العسكرية كانوا يجهلون وعد بلفور. لذا رُفض طلب البعثة بتوسيع صلاحياتها وعجزت عن خطب ود الحكومة العسكرية. وكثيراً ما جرى الحديث عن فشل البعثة بل إنه ما من حديث عن نشاط البعثة إلا قرن بالفشل. غير أن البعثة في حقيقة الأمر، وإن فشلت سياسيًا، إلا أنها ميدانيًا كانت أقوى من الحكومة العسكرية ذاتها[١]. فما أن وصلت البلاد حتى تولت الإشراف على المكتب الفلسطيني في يافا الذي أنشأته المنظمة الصهيونية سنة ١٩٠٨. وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر تم دمج المكتب بالبعثة التي مارست نشاطها باعتبارها ممثلاً للمنظمة الصهيونية في فلسطين حتى سنة ١٩٢١. وكان من بين ما طالبت فيه الحكومة البريطانية إقامة لجنة أراض يشترك فيها خبراء عن المنظمة اليهودية[٢].

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٦٦. «يبدو أن اللجنة الصهيونية والتي تسيطر بشكل كبير على الآلية السياسية في فلسطين، تتمتع بقوة أكبر مما تتمتع به الحكومة (البريطانية) المفوضة». ورد هذا التعليق في: - صحيفة التايمز البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٣ حزيران / يونيو ١٩٢٢ على لسان شارلز كراين عضو لجنة كنغ - كراين التي قَدمت إلى بلاد الشام للتحقيق في ظروف السكان واستطلاع رغباتهم بشأن اختيار دولة الانتداب المفضلة بما أنه لم يكن ثمة نظام الانتداب بعد.

(٢) جريس (صبري). - تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣): شؤون فلسطينية - بيروت، لبنان - م.ت.ف، مركز الأبحاث - عدد ٩٥ - أكتوبر ١٩٧٩ - ص ٢٥، ٢٨.

وحين التوقف عند قائمة «لجنة المندوبين»، ولو لبرهة، فإن التاريخ الذي وُضعت فيه (١٩١٩) بما يحتويه ينسجم كل الانسجام مع وجود البعثة في فلسطين ومع مطاليبها ونشاطها في «المكتب الفلسطيني». فغالبية الأسماء ومساحات الأراضي المذكورة مسجلة بأسماء ملاكين عرب. وبالتالي فإن القائمة التي وضعت بهدف شراء محتمل للأراضي من المرجح أنها من صنع البعثة الصهيونية وفي زمن الإدارة العسكرية. ولا يبدو أنه وقعت انتقالات للأراضي كبيرة خلال الحكم العسكري، تطبيقًا للمنشور الصادر في ١٨ تشرين ثاني / نوفمبر سنة ١٩١٨، بسبب «اضطراب أحوال الملكية»، والذي يحظر التصرف في الأراضي إلا بأمر من الحاكم العسكري الذي لا تخضع سلطاته لهذا الحظر. ولقد استمر العمل بالمنشور إلى أواخر شهر حزيران / يونيو سنة ١٩٢٠ مع قدوم السير هربرت صموئيل أول مندوب سامي على فلسطين، وهو التاريخ الذي يسبق سريان الانتداب رسميًا بنحو سنتين. وأصدر مذكرة انتقال الأراضي التي جددت العمل بالمنشور المذكور حتى إشعار آخر. وبررت المذكرة استمرار الحظر لئلا تتركز الأراضي بأيدي قلة من الملاكين إلى حين إعادة تشكيل دوائر تسجيل الأراضي (الطابو). أما اللافت للانتباه فهو أن دوائر الطابو تأسست بعد شهرين من صدور المذكرة ولحقتها تشكيل محاكم الأراضي للبت في المنازعات. وخلال السنتين ١٩٢١ / ٢٢ كان اليهود قد اشتروا ٧٧٧٩٤ دونمًا من كبار الملاكين العرب وهي نسبة تعادل ٧٥٪ من مشترياتهم خلال الفترة إياها. إذ لم يشتروا من كبار الملاكين الفلسطينيين سوى ٢٤,٧١٢ دونمًا ومن الفلاحين ٣٢٦٠ دونمًا فقط. وهذا يعني أن حكومة الانتداب والوكالة اليهودية كانتا عازمتين حقًا على تصفية الملكية العربية منذ البداية. وما يؤكد هذا أنه خلال السنوات ١٩٢١ / ٢٧ ابتاع اليهود ١٧١,٧٠٦ دونمًا من الملاكين العرب بنسبة تعادل ٨٦٪ من جميع مشترياتهم خلال الفترة ذاتها.

كانت العقبة التي تقف بوجه صفقات الأراضي الكبرى بين اليهود وكبار الملاك العرب تتعلق بالمستأجرين أو الفلاحين الذين يعتاشون على الأرض. ومن المفارقات أن تمثل هذه العقبة العنصر المغري للمشتري. فاليهود سيشترون مساحة كبيرة من الأرض دون أن يتحملوا عبء إخلائها. إذ ألقوا بالتبعة على المالك الكبير الذي بمقدوره، بواسطة حاشيته، إخلاء الأرض. وكان وضعوا شرطًا في عقد البيع يحول دون حصول

المالك / البائع على كافة حقوقه المالية ما لم ينفذ الشرط القاضي بإخلاء الأرض المبيعة من أي ساكن أو عامل فيها أو فلاح[1]. لقد حاول اليهود بذلك إثارة تناقض بين الفلاحين وكبار الملاكين بيد أن الفلاحين شعروا بمؤامرة تحاك ضدهم من كل الاتجاهات. وخلقت عملية تصفية الملكية العربية مآسي لا توصف عند الفلاحين خاصة في أعقاب بيع أراضي وادي الحوارث وتدخل البوليس البريطاني لإخلاء السكان بالقوة بعد أن رفض الفلاحون إخلاء الأرض.

كانت إحدى الآليات التي استعملت للضغط على كبار الملاكين العرب لبيع ممتلكاتهم من الأراضي تنبع من سن حكومة الانتداب لـ «قانون حماية المزارعين» العرب من الطرد من قبل المالكين سنة ١٩٢٩[*]. ويرى أحد الباحثين المعاصرين آنذاك للانتداب أن القانون جاء تأثيره الفعلي على عكس الغاية المرجوة منه، «إذ إن جميع قطع الأراضي الكبيرة تقريبًا كانت تخص ملاكًا غائبين يقطنون في لبنان وسوريا. وبينما كانت العلاقات بين مستأجر الأرض ومالكها على أحسن ما يرام حتى ذلك الوقت نجد أن القانون الجديد يعطي المستأجر انطباعًا (وقد شجع هذا الانطباع سماسرة الأرض اليهود) بأنه لم يعد بحاجة لدفع الإيجار لأن القانون أعطاه «حقوق استئجار» معينة وحماه من الطرد. وحتى واضعو اليد على الأراضي بغير حق أصبح في استطاعتهم بعد فترة وجيزة الحصول على «حقوق استئجار» بموجب بعض بنود هذا القانون الغامضة. أما مالك الأرض، الذي بات في وضع لا يحسد عليه نتيجة لعدم حصوله على أية عوائد من أرضه تقريبًا، ونتيجة لإرهاقه بالضرائب التي لا قِبَل له بدفعها، فقد غدا في حالة حرجة. وهنا يأتي دور سمسار الأراضي اليهودي الذي راح يعرض ابتياع الأرض وتخليص المالك من مشاكله»[2].

---

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٦٥.

(*) جرى تعديل آخر على القانون سنة ١٩٣١. ثم عدل سنة ١٩٢٣ و١٩٣٣ و ١٩٣٤. ويمكن مراجعة فحوى هذه التعديلات لدى: - موسى (صابر). - نظام ملكية الأراضي في فلسطين. . . - عدد ١٠١- مرجع سابق - ص ٦٥، ٦٦.

(٢) هداوي (سامي). - الحصاد المر. . . - مرجع سابق - ص ٧٦.

أما كبار الملاكين الفلسطينيين فكانوا يحوزون على مساحات أراض أقل حجماً مما حازه الملاكون العرب قبل سنة ١٩٢٨ إلا أن نسبة مبيعاتهم قليلة مقارنة بتلك العربية. هكذا، وبعد أن فرغت الشركات الكولونيالية الصهيونية من تصفية الملكية العربية اتجهت صوب الملاكين الكبار والصغار المحليين. فالاتجاه الآن، بعد سنة ١٩٢٨، سيتركز على فك الارتباط بين سكان الأرض وهويتها المحلية. وهذا يفند المزاعم الصهيونية التي رددت طويلا حرصها على عدم المساس بصغار الفلاحين. ولقد استعملت الصهيونية ذات الآليات مع كبار الملاكين الفلسطينيين. أما مع صغارهم فقد استعملت بالتعاون مع حكومة الانتداب سياسة الإغراق المادي بالديون الأمر الذي جعل الفلاحين في موقف بائس.

رابعاً: الإفقار الاقتصادي والاجتماعي:

تعد حالة الحصار الاجتماعي إطاراً سياسيًا فعالاً لممارسة اجتماعية - اقتصادية كولونيالية تدلل بعض المعطيات الإحصائية العامة أنها لم تكن سوى سياسة إفقار متعمدة أكدتها لجان التحقيق المتعددة التي توافدت على البلاد في أعقاب أحداث شهر آب / أغسطس سنة ١٩٢٩ والتي عرفت بـ «هبة البراق». ولقد استعملت هذه السياسة وسائل الضغط الاقتصادي ضد المجتمع الفلاحي من جهة وضد المجتمع الكلي من جهة أخرى لتحقيق انتقال سريع للأراضي وهيكلة اقتصاد رأسمالي يهودي مهيمن.

فما أن حلت القوات البريطانية في فلسطين حتى تشكلت إدارة عسكرية عُين على رأسها الجنرال «رونالد ستورز». وأصدر الحاكم العسكري إعلانًا في ١٩ شباط / فبراير سنة ١٩١٨ ثبَّت فيه كل الضرائب التي كانت مفروضة زمن الحكم العثماني. وفي ٧ أيار من نفس السنة أصدر إعلانًا آخر يؤكد على سابقه ويعتبر أن الضرائب ستجبى، بأثر رجعي، اعتباراً من الأول من شهر آذار/ مارس من السنة نفسها. ومن الملاحظ أن هذه الإعلانات صدرت في الوقت الذي كانت فيه البلاد لا تزال حتى شهر أيلول / سبتمبر سنة ١٩١٨ ميدانًا لمعارك شديدة بين القوات البريطانية والعثمانية. وفقدت البلاد خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. إذ قطعت ما بين ٤٠٪ - ٥٠٪ من الأشجار المثمرة لاستعمالها وقوداً للقاطرات الحربية. وقطعت القوات العثمانية، للغرض نفسه، حوالي ٣٠ ألف شجرة مثمرة (من الزيتون والبرتقال) في منطقة بيت لحم وبيت جالا فقط. كان

الأثر الاقتصادي للحرب بالغ القسوة كون الأشجار المثمرة المستهلكة وقوداً تُعَد إحدى الثروات الرئيسة في البلاد.

إذن رغم الأزمة وآثار الحرب باشرت الإدارة العسكرية، وطبقًا للقوانين العثمانية، بجمع الضرائب من الفلاحين نقداً أو عينًا وعبر موظفيها بعد أن ألغت نظام الالتزام. كما أنها فرضت حظراً على حركتي الاستيراد والتصدير واتجهت نحو التحكم في الأسعار بطريقة أدت إلى هلاك الكثير من الفلاحين جوعًا. ففي الوقت الذي منعت فيه الفلاحين من شحن محاصيلهم إلى مصر، السوق التقليدي لهم، لجأت إلى احتكار التجارة. فكانت تستورد المواد التموينية من الخارج كالقمح والشعير والذرة والأرز... إلخ وتعلن عن بيعها بأسواق المدن بالأسعار التي تحددها. فكانت الأسعار ترتفع بحيث لا يقوَ الفلاح على شرائها؛ وتنخفض إلى المستوى الذي يؤدي إلى تراكم المحصول وبيعه بأسعار بخسة. وفي الحالتين غرق الفلاحون بالديون ولجئوا إلى المرابين اليهود للاقتراض مقابل فائدة عالية أو رهن، بعض أو كل، أراضيهم.

هل تغيرت أحوال البلاد مع حلول السير هربرت صموئيل (حزيران ١٩٢٠) أول مندوب سامي على فلسطين؟ المؤكد أنها لم تتحسن. فعلى لسانه ورد هذا الوصف:

«لقد وجدت البلاد عام ١٩٢٠ مضطربة من جراء التأثيرات التي أعقبت عواصف الحرب. فقد كانت البلاد لبضع سنين خلت مسرحًا للأعمال الحربية التي قامت بها جيوش جرارة، فهناك قرى تهدمت وقطعان من المواشي والخيل هلكت وأشجار زيتون قطعت بكميات كبيرة وقوداً للجيوش التركية والقطارات العسكرية، وبيارات برتقال عديدة تركت بلا ري فلم تعط ثمراً. وكانت البلاد في حالة فقر وبؤس عامة»[١].

ومما لا شك فيه أن التأزم الاجتماعي والاقتصادي للبلاد مؤات لتصعيد الإجراءات التي قامت بها الحكومة العسكرية لا وقفها أو الحد منها. فالحكومات المدنية لن تتوقف عن التلاعب في الأسعار والتصعيد الضريبي وإغراق المجتمع الفلاحي بالديون. ففي السنوات الأولى من الانتداب البريطاني كان الفلاح يدفع ٦٠٪ من دخله كضريبة للدولة. ثم تصاعدت النسبة إلى ١٠٠٪ مع نهاية العشرينات بسبب انخفاض الأسعار[٢].

---

(١) الحوت (بيان نويهض). - وثائق... - مذكرة اللجنة التنفيذية العربية - مصدر سابق - ص ٣٢٣.
(٢) نفس المصدر. - ص ٣٤٥.

إن المدخل الاجتماعي الفعال لسياسة الإفقار ذو طابع اقتصادي يمكن التعبير عنه بإشكالية «التمويل» باعتبارها عقدة الفلاح المزمنة. ومن غير المفاجئ أن تبدو هذه العقدة [الفرضية] مألوفة وغير استفزازية في المجتمع الفلاحي.

بيد أن انتزاع الأرض يوجب ضرورة تفعيلها وإكسابها حيوية كافية لإجبار الفلاح على بيع الأرض وتسديد ديونه بثمنها. وكان على حكومات الانتداب أن تلتزم، على الدوام، بثوابت معينة إذا ما أرادت الوصول إلى أهدافها:

- عرقلة تحسين الزراعة التقليدية العربية وإبقائها زراعة أفقية تعتمد المساحة وليس عمودية تعتمد التكنولوجيا

لتحقق نموذج الزراعة المكثفة [المختلفة].

- سد منافذ التمويل قاطبة وإقامة مصادر تمويل استعمارية أو رأسمالية.

- العمل على محاصرة الفلاح ضريبيًا وفق النظام الضريبي العثماني الذي بقي ساري المفعول حتى سنة ١٩٣٥ مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المجحفة التي أُدخلت عليه وخدمت سياسة الإفقار بفعالية.

إن العمل بهذه الثوابت أو بمثلها يعني المحافظة على الواقع الاجتماعي ومستوى المعيشة التي سادت في العهد البائد. لذا ليس غريبًا أن يستمر تطبيق القوانين العثمانية فترة طويلة بالرغم من أن بريطانيا دولة «متحضرة» ومنتدبة. وفي العهد العثماني كانت ضريبة العشر تبلغ ١٢,٥٪ مشتملة على ضريبة الجندية (٢,٥٪). ولم تنخفض إلى ١٠٪ إلا سنة ١٩٢٥ بالرغم من أن المواطن العربي لم يكن ملزمًا بتأدية الخدمة العسكرية. ومع ذاك كان المواطن ينتظر من التخفيض تخفيف العبء الضريبي عليه لا فرضه على المجتمع الفلاحي بطريقة مدمرة. فقد أُقرت الضريبة بواقع ١٠٪ ليس على أساس المعدل السنوي لبيع المحصول بل على ٣ - ٤ أو خمس سنوات سابقة ابتداءً من سنة ١٩٢٧. وبقيت كذلك حتى سنة ١٩٣٥ حين أُلغي «العشر» واستبدل بضريبة الملك القروي، وصُنفت الأرض حسب الجودة إلى ستة عشر صنفًا.

وطوال ثمانية عشر سنة استمر الفلاح يدفع ضريبة العشر القديم والجديد وسط تقلبات حادة للأسعار تعمدت الإدارة العسكرية والإدارات المدنية التسبب بها من وقت لآخر مما أدى إلى تراكم المخزون وانخفاض الأسعار في الوقت الذي كان فيه الفلاح واثقًا من تصفية ديونه استنادًا إلى دخل مالي ثابت.

هكذا توجه المزيد من الفلاحين إلى الاقتراض من المرابين اليهود ورهن مساحات أخرى كبيرة من الأراضي. ولما غرق الفلاح بالديون وتعذر عليه تسديدها جاء دور الحكومة والضغوط الاقتصادية فرُفع الحظر عن انتقال الأراضي وتشكلت محاكم الأراضي كي «تأمر ببيع أموال غير منقولة وفاءً لرهن». وبدا توجه الفلاح نحو السماسرة والمرابين[1] الخيار الوحيد المتاح له بعد ١٩ آذار/ مارس سنة ١٩٢١ لما أعلنت حكومة الانتداب عن إلغاء البنك الزراعي العثماني الوحيد في البلاد الذي كان الفلاحون، خاصة فئة المستأجرين، يستعينون به في الحصول على القروض واستبداله ببنك باركليس لاستثمار المزارع العربي. ولم يحرر الإلغاء الفلاح من ديونه. فهو مطالب بدفع الضرائب والقروض المتراكمة عليه للبنك زمن الحكم العثماني[2]. أما بنك باركليس فيقارنه بسلفه «غريغوريوس الحجار» مطران عكا وحيفا والناصرة وسائر الجليل (١٩٠٠ - ١٩٤٠) في شهادته أمام اللجنة الملكية التي زارت البلاد سنة ١٩٣٦ فيقول:

«لا يزال الفلاح العربي كما أعرف مثقلاً بالديون بخلاف زمن تركيا. لذلك سعيت لدى المندوب السامي البريطاني مراراً بإلحاح كي يعيد فتح هذا البنك الزراعي لاعتقادي أنه الوسيلة الوحيدة لنشل الفلاح من وهدة الخراب... وإنكم لا تريدون فتح هذا البنك لكي يزداد الفلاح فقرًا أو يضطر إلى بيع أرضه لليهود إن بنك باركليس هو حلقة صهيونية وجد

(١) يذكر في هذا الصدد أنه «في منطقة أحد المفتشين الإداريين التي تشمل ثلاثة أقضية كان يوجد ١٤ جابيًا لضرائب الحكومة، بينما أن مرابيًا واحداً فقط في أحد هذه الأقضية الثلاثة كان يستخدم ٢٧ محصلاً من الخيالة لتحصيل ديونه. ولم تكن هذه الحالة الوحيدة». الإحالة هنا تتجه نحو: - غنيم (عادل حسن). - مرجع سابق - ص ١٢.

(٢) جانا (محمد توفيق). - الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين - دمشق، سوريا - ١٩٣٧ - من شهادة جمال الحسيني / ص ٦٧ - ١٠٥.

ليستولي على الأراضي العربية بطريقة شرعية لأنه يُسلِّف الفلاحين بفوائد مرتفعة نسبيًا حتى لا يتمكنوا من رد ديونهم فيستولي البنك عليها عندئذ بأبخس الأثمان»[1] .

خامساً: مستوى الدخل:

إذن أضحت أزمة الديون في المجتمع الفلاحي تبحث بين الحين والآخر عن سبل للتخفيف من حدة الاحتقان عبر مواجهات دامية بين الفلاحين من جهة واليهود والبريطانيين من جهة أخرى. وكان أبرز الصراعات الاجتماعية أحداث البراق سنة ١٩٢٩ . وفي أعقابها لوحظ أن السياسة البريطانية بدت تتجه نحو إخضاع المجتمع الفلسطيني لمراقبة علمية صارمة تجلت في توافد لجان التحقيق على البلاد حتى نهاية حكم الانتداب[*] .ويمكن في ضوء ما قدمته من معطيات إحصائية وتفسير للاضطرابات تبيُّن مدى الفقر الاجتماعي أو شموله لمختلف الشرائح الاجتماعية. وكانت النتائج تلتقي عند إشكالية الملكية الزراعية. ومنها يمكن ملاحظة مستويات الدخل والمديونية على مستوى العائلة الفلاحية الواحدة والمجتمع الفلاحي عمومًا انطلاقًا من متوسط الملكية.

أ. فاعلية الفلاح والعمل الفلاحي:

بداية من الملائم الإشارة إلى أن حقل الفلاح هو الذي يحدد دخله الصافي القائم على أساس مقدار الفرق بين النفقات على الحقل والمداخيل المتأتية منه. فليس للفلاح مصادر رزق أخرى سوى العمل الفلاحي أكان في حقله أو حقل غيره. وحسب «العادة» فإن للفلاح أرضًا يعتاش من «خراجها» بقطع النظر عما إذا كانت الأرض ملكه أو مستأجرة. ومن هذه الفرضية ينطلق الخبير البريطاني جون هوب سمبسون، لمعاينة دخل الفلاح، من نموذج مزرعة تقليدية متوسطة تتكون من أدوات عمل بسيطة تتراوح قيمتها ما بين ٢٠ - ٥٠ جنيهًا فقط. تابع الجدول التالي :

(١) نفس المصدر. - ص ٥٢، ٥٦، ٦٦ .

(*) كان الجنيه الفلسطيني يساوي في قيمته نظيره الإسترليني. ويعادل بالدولار الأمريكي نحو ٨٦.٤ دولارات طبقًا لأسعار الصرف السائدة سنة ١٩٢٩ .

جدول رقم (١٨): تكاليف إقامة مزرعة
تقليدية في أواخر العشرينات[1] بالجنيه(**)

أدوات العمل	الثمن	أدوات العمل	الثمن
سكة الحراثة	٠,٤	ثوران أو جمل	ج١٢ - ٢٠
مذراة معاول ورفوش	٠,٦ ٠,٢٥	حمار	٣ - ٤
أكياس	٠,٦	بقر وغنم	
منجل	٠,١	بقرة	٦ - ١٠
نير	٠,٦	٢٠ رأس غنم	٢٠
حبال غربال	٠,٣ ٠,٢٥	٢٠ رأس ماعز	٣ - ٤
المجموع	٣,٢	المجموع	٢٩ - ٣٤

ولما كانت أدوات الإنتاج، طبقًا لنظام المشاع، هي التي تحدد حجم المزرعة، فإن مزرعة متوسطة تمسح مائة دونم تعد مثالاً قابلاً للفحص بحيث تتوزع المساحة على ٧٦ دونمًا للحبوب، ١٨ دونمًا للفواكه و ٦ دونمات أراضي بور. ولدى مقارنته لنفقات المزرعة ومداخيلها، باعتبار أنها مقامة أصلاً، تبيّن أنها متساوية تقريبًا.

(١) غورجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٨٢، ١٨٣.
(**) خضع المجتمع الفلسطيني طوال عمر الانتداب إلى ما لا يقل عن ١٨ لجنة تحقيق بريطانية ودولية فضلاً عن الدراسات التي كانت تقوم بها وتمولها حكومات الانتداب المحلية.

جدول رقم (١٩): نفقات ومداخيل مزرعة

متوسطة[1] / بالجنيهات وبأسعار تموز/ يوليو ١٩٣٠

النفقات اللازمة للإنتاج		المداخيل المتأتية من بيع الإنتاج	
نفقات الإنتاج	٢٢	حنطة	١١,٥٦
رسوم الاستئجار	٨,٢	شعير	١,٧٥
ضرائب	٦,٨	متفرقات صغيرة	١,٣٩
		ذرة	٢,٠٦
		سمسم	١,٣٠
		منتوجات حقل أخرى	٠,٥٤
		فواكه	١٥,٠٠
		ألبان وخضراوات	٧,٠٠
المجموع	٣٧	المجموع	٤٠,٦

واضح من الجدول أن نفقات المزرعة تستهلك كل الدخل تقريبًا بحيث لا يتبقى للفلاح من الدخل الصافي سوى ٣,٦ جنيه بما نسبته ٩٪. هذا بالنسبة لمزرعة مستأجرة. وإذا كان الفلاح يمتلك الأرض فسيرتفع الدخل، بإضافة رسوم الاستئجار، إلى ١١,٨ جنيه بما نسبته ٢٩٪. وفي الحالتين ينبغي على الدخل الصافي أن يغطي احتياجات الأسرة المنزلية والمواد الغذائية المكملة والملابس. . . الخ[2] وهذه تضاف إلى نفقات الموسم الزراعي القادم. ولما لم يكن متيسرًا الوفاء بالالتزامات كان الفلاح يلجأ إلى العمل المساعد أجيرًا في مزارع أخرى ليزيد من دخله نحو ١٦ - ٢٤ جنيهًا. فأنى له أن يقاوم العجز بغير المديونية؟

في نفس السنة ١٩٣١ التي نشر فيها تقرير «سمبسون» نشر تقرير آخر قامت بإعداده

(١) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) نفس المرجع. - ص ١٨٤.

لجنة جونسون - كروسبي. وقدرت اللجنة أن المعدل اللازم لإقامة أَوَد عائلة فلاحية متوسطة يبلغ ٢٦ جنيهًا. وكشف التقرير الذي تعرض لـ ١٠٤ قرى عن عجز في مداخيلها بلغ ١٥٠ ألف جنيه سنة ١٩٢٩ بمعدل ٦,٦ جنيه للأسرة الواحدة.

جدول رقم (٢٠): نفقات ومداخيل ١٠٤ قرى سنة ١٩٢٩ [1] / بآلاف الجنيهات

أ- نفقات إنتاج ودفعات،	ب- مدخولات	جـ- الدخل الصافي، النفقات والعجز
١- نفقات ٢٠٥ إنتاج	١- الدخل من ٧٩٩ الزراعة	١- الدخل الصافي ٤٠٠
٢- ضرائب ٨٢		
٣- إيجارات للملاكين خارج ٦٣ القرية	٢- الدخل من أعمال غير زراعية ١١٣	نفقات معينة الأسر ٥٥٠
٤- فوائد ١٦٩		
المجموع ٥١٩	المجموع ٩١٢	العجز ١٥٠

يمكن حساب العجز بالتفصيل من خلال نموذج مزرعة اعتمدته اللجنة يشابه نموذج «مزرعة سمبسون». ففي سنة ١٩٢٩ بلغت نفقات الفلاح على مزرعة تمسح ١٠٠ دونم، بما في ذلك أجرة العامل، ٣٤ جنيهًا. أما متوسط دخله من بيع المحاصيل فقدر بـ ٥١ جنيهًا. وقدر الدخل الصافي بجنيهين بعد حسم النفقات المقدرة بـ ٣٤ جنيهًا ورسوم الاستجار المقدرة بـ ٣٠٪ من المحصول (١٥ جنيهًا).

وإذا ما زرع الفلاح فواكه، علاوة على مزروعات الحقل، وباع منتجات الألبان سيبلغ دخله ٦٤ جنيهًا؛ بيد أن الدخل الصافي سيتوقف عند ٨ جنيهات بعد حسم نفقات الإنتاج والضرائب ورسوم استئجار الأرض[2]. وحتى مصادر الوكالة اليهودية، وإن لم تكن «كالعادة» تقديرات رسمية، قدمت معطيات عن المديونية ومستوى الدخل شابهت

(١) نفس المرجع. - والصفحة.

(٢) نفس المرجع. - والصفحة.

المعطيات البريطانية. فمن جهته قدر خبير الأراضي اليهودية «جرانوفسكي» معدل ديون مزرعة الفلاح سنة ١٩٣٠ بـ ٢٧ جنيهًا بفائدة سنوية مقدرة بـ ٨ جنيهات[١]. أما مجمل ديون المجتمع الفلاحي في نفس السنة فبلغت ٣١٤ ألف جنيه بفائدة سنوية تصل إلى ١٧٠ ألف جنيه في حين لم يكن الدخل الصافي يتعدى ١٥٩ ألف جنيه.

وإزاء هذا الحال من الفقر والمديونية التي تجذرت في المجتمع الفلاحي لم يتردد السير جون هوب سمبسون في تأكيد ما توصلت إليه لجنة «والترشو» التي أوصت بقدومه، مضيفًا أنه: «ما من مبالغة قط في القول أن المواطنين الفلاحين، كطبقة، في وضع من الإفلاس لا رجاء فيه».

هذا عن مستوى الفقر والمديونية التي يعاني منها المجتمع الفلاحي. فكيف سيكون حال الفلاح والملكية الزراعية؟

ب- متوسط الملكية والتفاوت الاجتماعي:

بعد أحداث آب/ أغسطس سنة ١٩٢٩ قررت حكومة الانتداب النظر في حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين فعينت لجنة للغرض سميت بلجنة «جونسون و كروسبي»[٢]. ثم تبعتها دراسات مماثلة قررتها حكومة الانتداب. بيد أن الدراسة موضع النظر تتميز بمعطيات تختلف عن سابقاتها ولاحقاتها كونها تتيح معرفة اجتماعية أفضل انطلاقًا من مفهوم الملكية. لذا استعمل السير جون هوب سمبسون نتائج أعمال اللجنة وشكلت مع تقدير السير والترشو أهم محتويات «الكتاب الأبيض»[*] لسنة ١٩٣٠ والذي عرف، فيما بعد، باسم «كتاب باسيفيلد الابيض» نسبة إلى وزير المستعمرات البريطاني آنذاك.

---

(١) نفس المرجع. - ص ١٨٥.

(٢) عرفت باسم لجنة جونسون - كروسبي، وقد تشكلت من: مستر و. ج. جونسون نائب مدير المالية - رئيسًا، و مستر أ. هـ. كروسبي مساعد حاكم اللواء الجنوبي - عضوًا، ومفتش إداري يعينه حاكم اللواء الذي تعقد فيه اللجنة جلساتها. كما عين جول جريس و مستر ليف سكرتيرين. يراجع: - سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق- ص ٢٥٤ / الحاشية ٤٩. نقلاً عن: - حكومة فلسطين. - الجريدة الرسمية: العدد ٢٥٨ المؤرخ في ١ / ٥ / ١٩٣٠.

(*) هو الخطة السياسية في فلسطين لحكومة صاحب الجلالة لسنة ١٩٣٠. وقد عرف، بشكل غير رسمي، باسم «كتاب باسيفيلد الأبيض» نسبة إلى وزير المستعمرات البريطاني آنذاك. ومن باب الإشارة فإن ما يسمى بـ «الكتاب الأبيض» يحمل في العادة رقمًا، ولا يتقيد بالتقارير نصًا بالرغم من أنه يعتمد كليًا عليها.

ولما باشرت اللجنة تحقيقاتها كانت قد اختارت عينة مكونة من ١٠٤ قرى[1] عربية موزعة على المناطق التالية:

الناصرة - ٢٤٠٠ قرية، حيفا - ٢٠ قرية، المنطقة الغربية في اللواء الجنوبي - ٨ قرى، المنطقة الشرقية في اللواء الجنوبي - ١٦ قرية، منطقة نابلس - ٢٢ قرية، القدس - ١٤ قرية.

وبلغ عدد السكان ١٣٦,٠٤٤ نسمة تشكل ٢٣,٥٧٣ عائلة بمعدل ستة أفراد للعائلة الواحدة تقريبًا. وبلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١,١٦٩,٣٢٠ دونمًا منها ٩٤٨,٧٥٦ دونمًا مزروعة حبوب والباقي ٢٢٠,٥٧٠ دونمًا مزروعة أشجارًا مثمرة أو مستريحة. ويملك القرويون من الأراضي الصالحة للزراعة ٧٩٧,٥٢٩ دونمًا بنسبة ٦٣,٩٪، والغائبون ٢٤٥,٢٧٥ دونمًا بنسبة ١٩,٧٪، وأرض مستأجرة من قرى أخرى ١٢٦,٥٢٢ دونمًا بنسبة ١٠٪، وثمة نوع آخر من الأراضي الواقعة في نطاق ملكية القرى وهي الأراضي الصالحة للزراعة ولكنها غير مزروعة. وقدرت مساحتها بـ ٧٨,٥٢٥ دونمًا بنسبة ٦,٢٧٪. وقد توصلت اللجنة إلى نتائج توزعت فيها الملكية على عدد العائلات على النحو المدرج أدناه.

(١) بلغ عدد القرى العربية في فلسطين ٨٤٤ قرية طبقًا لإحصاء سنة ١٩٢٢. الإحالة إلى: بدران (نبيل أيوب). - التعليم = والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، الجزء الأول: عهد الانتداب - بيروت، لبنان - م. ت. ف، مركز الأبحاث - آب / أغسطس، ١٩٦٩ - ص ١٢٦.

جدول رقم (٢١): توزيع الملكية الزراعية على عدد العائلات[١] / بالفدان

حجم الملكية	عدد العائلات	%	متوسط الملكية	متوسط ما يحتاج الفلاح من الأرض
١- ملاكون أو مستأجرون يعيشون فقط على الدخل من أراضي في حوزتهم:				
- أكثر من ٢ فدان	٣٨٧٣	١٦,٤٣	٥٦ دونمًا	• ٧٥ دونمًا للفلاح المالك
- بين ١- ٢ فدان	١٦٠٤	٦,٨	٥١ دونمًا من الأرض الزراعية ٥ دونمان من الأراضي غير المزروعة	• ١٢٠ دونمًا للفلاح المستأجر
٢- فلاحون يزرعون ما يملكون ويعملون أجراء:				
أ- بين ١-٢ فدان	١٦٥٧	٧,٠٣		
ب- أقل من ١ فدان	٨٣٩٦	٣٥,٦١		
٣- لديهم فقط أشجار فاكهة:	١١,٢	٤,٦٨		
٤- عمال زراعيون:	٦٩٤٠	٢٩,٤٤		

يقدم الجدول تصنيفًا لشرائح المجتمع الفلاحي مَبْنيًا على مستوى الدخل المتأتي من حجم الملكية والعمل الزراعي. وتبدو وضعية الفلاح ضمن الشريحة الأولى جيدة. فباستطاعة ٥٤٧٧ عائلة أن تقيم أودها مما تملكه من الأراضي دون حاجة إلى العمل المساعد رغم وجود تفاوت في مستوى الدخل ملحوظ بالنظر إلى حجم الملكية بين من يملكون أكثر من فدانين ومن يملكون أكثر من فدان. بيد أن ما تتمتع به الشريحة الأولى ليس متيسرًا للشريحة الثانية لاسيما من يملك منهم أقل من فدان حيث يشكل هؤلاء النسبة الأكثر في المجتمع الفلاحي. وهذا يدل على أن فئة متوسطي الملاك تدهورت أوضاعها بشكل خطير عما كان عليه حالها قبل الانتداب. أما الشريحة الثالثة فهي إما عديمة الملكية أو تكاد باعتبار أن الكروم والبساتين لا تكفي لتشكل مصدر دخل قابل للمقارنة مع المزرعة

(١) غوجانسكي (ثمار)، العامري (عنان). - مرجعان سابقان - ص ١٧٩ و ٦٢ على التوالي.

(ه) قدرت اللجنة التي قامت بالدراسة مساحة الفدان بـ ١٢٠ دونمًا.

ومحتوياتها ومردوديتها. وبالتالي فهي أقرب إلى الفئة الرابعة من سابقتها. هكذا يوفر التصنيف النسب التالية:

- ٢٣ , ٢٣٪ من الفلاحين لديهم اكتفاء ذاتي.
- ٠٣ , ٧٪ من الفلاحين يحتاجون إلى عمل مساعد.
- ٦ , ٣٥٪ من الفلاحين بحاجة ماسة إلى العمل المساعد.
- ١٢ , ٣٤٪ من الفلاحين غالبيتهم الساحقة لا يملكون أرض أو يعملون أجراء.

وتشير النسب أعلاه أن نحو ٧٧٪ من الفلاحين باتوا بحاجة إلى العمل لمواجهة الفقر أو العجز أو احتمالات حدوثه، وبقطع النظر عن درجة الحاجة إليه. ويكفي لملاحظة التراجع الحاد في مستوى المعيشة ما تشير إليه الدراسة من أن متوسط الملكية بلغ ٥٦ دونمًا للعائلة الواحدة في حين أنها تحتاج إلى ٧٥ دونمًا للفلاح المالك و ١٣٠ دونمًا للفلاح المستأجر كيما يقيم أحدهما إود عائلته. ولا ريب أنه ما من عقبة منهجية تقف في سبيل تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الفلاحي كون العينة تمثل ٢٧٪ من أصل ٩٨٠ , ٨٦ عائلة فلسطينية تعمل بالفلاحة دون أن يمس ذلك من المحاذير المنهجية السابق ذكرها.

وكانت لجنة السير والترشو قد حققت في مشكلة الأراضي وقدرة البلاد على الاستيعاب. فوجدت أن المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تتراوح بين ١٦٠ دونمًا في الأرض الخصبة والصالحة لتربية المواشي و ٢٢٠ دونمًا في الجهات التي تزرع فيها الحبوب. ولكن مجموع الأراضي الزراعية التي لا يملكها اليهود بلغ نحو ٠٠٠ , ١٠٠ , ١٠ دونم. ولو وزعت على ما يقارب ٩٢ ألف عائلة فلاحية أو تعتمد في معيشتها على الزراعة لبلغ متوسط ملكية العائلة الواحدة ١٠٩ دونمات[1].

أما السير جون هوب سمبسون فقد قدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد بنحو ٠٠٠ , ٥٤٤ , ٦ دونم يملك اليهود منها ما يقارب المليون والباقي يملكه العرب. وعلى ذلك فقد «تبين أنه إذا كانت المساحة المطلوبة لإعالة أسرة فلاحية على مستوى لائق من العيش في المناطق غير المروية هي ١٨٠ دونمًا على الأقل فإن كل الأراضي الصالحة للزراعة والتي لم تنتقل إلى أيدي اليهود بعد لن تؤمن قطعة أرض متوسطة تزيد مساحتها عن ٩٠ دونمًا». لذا فإن المطلوب إضافة مليوني دونم من الأرض للوصول إلى النسبة المطلوبة.

(١) موسى (صابر). - نظام الملكية في فلسطين ... - عدد ١٠١ - مرجع سابق - ص ٦١.

والمهم في تقريري «شو و سمبسون» أنهما توصلا إلى نتيجة واحدة رغم اختلاف المعطيات، فكلاهما أيقن أن حالة البلاد الاقتصادية ليست قاصرة عن استيعاب أية زيادة في الهجرة اليهودية فقط؛ بل وتطفح بما هو موجود فيها بعد أن تبين أن الحاجة باتت ماسة إلى أراض جديدة. لذا أوصى «سمبسون» بأن لا سبيل إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للفلاح إلا باتباع أساليب جديدة في الزراعة وتغيير الأسس القائمة عليها جذريًا وجعلها زراعة مكثفة تعتمد التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة وليس الإبقاء على الزراعة الأفقية التي يفرزها نظام المشاع والذي ينبغي تفكيكه. وهذا يتطلب بالمقابل الاهتمام بإنشاء مشاريع للري.

سادساً: منح الامتيـــازات:

بموجب وثيقتي الصك والدستور ينطوي «الامتياز»، باعتباره حقًا من حقوق حكومة الانتداب، على حرية التصرف في الأرض، بحجة «المنفعة العامة»، في مستويين: تأجير الأراضي و / أو هبتها. ويمكن للمستفيد من حقوق الامتياز الاستعانة بكافة قوانين نزع الملكية وتسوية الأراضي لتوسيع مساحة منطقة الامتياز. ومن اللافت للانتباه أنه ما من سلوك يتعلق بنزع الملكية أو تسوية الأرض أو البيع أو الشراء ... الخ أيًا كانت الوسائل المستعملة في ذلك، إلا وبررته حكومة الانتداب بـ«القانوني» ما عدا «منح الامتيازات». فهي أخذت من «الصك» و «الدستور» حقا وتجاهلت آخر (= الحقوق المدنية). وهكذا تعذر على حكومة الانتداب الاستناد إلى وسائل قانونية في تبرير سياستها في منح الامتيازات. زد على ذلك أنها (الحكومة) لم تضع أي تشريع يحفظ لفئات السكان أية حقوق في المطالبة بالحصول على «امتيازات كبرى» أو ما يحقق التوازن بين السكان واليهود. ذلك أن منح الامتيازات لم يعتمد على مبدأ توزيع الثروة «بما لا يتعارض مع الحقوق المدنية . . . للفئات الأخرى»، وهو المبدأ الذي يتضمن فضلاً عن الحقوق السياسية وغيرها حقوقًا اجتماعية واقتصادية، إنما على مبدأ الرأسمال الميكانيزم المحدِّد لجهة الامتياز[1].

---

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٩٤.

رأت لجنة والتر - شو للتحقيق في اضطرابات (١٩٢٩) أن تظلمات العرب إزاء سياسة الامتيازات لم يكن لها ما يبررها. (نفس المرجع والصفحة). أما حكومة الانتداب فينقصها التمويل الكافي للقيام بمشاريع الامتيازات، وهي نفس التهمة التي وجهت إلى العرب. أي غياب الرأسمالي الكافي.

كما أن إقامة المجتمع اليهودي في فلسطين وتأهيله اجتماعيًا يتطلب، بلا شك، استحداث بنية اقتصادية قوية، وهو ما توجهت بريطانيا للعمل من أجله لاسيما وأنها تمتلك مساحات واسعة بما فيها الأراضي الحاضنة في باطنها للثروات المعدنية كمناطق البحيرات والأنهار والسواحل والجبال. . . الخ فمكنت الرأسمال اليهودي من السيطرة على الهيكل التحتي للاقتصاد الفلسطيني بحيث أدت سياسية منح الامتيازات إلى انهيار شبه كلي في الاقتصاد العربي في فلسطين[1]. ويشار في هذا السياق أن رؤوس الأموال التي احتكرت الامتيازات الممنوحة للمؤسسات والشركات الصهيونية الرأسمالية بلغت نحو ٩٠٪ من مجموع رؤوس أموال كافة شركات الامتياز في فلسطين[2].

فمن جهة تأجير الأراضي تتصل المسألة بالدرجة الأساس بما يعرف بـ «أراضي الدولة». وتتجلى المشكلة في مواقف ومطاليب الأطراف الثلاثة العرب، اليهود والحكومة، أما جوهر المشكلة فيتمثل في حجم الأراضي المستأجرة لدى كل من العرب واليهود. فبالنسبة لليهود فطالما احتجت الوكالة اليهودية على حكومة الانتداب واتهمتها بأنها متحيزة للعرب كونها تؤجر مساحات شاسعة من «أراضي الدولة» للعرب فيما لم يحظ اليهود سوى بنسبة قليلة من المساحة وهو الأمر الذي يخالف البند السادس من صك الانتداب حسب ما تدعيه الوكالة اليهودية. وهذا صحيح. لكن حيثيات المسألة تؤكد عكس ذلك. كما أن المحاججة اليهودية بالعرب ليست سوى تَعِلَّة للحصول على مزيد من أراضي الدولة التي تمتلك الحكومة منها مساحات، حقًا، واسعة. والسؤال الجدير بالذكر هو هل كان للدولة أراضي في العهد العثماني؟ من حيث المبدأ؟ الجواب بالنفي.

وفي حقيقة الأمر فإن المساحات المشغولة من قبل الفلاحين العرب لا تقع ضمن أراضي الدولة التي وقع تأجيرها إبان الانتداب البريطاني، «يبدو أن نص الصك يتصور أن الحكومة التركية كانت تمتلك مساحة واسعة من الأراضي الخالية التي يمكن أن تكون متاحة

(١) كنفاني (غسان). - ثورة ٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل: شؤون فلسطينية - العدد ٦ - ص٤٧.

(٢) صالح (عبد الجواد)، مصطفى (وليد). - فلسطين، التدمير الجماعي للقوى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام (١٨٨٢ - ١٩٨٢) - لندن، المملكة المتحدة - مركز القدس للدراسات الإنمائية - الطبعة الأولى، ١٩٨٧ - ص ١٣.

للاستيطان اليهودي عبر الوكالة اليهودية. إذ تشير المادة السادسة منه إلى ضرورة تشجيع حشد اليهود في أراضي الدولة» في حين أن «هذه الأراضي التي قيل أنها أراضي دولة هي في الحقيقة مملوكة حاليًا من قبل شاغليها [ملاكين بوضع اليد، مستأجرين مقيمن]. وكانت قد سجلت باسم الحكومة عبر قوانين استبدادية سنت تحت الحكم التركي نزولاً عند رغبة السلطان عبد الحميد الأخير [الثاني] الذي رغب بأن تكون له أرض في الأراضي المقدسة»(١). ولقد قُدِّرَت ممتلكات السلطان بـ ٨٥٠ ألف دونم. وفي اتفاقية الأراضي المدورة التي عقدت مع المزارعين العرب اعترفت بريطانيا بحقوق المستأجرين تمشيًا مع القانون الدولي الذي يفرض على الدولة المنتدبة الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المعقودة المبرمة مع الدولة السابقة بما في ذلك حق استغلال هذه الأراضي. هذه الالتزامات اعترف بها هربرت صموئيل باعتبارها «حق معنوي» وكذلك لجنة التحقيق والترشو(٢).

إذن لا أراضي للدولة في العهد العثماني. وليس هناك من نازع الفلاح على أرض استأجرها من أراضي السلطان وأقام فيها أو امتلكها، بوضع اليد عليها، قبل أو بعد وقوعها في نطاق أراضي السلطان. ولم يسبق أن أخلي فلاح من أرض طالما هو يشغلها. أما في العهد البريطاني فقد تبين كيف تمَّت الدولة ملكيتها وظهر بالتالي مفهوم «أملاك الدولة». على كل حال، حين الانتداب البريطاني على فلسطين كان هناك ١٩١٦٩١ دونمًا بيد العرب مستغلة بعقود تعود للنظام العثماني. وكانت الأفضلية للعرب. وفي نهاية سنة ١٩٤٣ تبين أن حكومة فلسطين قامت بتأجير الأراضي الحكومية لليهود أكثر من العرب: ١٢٥٠٨٨ دونمًا أجرت لليهود مقارنة بـ ١٢٢٢ دونمًا فقط تم تأجيرها للعرب. ومن الواضح أن لليهود أفضلية كبيرة على العرب في مسالة استئجار الأراضي الحكومية. وبالمقارنة بعدد السكان فإن الأفضلية بشكل عام لليهود حتى لو أُخذ بعين الاعتبار كلا النوعين من الأراضي المؤجرة والمستغلة. كانت هذه هي استنتاجات حكومة الانتداب(٣). ومن الممكن الاستعانة بإحصائية أكثر دقة كما يتبين من الجدول أدناه.

(١) الحوت (بيان نويهض). - وثائق الحركة الوطنية... - مذكرة اللجنة التنفيذية - مصدر سابق - ص ٣٤٦.
(٢) نفس المصدر. - ص ٣٤٦، ٣٤٧. وكذلك: عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٢٨٥.
(٣) عبوشي (واصف). - ص ٢٨٥.

جدول رقم (٢٢): امتيازات لاستعمال الأرض ١٩٣٧، ١٩٤٣ [(١)]

مدة الامتياز وجهته	المساحة بالدونم/١٩٣٧	المساحة بالدونم/ ١٩٤٣	
امتياز ليهود لفترة طويلة	٩٥٠٠٠	١٧٥٠٨٨	١٧٧٥٢٠
امتياز ليهود لمدة ٣ سنوات		٢٤٣٢	
امتياز لعرب لفترة طويلة		١٢٢٢	٦٣٧٤٤
امتياز لعرب لمدة ٣ سنوات	٢٥٠٠٠	٣٦٥٢٢	

المصدر : Survey 1946, Vol.I. P258.264

يبين الجدول أن نسبة الأراضي المؤجرة لليهود إلى العرب بلغت ٨٠٪ تقريبًا سنة ١٩٣٧ . وفي سنة ١٩٤٣ استحوذ اليهود على حصة الأسد من الامتيازات فبلغت ٧٣٪ . وفي جانب آخر من المقارنة تبين أن الامتيازات البعيدة المدى كانت أيضًا من نصيب اليهود بالكامل تقريبًا . فيما حصل العرب على الامتيازات قصيرة المدى .

وطوال عهد الانتداب البريطاني على فلسطين كانت الوكالة اليهودية تلح باستمرار طالبة الحصول على امتيازات لاستعمال الأرض لسببين على الأرجح :
- من أجل الحصول على مزيد من الأراضي لصالح اليهود زيادة على الأراضي التي تبتاعها المنظمات الصهيونية وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى طبيعة الهدف الصهيوني .
- لان استئجار الأراضي من الدولة يوفر مبالغ طائلة على الوكالة اليهودية وجهدًا كبيرًا فيما لو وقع ابتياعها فضلاً عن الطابع الاستثماري لمساحات الامتياز المؤجرة .

والأهم من كل ذلك ليس الأجور الرمزية التي تدفع لقاء الحصول على الامتياز إنما في مدة الامتياز الذي يعطى لفترة طويلة تصل إلى ٩٩ سنة وهو أسلوب يقع في حكم التملك[(٢)] . هذه الوسيلة (تأجير الأرض) تم تصعيدها عقب صدور أنظمة الأراضي الجديدة سنة ١٩٤٠ . فقد لجأت الجهات الصهيونية إلى كل أشكال التحايل على القانون، وشاع من هذه الأشكال استئجار الأرض لمدة ٩٩ سنة بدل شرائها . واستحوذت الجهات

(١) غوجانسكي (تمار) . - مرجع سابق - ص ١٧٠ .

(٢) يمكن المقارنة بهذا الصدد مع : - تقرير اللجنة الملكية . - مصدر سابق - الفقرة ٨٠ / ص ٣٢٦ .

الصهيونية خلال سنوات الحرب، حسب بعض المصادر، على ٤٥٠ ألف دونم، وبنيت ٤٧ مستوطنة يهودية جديدة أضيف إليها ٤٧ أخرى بنيت في العامين ١٩٤٥ - ١٩٤٧ وفي الحصيلة صار بحوزة اليهود ١,٥٨٨,٠٠٠ دونم، وفي حوزة الدولة ١,٥ مليون دونم، بينما انخفضت مساحة الأراضي التي بقيت بحوزة العرب إلى ٦,٠٣٩,٢٣٦ دونمًا[١].

وظهر في الأربعينات نوع آخر من الامتيازات ذو طابع اجتماعي. فقد كان تفسير الوكالة اليهودية لأنظمة الأراضي الجديدة يرى أن «أراضي الدولة» مستثناة من أحكامها. لذا فقد تقدمت في شهر أيار/ مايو سنة ١٩٤٤ بطلب لإقامة مستوطنات زراعية يهودية في أراضي الدولة خصيصًا للجنود اليهود المسرحين من الجيوش البريطانية. وبعد جهود حثيثة بذلتها الوكالة اليهودية مع حكومة الانتداب، وخلافًا لمواقفها السابقة القائلة بعدم وجود أراضي للدولة غير مستغلة عادت في شهر نوفمبر ووافقت الحكومة على مطالب الوكالة اليهودية بحجة أن جزءً من تلك الأراضي غير مستغل. وأمكن تخصيص جزء من أراضي الدولة تصلح للتوطين مساحته ٤٢,٥٠٠ دونم ولكن ليس في المنطقتين (أ، ب) المحظورتين على اليهود، كما كانت ترغب الوكالة بل في المنطقة الحرة[١]. كما تمتع اليهود بامتيازات ذات طابع أمني ولكن بوسائل ابتياع الأراضي أو تبادلها مع المواطنين العرب، فقد جرى انتقال عدة آلاف من الدونمات بواسطة التبادل لممتلكات يهودية تقع في المناطق المحظورة بما يوازيها حجما من الأراضي التي يمتلكها العرب في المناطق المسموح فيها لليهود ابتياع الأراضي. وكان الهدف من هذه العمليات عدم تشتيت الملكيات اليهودية لضمان تأمين الحماية الفعالة لها داخليًا. فالمنطق الصهيوني يرفض الاستيطان المبعثر الذي يكون معرضًا لمخاطر شتى. وفي حال عجز اليهود عن تبادل ممتلكات كانوا يلجأون إلى شراء الأراضي في المناطق المحظورة، وكانت حكومة الانتداب تبرر ذلك الإجراء بأنه «ضروري لضم الممتلكات اليهودية» علمًا أنه يناقض أحكام الأنظمة الجديدة[٣].

---

(١) حوراني (فيصل). - جذور الفض الفلسطيني - مرجع سابق - ص ٤١٣. نقلاً عن: عزت طنوس رئيس المكتب العربي بلندن.

(٢) سليم (محمد عبد الرؤوف). - نشاط الوكالة اليهودية. . . - مرجع سابق - ص ٣١٧.

(٣) نفس المرجع. - ص ٣١٨. كما يمكن الاطلاع والاستفادة من عقود الامتياز. الملاحق لدى: - الجادر (عادل). - مرجع سابق.

بيد أن أكثر الامتيازات[1] إثارة للجدل والتي تسببت في احتجاجات عربية رسمية غير عادية هي تلك التي منحتها حكومة الانتداب للمنظمات والشركات الصهيونية الرأسمالية. لأن مناطق الامتياز ذات طبيعة مختلفة عن غيرها كونها تقع في العادة تحت السيطرة المطلقة والمعلنة للدولة كالأنهار والبحار والبحيرات... الخ ومبعث القلق كان في المدة الزمنية الطويلة جداً التي أعطيت لأكبر الامتيازات الأمر الذي يعني إخراج مصادر الثروة من أيدي فئة ومنحها لفئة أخرى عملاً بمبدأ «سيادة الرأسمال» لا توزيع الثروة. وفيما يلي عرض موجز لأهم ثلاثة امتيازات احتكرها الرأسمال اليهودي.

أ- امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية (مشروع روتنبرغ الكهربائي):

تكفل «بنحاس روتنبرغ» بتأسيس شركة رأسمالها مليون جنيه إسترليني[2] مهمتها العمل على توليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للإنارة والري والقوَى في قضاء يافا. ونجح في الحصول على امتيازين لتوليد الكهرباء. الأول أقيم على مياه حوض نهر العوجا لتزويد يافا بالإنارة والري. وصادق عليه المندوب السامي في ١٢ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٢١ ومنح لمدة ١٢ سنة.

والثاني، وهو الأهم، منح في ٣ آذار/ مارس سنة ١٩٢٦, وفيه أعطيت الشركة حق استخدام مياه نهري الأردن واليرموك. وصادق عليه المندوب السامي «بلومر» ومدته ٧٠ سنة. وتدخل الرأسمال الإنكليزي والأمريكي في الشركة وسيطرا على معظم أسهمها. وتمكنت الشركة من نزع ملكية ١٨ ألف دونم من الأراضي ودمرت المباني السكنية التي كانت عليها مأوي للفلاحين. كما «نزعت الشركة، فيما بعد، مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بمنطقة الامتياز باسم المنفعة العامة، وقدرت بنحو ١٠٨ آلاف دونم»[3].

(١) يمكن الاطلاع على نصوص عقود الامتيازات الممنوحة عنده لدى: - الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص(٥٢٠ - ٥٤٦) - الملاحق، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣.

(٢) بدأت الشركة برأسمال قدره ٩٥٠.٦٥٧ جنيهاً إسترلينيا. راجع: - سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص ٤٢٢.

(٣) صالح (عبد الجواد)، مصطفى (وليد). - مرجع سابق - ص ١٣.

ب- امتياز شركة البوتاس الفلسطينية :

سجلت هذه الشركة في إنكلترا برأسمال قدره ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني من مساهمين يهود وإنكليز وأميركان. ووقع المندوبان الساميان في فلسطين وشرق الأردن من جهة والشركة الممنوحة من جهة أخرى عقد الامتياز في الأول من كانون الثاني يناير سنة ١٩٣٠، ولمدة ٧٥ سنة. وبوشر العمل فيه في سنة ١٩٣١. وتبلغ مساحة منطقة الامتياز ٦٤ ألف دونم. كما منحت الشركة عمقًا مجانيًا من الأراضي تبلغ مساحته خمسة كيلومترات مربعة تبدأ من أقرب نقطة في الحدود الخارجية لخط الامتياز. واعتبرت كل مساحة من اليابسة ناتجة عن انحسار في مياه البحر الميت من أملاك الشركة.

وبموجب المادة الثانية من عقد الامتياز «تمنح الحكومة الشركة وتتنازل لها بهذا الامتياز عن الحقوق والأراضي في منطقة الامتياز» إضافة إلى حقوق مائية في نهر الأردن، ما عدا توليد الطاقة الكهربائية، والبحر الميت وحفر آبار للحصول على الماء النقي الضروري من أجل «حق استخراج الأملاح المعدنية والمعادن والمواد الكيماوية... من مياه البحر الميت أو من تحتها وجعلها صالحة للعرض في الأسواق وبيعها فيها»[1]. وكل ذلك مقابل أجرة سنوية تبلغ جنيه واحد يدفع على قسطين! فضلاً عن الإعفاء الضريبي وتسهيلات تمكن الشركة، ومثلها شركة الكهرباء، من رفع الأسعار والرسوم إذا ما واجهت مشاكل مالية محتملة.

كما أعطى عقد الامتياز حقوقًا للشركة بنزع ملكية أية ارض خارج منطقة الامتياز تراها ضرورية من أجل مشروعها. وطبقًا لقانون الأراضي واستملاكها للغايات العامة سيطرت الشركة على أراض تقع في مدينة القدس وبعيدة عن البحر الميت. كما فوض القانون ذاته

---

(١) تحتوي مياه البحر الميت على الأملاح التالية :

١- كلوريد البوتاسيوم، ٢٠٠٠ مليون طن ٢. بروميد المغنيسيوم، ألف مليون طن ٣. كلوريد الصوديوم (ملح اعتيادي). ١١ ألف مليون طن ٤. كلوريد المغنيسيوم، ٢٢ ألف مليون طن ٥. كلوريد الكالسيوم، ستة آلاف مليون طن. وقدر العطاء قيمة ثروات البحر الميت بحوالي ٢٤٠ - ٥٠٠ ألف مليون جنيه إسترليني. ولمزيد من الإفادة يراجع كلاً من: - سليم (محمد عبد الرؤوف) و الجادر (عادل). - مرجعان سابقان - الصفحات ٤٢٦ و ٣٣٦ على التوالي.

للشركة الحق في ممارسة الصلاحيات المخولة للمندوب السامي، ولم تعد سيطرتها على الأرض أو نزعها بحاجة إلى إعلان مفاوضة أو موافقة من المندوب السامي.

ت- امتياز الحولة:

ينظر إلى أراضي منطقة الحولة على أنها الأخصب زراعيًا في فلسطين[1] دون منازع لاسيما وأنها ملتقى مائي منساب من أنهار الشمال والجبال الشمالية. وتبلغ مساحة المنطقة ٢٣٧ ألف دونم منها ١٩ ألف دونم هي مساحة المنطقة الجبلية التي لا تدخل عمليًا في نطاق أراضي الحولة و١٦١ ألف دونم هي مساحة الأراضي الوسطى والقسم الغربي من المنطقة. أما منطقة الامتياز فهي الأراضي المنخفضة والمستنقعات والبحيرات وتبلغ مساحتها ٥٧ ألف دونم.

وكانت الحكومة العثمانية قد منحت في شهر حزيران / يونيو سنة ١٩١٤ حق الامتياز لرأسماليين لبنانيين هما: محمد عمر بيهم وميشيل سرسق لتجفيف هذه الأراضي واستغلالها. وأنشأ الاثنان شركة لتنفيذ المشروع عرفت باسم «الشركة السورية العثمانية الزراعية المحدودة». وكان سليم علي سلام صاحب أكبر عدد من الأسهم فيها. غير أن ضغوط تعرضت لها الشركة انتهت ببيع حق الامتياز إلى «شركة تحسين الأراضي الفلسطينية المحدودة» اليهودية في ٣ تشرين أول / أكتوبر سنة ١٩٣٤ مقابل ١٩٢ ألف جنيه إسترليني. وعقدت الحكومة المنتدبة مع الشركة الصهيونية صاحبة الحق الجديد في الامتياز اتفاقًا يقضي بمنحها حق تنفيذ المشروع. وحُظِر على الفلاحين ممارسة أي نشاط في الأراضي التي جففوها زمن الحكم العثماني والتي بلَغت أكثر من ١٠,٠٠٠ دونم وباتت تقع في حدود منطقة الامتياز. كما حُظِر على غير الشركة الممنوحة ممارسة صيد الأسماك التي كانت بعض العائلات تعيش عليها.

وبالتأكيد ليست هذه الامتيازات هي الوحيدة التي منحتها بريطانيا لليهود في فلسطين. فبسبب عجز الوكالة اليهودية عن تمويل عمليات شراء الأراضي قامت حكومة الانتداب

(١) منحت حكومة الانتداب الجماعات الصهيونية امتياز تجفيف مستنقعات الحولة واستغلال أراضيها التي قدرت حينذاك بنحو ثلث مساحة الأراضي الخصبة في فلسطين. يراجع في ذلك: - سليم (محمد عبد الرؤوف). - ص ٢٦٨ / الحاشية ١١.

سنة ١٩٤٧ بمنح الوكالة اليهودية ١٩٥,٠٠٠ دونم مما أصبح يعرف بأراضي الدولة وكانت في حوزة العرب[1]. وعقب حاييم وايزمان، رئيس البعثة الصهيونية في فلسطين ثم الوكالة اليهودية، على هذه المشاريع وغيرها بقوله:

«إن مستعمرتي ناحلال ودجانيا والجامعة (العبرية) وأشغال روتينبرغ الكهربائية وامتياز البحر الميت، هذه كانت بالنسبة لي سياسيًا أكثر من جميع الوعود الصادرة عن الحكومات العظمى والأحزاب السياسية الكبرى. وما ذلك لنقص مشاعر احترامي نحو الحكومات والأحزاب أو لانتقاص في الاعتبارات الواجبة للتصريحات السياسية، وإنما لأن التصريح في اعتقادي يكون حقيقيًا فقط عندما يوازيه إنجاز لعمل في فلسطين. إن التصريح يعتمد على الآخرين. أما العمل المنجز فلا يعتمد إلا علينا نحن. هذا كنه حياتي الصهيونية»[2].

●●●

(١) صالح (عبد الجواد). - مرجع سابق - ص ١٣.

(٢) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٣٥٩. نقلاً عن مذكرات حاييم وايزمان: «التجربة والخطأ».

الجزء الثالث

الاقتلاع

الفصل الأول:

التجليات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى للتفكك

لا ريب أن آليات تفكيك المشاع، السابق ذكرها، وغيرها خلفت آثاراً بالغة على بنية المجتمع الفلسطيني. وعمليًا فقد تفكك المشاع تدريجيًا. فمن ٧٠٪ بداية الانتداب انخفضت النسبة إلى ٥٦٪ سنة ١٩٢٣[1] ثم إلى ٤٦٪ سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٤٠ قُدِّرت نسبة الأراضي المسجلة مشاعًا في القرية بـ ٢٠٪ فقط. ووفقًا لتقدير آخر، في أواسط الأربعينات كان لا يزال ساريًا نهج توزيع الأراضي المشاع من جديد بالنسبة لربع الأراضي المفتلحة في فلسطين[2]. وبما أن تفكيك المشاع مسألة استراتيجية فلا غرو أن تكون التغيرات التي مست المجتمع الفلسطيني توازي ما حل بالملكية.

أولاً: تداخل الملكية:

تتركز الغالبية الساحقة من السكان العرب والمهاجرين اليهود في القسمين الأوسط، بدءاً من بئر السبع، والشمالي من فلسطين. ففي هذه المناطق، حيث المجتمع العربي المحاصر، تَشكَّل المجتمع اليهودي اجتماعيًا واقتصاديًا عبر عمليات شراء الأراضي والامتيازات ونزع الملكية وإقامة المصانع والمستوطنات والورش والمزارع . . . الخ وحيثما امتلك اليهود الأرض وجد الاستيطان الذي بني كأساس اجتماعي واقتصادي واستراتيجي. وغدت الملكية تعبيراً صارخًا عن واقع اجتماعي مستحدث وسط واقع اجتماعي تقليدي.

---

٢٣٢ بحلول هذه السنة بات ٧٥٪ من أراضي المشاع مملوكا لأناس قاطنين خارج القرى. راجع: - أوين (روجر) - الموسوعة الفلسطينية ... - مصدر سابق - ص ٧٨٩.

٢٣٣ غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٨٦.

جدول رقم (٢٣): ملكية الأراضي اليهودية حسب الأقضية سنة ١٩٤٧٪

القضاء	٪
رام الله	
نابلس	٠,٠٩
جنين	٠,٥
الخليل	٠,٦
بئر السبع	١,٣
عكا	٣,٢
القدس	٣,٤
غزة	٥,٢
الرملة	١٣,٨
طولكرم	١٨
الناصرة	٢٤,٩
صفد	٢٧,٧
بيسان	٣٦,٨
حيفا	٤٢,٥
يافا	٤٣,٢
طبريا	٤٤

إذا تتبعنا أملاك اليهود في فلسطين لتبين أنها تتركز في مدن الشمال باستثناء عكا، حيث النسبة متدنية، ثم نزولاً إلى الجنوب بمحاذاة الساحل، وهي المناطق الأخصب زراعيًا والتي تتوفر على مصادر المياه. أما مدن الوسط (رام الله، جنين، نابلس والقدس) ومدن الجنوب (غزة، الخليل وبئر السبع) فلم تشهد حتى حينه سوى نشاط استيطاني ضئيل. والسؤال الآن هو: ما الذي يحدث لمدن قاربت استملاكات اليهود فيها على نصف مساحتها؟ إنه من المؤكد خلل بنيوي خطير في مستوى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الثقافية والسكانية ... الخ فالاستيطان اليهودي في الأراضي الزراعية العربية أفقرَ المدن والبلدات على السواء لاسيما وأن معظم البلدات في فلسطين تعتمد على التجارة مع سكان القرى المجاورة. وعندما تؤول الأرض إلى اليهود ويطرد

السكان المقيمون في القرى الكائنة في المنطقة فإن العلاقات ما بين القرى والبلدات المجاورة تحين نهايتها. إذ ينجح اليهود الذين يسكنون هذه الأراضي في منع العرب من التجارة مع هذه البلدات وتحول الشركات اليهودية دون كل الضروريات اللازمة لهم[1].

كما أن الحصول على مساحات واسعة من الأراضي التي امتلكها العرب أو فلحوها لم يكن بغرض تنميتها اقتصاديًا وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمناطق المحيطة والسكان العرب حسبما تزعم الوكالة اليهودية إنما بهدف ضرب التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لهم وحرمانهم منها، فالأراضي كانت مستغلة، أصلاً، من الفلاحين العرب. إذ لم ينمِّ اليهود أو يزرعوا سوى ٣٠٪ من مشترياتهم حتى سنة ١٩٣٦ وكانوا يجهدون لإفلاس الفلاحين العرب باللجوء إلى الزراعة الحقلية على امتداد فترات السنة في مستوطناتهم الزراعية المحاذية لحقول الفلاحين كيما يزيدوا من الكساد الاقتصادي وإفقار الفلاح العربي ودفعه نحو التخلص من أرضه وبيعها لهم[2]. ولقد اتبع اليهود هذا الأسلوب ضد الفلاحين الذين تقع ملكياتهم بمحاذاة المزارع اليهودية[3].

وإذا ما أُخذ بعين الاعتبار أن التجمعات اليهودية القائمة على الأراضي لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تنفصل أو تنعزل عن بعضها يغدو بديهيًا أن تتصل عبر شوارع وطرقات وخطوط اتصال ومواصلات وخدمات تجعل من التجمع اليهودي متماسكًا وساعيًا نحو التكتل في حين أن «تقطيع الأراضي العربية وصل إلى درجة خطيرة»[4] كما استنتج «سمبسون». ولقد أدت الضغوط على الأرض والسكان إلى وقوع انفجارات اجتماعية عنيفة بين العرب واليهود من جهة وبين البريطانيين من جهة أخرى. وكانت هذه الانفجارات علامة فارقة على انقسام حاد في المجتمع الفلسطيني الذي بات يؤوي مجتمعًا آخر (يهوديًا) ليس مميزًا عنه فحسب بل وفاعلاً ومناهضًا له.

(١) الحوت (بيان نويهض). - وثائق . . . - مذكرة اللجنة التنفيذية. - مصدر سابق - ص ٣٤٤.
(٢) نفس المصدر. - ص١٤٥.
(٣) غنيم (عادل حسن). - مرجع سابق - ص ٢٤.
(٤) أبو لغد (إبراهيم)، تحرير وإعداد. - مرجع سابق - مقالة: رودي (جون). - ص ١٤٧.

ثانياً: تصفية الرأسمــــال:

إن انتقال مساحات واسعة من الأراضي إلى اليهود أدت إلى انعكاسات حادة على الاقتصاد الفلسطيني. فقد كان من المحتمل أن تشمل الانطلاقة الرأسمالية التي تشهدها فلسطين المجتمع العربي وليس المجتمع اليهودي فحسب. إلا أن تصفية الملكيات الكبرى الفلسطينية والعربية خاصة رجحت ثقل الرأسمال اليهودي والأجنبي وحرمت الاقتصاد الفلسطيني التقليدي من أكبر الفرص للتراكم الرأسمالي الذي كان من الممكن أن تكون أملاك الرأسماليين العرب واستثماراتهم في البلاد قاعدته المركزية. وكان سهلاً على حكومة الانتداب فيما بعد أن تبرر سياستها في منح الامتيازات الكبرى لليهود بعدم أهلية الرأسمال العربي أو الفلسطيني بالرغم من أن مبدأ الرأسمال الذي اعتمدته حكومة الانتداب وأخلّ بتوزيع الثروة لم يكن اقتصاديًا إنما سياسيًا إلى حد كبير. فالأفضلية، عمليًا ومستقبلاً، كانت للرأسمال

اليهودي ثم في درجة تالية الإنجليزي والأمريكي فيما استبعد الرأسمال العربي كلية رغم المتوفر منه.

ففي سنة ١٩١٩، مثلاً، تقدم المرحوم فؤاد سعد بمشروع لإنارة مدينة حيفا بالكهرباء، ووافق الحاكم العسكري للمدينة ورفع المشروع إلى السلطة المركزية في القدس كيما تصادق عليه. بيد أنها توالت في تأجيل البت فيه إلى أن صادقت على مشروع «بنحاس روتنبرغ». هذا المشروع الذي ما كان ممكنًا أن يذهب إلى غير هذا الأخير في ضوء جهود حكومة الانتداب تصفية المصالح الاقتصادية العربية والأوروبية لتهيئة الظروف لاستبعاد الفلسطينية منها لصالح الرأسمال اليهودي بالذات، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مشروع اليوناني «مافرو ماتيس» الذي حصل على امتياز من الحكومة العثمانية لتوليد الكهرباء في فلسطين. وفي زمن الانتداب جدد صاحب الحق في الامتياز الرغبة في تثبيت حقه فأودع ملف المشروع في وزارة المستعمرات مشتملاً على جميع الضمانات المالية لتنفيذه. وكان ذلك قبل سنة واحدة من منح الامتياز إلى «روتنبرغ» الذي كان مشروعه قيد المفاوضة. وجاهد الرأسمالي اليوناني عبثًا لتثبيت حقه في تنفيذ المشروع غير أن البريطانيين طلبوا منه التفاهم مع الصهيونيين بالنظر إلى أن مشروعه يتعارض مع مشروع

روتنبرغ فرفض ذلك وتقدم بقضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي ثبتت امتيازه. ولكنه حُصِر بمنطقة القدس فقط وتسنى لـ «روتنبرغ» تنفيذ مشروع الإنارة الأكبر(١).

وثمة أمثلة كثيرة على جهود الإنجليز في تصفية البؤر الرأسمالية العربية أو الفلسطينية مثل البنك الزراعي العثماني الذي كان يقدم قروضًا ميسرة للفلاحين العرب ومشروع تجفيف الحولة الذي حاول صاحب الامتياز فيه علي سلام عبثًا الاحتفاظ به.

إذن تصفية الملكية العربية والمصالح الاقتصادية المرتبطة بها لم تكن البتة مجرد خسائر اقتصادية رأسمالية مؤقتة يمكن تعويضها. فلا هي خسارة مطلقة للأرض ولا استنزافًا للرأسمال. إنما تصفية نهائية لكليهما وإخراجًا لهما من مجالي التفاعل الاقتصادي-الاستثماري والانتفاع الاجتماعي. باختصار، مثَّل انتقال الأرض النهائي لليهود وهجرة الرأسمال العربي إلى مواطنه الجديدة مع مآل الامتيازات الكبرى إلى اليهود انهيارًا تاريخيًا غير مسبوق في البنى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة منذ زمن بعيد.

ثالثًا: طرد السكان أو الإخلاء:

تعتبر مشكلة طرد السكان من أراضيهم بعد انتقالها لليهود [الإخلاء] الأشد قسوة وإيلامًا في تاريخ الشعب الفلسطيني. وهي بحق أول بوادر اللجوء والشتات الفلسطيني. فقد خلقت طبقة من الفلاحين المشردين [المعدمين] جراء قيام كبار الملاك ببيع الأراضي التي كان يشغلها هؤلاء الفلاحين بالاستئجار أو بالمحاصصة إلى اليهود خالية من السكان. والأمثلة أكثر من أن تحصى أو تعد. وأبرزها حين وجدت آلاف الأسر الفلسطينية نفسها بلا أرض أو مأوى لما باع «السراسقة» أكثر من ربع مليون دونم من أراضي مرج بن عامر فتشرد ما بين ٢٠ - ٢٥ قرية عربية يسكنها قرابة ٢٥٤٦ أسرة تعد نحو ١٥ ألف نسمة(٢).

(١) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٣٢٥، وكذلك الحاشية رقم ٢ - نفس الصفحة.

(٢) بويصير (صالح مسعود). - مرجع سابق- ص ٤٨١. وحسب لجنة شو أدت الصفقة إلى طرد ١٧٤٦ عائلة عربية تشكل ٨٧٣٠ فردًا.

وذات الأمر حصل في أراضي وادي الحوارث الذي باعته أسرة الطيّان إلى اليهود. وهو سهل خصب ينبسط على السهل الساحلي قضاء طولكرم ويمسح ما بين ٣٢ - ٥٠ ألف دونم. وتعود ملكيته إلى ٢٤٠٠ فرد أجبروا على إخلاء الوادي بالقوة العسكرية البريطانية التي آزرت اليهود فيما زُعم حقهم في الاستيلاء على الوادي علمًا أن الفلاحين لم يكن لهم أي شأن في صفقات البيع مثلما كان أمرهم في مرج بن عامر أو سهل الحولة. فأينما تكررت صفقات البيع سواء في السهول أو في مناطق الامتيازات كان الفلاحون ضحايا وآخر من يعلم؛ فيجبروا على إخلاء حقولهم ومنازلهم ويمنعوا، كما حصل في منطقة امتياز الحولة، من ممارسة أي نشاط زراعي أو صيد الأسماك التي كانت حرفة البعض منهم.

وفي حقيقة الأمر فإن المشكلة [الإخلاء] لا تتوقف أضرارها على المقيمين في المكان والعاملين فيه. فهي تتعدى ذلك للمس المباشر بكل الممتلكات والفلاحين المجاورين ففلاحي وادي الحوارث الذين كانوا يملكون نحو عشرة آلاف رأس من الماشية خسروا أراضيهم ومراعيهم وتراثهم الزراعي. كما كان ينتفع من الوادي أكثر من عشرة آلاف عربي يسكنون المناطق المجاورة من قضاء طولكرم[1]. و«لم يسبق أن سجل في التاريخ، قبل صدور وعد بلفور، لأي مزارع عربي أن أخلي من ملكيته كنتيجة لانتقال الأرض إلى شخص آخر»[2]. كما أنه لم يفد أي من الفلاحين من قوانين حماية المستأجرين الذي يقضي بأسلوب القطعة البديلة. أي أن شُراة الأرض ملزمون بتوفير أرض بديلة لكل فلاح أخلي من أرض له اشتراها اليهود كيما يستأنف حياته ويعيل عائلته أو يعطى التعويض المناسب. و «لم يحدث أن أخرج فلاح من أرضه وتأمن على أرض جديدة. ولا في حادثة واحدة. أما التعويض فقد كان قليلاً جدًا ولم يكن سخيًا إلا في حالة المختار وأعيان القرية. أما الأكثرية الساحقة فلا»[3]. وحتى سنة ١٩٣٠ «كان عدد الفلاحين المطرودين من أرضهم يبلغ عشرين ألفًا من أصل ١١٩ ألف فلاح عربي في فلسطين»[4].

---

(١) نفس المرجع. - ص ٤٨١.

(٢) الحوت (بيان نويهض). - وثائق ... - مذكرة اللجنة التنفيذية - مصدر سابق - ص ٣٤٤.

(٣) كنفاني (غسان). - ثورة ٣٦ - ١٩٣٩ / مرجع سابق - ص ٥٢.

(٤) نفس المرجع. - ص ٥١.

رابعاً: البطالة العربية:

أجمل «جون رودي» ما يعتبره خبير الأراضي اليهودي «غرانوت» سياسة قومية للأراضي تكفَّل الصندوق القومي اليهودي [الكيرن كاييمت] بإدارتها والإشراف عليها. وهي:

- ملاءمة قطعة الأرض المعنية لاستعمار كبير الحجم واقتصادي الطابع.
- وفي المقام الأول المكانة التي يمثلها ذلك في بناء أكثرية يهودية وبلوغ هذه الأكثرية.
- الحؤول دون إقامة مستوطنات منعزلة تكون عرضة لهجمات الجماهير العربية التي تزداد مرارة.
- وعندما وضع المناخ الدولي مسألة الوصول إلى الدولة اليهودية كلها أو في جزء منها موضع التساؤل، أصبح استملاك الأراضي لأغراض سياسية يتصاعد بغية مواجهة الدول الكبرى والمنظمات الدولية بحضور يهودي قائم في المناطق المعرضة للخسارة أثناء المفاوضات المحتملة[1].

وفي المادة الثالثة من دستور الوكالة اليهودية سنة ١٩٢٩ ثمة تنصيص واضح على السياسات الاقتصادية التي تقوم على مبدأ وقف الأرض والعمل:

د- يجري ابتياع الأراضي كأملاك يهودية، وبموجب أحكام المادة ١٠ من هذا الاتفاق. وتسجل ملكية الأراضي المبتاعة باسم

الصندوق القومي اليهودي على أن تصبح فيما بعد ملكًا ثابتًا وشرعيًا للشعب اليهودي.

هـ- تعمل الوكالة على إنجاح الاستيطان الزراعي القائم على العمل اليهودي. كما تعتبر من المسائل المبدئية ضرورة استخدام اليد العاملة اليهودية في جميع المشاريع والأعمال التي تتعهد الوكالة تنفيذها أو تنميتها»[2].

---

(١) أبو لغد (إبراهيم). - تهويد فلسطين - مقالة: رودي (جون). - ص ١٤٤.
(٢) نفس المرجع. - ص ١٤٥.

وفيما يتعلق بتأجير الأراضي فقد كان على الصندوق القومي أن يتعامل مع اليهودي فقط. وبموجب عقد الاستئجار يتعهد «المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط». ويستعمل العقد قيوداً على المستأجر، إذ يدفع عن كل مخالفة غرامة بعشرة جنيهات. وفي حال وقوع ثلاث مخالفات نصية يفقد المستأجر حقه في الأرض التي يستردها الصندوق دون دفع أي تعويض. أما الأرض فلا يمكن أن تكون إلا في حوزة اليهودي، وفي حال وفاة المستأجر وكان وريثه غير يهودي فللصندوق الحق في استرداد الأرض[1].

إزاء هذه السياسة العنصرية، هل كان «المعدم» وحده المتضرر؟

الواقع أن كل الطبقة العاملة الفلسطينية تضررت بشكل رهيب من سياسة وقف الأرض والعمل لاسيما وأن البطالة بين العرب بلغت أرقاماً قياسية[2] تزامنت مع سنوات حادة من القحط والجفاف في الأعوام ١٩٢٢/ ٢٣ و ١٩٢٨ فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ ثم سنوات الثورة ١٩٣٦ - ١٩٤٠، والسؤال هو كيف تفاقمت مشكلة البطالة؟

لا شك أن الرأسمال اليهودي المتدفق نقل فلسطين من مجتمع زراعي قبل الانتداب إلى مجتمع زراعي- صناعي حينه. وإزاء تشجيع الصناعة اليهودية النامية مقابل تهميش البرجوازية الصناعية / المالية المحلية انقسم المجتمع الفلسطيني إلى نمطين اجتماعيين اقتصاديين. الأول هو مجتمع يهودي زراعي- صناعي نامي ومتطور، يوازيه مجتمع محلي تقليدي متخلف. هذا الانقسام أدى إلى استغلال عمال المدن فانخفضت الأجور وأصبحت دون الحد الأدنى الذي تحتاجه العائلة بكثير وهو أحد عشر جنيهاً. ففي شهادته

---

(١) عبوشي (واصف). - ص ١٠٢.

(٢) الحوت (بيان نويهض). - وثائق . . . - مذكرة اللجنة التنفيذية - مصدر سابق - ص ٣٤٤, قدرت اللجنة التنفيذية العربية عدد العاطلين عن العمل من العرب بنحو ١٠٠٠٠ عامل عربي بسبب الهجرة اليهودية وسياسة بناء الوطن القومي اليهودي. ورأت أن العرب لم يعرفوا البطالة أبداً قبل الاحتلال البريطاني. وذكر دافيد وينز، في حاشية مقتبسة، أن نسبة البطالة خلال سنتي ٢٦ و ١٩٢٧ بلغت ٨٤٠٠ عاطل عن العمل عند اليهود فقط. أي مستوى يتطلب من الحكومة تقديم مساعدات واسعة للإغاثة. أما البطالة بين العرب فقد وصلت في الوقت نفسه إلى حدود ٥٠,٠٠٠ عاطل عن العمل. يراجع في «تهويد فلسطين»: - وينز (دافيد). - فشل المقاومة العربية - مرجع سابق - ص ٢٤٥، المتن والحاشية رقم ٥٨.

أمام لجنة بيل الملكية قال جورج منصور سكرتير جمعية العمال العربية في يافا: «أنه بناء على إحصاء تناول ألف عامل في يافا عام ١٩٣٠ تبين ... أن ٥٧٪ من العمال العرب دخلهم أقل من ٢,٧٥ جنيهًا و٢٤٪ أقل من ٤,٢٥ جنيه و١٢٪ أقل من ٦ جنيه و٤٪ أقل من ١٠ جنيهات و١,٥٪ أقل من ١٢ جنيه و٠,٥٪ اقل من ١٥ جنيه»[١]. هذا يعني أن التمييز ضد العرب كان يترجم في المدن ليس في «وقف العمل» فقط بل في انخفاض الأجور والطرد وغياب الحقوق في حال الحصول على فرصة عمل.

أما بالنسبة لفئة المعدمين الذين غالبًا ما اضطروا، إن أمكن، إلى العمل كعمال موسميين فقد وجدوا أنفسهم بلا عمل خاصة في مزارع ومنشآت الصندوق القومي الذي امتلك حتى سنة ١٩٤٧ نحو ٨٥٦,٠٠٠ دونم[٢] من الأراضي الزراعية في البلاد. وهكذا تدفقت أعداد هائلة من الفلاحين المعدمين إلى المدن بحثًا عن فرصة عمل وتحولوا إلى بروليتاريا ضخمة لا زالت تشكل الفئة الأكبر من المجتمع الفلسطيني حتى هذه الأيام. ولقد لاحظ جون هوب سمبسون في تقريره الصادر سنة ١٩٣٠ أثار السياسة العنصرية للوكالة اليهودية مشيرًا إلى أن: «النتيجة التي أسفر عنها شراء الصندوق القومي اليهودي للأراضي في فلسطين هي إخراج تلك الأراضي عن إقليم البلاد. فيبطل إذاك كونها أرضًا يستطيع العربي أن يجني منها أية منفعة الآن وفي المستقبل. وليس فقط أنه لا يستطيع أبدًا تعليل النفس باستئجارها أو حراثتها، بل هو محروم إلى الأبد، بموجب أحكام الإيجار الصارمة لدى الصندوق القومي اليهودي، من الاستخدام في تلك الأرض. فالأرض ملك موقوف وثابت ولهذا السبب يقلل العرب من أهمية الإعلانات التي يجاهر بها الصهيونيون عن المودة والنية الحسنة نظرًا للسياسة التي تبنتها عمدًا المنظمة الصهيونية»[٣].

خامسًا: فئة المعدمين:

لما أطلعت لجنة التحقيق الملكية على التحقيق الذي قام به المستر «لويس فرنش» نيابة عن حكومة الانتداب بهدف تحديد عدد «المعدمين» أبدت اللجنة أسفها لأن التحقيق جاء

---

(١) كنفاني (غسان). - مرجع سابق - ص ٤٧ نقلاً عن: - مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية. - دمشق - مطبعة الاعتدال - السنة، ١٩٣٨، ص ٥٤.

(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٥٥.

(٣) عبوشي (واصف) و رودي (جون). - مرجعان سابقان - ص ١٠٢ و ١٤٥ على التوالي.

جزئيًا وبالتالي خلواً من أي ضبط موضوعي لمفهوم المعدم، والسبب في ذلك الجهل. فقد جاء في التقرير أن التحقيق:

«لم يتناول إلا المزارعين العرب الذين فقدوا الأراضي التي كانوا يزرعونها بطريق الاستئجار، فلم يشمل المزارعين الذين أضاعوا فرصة العمل في الأرض كعمال بالأجرة. وكثيراً ما أسيء فهم المجموع الرسمي للعرب الذين «لا أرض لهم» من قبل أولئك الذين يجهلون نطاق هذا التعبير المحدود . . . »[١].

وبدون شك، فإن اللجنة الملكية أدركت أبعاد المفهوم بيد أنها توقفت عن الخوض فيه. فالمعدم مفهوم يتصل اتصالاً مباشراً بمفهوم الفلاح حتى أن أحدهما يكاد ينسخ الآخر. وإن برزت مشكلة فلأنها تتصل بتعريف الوكالة اليهودية لـ «المعدم» وتبني حكومة الانتداب لهذا التعريف وليس الأمر «جهلاً». ففي مستوى أول يبدو «المعدم» هو ذلك الفلاح الذي فقد أرضه أو معاشه من الأرض ولم يعد له أية أرض أو أي عمل في الأرض. وفيما مضى كان هذا الفلاح يضطلع بآليات العمل والإنتاج الفلاحيَّين ويتحمل نفقاتها ويتحصل على دخل ما أو معين. وكان إما مالكًا صغيراً أو متوسطاً أو مستأجراً للأرض. وهكذا فهو أحد هؤلاء الثلاثة. وفي مستوى آخر، ونظراً لاتساع فئة المعدمين، وجدت الوكالة اليهودية نفسها مسؤولة بسبب انتقالات الأراضي لليهود، عن عدد محدود جداً منهم قياسًا بما ورد في الخطة السياسية للحكومة البريطانية سنة ١٩٣٦ بأنهم يشكلون ٢٩,٤٪ من المعتاشين على العمل الفلاحي. ورُدَّت هذه الظاهرة إلى عوامل ديمغرافية وموروثة تتحكم فيها الزيادة الطبيعية للسكان وتفتت الملكية بفعل تقسيم الإرث أكثر مما هي بسبب انتقالات الأراضي لليهود. وحسب الوكالة اليهودية فـ«المعدم» حتى وإن كان كذلك، فليس بسبب النشاط الكولونيالي اليهودي. كما أنه ليس ثمة مشكلة بهذا الصدد، لاسيما، وأنه جرى تعويض لمن افترضت الوكالة أنه تضرر، أو تأمَّن على قطعة أرض جديدة تكفي لإعالته. أما حكومة الانتداب فقد تبنت التصور اليهودي لمفهوم المعدم، ووضع المستر «لويس فرنش» ستة شروط تحدد هويته. لذا لم يكن غريبًا أن تتشابه إحصاءات الوكالة اليهودية مع إحصاءات حكومة الانتداب بشأن عدد المعدمين[*].

(١) تقرير اللجنة الملكية . - مصدر سابق - ص ٣١٨.

(*) يفضل التذكير بـ«الإشكالات المنهجية السابقة الذكر».

ولكن التصورات اليهودية الشروط الستة تتناقض كل التناقض مع مفهوم الفلاح، الذي يستغرق كل سكان الريف، كونها تُحدّ من نطاق مفهوم الفلاح وماهيته باعتبار أن الريف هو نمط حياة اجتماعي واقتصادي وقيمي لا يتجزأ مثلما أن النشاط الكولونيالي لا يتجزأ. هذا النشاط، وليس جزءاً منه، أنتج فئة المعدمين التي تعكس، في واقع الأمر، وبشدة، التركيب الاجتماعي في الريف قبل الانتداب. فصغار الملاكين أو متوسطوهم والحراثون والحطابون والسقاؤون وعمال الزراعة وسائر التصنيفات المهنية والوظيفية لسكان الريف هم بالضرورة فلاحين بما أنهم يعيشون في (وعلى) منتجات المجتمع الريفي وقيمه. فهل يمكن أن يقتصر عددهم على بضعة مئات كما ترغب الوكالة اليهودية والحكومة؟

حين أصدرت الحكومة البريطانية خطتها السياسية لسنة ١٩٣٠ [كتاب باسيفيلد الابيض] كانت قد استعانت بكافة التقارير والدراسات السابقة لاسيما تقريري السير والتر شو والسير جون هوب سمبسون ودراسة لجنة جونسون - كروسبي. وفي الكتاب الأبيض ذكرت الحكومة المركزية أن نسبة المعدمين تصل إلى ٢٩,٤٪. وهذا الرقم يخص نتائج دراسة «كروسبي» لـ: ١٠٤ قرى عربية، فيما تجاهلت تقدير «سمبسون» البالغ نحو ٤٠٪ لنفس الفئة[1].

ومن جهته يقدم المكتب العربي في لندن إحصاءات تستند لما ورد في الكتاب الابيض. فمن ٢٩,٤٪ سنة ١٩٣٠ ارتفعت نسبة المعدمين إلى ٤٠٪ سنة ١٩٤٧, وهذا مؤشر على هبوط متزايد في مستويات المعيشة والدخل للمجتمع الريفي، وكذلك في مستويات التشرد. فمن بين ٧٨٧,٠٠٠ عربي يسكنون الريف سنة ١٩٤٧ يوجد ٣٤٣,٠٠٠ بمقدورهم العيش من ناتج الأراضي التي بحوزة المجتمع الريفي[2].

سادساً: الملكية اليهودية:

أ. المساحة:

يتخلل تحديد حجم الملكية اليهودية من أراضي فلسطين بعض العثرات لاسيما وأن المصادر اليهودية أبت على الدوام الكشف عن حجم ما يملكه اليهود من الأراضي. وبدون

(١) سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص ,٢٧١

(٢) نفس المرجع . - ص ,٦٢٠

شك فإن مبعث الإحجام اليهودي سياسي- أيديولوجي. ذلك أن ضآلة الملكية اليهودية لا تتيح تحقيق أغراض سياسية تتناسب مع حجم الملكية من جهة وحجم المجتمع اليهودي في فلسطين قياسًا إلى المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى. لذا تحفظت الوكالة اليهودية والمصادر الصهيونية على الأرقام الحقيقية ودأبت على الإعلان عن عجز أية جهة في تحديد حجم الملكية اليهودية من الأراضي «وأن اليهود يمتلكون من الأراضي أكثر مما تعترف به السلطات الأخرى»(١).

ومن اللافت للانتباه أن هذه الادعاءات ما زالت قائمة(٢) بالرغم من تفنيدها بأرقام دامغة ومن عدة مصادر كما فعل سامي هداوي أحد أبرز الباحثين المتخصصين في مشكلة الأراضي في فلسطين(٣). إذ «بالرغم من النفوذ الصهيوني على حكومة الانتداب والمساعدة التي تلقتها (الوكالة اليهودية) فإن حجم الأراضي اليهودية الممتلكة حتى تاريخ ظهور الدولة اليهودية إلى الوجود كانت نسبة مئوية صغيرة قياسًا إلى المساحة الكلية لفلسطين».

---

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٣٤٦.

(٢) يمكن المقارنة مع: - .Porath (Y.), Ibid, P. 82 إذ يطعن في كل الإحصاءات أيًا كان مصدرها بما في ذلك المسندة إلى الحكومة والوكالة اليهودية. ويقول:

It is difficult to fine accurate figures as to the amount of land the Jews actually bought. The figures supplied by the Government and the Jews Agency differ substantially. Furthmore, Since some of the Purchases were concluded by Private individuals and organizations over which the JA had no authority, We are inclined to think that their figures are not definite. On the other hand, the official data is based to a large extent on the registration of the transactions in the Land registers. And since many transactions were not recorded the official figures should not be regarded as conclusive. The two sets are mere indicators."

من الصعوبة الحصول على أرقام دقيقة عن حجم الأراضي الحالية التي اشتراها اليهود. والأرقام المقدمة من الوكالة اليهودية أو الحكومة ذات اختلافات جذرية. فضلاً عن ذلك، فإن بعض المشتريات لا تدخل ضمن قائمة المشتريات اليهودية من الأراضي كونها أراض أعطيت كامتيازات خاصة. وحتى الأرقام التي قدمتها المنظمات اليهودية عبر الوكالة اليهودية غير رسمية. إذ إنها بلا سند أو مرجع. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن تلك الأرقام غير محددة أو واضحة. من جهة أخرى فالبيانات الرسمية اعتمدت في تقديراتها للمساحات الكبرى على معاملات تسجيل ضُمِّنت في الملفات بهدف تسجيلها في سجلات الأراضي. ولأن الكثير منها لم يسجل كأرقام رسمية سوف لن تكون محل اعتبار حاسم. ببساطة، التقديرين البريطاني واليهودي غير عمليين».

(3) Hadawi (S.), Bitter Harvest l Ibid., P. 63 - 65.

٥٢٤ , ٧٦٦ , ١٢ دونمًا بنسبة ٥ , ٤٨٪ .

حيازات عربية دونمًا بنسبة ٦٧ , ٥٪ .

حيازات يهودية ٦٩٠ , ٤٩١ , ١ دونمًا بنسبة٦٧ , ٥٪ (١) .

أراضٍ عامة وقد قدَّم «هداوي» ثلاثة مصادر إحصائية لضبط الملكية اليهودية :

١ - إحصاءات القرى Village Statistics:

صدر هذا المصدر عن دائرة استيطان الأراضي في حكومة الانتداب « Department Of Land Settlement» سنة ١٩٤٥ وورد فيه رقم دقيق يشير إلى أن اليهود امتلكوا ٦٩٩ , ٤٩١ , ١ دونمًا أو بنسبة ٦٧ , ٥٪ من المساحة الكلية لفلسطين .

٢- في سنة ١٩٤٥ / ٤٩ كانت دائرة الأراضي والمساحة في فلسطين «The Survey Of Palestine» قد أعدت حكومة فلسطين لتحقيق تجريه اللجنة الأنجلو- أمريكية . وأعلنت أنه :

«بين افتتاح دوائر تسجيل الأراضي في أكتوبر ١٩٢٠ و٣١ ديسمبر ١٩٤٥ كانت المشتريات اليهودية من الأراضي المسجلة قد بلغت ٩٣٨,٣٦٥ دونمًا . والافتراض بأنهم امتلكوا ٠٠٠ , ٦٥٠ دونم حتى أكتوبر ١٩٢٠ هو إدعاء مقبول عمومًا . وأن المساحة التي يمتلكونها الآن، ربما تثبت، بحوالي ٠٠٠ , ٥٨٨ , ١ دونم»(٢) .

٣- أما خبير الأراضي الإسرائيلي أبراهام غرانوت [غرانوفسكي] فقد أورد أن المساحة الكلية الممتلكة قانونيًا لليهود حتى نهاية سنة ٧١٩٤ بلغت ٠٠٠ , ٥٨٨ , ١ دونم . وأن ٠٠٠ , ١٨١ دونم منها كانت على شكل امتيازات كبرى من حكومة فلسطين(٣) . ويعلق «هداوي» على المصادر الثلاثة بالقول :

«إن الأرقام المقدمة من ثلاثة مصادر مختلفة متشابهة جدًا . وأي منها مقبول ويمثل حجم ما امتلكه اليهود من أرض فلسطين . وتبقى حقيقة أن الحيازات اليهودية حتى تاريخ

(١) هذه الأرقام مأخوذة عن : - سليم (محمد عبد الرؤوف) . - مرجع سابق - ص ٣١٩ .
(٢) المقارنة مع الجدول رقم ١٥ .
(٣) الجدول ذاته .

ظهور دولة إسرائيل إلى الوجود في ١٩٤٨ لم تتعد ٦٪ من مساحة الأراضي الكلية لفلسطين».

هذه الحقيقة ثبتت باعتراف مسؤولين كبار في الوكالة اليهودية شهدوا بها وتضمنها تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين [الاونسكوب] UNSCOP فقد ذكر «ديفيد بن غوريون» في شهادته أمام اللجنة الدولية أن العرب يمتلكون ٩٤٪ من الأراضي بينما يمتلك اليهود ٦٪. وأفاد زميله موشي شرتوك: «أن اليهود اليوم يمتلكون أكثر بقليل من ٦٪ من أراضي فلسطين، وأن ٤٠٪ - ٤٥٪ من هذه الأراضي (اليهودية) هي ملك قومي بحوزة الصندوق القومي اليهودي». بيد أن الخبير المالي في الوكالة اليهودية «ديفيد هوروفيتش» كان أكثر صراحة في شهادته حين ذكر: «أن الأراضي التي «يحتلها» اليهود تشكل ٩,٦٪ من مجموع أراضي فلسطين، وأن الأراضي التي بحوزة العرب تبلغ ٩٣٪»[1].

ولعدة أسباب يبدو أن الرقم الأخير أكثر دقة من غيره. فالأول والثاني يتطابقان مع ما أوردته دائرة المساحة في فلسطين وتبناه «غرانوفسكي». أما الثالث (٩,٦٪) فقد تشابه مع رقم أورده مصدر إسرائيلي آخر هو «رايخمان» وبما أنه نسبي فثمة احتمال كبير للتطابق معه الأمر الذي يعني أن الرقمين النسبي و الإحصائي ذوا مصدر واحد. فقد قُدِّرت مساحة فلسطين اليابسة، ما عدا البحيرات، بـ٠٢٣, ٣٢٣, ٢٦ دونمًا. وفيما يشير الرقم النسبي «٩,٦٪» إلى مساحة بالممتلكات اليهودية من الأراضي تعادل ٢٨٩, ٨١٦, ١ دونمًا فإن رقم «رايخمان» هو ٣٨٦, ٨٠٢, ١ دونمًا[2]. بيد أن الأرقام ما زالت بحاجة إلى معالجة. فالإحصاءات التي نقلتها «الأونسكوب» من على لسان ممثلي الوكالة اليهودية إنما تعود لسنة ١٩٤٦، في حين أن اليهود حصلوا على أزيد من مائتي ألف دونم بعد عام ١٩٤٦ من بينها ٠٠٠, ١٩٥ دونم قامت حكومة الانتداب بتأجيرها للوكالة اليهودية من أراضي الدولة بسبب عجز، الأخيرة، عن شراء حاجتها من الأراضي[3].

---

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ١٩٨. يتناول جدول "رايخمان" معلومات إحصائية مفصلة بدقة عن الأراضي التي امتلكها الصندوق القومي اليهودي "الكيرن كاييمت" والشركات اليهودية الكولونيالية الخاصة في كل قضاء من الأقضية الستة عشر في فلسطين منذ سنتي ١٩١٤- ١٩٤٧، ومصدر هذه الأراضي إن كان بواسطة الشراء أو بالامتيازات الممنوحة. نفس المرجع و الصفحة.

(٣) صالح (عبد الجواد)، رودي (جون). - مرجعان سابقان - ص١٣ و ١٤٨ على التوالي نقلاً عن حكومة فلسطين.

وإذا أضيفت هذه المساحة إلى ما امتلكه اليهود حتى نهاية سنة ١٩٤٦، ووفقًا لإحصائية «رايخمان»، فإن الملكية ترتفع إلى ٢,٠٠٢,٣٨٦ دونمًا أو أكثر بقليل أو بنسبة ٧,٦١٪ من إجمالي مساحة فلسطين.

وينقل باحث عربي عن مصادر مماثلة أن إجمالي ما يمتلكه اليهود من الأراضي يصل إلى ٢,٠٧٥,٠٠٠ دونم يمكن ردها إلى المصادر التالية[1]:

٥٠٠,٠٠ هبات منحتها حكومة الانتداب للوكالة اليهودية على شكل امتيازات.
اشتراها اليهود من الملاكين العرب غير الفلسطينيين موزعة على المناطق التالية:

- ٤٠٠,٠٠٠

- ٦٢٥,٠٠٠: ١٦٥,٠٠٠ دونم أراضي الحولة

- ٣٢,٠٠٠ دونم أراضي وادي الحوارث

٢٨,٠٠٠ دونم تقع في مراكز وأقضية مختلفة

٣٠٠,٣٠٠٠ اشتراها اليهود من فئات مختلفة، بأساليب شتى، من الملاكين الفلسطينيين من بينها ٥٠,٠٠٠ دونم بعقود شخصية لم تسجل في الدوائر الرسمية.

١,٤٢٥,٠٠٠ مجموع مساحة الأراضي التي حصل عليها اليهود خلال عهد الانتداب البريطاني.

٦٥٠,٠٠٠ حصل عليها اليهود خلال الحكم العثماني (١٨٤٨ - ١٩١٨)

٢,٠٧٥,٠٠٠ مجموع مساحة الأراضي التي كانت في حوزة اليهود وتملُّكهم حتى أيار ١٩٤٨.

ب. النوعية:

باستثناء القليل من الأراضي التي استصلحها اليهود، فكل الأراضي التي امتلكوها

(١) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٢٥٠. نقلاً عن: - الغوري (إميل). - المؤامرة الكبرى - ص ٤٣.
وكذلك: . - المعذبون في الأرض - ص ٢٦.

هي أراض زراعية تمثل ما نسبته ٥٤ , ٢٢٪ [١] من مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين على افتراض القبول بأن مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين وصلت، حسب الإحصاءات الحكومية سنة ١٩٤٥، إلى نحو ٥٣٨ , ٢٠٥ , ٩ دونمًا. وكانت هذه المساحة موزعة كما يلي:

الحيازة	المساحة بالدونم	٪
العرب	٧,٧٩٧,١٢٩	٨٤,٧
اليهود	١,١٧٦,٧٤٥	١٢,٧٨
أراضي عامة	٢٣١,٦٦٤	(٢)٢,٥٢

وحسب هذه الإحصائية فإن اليهود يزرعون ٥٧٪ من الأراضي التي يمتلكونها. أما بقية الأراضي فهي تمثل كل الأملاك العقارية موزعة على البنية التحتية ومكوناتها من مصانع، ورش، منشآت، طرقات، مساكن . . . الخ وفي ضوئها يمكن فهم المجتمع اليهودي على أنه مجتمع زراعي- صناعي فيما يبقى المجتمع الفلسطيني زراعيًا بدرجة كبيرة ولكن بشكل مختلف عن ذي قبل.

---

(١) أبو لغد (إبراهيم). - مقالة: رودي (جون). - مرجع سابق - ص ١٤١ / الحاشية رقم ٢٠. إذ يقول: «إن الصورة المنقولة غالبًا في الكتابات الدفاعية الصهيونية عن أرض ضئيلة السكان وصحراوية الطابع في معظمها ... مبالغ فيها إلى درجة خطيرة. والأمثلة التي تؤيد العكس وفيرة جدًا. فالسير هربرت صموئيل وصف مرج بن عامر بأنه صحراوي في معظمه وغير مستغل قبل مجيء الاستيطان اليهودي إلى هناك في مستهل العشرينات . . . وهذه الأرض كانت هي نفسها التي وصفها لورانس أوليفانت عام ١٨٨٧ بقوله: "بحيرة خضراء ضخمة من القمح المتماوج، حيث ترتفع تلالها المتوجة بالقرى كالجزر في وسطها. وهي تقدم للناظر إحدى الصور البالغة التأثير عما يمكن تصوره من الخصب الوفير". أما النسبة المشار إليها، في المتن، فتقدرها الوكالة اليهودية بـ ٢٥ , ٣١٪ من الأراضي الزراعية. يراجع: - نخلة (إميل). - مرجع سابق - ص ٢١٧. نقلاً عن: - مجلة معهد البحوث والدراسات العربية - العدد١ - السنة ١٩٦٩ - ص ٣١٢.

(٢) سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص, ٣١٩ نقلاً عن: " إحصاءات القرى " لـ: سامي هداوي، ص ,١٩ ويذكر أن حكومة الانتداب قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها اليهود في فلسطين بنحو ١٥٪، وقد وردت هذه الإحصائية في مذكرة رفعتها الحكومة إلى لجنة «الاونسكوب» في ١٤ / ٧ / ١٩٤٧, يمكن الإحالة إلى: - سامي (هداوي). - الحصاد المر - مرجع سابق - ص ٨٠.

ت. المصـادر

وفيما يتعلق ببيعات كبار الملاكين الفلسطينيين لأجزاء من أراضيهم إلى اليهود تشير الكثير من المراجع العربية خاصة إلى عائلة التاجي الفاروقي المقيمة في منطقة الرملة على الساحل الفلسطيني، فيما تنفرد المراجع والمصادر اليهودية وحدها بالإشارة إلى عائلة الحسيني. وتؤكد جهات بحثية أخرى عدم صحة هذا الزعم. ويقول جون رودي: «أن الكثيرين من أصحاب الملكيات الكبرى، مثل آل الحسيني، حافظوا على أملاكهم مصونة إلى النهاية»[1].

وأشار باحث آخر إلى أنه: «من الغريب أنه ورد في إحدى الرسائل المرسلة من القنصل البريطاني في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية في [٧ يناير كانون ثاني ١٩٣٧] أن القنصل تكلم مع رئيس اللجنة الملكية عندما زار دمشق خلال أيام عيد الميلاد حول بيع الأرض للصهيونيين بواسطة القيادات العربية في فلسطين وسوريا وأخبرهم عن حالات عمل فيها أمين الحسيني نفسه كوسيط في بيوع من ملاك عرب إلى الصهيونيين واقترح القنصل أن يتضمن تقرير اللجنة بيانًا يمثل هذه الصفقات التي يمكن التحقق منها من سجلات الأراضي في فلسطين. لكن تقرير اللجنة الملكية لم يتضمن هذا البيان كما لم أجد في مصادر أخرى إشارة إلى توريط أمين الحسيني في مثل هذا العمل»[2].

---

(١) أبو لغد (إبراهيم). - مرجع سابق - مقالة: رودي (جون). - ص ١٤٩.

(٢) غنيم (عادل حسن). - مرجع سابق - ص ١٢٠.

وفي هذا السياق ثمة دراسة أمريكية أعدها «كينيث شتاين» وصدرت عن جامعة نورث كارولينا سنة ١٩٨٤ بعنوان «مسألة الأرض في فلسطين» تتهم بعض قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ببيع أراض من ممتلكاتهم لليهود. وتضمن المؤلف لائحة تتهم نحو ٧٢ عائلة بما فيها عائلة "الحسيني" وفي مقدمتهم عميدها الشيخ موسى كاظم الحسيني. ومن جهتها قامت باحثة فلسطينية بالرد على لائحة "شتاين" وكتابه مبينة ما قامت به النخبة الفلسطينية من الحركة الوطنية الفلسطينية من إجراءات للحيلولة دون بيع الأراضي خاصة بين فئات الفلاحين البسطاء ممن لا يعرفون كيف تؤول عمليات البيع إلى اليهود بواسطة السماسرة والمرابين. ومن بين الإجراءات التوعية ووقف الأرض وملاحقة السماسرة من قبل السكان ورجال الثورة والفتاوى الدينية التي تحرم بيع الأراضي لليهود فضلا عن حشد رجال الدين المسلمين في فلسطين والعالم الإسلامي. - الحوت (بيان نويهض). - صحيفة الدستور الأردنية، ٩ آب / أغسطس ١٩٩٧ - ص ٣٤. ونقلت الباحثة عن جمال الحسيني رئيس الحزب العربي قوله: "لقد قمنا بالاغتيالات في الدرجة الأولى للحد من بيع الأراضي بعد أن فشلت كل وسائل الإقناع السلمية. ويرقبتنا ثلاثون أو أربعون قتيلاً، ومن بين هؤلاء ابن عم لي نصحناه فما انتصح، فاضطررنا إلى أن نرسل له من يقتله على باب داره". مثبتة في: - الحوت (بيان نويهض). - القيادات والمؤسسات . . . - مرجع سابق - ص ٤٠٣.

وحتى الآن، لا تتوفر أية معلومات مفصلة حول هوية الملاكين الفلسطينيين وحجم مبيعاتهم من الأراضي لليهود[١]. في حين تتوفر قائمة على شكل مذكرة مؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير سنة ١٩٤٦ أعدها الدكتور يوسف صايغ بعد دراسة ميدانية قام بها في جزء من فلسطين وقدمتها الهيئة العربية العليا إلى اللجنة الأنجلو - أمريكية عند وصولها إلى فلسطين، وتضمنت بيانات بالمساحات التي حصل عليها اليهود من ملاك غير مقيمين وقدرها ٤٦١,٢٥٠[٢] دونمًا من أصل ٢٦٩٨٤١ دونمًا اشتراها اليهود خلال فترة الانتداب. وعلق واضع المذكرة على ما ورد فيها مؤكداً «أن المساحة الإجمالية الحقيقية التي بيعت بهذه الوسيلة هي أكثر من ذلك بلا ريب»[٣]. وكلما كانت البيانات أكمل قل توجيه اللوم إلى عرب فلسطين[٤]. وفيما يلي ثبت في محتويات القائمة:

---

(١) يقدر «هداوي» مساحة الأراضي التي باعها الفلسطينيون طوال عهد الانتداب بما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ أكر (الأكر = ٤ دونمات) رغم تعرضهم لكل صنوف الإغراء والقهر وواقع الاستعمار المباشر بخلاف الملاكين العرب الذين يبدو أنهم باعوا ممتلكاتهم طواعية أو بَنَهَم. للمقارنة مع: - هداوي (سامي). - الحصاد المر - مرجع سابق - ص ٨٠. وما يلفت الانتباه أن أحداً لم يذكر أسماء أي من الفلسطينيين الملاكين الذين باعوا أراضيهم لليهود سوى المصادر الصهيونية وبعض المصادر الغربية. ولدى مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت مخطوطة للمرحوم محمد روحي الخالدي بعنوان «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية»، وقيل إنها تحتوي على أسماء وحجم المبيعات. وقد عرض وليد الخالدي مطولاً للمخطوطة في كتاب صدر عن المؤسسة بعنوان «دراسات فلسطينية» (مرجع سبق ذكره) بيد أنه لم يذكر أي منها، إلا أنه أشار إلى قرب صدور المخطوطة عن المؤسسة منذ سنة ١٩٨٨، وحتى اللحظة لم يحدث ذلك، ولم نوفق في الحصول على أي معلومات إضافية. وينبغي التذكير بأن الخالدي توفي سنة ١٩١٣. وهذا يعني أن الأسماء المقصودة إنما باعت أراضي لليهود خلال العهد العثماني.

(٢) يذكر أن الملاكين العرب امتلكوا نحو ٨٧٥ ألف دونم من أحسن الأراضي الزراعية في فلسطين.

(٣) الجادر (عادل). - مرجع سابق - ص ٢٢٦.

(٤) فعلاً ثمة أسماء وبيانات أخرى غير قائمة «صايغ» يمكن العثور عليها في بطون المؤلفات، ولكن دون أن يحسم الأمر في صحتها.

جدول رقم (٢٤): بعض بائعي الأراضي من غير الفلسطينيين[١]:

العائلة	الجنسية	المساحة بالدونم	موقع البيع
ورثة سليم رمضان	لبناني	٢٠٠٠	لواء طبريا، حطين
ورثة جمال وملكي	لبناني	٢٥٠٠	نمرين
الأمير شهاب	لبناني	١١٠٠	الخالصة
شهاب	لبناني	١٣٠٠	النعيمة
الأب شكر الله	لبناني	٩٠٠	قديتا
الأب شكر الله	لبناني	٧٠٠	يردا
سرسق	لبناني	٢٤٠٠٠٠	لواء الناصرة، مرج بن عامر
نجيب سرسق	لبناني	٣٦٥٠٠	تل الفر و جالود
أحمد الأسعد	لبناني	٢٠٠٠	المنارة والعديسة
زعرب	لبناني	٥٠٠٠	الحانونة
الطيئان	لبناني	٣١,٥٠٠	لواء طولكرم، وادي الحوارث
علي سلوم	لبناني	٤١٥٠٠	منطقة امتياز الحولة
فرنسيس	لبناني	٣٠٠٠	لواء صفد، دفنا
العويني	لبناني	٢٥٠٠	لواء عكا، نهاديا
فرحة	لبناني	١٤٠٠	الزاوية
الديكي وشمس	لبناني	١٦٠٠	الدوارة
قرويون من المويتين	لبناني	١٢٠٠	جبل ميماس
قرويون من ديشوم	لبنانيون	١١٠٠	حوارة
قرويون من قطيط	لبناني	٤٥٠٠	سمخ
قرويون من شبعا	لبناني	١٥٠٠	خان الدوير
غليمة وجبارة	لبناني	٤٠٠٠	الزوق التحتاني
الرزة	لبناني	٢٥٠٠	المالكية
فرحات والبزة (لبنان) والمارديني (سوريا)	لبنان وسوريا	٩٠٠٠	كداس
المجموع			٣٨٨٠٠

(1) Hadawi (S.), Bitter Harvest ì Ibid, P. 66.

ورثة الأمير الجزائري	سوريا	٢٤٠٠٠	كفر السبت والشعارة
ورثة الأمير الجزائري	سوريا	٢٠٠٠	قراد الخيط والبكارة والشنامة
القبـاني	سوريا	١٠٥٥٠	وادي القبـاني
الأميران فاعور وشامان	سوريا	٨٠٠	الصالحية
الفضل	سوريا	١٢٠٠	البرجيات
زعل سلـوم	سوريا	١٥٠٠	خربة السمان
بوسو	سوريا	٤٠٠٠	خيام الوليد
العكاوي	سوريا	١٦٠٠	الخصاص
المجموع ٥٦٤٥٠			
الكومت شديد	مصري	٨٠٠٠	سمخ
بهائي فارسي	إيـراني	٨٠٠٠	النقب
المجموع ١٦٠٠٠			
المجموع الكلى ٤٦١٢٥٠			



الفصل الثاني:

الاندثار وظهور «إسرائيل»

أولاً: أقلية يهودية قوية

تشير النسبة ٦ , ٧٪ إلى مساحة الأراضي التي امتلكها اليهود في فلسطين حتى شهر أيار/ مايو سنة ١٩٤٨, ويشكل نحو ثلثيها (٢ , ٥٪) مجموع مساحة الأراضي التي امتلكها اليهود زمن الانتداب البريطاني. أما السكان اليهود فقد ارتفع عددهم من ٥٥ ألف غداة الاحتلال البريطاني للبلاد إلى ٦٥٠ ألفاً سنة ١٩٤٨. ولعل المفارقة الجلية ليست في المساحة التي امتلكها اليهود خلال الانتداب إنما في الزيادة الديمغرافية الهائلة لهم والمتأتية بشكل كبير لا من الزيادة الطبيعية للسكان إنما بسبب الهجرة اليهودية[1]. وبات اليهود يشكلون أقلية نسبة إلى سكان البلاد ولكن أقلية قوية جداً. وفيما يلي حصيلة النمو السكاني للعرب واليهود خلال ثلاثين سنة متوالية:

جدول رقم (٢٥): تطور عدد السكان في فلسطين بين سنتي ١٩١٨ - ١٩٤٨[2]:

---

(١) مرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال عهد الانتداب بأربعة مراحل هاجر خلالها إلى فلسطين ٧٥٧ , ٤٨٢ يهودياً. ١- المرحلة الأولى ١٩١٩-١٩٢٣ بلغ عدد المهاجرين ٣٤٩٨٣. ٢- المرحلة الثانية ١٩٢٤ - ١٩٣٢ هاجر إليها ٩٤١٦٦. ٣- المرحلة الثالثة ١٩٣٣-١٩٣٨ هاجر ٩٧٥ , ٢٠٣. ٤- المرحلة الرابعة ١٩٣٩ - ١٩٤٨ هاجر ١٧١٦٥. للاطلاع على مزيد من البيانات لدى:

- أبو عرفة (عبد الرحمن). - الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية - مرجع سابق / ص ٤٧ - ٥٤.

(٢) صايغ (يوسف). - الاقتصاد الإسرائيلي - بيروت، لبنان - م. ت. ف، مركز الأبحاث - الطبعة الثانية، ١٩٦٦ - ص ٦١. والبيانات الواردة عدا السنوات ١٩١٨، ١٩٤٦، ١٩٤٨ مستقاة من تقرير حكومة فلسطين، أما النسبة المئوية فمستخرجة.

السنة	العرب	اليهود	نسبة اليهود٪	المجموع
١٩١٨	٧٥٢,٠٥٢	٨٣,٧٩٤	١١,١	٦٦٨,٢٥٨
١٩٢٢	٨٤٧,٢٢٨	١٢١,٧٢٥	١٤,٤	٧٢٥,٥١٣
١٩٢٥	٨٩٨,٩٠٢	١٤٩,٥٠٠	١٦,٦	٧٤٩,٤٠٢
١٩٢٦	٩٦٠,٠٤٤	١٥٦,٤٨١	١٦,٣	٨٠٣,٥٦٢
١٩٢٩	١,٠٣٢,٣١٤	١٧٤,٦٠٦	١٦,٩	٨٥٨,٧٠٨
١٩٣١	١,١٤٠,٩٤١	١٩٢,١٣٧	١٦,٨	٨٨١,٦٩٠
١٩٣٢	١,٠٨٢,٨٢٧	٢٢٤,٩٦٧	٢١,٧	٩٠٥,٩٧٤
١٩٣٣	١,٢١٠,٥٥٤	٢٨٢,٩٧٥	٢٣,٤	٩٢٧,٥٧٩
١٩٣٤	١,٣٠٨,١١٢	٣٥٥,١٥٧	٢٧,١٥	٩٥٢,٩٥٥
١٩٣٥	١,٣٦٦,٦٩٢	٣٨٤,٠٧٨	٢٨,١	٩٨٢,٦١٤
١٩٣٦	١,٤٠١,٧٩٤	٣٩٥,٨٣٦	٢٨,٢	١,٠٠٥,٩٥٨
١٩٣٧	١,٤٢٥,٧٨٥	٤١١,٢٢٢	٢٨,٦٥	١,٠٢٤,٠٦٣
١٩٣٨	١,٥٠١,٦٩٨	٤٤٥,٤٥٧	٢٩,٧	١,٠٥١,٢٤١
١٩٣٩	١,٥٤٤,٥٣٠	٤٦٣,٥٣٥	٣٠	١,٠٨٠,٩٩٥
١٩٤٠	١,٥٨٥,٥٠٠	٤٧٤,١٠٢	٢٩,٩	١,١١١,٣٩٨
١٩٤١	١,٦٢٠,٠٠٥	٤٨٤,٤٠٨	٢٩,٩	١,١٣٥,٥٩٧
١٩٤٢	١,٦٧٦,٥٧١	٥٠٢,٩١٢	٣٠	١,١٧٣,٦٥٩
١٩٤٣	١,٧٣٩,٦٢٤	٥٢٨,٧٠٢	٣٠,٤	١,٢١٠,٩٢٢
١٩٤٤	١,٩٣٦,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	٣١,٤	١,٣٢٨,٠٠٠
١٩٤٦	٢,٠٦٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٣١,٥	١,٤١٥,٠٠٠
ايار، مايو/ ١٩٤٨	١,٤١٥,٠٠٠	٣١,٥	٥٦٠,٠٠٠	٢,٦٥,٠٠٠

يُظهر الجدول، بلا ريب، أن عدد اليهود في فلسطين خلال رحلة الانتداب قفز من ٨٪ إلى ٣١,٥٪. وهي نسبة تقارب ربع السكان ولا تتضمن فقط أعداد المهاجرين؛ إنما الزيادة الطبيعية لكلا الجانبين. وفي إطار المحتوى الكمي لـ «الحشد»(*) تتجلى بوضوح مخاوف العرب السياسية التي طالما جرى التعبير عنها بمفاهيم الأقلية والأغلبية. ولكن ماذا عن المحتوى النوعي للهجرة اليهودية؟

(*) طبقًا لعبارة «الصك»: الداعية إلى «حشد اليهود في...».

المؤكد أن المحتوى الثاني هو الذي يدفع إلى نعت الأقلية اليهودية بـ «القوية» وتحطيم المفهوم التقليدي لـ «الأقليات» والذي غالبًا ما اشتمل على الدونية، الضعف، القهر... الخ ففي كتابه «الدولة اليهودية، حق العودة، ص ٢٦» حدد مؤسس الحركة الصهيونية وأول زعيم لها «ثيودور هرتزل» أنماط المهاجرين اليهود الواجب إرسالهم إلى فلسطين فقال:

«إن الفقراء يذهبون أولاً لتمهيد الطرقات وبناء الجسور والبيوت والضروريات الأخرى. ثم يأتي بعد ذلك الموسرون. وأخيراً الأثرياء».

وطوال فترة العشرينات هاجر إلى فلسطين أكثر من مائة ألف يهودي غالبيتهم من الفقراء. ولا شك أن هؤلاء شكلوا عبئًا على برامج الوكالة اليهودية والصهيونيين العمليين. لذا طلبت الوكالة اليهودية من سلطات الانتداب تقييد الهجرة بما يحقق مصالح الطرفين. فالمصالح البريطانية تقضي بوجوب تشجيع الرأسمالية وقيَمها وبنيتها بشكل صلب ولدى المجتمع اليهودي بالذات لذا أقرت مقترحات الوكالة اليهودية التي طالبت بإخضاع هجرة اليهود إلى مبدأ «الانتقاء الاختياري»[1]. وتسلمت الوكالة تصاريح الهجرة من حكومة الانتداب للتحكم في الهجرة اليهودية ذات الطابع الرأسمالي. وواقع الأمر أن مبدأ «الانتقاء» لم يكن جديداً، بل كان معمولاً به حتى أيام الاستيطان المبكر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويقفز إلى الواجهة بهذا الصدد المدعو «موشيه ليف ليلينبلوم» أحد أبرز قادة جمعية أحباء صهيون الذي عارض هجرة المعدمين من اليهود:

«إذا كنا ندعوا إلى استيطان البلاد، فلسنا نفكر إلا بالأغنياء الذين يستطيعون شراء المزارع نقداً وتجهيز كل الوسائل على حسابهم. أما الفقراء فلا مكان لهم في ارض إسرائيل. وعلى نهجه سار الكثير من زعماء الصهاينة أمثال بنسكر ولافونتين بينس»[2].

(١) يُعتبر آرثر روبين، الخبير الزراعي بالوكالة اليهودية، صاحب فكرة «الانتقاء الاختياري» للمهاجرين. واعتبرها أنسب الوسائل لصالح الوكالة اليهودية. وهي فكرة تعتمد الرأسمال والسن، وربط هذين المبدأين بالعملية الاقتصادية والاستيطانية. لذا اعتبر «روبين» أن الجيل الأصغر عمراً بين (١٦- ٣٠ سنة) يشكل العنصر الأكثر ملاء مة للهجرة إذا أمكن إجراء تنسيق مهني لهم أثناء عملية التوطين. يراجع: - سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص ٣٦٦.

(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٦٥.

غير أن هذه الإشكالية كان يجري حلها إما عن طريق تشغيل المعدمين عمالاً أجيرين في قطاعات الزراعة أو عن طريق دمجهم في المزارع التعاونية، وأعمال إقامة البنية التحتية للمشروع الاستيطاني. ولما أثيرت المشكلة مجدداً بدءً من النصف الثاني من العشرينات فلم تكن تهدف إلى الحد من الهجرة اليهودية، وهي أقدس الغايات لدى الحركة الصهيونية، إنما بسبب نقص التمويل في استيعاب هذا الكم الهائل من الهجرة في فترة محدودة. ولأن الوكالة اليهودية أبدت خشية مبررة من انزلاق البناء الاجتماعي اليهودي في وقت تسعى فيه إلى تحقيق كلا الأمرين؛ التمويل وتصعيد التنافس الاجتماعي. وهذا يحتاج إلى هجرة موسرة وليس بروليتاريا. ولقد شاركت بريطانيا الحركة الصهيونية قلقها. فوضعت بشكل مبكر شروطًا رأسمالية على هجرة اليهود. وأوكلت للوكالة اليهودية حق «صاحب العمل» لتنظيم انتقائي للهجرة بما يخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين وكذلك بما يلبي حاجاته. هكذا تبدو العملية؛ فترشيد الهجرة يتم وفق سلم تفاضلي. وكانت صفقة «موفقة» للوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية حين عقدت اتفاقا مع ألمانيا النازية سنة ١٩٣٣ ينص على:

«تمكين النازحين اليهود والمهاجرين منهم إلى فلسطين من أخذ ممتلكاتهم معهم، وتمويل صادرات سلمية خاصة التجهيزات الصناعية من مصانع ألمانيا بواسطة أموال اليهود الألمان. والأهم من ذلك أن قسمًا من المهاجرين اليهود خلال الحربين جلب معه رأسمال نقدي وعيني مكون من تجهيزات وآلات ومواد خام إلى البلاد الأمر الذي خلق معه ظروفًا ملائمة أكثر للاستيطان الكولونيالي وللرأسمالية المحلية»(١).

السؤال الآن، إذا كانت الأقلية اليهودية قد أبدت تفوقًا استراتيجيًا ونوعيًا في إطار المجتمع الكلي وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والسياسية وحتى العسكرية؛ ففي أي سياق استُعمل هذا التفوق؟ وأية آثار عكسها على المجتمع العربي؟

ثانيًا: التحضير للتقسيم وملامح الدولة اليهودية

تعود الجذور الأولى في تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة لليهود والأخرى للعرب،

(١) نفس المرجع. - ص ١١٦.

إلى اللجنة الملكية التي زارت فلسطين بعيد الثورة العربية الكبرى التي اجتاحت البلاد سنة ١٩٣٦ وتخللها أطول إضراب شعبي في التاريخ استمر ستة أشهر متوالية. وبعد أن ألمحت اللجنة[1] إلى أن: «الوطن القومي (اليهودي) أصبحت تتجلى فيه عام ١٩٢٥ جميع المظاهر الأساسية التي تميزه الآن»، أوصت في تقريرها[2] بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية والأخرى يهودية ومنطقة انتداب تشتمل على الأماكن المقدسة لاسيما مدينتي القدس وبيت لحم. وطبقًا لـ «التشكيلات الحالية في فلسطين» اقترحت اللجنة حدودًا للمنطقة اليهودية «تستلزم إدخال» أقضية عكا وصفد وطبريا والناصرة وحيفا وبعض أقسام من جنين وطولكرم وبيسان ويافا والرملة. أما المنطقة العربية فتستلزم إدخال أقضية نابلس ورام الله والخليل وبئر السبع وبعض أقسام من أقضية نابلس وجنين وطولكرم ويافا والرملة والقدس وبيت لحم.

إن استحالة أن يقبل العرب أو اليهود بحكم الآخر هو السبب الجوهري الذي دافعت عنه اللجنة لإخراج فكرة التقسيم إلى الوجود. ولكن أي معيار اعتمدته بشأن الحدود المقترحة؟ لقد قالت اللجنة أنه: «لا يمكن أن يرسم حد يفصل جميع العرب وكافة الأراضي التي يملكونها عن جميع اليهود وكافة الأراضي التي يملكونها». ومن الواضح أن المساحة والسكان هما المحددان الرئيسيان لتنفيذ فكرة التقسيم. ولما كانت مشكلة السكان هي العائق الأكيد في نجاح التقسيم فقد حسمت اللجنة الملكية أمرها بوجوب إجراء تبادل للسكان على أن تعالَج هذه المشكلة بكل الجرأة والحزم. فما هي محتويات هذا المشروع الذي يتطلب كل هذه القوة؟

● منطقة الانتداب:

تعتبر القدس وحيفا أجزاءً رئيسة فيها، ويقيم فيها ١٢٥,٠٠٠ يهودي مقابل ٨٥,٠٠٠ عربي، بالإضافة إلى إدخال مدن عكا وصفد وطبريا مؤقتًا تحت إدارة الانتداب كيما يتسنى نجاح التقسيم علمًا أنه في مدينة صفد يقيم ٢٠٠٠ يهودي و٧٩٠٠ عربي، وفي مدينة طبريا ٦١٥٠ يهوديًا و٣٥٥٠ عربيا، وفي مدينة عكا ٩٥٥٠ عربيًا و٢٥٠ يهوديًا. أما حيفا ففيها ٥٠٠٠٠ يهودي و ٤٨٠٠٠ عربي.

(١) تقرير اللجنة الملكية. – مصدر سابق – ص ٦٧.

(٢) نفس المصدر. – ص ٤٩٣ – ٤٩٨.

● الدولة العربيــة:

يمتلك اليهود فيها ٩٢٠٠٠[1] - ١٠٠٠٠٠ دونم. ويقيم فيها ١٢٥٠[2] يهوديًا فقط والباقي للعرب.

● الدولة اليهوديــة:

يمتلك اليهود فيها ١,١٤٠,٠٠٠ دونم فيما يمتلك العرب فيها ٣,٨٥٥,٠٠٠ دونم. أما عدد السكان، فيقيم فيها ٢٢٥٠٠٠ عربي على الأقل[*] وهو عدد يوازي عدد السكان اليهود.

ولقد أوصت اللجنة الملكية بإيفاد لجنة خاصة لتقسيم الحدود. وفعلاً تشكلت لجنة برئاسة السير «جون وودهيد» ومُنحت صلاحيات لفحص اختيارات أخرى بالإضافة إلى مشروع التقسيم. وباشرت أعمالها بفحص المشروع وتبين لها أن هذه الخطة غير صالحة أبدًا لا من الناحية الأمنية ولا من حيث القدرة على تنفيذ المشروع بسبب الكثافة السكانية الهائلة للعرب فضلاً عن المساحة التي يمتلكونها. وخلصت اللجنة إلى القول:

«إن العرب يمتلكون أربعة أخماس الدولة اليهودية المقترحة، وأن عددهم سوف لن يقل عن عدد اليهود. ففي القسم الجنوبي يمثل العرب السواد الأعظم ويبلغون نحو ٩٠٪ من مجموع السكان ويملكون أكثر من ٩٩٪ من الأراضي. فلا يجوز إدخالها إلى الدولة اليهودية. . . أما عرب الجليل فيقاومون بشدة إلحاق منطقتهم بالدولة اليهودية ولا شك أنهم سيلجؤون إلى القوة للحيلولة دون ذلك. وليس هنالك ما يسوِّغ استعمال القوة لإرغام هذا العدد الكبير الذي يقطن في منطقة عربية محضة على قبول سيطرة اليهود. وإذا أمكن سحق مقاومة العرب فالهدوء سيكون مؤقتًا. وستظل هذه المنطقة بسبب عروبتها وصعوبة مسالكها قرحة دامية في جسم الدولة اليهودية»[3].

(١) بو يصير (صالح مسعود). - مرجع سابق - ص ٢٦٤.
(٢) زعيتر (أكرم)، يوميات. - الحركة الوطنية الفلسطينية - مصدر سابق - ص ٢٩٩.
(*) قدرتها مصادر عربية سياسية في حينه بـ ٣٠٠,٠٠٠ عربي.
(٣) بو يصير (صالح). - مرجع سابق - ص ٢٦٥. وكذلك: سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص ٣٠٨.

كان على لجنة «وودهيد» أن تقدم البديل لخطة التقسيم. فرأت أن أفضل المشاريع هي التي تعالج مشكلة الأقليات وتقلصها إلى أدنى حد ممكن. فاقترحت المشروع التالي:

• منطقة الانتداب:

تعتبر أكبر المناطق. وتضم من العرب ٥٠٢,٨٠٠ نسمة مقابل ١٥٧,٤٠٠ نسمة من اليهود. أما الملكية فالعرب يحوزون على ستة أضعاف ما لليهود.

• الدولة العربية:

تشير محتوياتها إلى أنها ستكون دولة عربية صرفة، وهي الثانية من حيث المساحة والسكان. إذ يقيم فيها ٤٤٤,٠٠ عربي مقابل ٨٩٠٠ يهودي. ويمتلك العرب فيها ٤٢٢,٨٣٢ هكتار (الهكتار: ١٠ دونمات) فيما يمتلك اليهود فيها ١٥,٩٥٠ هكتار.

• الدولة اليهودية:

هي الأصغر سكانًا ومساحة. إذ تؤوي ٢٢٦,٠٠٠ يهودي مقابل ٥٦,٤٠٠ عربي. ويمتلك العرب فيها ضعف ما يمتلكه اليهود من الأراضي.

ورغم أن اللجنة أبدت تشاؤمها إزاء تطبيق هذه الخطة إلا أنها اعتبرت وجود إقامة الدولة اليهودية المقترحة يعني انتهاء الالتزامات البريطانية لليهود. وعن ردود الفعل رأت اللجنة «أن تنفيذ هذا التقسيم... سوف يقابَل بثورة عربية وسوف لا يمكن إخمادها إلا بقوة تفوق قوتهم. أما عدد تلك القوات اللازمة لهذا الأمر، والمدة التي ستصرف في إخمادها، والنفقات التي ستبذل والخسائر التي تلحق بالبلاد وعدد الأرواح التي ستزهق ومقدار ما ستخلفه هذه الأعمال من شعور الكره للإنجليز اليهود، فهي أسئلة لا تستطيع اللجنة أن تكلف نفسها عناء الإجابة عنها»[1].

وفي ٩ تشرين ثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٨ أعلنت بريطانيا عدولها عن قرار التقسيم لما «ظهر لها أن صعوبات سياسية وإدارية ومالية عظيمة ينطوي عليها اقتراح إنشاء دولة عربية وأخرى يهودية حتى أصبح واضحًا أن هذا الحل لن يكون حلاً عمليًا». بيد أن مشروع التقسيم ظهر بمستوى فكرة بالغة الجرأة لاسيما وأنها المرة الأولى التي يطرح فيها

(١) بو بصير (صالح). - ص ٢٦٥.

مشروع لـ «دولة يهودية» في فلسطين على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وكان من أبرز نتائج الفكرة ليس التخلي الرسمي عنها بل اختبار حظوظ نجاحها في ضوء ردود الفعل، ومن ثم تحديد الإشكاليات المحتملة والعوائق الميدانية والبحث عن سبل تجاوزها. وبهذا المعنى تكون فكرة التقسيم قد تمكنت من تمرير مشروع الدولة اليهودية وجعلها المصطلح الأكثر حضوراً في الأذهان خاصة فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة لدى الإعلان عنها إلى حيز الوجود.

ويبقى على بريطانيا مواجهة العائق الحاسم ممثلاً بالسكان العرب والملكية. وعمليًا أعلنت بريطانيا عن أنظمة جديدة للأراضي سنة ١٩٤٠ قسمت فيها البلاد إلى ثلاثة مناطق في كل منها حددت شروط انتقال الأراضي. ولم يكن الرفض اليهودي لهذه الأنظمة إلا لكونها تقيد انتقالات الأراضي إليهم في بعض المناطق علمًا أن حجم الأراضي التي اشتروها في المناطق المحظورة عليهم كان أكثر من حجمها في الأراضي المسموح لهم فيها ابتياع الأراضي. وفي حين بدت المناطق الثلاث التي أعلنتها أنظمة الأراضي الجديدة مستوحاةً من نظرية مشروع التقسيم بقصد التخطيط للحدود؛ وصفت الوكالة اليهودية هذه الإجراءات بأنها: «حشد لليهود في منطقة محدودة» في وقت تسعى فيه الوكالة إلى استملاك الأراضي في كامل أنحاء البلاد[1]. بل وأبعد من ذلك حسبما ينقل الدكتور «يهودا ليف ماغنيس» أحد قادة الصهاينة عن رئيس الوكالة اليهودية آنذاك «ديفيد بن غوريون» الذي أصرّ في حديث له مع اثنين من الوجهاء الفلسطينيين، هما جورج أنطونيوس وعوني عبد الهادي (١١ آذار/ مارس ١٩٤٠)، بالقول:

«أنه يستحيل التوصل إلى تفاهم إلا على أساس إسكان ثمانية ملايين يهودي ليس في أرض إسرائيل (فلسطين) فحسب إنما في شرق الأردن وحوران وسيناء...». وكان رأي «ماغنيس» وزملائه في القيادة الصهيونية حاسمًا: «ليست لدي ثقة بأن الوكالة اليهودية، كما هي عليه اليوم، تريد اتفاقًا مع العرب إلا إذا كان هذا الاتفاق على أسس صهيونية. يعني إذا خضع الجانب الخصم وأقر للصهيونية»[2].

---

(١) سليم (محمد عبد الرؤوف). - مرجع سابق - ص/ ٣١١ - ٣١٥.

(٢) غوجانسكي (تمار). - مرجع سابق - ص ٢٤٨.

ورغم ذلك لم يكن اليهود قد أعلنوا رسميًا عن مطالبتهم بدولة يهودية في فلسطين. بيد أنه لم يمض وقت طويل على التصريح بإعلانها. ففي أيار/ مايو سنة ١٩٤٢ تبنى مؤتمر للصهاينة الأمريكيين انعقد في مدينة بالتيمور بولاية نيويورك، للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي – اليهودي، ما أسمي بـ «برنامج بالتيمور» الذي أقرته الوكالة اليهودية والمجلس الصهيوني الداخلي في وقت لاحق من شهر تشرين الثاني / نوفمبر. وطالب البرنامج بإقامة فورية لـ «كومنولث يهودي» في فلسطين يكون جزء من العالم الديمقراطي، والسماح لهجرة يهودية غير محدودة إلى فلسطين وباستيطان يهودي غير محدد بها ومنح الوكالة اليهودية الحق الكامل في السيطرة على الأمور المتعلقة بالهجرة والاستيطان وتشكيل قوة عسكرية يهودية تتمتع باستقلال ذاتي ولها رايتها الخاصة[1].

ثالثًا: الأمم المتحدة وتشريع التقسيم أو الاغتصاب:

في حين كان الثقل السياسي للوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية يتمظهر بإعلان عن الدولة اليهودية في فلسطين كانت الجماعات اليهودية المسلحة تخوض حربًا شبه منظمة ضد سلطة الانتداب ومنشآتها. ولم تتوقف الهجمات الصهيونية بالترحيب البريطاني بالدور الأمريكي الذي اتجه نحو دعم برنامج مؤتمر بالتيمور؛ على العكس من ذلك فقد اشتدت الهجمات عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى انسحاب بريطانيا من فلسطين في ١٥ أيار/ مايو سنة ,١٩٤٨ كما أن الموقف البريطاني لم يكن حاسمًا إلا باتجاه تقسيم فلسطين. فما أن أعلنت بريطانيا عن فشلها في حل «المشكلة» بين العرب واليهود حتى سارعت إلى وضعها في هيئة الأمم المتحدة حديثة العهد وبديلة عصبة الأمم. ومن الجمعية العامة تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (United Nation Special Committee On Palestine) التي عرفت باسم (الاونسكوب)، وتم منحها أوسع صلاحيات ممكنة. وأقرت هذه اللجنة، مسترشدة بمشاريع التقسيم والخطوات التنفيذية السابقة، بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق. وفي البداية ذكرت اللجنة أن عدد سكان فلسطين بلغ في نهاية سنة ١٩٤٦ حوالي

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٣١٣.

١,٨٤٦,٠٠٠ نسمة بينهم ١,٢٠٣,٠٠٠ عربي، و٦٠٨,٠٠٠ يهودي، وحوالي[1] ٩٠,٠٠٠ بدوي.

● **الدولة اليهودية:**

تشتمل على ٩٠٥,٠٠٠ نسمة بينهم ٤٩٨,٠٠٠ يهودي والباقون عرب إضافة إلى ٩٠,٠٠٠ بدوي.

● **الدولة العربية:**

تبدو عربية صرفة. ففيها ٧٣٥,٠٠٠ نسمة من بيهم ١٠٠٠٠ آلاف يهودي فقط.

● **القدس:**

منطقة تبقى تحت إدارة الأمم المتحدة. وتضم القرى المحيطة ومدينة بيت لحم. ويبلغ عدد سكانها ٢٠٥,٠٠٠ نسمة بينهم ١٠٠٠٠٠ ألف يهودي و ١٠٥ آلاف عربي.

وكلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة بالمسألة الفلسطينية لدراسة تقرير «الانسكوب» ومعالجة الاقتراح السعودي - العراقي المطالب بإنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين. وقامت هذه اللجنة بتشكيل ثلاث لجان فرعية. وطلبت من الأولى إعداد تفاصيل مشروع التقسيم المقترح ومن الثانية معالجة المطلب السعودي - العراقي ومن الثالثة التوفيق بين وجهتي النظر الدوليتين. ولم تكن «الانسكوب» قد قدمت إحصاءات عن الملكية في فلسطين. فتولت اللجنة الفرعية الثانية تقديمها بالاعتماد على السجلات البريطانية الرسمية لسنة ١٩٤٥. ويتبين منها أنه باستثناء الأراضي الأميرية (أراضي الدولة) كانت ملكية العرب في كل قضاء أكثر من ملكية اليهود.

---

(١) وقعت الإشارة سابقًا إلى أنه تم تعديل عدد البدو من قبل حكومة الانتداب إلى ١٢٧,٠٠٠ بعد أن كان رقمًا «أسطوريًا» حسب تعبير الباحثة جانيت أبو لغد، كونه لم يتغير إلا في آخر عهد الانتداب. عودة إلى: - أبو لغد (إبراهيم). - تهويد فلسطين - مرجع سابق - ص ٣٦٩.

جدول رقم (٢٦): توزيع ملكية الأراضي عشية «التقسيم» بالنسبة المئوية [(١)]:

القضاء	أملاك العرب	أملاك اليهود	أملاك الدولة
يافا[(*)] (بما فيها تل أبيب)	٤٧	٣٩	١٤
القدس	٨٤	٢	١٤
غزة	٧٥	٤	٢١
رام الله	٩٩	أقل من ١	أقل من ١
صفد	٦٨	١٨	١٤
حيفا	٤٢	٣٥	٢٣
عكا	٨٧	٣	١٠
الخليل	٩٦	أقل من ١	٤

تكشف المعطيات الإحصائية السابقة حول السكان والملكية أن «الاونسكوب» صممت حدود الدولتين على أساس الانتشار الديمغرافي لليهود وليس الملكية. فما عدا العشرة آلاف يهودي في الدولة العربية المقترحة تبدو الدولة اليهودية الموازية، من منظور ديمغرافي، دولة عربية أيضًا. فالسكان العرب فيها أكثر من اليهود، كما أن معظم أراضي الدولة اليهودية هي في الواقع ملك للعرب فضلاً عن أن «أراضي الدولة» هي أراض عربية. وطبقًا لمحصلة إحصائية أخرى مكملة[(٢)]، حول الملكية، قدم مشروع التقسيم لـ:

● **الدولة اليهودية:**

مساحتها تبلغ ٦٤٩, ٢٦١, ١٥ دونمًا بنسبة إجمالية لمساحة فلسطين تعادل ٥٦,٤٧٪ يملك اليهود منها، طبقًا للسجلات الرسمية البريطانية، ٨٥٨, ٣٨٣, ١ دونمًا بينما يملك العرب منها ٨٢٥, ٥٧٧, ٣ دونمًا فضلاً عن أن باقي المساحة إما أنها تخص «أملاك الدولة»

(١) عبوشي (واصف). - مرجع سابق - ص ٣٥٩.

(*) كانت مدينة يافا المحاذية لتل أبيب، مدينة عربية يسكنها ٧٠,٠٠٠ عربي. وبالمثل بُنيت تل أبيب كمدينة يهودية صرفة.

(٢) سيد هم (إدوارد). - مشكلة اللاجئين العرب، نشأتها وآثارها في الأوضاع الاجتماعية في الشرق الأوسط وفي العلاقات الدولية ووسائل علاجها - القاهرة - مطبعة الوحدة بالفجالة - تموز / يوليو ١٩٦١ - ص ٢٤٤. وكذلك: - بو يصير (صالح مسعود). - مرجع سابق - ص ٣١٤.

وهي عربية حكمًا أو أنها مستغلة عرفًا، منذ القدم، من قبل العائلات والأسر والقبائل العربية بموجب أنظمة المشاع والتصرف في الأرض. وتشتمل الدولة المقترحة على ٢٧٢ قرية ومدينة واحدة مقابل ١٨٣ مستوطنة يهودية و ١٤ مدينة إضافة إلى ثلاث مدن مختلطة وقرية واحدة.

وتنبسط الدولة اليهودية المقترحة على المناطق التالية:

- الجليل الشرقي، ويشمل مدن صفد وطبريا وبيسان.
- حيفا وقراها.
- تل أبيب والمستعمرات اليهودية الواقعة في السهل الساحلي.
- قطاع يافا باستثناء ميناء يافا.
- الجزء المحاذي للبحر الميت من قطاع الخليل.
- جزء كبير من القرى الشرقية في القطاع الغربي، قطاع بئر السبع حتى العقبة ما عدا منطقة العوجا وحفير.

● **الدولة العربية:**

تبلغ مساحتها ١١,٥٨٩,٨٧٠ دونمًا بنسبة ٤٢,٨٨٪ من مساحة فلسطين ولا يمتلك العشرة آلاف يهودي فيها سوى مائة ألف دونم. وتشتمل على ٥٥٢ قرية عربية و ١٦ مدينة مقابل ٢٢ مستوطنة يهودية ومدينة واحدة. وتقع ضمن حدودها المناطق التالية:

- الجليل الغربي مشتملاً على عكا والناصرة.
- السامرة وتشتمل على نابلس وجنين وطولكرم.
- قطاعي القدس وبيت لحم ما عدا المدينتين.
- قطاع الخليل ما عدا الجزء المحاذي للبحر الميت.
- مدينة يافا [بعد التعديل].
- معظم قطاع اللّد والرملة.

- السهل الساحلي في جنوب فلسطين ويشمل غزة والمجدل وخان يونس.

- الجزء الغربي الشمالي من قطاع بئر السبع ويشمل منطقة العوجة وحفير [بعد التعديل].

● **المنطقة الدولية:**

هي القدس الدولية وتمسح ١٧٥,٥٠٤ دونمات بنسبة ٠,٦٥ ٪ من مساحة فلسطين، ويحدها من الشرق قرية أبوديس ومن الغرب عين كارم ومن الشمال شعفاط ومن الجنوب بيت لحم.

وبعد تعديلات طفيفة على مشروع التقسيم، أدخلت بموجبه مدينة يافا إلى الدولة العربية مع توسع محدود بمحاذاة الحدود المصرية في قضاء بئر السبع؛ ومداخلات سياسية وضغوط سافرة وتهديدات قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر لسنة ١٩٤٧، على مشروع التقسيم المقترح بأغلبية ٣٣ عضواً ومعارضة ١٣ عضواً وامتناع أحد عشر آخرين عن التصويت.

وهكذا أُقر التقسيم في الوقت الذي كان فيه اليهود يمثلون قوة متفوقة استراتيجياً على العرب ومهيأون لتسلم فوري للسلطة؛ ويحظون بدعم دولي مباشر ومهيمن. كما أن مشروع التقسيم بات يتمتع بحماية القانون الدولي. وهذا يعني أن المسألة حين «ابتدعتها «اللجنة الملكية «وحرّفتها» لجنة «جون وودهيد» وحاولت تطبيقها أنظمة الأراضي لم تكن تتصل البتة بما أُعلن عنه في حينه بوجود مشكلة «الأقليات». ولم تكن أي من تلك اللجان (لجنة وودهيد) لترى فعليًا وجود مشكلة من هذا القبيل، كما لم تفترض لجنة «الاونسكوب» البتة وجود أي عوائق محتملة أو قائمة. ومثلما كان الأمر حين صدر وعد بلفور ثم صك الانتداب لم يكن مشروع التقسيم ليشمل أو يعبر عن مقدار ضئيل من العدل أو ما شابه ذلك. كما يعني هذا تحرير اليهود والأيديولوجية الصهيونية من أية قيود أو عوائق تؤثر في مجرى المشروع الصهيوني الساعي إلى دولة «إسرائيل الكبرى» ما بين نهري النيل والفرات.

رابعاً: العدوان والتجليات:

لم تقبل أي جماعة عربية ولا إسلامية قرار التقسيم وحتى عملية التصويت في الجمعية العامة ترافقت مع التهديد والوعيد والإغراء إلى حد الفضيحة كما اعترف العديد من

المسؤولين الغربيين خاصة الأميركان. أما المتطوعون العرب فقد اشتركوا مع سكان البلاد في الدفاع عن فلسطين في حين كانت الأقطار العربية المجاورة تنتظر الانسحاب البريطاني للتدخل في فلسطين. وما بين قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) والانسحاب البريطاني المنتظر (٢٥ أيار ١٩٤٨) كان المجتمع الفلسطيني يتعرض لحرب دامية عسكرية ونفسية لم تشهد مثيلاً لها أمة من الأمم. فقد شنت العصابات الصهيونية المسلحة حربًا غير مسبوقة تجلت في تنفيذ أعمال قتل جماعية ضد السكان العرب بصورة منظمة وشاملة مقرونة بطرد وتهجير لمئات آلاف السكان نحو الدول العربية المجاورة لاسيما الأردن وسوريا ولبنان[١].

وقبل ساعات من تدخل القوات العربية[٢]، أعلنت القيادات الصهيونية مساء الجمعة في ١٤ أيار/ مايو سنة ١٩٤٨ قيام دولة «إسرائيل» في فلسطين[٣]. بعد هذا التاريخ بدأت أول حرب عربية - إسرائيلية استمرت، متقطعة، حتى وافقت الدول العربية على اتفاقيات الهدنة الدائمة مع «إسرائيل» كان آخرها تلك التي وقعتها سوريا في ٢٠ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٩. وكان من نتائجها، في ضوء رسم خطوط الهدنة والمناطق المنزوعة السلاح، أن توسعت أملاك الدولة اليهودية «إسرائيل» من ٥٦,٤٧٪ من مساحة فلسطين، حسب قرار التقسيم، إلى ٧٧,٤٪[٤]، وهي نسبة توازي ٢٠,٩١٨,٩٢٣ دونمًا بما يقارب ما تبقى من فلسطين حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كان لتوقيع الهدنة الدائمة بين «إسرائيل» والدول العربية انهيار كلي للنظام الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. ومن الصعب الإحاطة بكل النتائج لاسيما وأن عملية الانهيار لم تتوقف في زمن معين. ومع ذلك يمكن الإشارة إلى المظاهر الكبرى بإيجاز.

---

(١) ينصح بالاطلاع على محاولة «مصالحة» في تتبع مفهوم «الترانسفير = الطرد» كونه يعتبر الأفضل من بين الكتابات التي تعرضت لرصد الوسائل والكيفية التي تم بهما طرد مئات آلاف الفلسطينيين من بلادهم لاسيما في سنوات الأربعينات. - مصالحة (نور الدين). - طرد الفلسطينيين - مرجع سابق.

(٢) الحوت (بيان نويهض). - القيادات والمؤسسات- مرجع سابق - ص ٦٢٢.

(٣) وثائق فلسطين. - مائتان وثمانون وثيقة مختارة - مصدر سابق - ص ٣١١.

(٤) هداوي (سامي). - الحصاد المر - مرجع سابق - ص ١٦١.

فعلى المستوى الديمغرافي كان من المتوقع عند ٣١ كانون أول / ديسمبر سنة ١٩٤٨ أن يتجاوز عدد السكان العرب في فلسطين ١,٤ مليون نسمة وفقًا لمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان. وطبقًا لهذا التحديد فقد قُدر عدد اللاجئين العرب جراء الحرب بنحو ٧٧٠,٠٠٠ - ٧٨٠,٠٠٠ لاجئ، وهو رقم يقل حتى عن تقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) البالغة ٩٠٠,٠٠٠ لاجئ. وثمة أرقام أخرى قدرت العدد بمليون لاجئ. وقد توزع هؤلاء على الدول العربية المجاورة وغزة والضفة الغربية. أما في المناطق التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية فلم يتبق فيها سوى ١٧٠,٠٠٠ نسمة يسكن منهم القرى نحو ١٢٠,٠٠٠ نسمة و ٣٢,٠٠٠ في المدن و ١٨٠٠٠ بدوي. وأصبح هؤلاء أقلية في الدولة اليهودية الوليدة[1]. ويتركز السكان العرب جغرافيًا في منطقة الجليل الذي كان مخصصًا للدولة العربية شمال البلاد وفي منطقة المثلث في الوسط وفي منطقة النقب جنوبًا.

ومن جهتها لم تكن الملكية اليهودية في فلسطين حتى صدور قرار التقسيم تتعدى ٥,٧٪ من مساحة البلاد على أعظم تقدير. أما قرار التقسيم فقد منح اليهود زيادة في الملكية بنحو ٤٨٪ من المساحة، وهي نسبة تزيد عن ستة أضعاف ما حصل عليه اليهود و الصهاينة ما بين سنتي ١٨٥٨ - ١٩٤٧, ثم ارتفعت الملكية، بفعل العدوان، بنسبة ٢١٪ لتصبح ٧٧,٤٪. بمعنى آخر أدى قرار التقسيم والحرب إلى مضاعفة حجم الملكية اليهودية من الأراضي الفلسطينية إلى ما يزيد عن عشرة مرات. وكل زيادة في ملكية اليهود تعني خسارة عند العرب. وهذه الخسارة تأكدت بامتناع «إسرائيل» عن إعادة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لأصحابها اللاجئين ثم بسلسلة من القوانين اشترعتها الحكومة الإسرائيلية

(١) أبو لغد (إبراهيم). - مقالة: أبو لغد (جانيت). - مرجع سابق - ص ,١٧٨ وكذلك: - المرجع أعلاه. - ص ١٢٨ و ٢٤٦. إذ يذكر هداوي في «حاشيته» أن نتائج الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ تمخض عن احتلال الإسرائيليين ٢٢٠ قرية وبلدة عربية خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة، وسكنها، حسب «إحصاءات القرى» سنة ١٩٤٥ (لنفس الباحث) ٤٠٠,٠٠٠ نفس. وإذا ما أضيف الـ ٤٩٧٠٠٠ عربي كانت ستشملهم الدولة اليهودية أصبح عدد العرب المتأثرين بالاحتلال الإسرائيلي نحو ٨٩٧٠٠٠ شخص بالمقارنة مع عدد سكان الدولة اليهودية الذين توقعت الأمم المتحدة عددهم بـ ٤٩٨,٠٠٠ نفس. ومن جهته قدر «رودي» عدد القرى المتبقية داخل الدولة اليهودية بـ ١٢١ قرية عربية فقط. - مرجع سابق. - ص ,١٥٣ نقلاً عن:

Peretz (Don.), Israel and Palestine Arabs. Washington, D. C.: Middle East Institute, 1958, P. 142.

المؤقتة صودرت بموجبها هذه الممتلكات و ٧٠٪ من ممتلكات الأقلية العربية في المناطق المسيطر عليها[١].

ففي أول مرسوم لها، طال الأراضي، واتُّخذ في مطلع شهر حزيران / يونيو سنة ١٩٤٨ أعلنت الحكومة المؤقتة: «كل ممتلكات استسلمت للقوات الإسرائيلية أو استولت عليها هذه القوات أو هجرها جميع سكانها أو قسم منها أنها منطقة متروكة. وتتبع وزارة المالية التي سمَّت في وقت لاحق من شهر تموز/ يوليو«حارس الأملاك المتروكة». وفي شهر تشرين أول / أكتوبر منحت الوزارة «الحارس» سلطة تأجير هذه الممتلكات. بيد أن أهم الصلاحيات التي مُنحت كانت تلك التي تعطي له سلطة إعلان أية ممتلكات بأنها خالية إذا كان مالكها:

- مواطنًا لإحدى هذه البلدان: اليمن، العراق، الأردن، السعودية، مصر، سوريا ولبنان.
- تواجَد في أي جزء من فلسطين خارج منطقة السيطرة الإسرائيلية.
- وحتى لو كان موجوداً بداخلها إلا أنه انتقل بنفسه، في أي وقت، منذ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ من مكان إقامته المعتاد[٢].

بطبيعة الحال الإشكالية، هنا، تكمن في مفهوم «الغائب»[٣] كما يراه القانون. ويعلق الكاتب اليهودي «دون بيريز» Don Peretz على هذا المفهوم بالقول:

(١) دمرت إسرائيل خلال الحرب الأهلية، وبموجب ما اشتهر بالخطة» (Dalt) التي قامت بتنفيذها العصابات الصهيونية المسلحة ما يقرب من ٤٧٢ قرية ومدينة عربية بعد ارتكاب المجازر ضد الشيوخ والنساء والأطفال. وأقرنت عملياتها تلك بحرب نفسية جرى بمقتضاها، في كثير من الأحايين، تجميع كافة الرجال في جامع القرية ونسفه عليهم، وتُرك البعض منهم يشاهد العملية، ثم يطلقونه باتجاه تجمعات فلسطينية أخرى ليتحدث عن المجازر في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه مكبرات الصوت [خاصة في الليل] من حول التجمعات الفلسطينية مزودة بتسجيلات أصوات البعض وعويل النساء. كما ينطلق صوت كأنه قادم من القبور يحث الناس على الهجرة: «يا جميع المؤمنين أنقذوا أرواحكم، اهربوا وانجوا بحياتكم. اليهود يستعملون الغاز السام والأسلحة الذرية، أشفقوا على نسائكم وأطفالكم واخرجوا من حمام الدم، فلو بقيتم لاستنزلتم الكارثة على أنفسكم». - صالح (عبد الجواد). - مرجع سابق - ص ١٥. وفيه إحصاء دقيق لجميع القرى المهدمة وسكانها بالتفصيل.

(٢) أبو لغد (إبراهيم). - مقالة: رودي (جون). - مرجع سابق - ص ١٥٢.

(٣) لعل أطرف ما في القانون أن السلطات الإسرائيلية اعتبرت، وفقه أن «الله غائب» عندما قامت بتحويل أملاك الوقف الإسلامي إلى سلطة القيِّم على أموال الغائبين، والذي قام بدوره ببيع معظم هذه الأملاك بما فيها المقابر الإسلامية وبعض المساجد إلى سلطة الإنشاء والتعمير الصهيونية. وقُدرت هذه الأملاك ما بين ٧٥٠,٠٠٠ - ١,١٠٠,٠٠٠ دونم. وردت في: - جريس (صبري). - العرب في إسرائيل- بيروت، لبنان - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ١٩٧٣ - ص ١٥٧.

«كان كل عربي في فلسطين غادر مدينته أو قريته بعد ١٩٤٧/٤/٢٩ عرضة لأن يصنَّف كغائب بموجب هذه التنظيمات. فكل العرب الذين كانت لهم أملاك في الجزء الجديد من مدينة عكا قد تم تصنيفهم كغائبين، بغض النظر عن أنهم قد لا يكونون سافروا في حياتهم إلى أبعد من المدينة القديمة التي لا تبعد سوى أمتار قليلة عنهم. كما أن أملاك الـ ٣٠,٠٠٠ عربي الذين هربوا من مكان لآخر ضمن إسرائيل، ولكنهم لم يغادروها مطلقًا، كانت هي الأخرى عرضة لاعتبارها أملاك غائبين. زد على ذلك أن أي شخص كان قد ذهب إلى بيروت أو إلى بيت لحم في زيارة تستغرق يومًا وحدًا خلال الأيام الأخيرة للانتداب كان، آليًا، يُصنَّف غائبا»[1].

إن أبرز استنتاج في هذا التعليق يُثْبت، في الواقع، حقيقة صارخة، وهي أن من صُنف غائبًا فقد صودرت ممتلكاته، وحضوره لا يبرر إعادة ممتلكاته إليه، والأهم من ذلك أنه كغائب موجود خارج مناطق السيطرة ممنوع من العودة. وبالتالي فالتشريعات لا تعدو أن تكون مجرد مخرج سياسي مغلف بطابع شرعي هادف. إذ إن قوانين أملاك الغائبين الصادرة سنة ١٩٥٠ عن البرلمان الإسرائيلي «الكنيست»: «أقرت علنًا مجمل التشريعات الاستثنائية السابقة وزادت عليها بأن خولت «الحارس» سلطة بيع «أملاك الغائبين» إلى سلطة التنمية بقيمة اسمية هي دون القيمة الفعلية لأسعار السوق أو على الأقل دون السعر الذي اشتُريت به من قبل أصحابها الأصليين. ثم قامت سلطة التنمية باستغلال جزء منها وجزء آخر قامت ببيعه للصندوق القومي اليهودي «الكيرن كاييمت».

وقدر «Peretz» أن ٤٠٪ من أملاك العرب في «إسرائيل» صودرت بهذه الطريقة. ولم يعد لـ«عرب إسرائيل» المقيمين في ١٢١ قرية أن يزرعوا بموجب شتى أشكال الحيازة والتصرف في الأراضي سوى ما مساحته ٥٣٣,٨٥١ دونمًا فقط حسب إحصاء سنتي ١٩٤٩/ ٥٠[2].

إذن بموجب منظومة مدروسة من القوانين الاستثنائية والتشريعية، فيما بعد، تَوَجَّب على العرب الأقلية واللاجئين أن يخسروا قرابة الألفي مليون جنيه إسترليني من الأموال

(١) هداوي (سامي). - الحصاد المر - مرجع سابق - ص ٢٧٢.
(٢) أبو لغد (إبراهيم). - مقالة: رودي (جون). - مرجع سابق - ص ١٥٣.

المنقولة وغير المنقولة، وقد شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة «لجنة التوفيق الفلسطينية» في كانون ثاني/ ديسمبر ١٩٤٨ وأوكلت إليها مهمة «تسهيل عودة اللاجئين وإعادة توطينهم واستعادة وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ودفع التعويض لهم». بيد أنها فشلت في تحقيق أي من مهامها. وفيما يلي قائمة بحجم الخسائر ونوعيتها[١]:

١- استولى الإسرائيليون على إحدى عشرة مدينة عربية هي: يافا وحيفا وصفد واللّد والرملة وطبريا وبيسان وسمخ والمجدل وبئر السبع وشفاعمرو، فضلاً عن الأحياء العربية في القرى الجديدة.

٢- قدر الخبراء الثروة العربية في فلسطين بحوالي ألفي مليون جنيه إسترليني [حسب أسعار الصرف في حينه] موزعة كما يأتي:

- ١٠٠ مليون جنيه حمضيات مع ما فيها من أبنية وآلات ومحركات.
- ١ مليون جنيه مزارع الموز.
- ٢٧٥ مليون جنيه مزارع الزيتون والأشجار الأخرى.
- ٣٠ مليون جنيه الأراضي الزراعية الجيدة.
- ٢٢٠ مليون جنيه الأراضي نصف الزراعية والمراعي.
- ١١٠٠ مليون جنيه العمارات والمباني والأملاك في المدن والقرى العربية بما فيها من مواشي ودواجن وطيور ومصانع وآلات.
- ٢٠٠ مليون جنيه الأموال المنقولة بما في ذلك المفروشات والنقود والحلي.
- ٦ مليون جنيه الودائع والأموال العربية المجمدة في البنوك.
- ١ مليون جنيه الأموال المجمدة عند شركات التأمين.
- المجموع = ١٩٣٣ مليون جنيه.

وفي ٤ آذار / مارس سنة ١٩٥٠ تنازلت الحكومة البريطانية لـ«إسرائيل» عن جميع حقوق وأملاك حكومة الانتداب ضمن الأراضي التي تحتلها القوات اليهودية. وفي أول

(١) سيدهم (إدوارد). - مشكلة اللاجئين - مرجع سابق - ص ١٥٤.

أيار/ مايو وافقت الحكومة البريطانية على فتح حساب باسم «حساب إسرائيل» من أصل حسابات أرصدة فلسطين تم بموجبه الإفراج عن ١٤ مليون جنيه إسترليني.

خامساً: اختفاء مجتمع:

إن استعمال لفظة «انهيار» للتعبير عن وضعية النظام الاجتماعي لا تعبر كفاية عن التحولات الدراماتيكية غير المتخيلة لنتائج التقسيم والحرب وآثارهما على المجتمع الفلسطيني. فالخسائر في الممتلكات والأرواح والفقر والبؤس والتشرد كلها ألفاظ عمومية لا تكشف البتة عن حجم التحول. فعلى الصعيد الإداري كان في فلسطين ١٦ قضاءً، وقعت تسعة منها تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة مقابل اثنين داخل المنطقة العربية أما الخمسة الباقية فقد وقعت في إطار ما عرف بالضفة الغربية قطاع غزة بموجب خطوط الهدنة سنة ١٩٤٩ وتم تقطيعها خلال الحرب وهي جنين، طولكرم، الخليل، القدس وغزة. وكانت تؤوي ٥٢٥,٧٠٠ عربي[1]. المسألة هنا تتصل، في ضوء مصادرة الأملاك، بالقرية العربية. ففي الأقضية التسعة أقدمت القوات الإسرائيلية على نسف وتدمير مئات القرى بشكل اختفت معه القرية العربية من الوجود. أي أن التركيبة الجغرافية والاجتماعية للقرية «كبنية علاقات ووجود» انتهت إلى غير رجعة. كما أن الإجراءات الإسرائيلية، اتجهت بحجة «الأمن»[2] والاستيطان إلى تجميع لما تبقى من سكان القرى لاسيما التي بترها خط الهدنة، وبعضها نُقلت مع سكانها إلى أماكن معزولة. وهذا يعني

(١) أبو لغد (إبراهيم). - مقالة: أبو لغد (جانيت). - مرجع سابق - ص ١٧٥.

(٢) قارن مع: - صالح (عبد الجواد). - مرجع سابق - ص/ ١٥ - ١٧. إذ يتحدث عن «مناطق الأمن» أو المناطق المغلقة التي يمنع بموجبها الدخول أو الخروج منها. ويستشهد «صالح» بالمحامي اليهودي يعقوب شمشون شابيرا، الذي أصبح فيما بعد المستشار القضائي لحكومة إسرائيل، أي مدعي عام الدولة، لما وصف هذه القوانين عند فرضها من قبل سلطات الانتداب سنة ١٩٤٥ بما يلي: «إن النظام الذي أقيم بعد نشر أنظمة الطوارئ في فلسطين لا مثيل له في أي بلد متحضر، حتى في ألمانيا النازية لم تكن هناك قوانين كهذه، وأعمال (مايدنك) النازية وما يشبهها». وللاطلاع على أحدث التعليقات على قوانين ١٩٤٠ والدراسات المتعلقة بالصهيونية وإسرائيل وممارساتهما إبان الحكم البريطاني وبعد قيام الدولة اليهودية تجاه فلسطين وسكانها العرب يُفضل مراجعة: - غارودي (روجيه). - الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية - دار عطية للنشر / بيسان للتوزيع والنشر - بيروت لبنان - (الطبعة الأولى / نيسان، أبريل و الطبعة الثانية / تموز، يوليو ١٩٩٦) - ترجمة، حافظ الجمالي و صيّاح الجهيِّم / ١٨٣ - ,٢٠٦ مع العلم أن الدراسة خصصت لنقض الادعاءات الإسرائيلية والصهيونية حول "المحرقة النازية لليهود" على المستويين القانوني والتاريخي.

تغير جذري في المفهوم التاريخي للقرية فيما يخص استعمالات الأرض. وكنمط حياة يختزن إرثًا حضاريًا يمكن القول أن المجتمع الريفي لم يتفكك فحسب بل أزيل وطُمس ومُحيت آثاره. وبالتأكيد لم يكن مجتمع المدينة أوفر حظًا طالما أنه مخزن للبروليتاريا من «المعدمين» زمن الحكم البريطاني.

وفي مستوى آخر يمكن ملاحظة أن الطبقية أو التراتبية باتت نادرة الملاحظة أو المعاينة، ذلك أن لجوء نحو مليون مواطن عربي ثلثاهم خارج فلسطين مجردين من ممتلكاتهم يعني اختفاء الطبقية[1]. أما البقية ممن لجئوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة فهم كذلك لم تعد بينهم أية فوارق، زد على ذلك أن المناطق التي أقاموا فيها أضحت «معدومة من أسباب العيش» بسبب الاختلال الديمغرافي الكبير الذي تعرضت له بمَقْدم اللاجئين. ومن الصعب تصور حجم المعاناة النفسية للاجئ. فالاغتراب أهم السمات التي ميزت الشخصية الفلسطينية زمن النكبة سواء تلك التي بقيت في «إسرائيل» أو التي هاجرت خارجها. أما أكثرها إيلاما وقسوة فهو الشعور الذي لا زال يلازم الفلسطيني والمتمثل في امتهان كرامته وإذلاله وتحميله المسؤولية عن ضياع وطنه وهويته السياسية. وأكثر الألفاظ التي تمس «الفلسطيني» تلك التي تَسمُه بـ«اللاجئ» أو «النازح» فيما بعد حرب ١٩٦٧ أو «الذي باع أرضه» لليهود ويسكن المخَيمات القذرة موطن الوباء والمرض والأذى.

سادسًا: شاهد عيان:

يصف أحد الباحثين العرب القهر والظلم الذي عايشه الفلسطينيون يوميًا خاصة على خطوط الهدنة في فلسطين فيقول:

«. . . ثم زرت القرى الأمامية على الحدود الإسرائيلية وذهبت حتى حدود اللّد والرملة والظروف والتقيت باللاجئين الذين يسكنون هذه القرى الأمامية حيث تمتد أمام أعينهم أراضيهم التي أصبحت ملكًا لليهود حسب تخطيط الحدود. فرأيت كيف تدهورت حالتهم في الوقت الذي انتعشت فيه أحوال اليهود نتيجة هذه الحدود. . . فرأيت مثلاً طريقًا طوله كيلو متر يملك اليهود وسط هذا الطريق ٣٠٠ متر وعلى أي سيارة أو عربي يسير في هذا الطريق أن يعدو مسرعًا متى اقترب من الجزء الذي يملكه اليهود. . . وفي

(١) سيدهم (إدوارد). - مشكلة اللاجئين - ص ١٩٣.

بعض المناطق نجد الطريق مقسومًا بحبل على جزئه الأيمن يمشي العرب وعلى جزئه الأيسر يمشي اليهودي»،

ويضيف متحدثًا عن المخاطر:

«. . . تجلى هذا أثناء بحث حال اللاجئين في القرى الأمامية عند الحدود حيث لا يدري الواحد منا أهو في أرض عربية أم في أرض إسرائيلية. . . ورأيت حقول العرب تبعد عن حقول اليهود عدة سنتيمترات. . . وأنا في منطقة المثلث الذهبي بطولكرم قرب نابلس تبدو المستعمرات الإسرائيلية على مرأى العين. ولم يفصلنا عن حدود إسرائيل غير نسمة هواء. ووجه الخطر في هذا كله أن إسرائيل تقتل أي فرد يجتاز الحدود ولو بخطوات قليلة».

«. . . وفي حي المصرارة بالقدس حيث ترى البيت اليهودي أمامك لا يفصلك عنه غير سلك شائك غير دقيق لا يزيد عن سنتيمترات قليلة ولا يعرف الواحد منا بيت العربي من بيت اليهودي. ونفس الخطر لحقني وأنا أصعد قمة جبل سكوبس (القدس) حيث توجد الجامعة العبرية ومستشفى هداسة، ووصلت إلى قمة الجبل ورأيت الحدود، فإذا بها سور منخفض من الأحجار لا يزيد ارتفاعه عن نصف متر. ومن اليسير جدًا أن يجتازه من لا يدري أن وراء هذه الحدود يكمن الموت. وقد ذهبت إلى جبل سكوبس لأرى أحوال اللاجئين هناك فرأيت بيوتهم مهدمة. لقد هدمها اليهود من فوق الجامعة العبرية لسبب ولغير سبب»[1].

وحول بتر القرى والمدن يتتقي باحث فلسطيني عاصر الأحداث من مشاهداته فيروي:

«. . . هناك مثل محزن واحد يتمثل فيما حلَّ ببلدة قلقيلية العربية في القطاع الأوسط. فقد كانت هذه البلدة إحدى أعظم بلدان فلسطين ازدهارًا، فكانت لها بيارات برتقال شاسعة، كما كانت بمثابة إحدى أسواق الخضار الرئيسية في البلاد، ولكن خط الهدنة فصل عنها جميع بياراتها لمصلحة إسرائيل، وتركها عبارة عن شبه جزيرة بارزة عنه، ولا أرض لها سوى المناطق الصخرية الواقعة إلى الشرق، كما جعل من سكانها قومًا عاجزين، يشاهدون الإسرائيليين وهم يقطفون ثمار الأشجار التي كانوا هم وآباؤهم قد

(١) نفس المرجع. - ص/ ١ - ٣.

غرسوها واعتنوا بها جيلاً بعد جيل، ثم يقوم هؤلاء بتصديرها إلى الأسواق العالمية بينما هم أنفسهم يعيشون عيش البؤس والحرمان».

«ولما كانت الأوضاع على ما هي عليه على امتداد خط الهدنة، فلا عجب أن يحاول القرويون العرب عبوره من وقت لآخر «لمعرفة» ما يملكونه شرعًا فيفقدون حياتهم أثناء مثل هذه المحاولات. ومن الطبيعي أن تخلق مثل هذه الظروف رغبة في الانتقام عند أولئك الذين يفقدون أحباءهم بعد أن فقدوا أراضيهم ووسائل معيشتهم»[1].

إنه الاغتصاب.

●●●

(١) هداوي (سامي). - الحصاد المر - مرجع سابق - ص / ١٨٨، ١٨٩.

كلمة ختامية

هذه هي الكيفية التي وقعت فيها سرقة وطن وأمة أمام مرأى البشرية. وهي حالة فريدة وغريبة في التاريخ الإنساني يمكن أن نتصورها أو نتخيلها، فيما لو اعتبرنا «اليهودية» قومية، كحالة بناء دولة عربية في قلب أوربا أو أميركا أو روسيا لنزعم، فيما بعد، أن هذه بلاد عربية. لو وضعنا المسألة في سياق أشمل لربما حق لنا التساؤل: كيف وقعت حادثة الاغتصاب في العالم الإسلامي؛ بل في قلب العالم العربي؟ ولماذا لم تنفذ في مكان آخر؟

لا شك أن الإجابات أكثر من أن تحصى أو تعد. فالماركسيون قالوا بالتخلف والموقع الاستراتيجي، والقوميون ردوها إلى التشرذم والفرقة، والسياسيون العرب احتجوا بالاستعمار، وآخرون حملوها لبريطانيا المخادعة، ... وهلم جراً. والمؤكد أن لكل تفسير منها قدر كبير من الصحة غير أن لهذا البحث رؤيته الخاصة. فاللحظة التي وقع فيها تسليع الأرض كانت هي ذاتها لحظة الاختراق التاريخي للوطن العربي وبالتحديد للمناطق الشرقية من الأناضول وبلاد الشام حيث طبق قانون الأراضي العثماني المؤقت لسنة ١٨٥٨ ولم يطبق في غيرها من المناطق بنفس الشدة والحزم لأن العثمانيين لم يكونوا حاضرين في الجزيرة العربية، وفي مصر كان ثمة نوع من الاستقلال في القوانين، وفي اليمن ما كان بمقدورهم فرض هيمنتهم بالقوة على منطقة قبلية وجبلية عصية على الخضوع.

ومثل أقرانه في البلدان العربية، لم يكن الفلاح العربي يدري أن الأرض يمكن أن تتحول إلى سلعة تباع وتشترى وتنتقل من يد إلى يد أو تنتزع منه أو تحاك ضده كل المؤامرات والأساليب لتجريده منها وإخلائه بقوة السلاح من الأرض وهو الذي لم يعرف لها وظيفة قط إلا المعاش الإنساني الذي لم ينازعه أحد فيه بقدر ما كان يعاقب على عدم زراعتها. هذا الفلاح الذي بات بلا معاش ولا مأوى ولا طموح أو مصير لم يفرط في الأرض ولم يبع منها شيئا يستحق الذكر مثلما بدت الفرصة سانحة لبعض كبار الملاك الفلسطينيين، بقصد أو بدون قصد، والملاك العرب ممن لا يعرف التاريخ لهم أصلاً ولا فصلاً أو ممن يعرف عنهم الكثير من الذين تقلدوا المناصب العليا في بلادهم المستقلة وساهموا في اقتصادها وبنوا لهم صروحا مالية فيها.

إذن عملية التسليع هي التي مكنت مبدئيًا من الاختراق، وما تبقى محض آليات وظروف مواتية كالمديونية والفساد والمركزية والاضطهاد والقمع. ولا شك أن الحركة الصهيونية كان بمقدورها أن تقيم الدولة اليهودية في أية بقعة من بلاد الشام، فالسماسرة والمرابون والوسطاء وأمثالهم كثيرون، ومن باع أرضًا في فلسطين كان مهيئًا ليبيع مثلها في أي مكان آخر، سواء كانت أرضه أو أرض غيره، لاسيما وأن العطاء كان جزيلاً للغاية! وهاهي عائلة اليوسف السورية أحد الأدلة الدامغة التي كادت أن توقع عقدًا أبرمته مع شركات يهودية على بيع أراضٍ تملكها وتقع في ٢٠ قرية على المنطقة الحدودية المشتركة بين فلسطين وسوريا لولا أن موانع حدثت وحالت دون إتمام الصفقة[١].

والآن، هل بقي أحد لا يعرف كيف اغتصبت فلسطين؟ وهل ثمة جهل أو فقر أو مديونية؟ وهل نحن محصنون ضد انتقال الأراضي لليهود؟

لنحاول استعادة إحدى آليات الاغتصاب. فقد شرعت المؤسسات الصهيونية في شراء ما ترغب من الأراضي الرملية أو المتروكة أو الموات، غير المستغلة، باستعمال تعبير «إنقاذ الأرض». ولم تكن مثل هذه المشتريات لتحدث الضجيج خاصة وأن «إحياء الأرض الموات» قد تبدو في ثقافة العامة من الناس سنّة حميدة بقطع النظر عن أية ملابسات وطالما أنها لم تمس، في البداية، مصالح السكان بشكل مباشر. كما أن وكالات الاستيطان غالبًا ما توجهت لذوي الجاه والنفوذ لشراء الأراضي دون أن يشعر أحد بها لكثرة الوسطاء والسماسرة والمرابين الذين كانوا يتناقلون الأرض ويلقون بها في أيدي اليهود، وبعد أن تنفضح عمليات السيطرة على الأرض وتسود حالة احتجاج بين الناس ينشط هؤلاء الأخيرون في الترويج ضد المالك الأول لبث الفتنة بين فئات وشرائح المجتمع. وهذا ما حصل بالنسبة لبعض قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ممن تتهمهم المؤسسات الصهيونية ببيع أراضٍ لهم لليهود في حين يدّعون الوطنية على الرغم أن الصهيونية عجزت حتى اللحظة عن كشف عقد بيع واحد ولو عن طريق وسيط من وسطائهم.

إن قراءة الواقع الراهن للمجتمعات العربية ينبئ بأسوأ العواقب؛ فالبلدان العربية تعاني جميعها من أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية خانقة؛ بل يمكن القول بأريحية

(١) نص عقد البيع موجود بالكامل لدى: - بو يصير (صالح مسعود). - جهاد شعب فلسطين ... - مرجع سابق - ص ٤٨٣، ٤٩٠.

تامة أن تجربة الدولة الوطنية (القطرية) فشلت فشلاً ذريعًا على مستوى النماء (التنمية) والتقدم (التحديث)، وأبرز المؤشرات على ذلك الخضوع التام للهيمنة الأجنبية. هذا الوضع شبيه بالحالة العربية في مطلع القرن العشرين حيث التيه والضلال والفساد المستشري والبحث عن المصالح الشخصية والامتيازات بعيدًا عن أي اعتبار للمصالح العليا للأمة أو الوطن أو الدولة زيادة على أن الوضعية السياسية والقانونية في البلدان العربية لم تتغير كثيرًا عما كانت عليه إبان الحكم العثماني اللهم إلا إذا ما تعلق الأمر في استقلال الولايات العثمانية. وفي مثل هذه الوضعية فإن خسارة الأرض وضياعها مسألة من الصعب أن تثير أي انتباه خاصة وأن عملية التسوية بين «إسرائيل» والدول العربية تميل لصالح الأخيرة. والمشكلة تكمن في احتمال تعديل قوانين الأراضي برفع الحظر عن بيعها لليهود تمشيا مع سياسة التطبيع(*) بالرغم أن «إسرائيل» لم ترفع مثل هذا الحظر على انتقال الأراضي للفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون بين ظهرانيها أو حتى السماح بتأجيرها لهم علمًا أن هذه الأراضي ملك للاجئين الفلسطينيين منذ وقوع النكبة، وهي ذاتها التي سجلت ظلمًا وتعسفًا باسم «حارس أملاك الغائبين» ويجري تمليكها لليهود أو تأجيرها لهم فيما يحظر إيداعها بيد الفلسطيني العربي تحت أية ظروف.

لذا ليكن معلومًا أن منح اليهود موضع مسمار في أية أرض عربية يعني منحهم الحق في التوسع وإقامة مستوطنة، ليس هذا فحسب؛ بل إخراج البقعة المبيعة من كونها أرضًا عربية أو أية أرض أخرى لأنها إذا انتقلت من يد إلى أخرى فبالقطع، وحسب دستور الوكالة اليهودية، فلن تكون يدًا غير يهودية. والأخطر من هذا أن اليهود يتباكون على أنفسهم في خطابهم السياسي الراهن كونهم الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، وكأنهم بصدد إقامة، أو التخطيط، لإقامة دولة يهودية ثانية.

(*) من اللافت للانتباه أن بعض أشكال الخطاب السياسي و الإعلامي العربي وحتى الثقافي يعتقد بأن "التطبيع" مفهوم ينسحب على الطرفين العربي والإسرائيلي في حين نحسب أن المسألة لا تتعلق إلا بالطرف العربي المطالب بمحاصرة حالة العداء العربي لليهود. فالإسرائيلي يسعى جاهدًا لاختراق استراتيجي يمس عمق المجتمع العربي ومعتقداته بينما لا يسمح قط باختراق حصونه لأن كشفه من الداخل سيعني فضح ثقافته العنصرية ونواياه وأحقاده ونظرية الاستعلاء على الآخرين لدى العامة من الناس. والمثير حقًا أن أحدًا من العرب لم يطالب إسرائيل حتى اللحظة، مثلاً، بإلغاء أيديولوجيتها التوسعية أو القوانين العنصرية فيما يتعلق بانتقال الأراضي لغير اليهود بأية وسيلة من الوسائل.

الوثائق والمصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: الوثائق والكتب الوثائقية

١- إيشرلي (محمد)، التميمي (محمد داوود)، تحقيق وتقديم. أوقاف أملاك المسلمين في فلسطين: في ألوية غزة، القدس الشريف، صفد، نابلس، عجلون حسب الدفتر رقم ٥٢٢ من دفاتر التحرير العثمانية المدونة في القرن العاشر الهجري منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، تركيا، السنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، نسخة مترجمة إلى اللغة العربية.

٢- تقرير اللجنة الملكية المعروض على البرلمان البريطاني، بأمر جلالته، في شهر تموز / يوليو سنة ١٩٣٧. الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩، القدس، فلسطين، مكتبة الطباعة والقرطاسية بالقدس.

٣- جانا (محمد توفيق). الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين - دمشق، سوريا، بلا دار نشر، السنة، ١٩٧٣.

٤- الحوت (بيان نويهض)، إعداد. وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩١٨ - ١٩٣٩) من أوراق أكرم زعيتر، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٤. وثيقة «مذكرة اللجنة التنفيذية العربية بشأن الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠»، وهي باللغة الإنجليزية بعنوان:

Memorandum on the Palestine White Paper of October, 1930 by The Arab Executive Committee prepared by Aoum Abdul-Hadi (Original in Arabic), Jerusalem. December, 1930 .

٥- صك الانتداب على فلسطين الصادر عن عصبة الأمم المتحدة في ٦/ ٧/ ١٩٢٢ والموضوع قيد التنفيذ في ٢٩/ ١١ / ١٩٢٣.

٦- نوفل (نعمة الله نوفل). الدستور / المجلد الثاني، بيروت، لبنان، المطبعة الأدبية، السنة، ١٣٠١ هـ.

٧- المر (دعيبس)، المحامي. أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، القدس، فلسطين، مطبعة بيت المقدس، السنة، ١٩٢٣.

٨- مرسوم دستور فلسطين الصادر عن البلاط الملكي البريطاني في قصر بكنجهام في ١٠/٨/١٩٢٢.

٩- وثائق فلسطين. ماتتان وثمانون وثيقة مختارة (١٨٣٩ - ١٩٨٧) م. ت. ف، دائرة الثقافة، تونس، السنة، ١٩٨٧.

ثانياً: المصادر والمراجع:

١٠- أبو لغد (إبراهيم)، تحرير وإعداد. تهويد فلسطين، رابطة الاجتماعيين (الكويت) ومنظمة التحرير الفلسطينية (مركز الأبحاث)، سلسلة كتب فلسطينية / ٣٧ - بيروت، لبنان، ترجمة أسعد رزوق - شباط، فبراير ١٩٧٢. الأبحاث التالية:

- أبو لغد (جانيت). التحول الديمغرافي لفلسطين.
- رودي (جون). حركيات استلاب الأرض.
- وينز (دافيد). فشل المقاومة الوطنية.

١١- أبو عرفة (عبد الرحمن). الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية، عمان، الأردن، دار الجليل والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

١٢- أفنيري (أريه. ل). دعوى نزع الملكية: الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨ - ١٩٤٨، عمان، الأردن، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ ترجمة، بشير البرغوثي.

١٣- أوين (روجر). تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر (١٨٠٠ - ١٩١٨)، الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق، المجلد الأول.

١٤- بدران (نبيل أيوب). التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، الجزء الأول: عهد الانتداب، بيروت، لبنان، م. ت. ف، مركز الأبحاث، آب / أغسطس، ١٩٦٩.

١٥- ويصير (صالح مسعود). جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، الجيزة، مصر، دار بو يصير للنشر والأبحاث، السنة، ١٩٨٧.

١٦- توما (توفيق). الريف، أرض ومجتمع، بيروت، لبنان، الشركة الشرقية للمطبوعات، التاريخ المرجح ١٩٨٥، ١٩٨٦.

١٧- الجادر (عادل حامد). أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، بغداد، العراق، سلسلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة أسعد، السنة، ١٩٧٦.

١٨- الجنيدي (إبراهيم رضوان). سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين (١٩٢٢ - ١٩٣٩)، عمان، الأردن، منشورات دار الكرمل، صامد، كتاب صامد ٤، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

١٩- الجنيدي (سليم). الحركة العمالية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٨٥)، عمان، الأردن، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٢٠- جريس (صبري). العرب في إسرائيل، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة، ١٩٧٣.

٢١- الحوت (بيان نويهض). فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة/ التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (١٩١٧)، بيروت، لبنان، دار الاستقلال للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

٢٢- الحوت (بيان نويهض). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨)، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.

٢٣- ماد (مجدي). النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، بيروت، لبنان، دار الوحدة، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

٢٤- حمادة (سعيد)، تحرير. النظام الاقتصادي في فلسطين، بيروت، لبنان، جامعة بيروت الأمريكية، كلية العلوم والآداب، السنة، ١٩٣٩.

٢٥- حوراني (فيصل). جذور الرفض الفلسطيني (١٩١٨ - ١٩٤٨)، نيقوسيا، قبرص، شرق برس، الطبعة الأولى، أيلول سبتمبر ١٩٩٠.

٢٦- رافق (عبد الكريم). فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن الثالث الهجري / التاسع عشر الميلادي إلى العام ١٣٣٦ هـ / ١٩١٨ م، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد ٢ / ٦، الدراسات الخاصة / التاريخية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

٢٧- زعيتر (أكرم). الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٣٥ - ١٩٣٩)، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، أيلول، سبتمبر ١٩٩٢.

٢٨- سعيد (إدوارد). الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، بيروت، لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، نقله إلى العربية، كمال أبو ديب.

٢٩- سليم (محمد عبد الرؤوف). نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل (١٩٢٢ - ١٩٤٨)، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

٣٠- سيدهم (إدوارد). مشكلة اللاجئين العرب، نشأتها وآثارها في الأوضاع الاجتماعية في الشرق الأوسط وفي العلاقات الدولية ووسائل علاجها، القاهرة، مصر، مطبعة الوحدة بالفجالة، تموز، يوليو ١٩٦١.

٣١- الشريف (ريجينا). الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، الكويت، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد ٩٩، السنة / كانون أول، ديسمبر ١٩٨٥.

٣٢- شولش (الكزاندر). تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦ - ١٨٨٢)، عمان، الأردن، منشورات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي ٣، الطبعة الثانية (منقحة)، السنة، ١٩٩٣، ترجمة كامل خليل العسلي.

٣٣- صالح (عبد الجواد)، مصطفى (وليد). التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام (١٨٨٢ - ١٩٨٢)، لندن، المملكة المتحدة، مركز القدس للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٣٤- صايغ (روز ماري). الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، بيروت، لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، تقديم إبراهيم أبو لغد / ترجمة، خالد عايد.

٣٥- صايغ (فايز). الاستعمار الصهيوني في فلسطين، بيروت، لبنان، م. ت. ف، مركز الأبحاث، السنة، ١٩٦٥.

٣٦- صايغ (يوسف). الاقتصاد الإسرائيلي، بيروت، لبنان، م. ت. ف، مركز الأبحاث، الطبعة الثانية، ١٩٦٦.

٣٧- العارف (عارف). تاريخ بئر السبع وقبائلها، القدس، فلسطين، السنة، ١٩٣٤.

٣٨- العارف (عارف). النكبة، صيدا و بيروت، لبنان، المجلد الثاني، السنة ١٩٥٧.

٣٩- العامري (عنان). التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (١٩٠٠ - ١٩٧٠)، بحث إحصائي، سلسلة حقائق وأرقام / ٤٧، بيروت، لبنان، م. ت. ف، مركز الأبحاث، آذار، مارس ١٩٧٤.

٤٠- العامري (محمد أديب). القدس العربية، عمان، الأردن، السنة، ١٩٧١.

٤١- عبوشي (واصف). فلسطين قبل الضياع، قراءة جديدة في المصادر البريطانية، لندن، المملكة المتحدة، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ترجمة علي الجرباوي.

٤٢- عوض (عبد العزيز محمد). الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤ - ١٩١٤)، القاهرة، مصر، السنة، ١٩٦٩.

٤٣- عوض (عبد العزيز محمد). مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث (١٨٣١ - ١٩١٤)، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٤٤- غارودي (روجيه). الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، بيروت، لبنان، عطية للنشر والترجمة والتأليف، الطبعة الثانية / تموز، يوليو ١٩٩٦.

٤٥- غنيم (عادل حسن). القوى الاجتماعية في فلسطين فيما بين الحربين العالميتين، القاهرة، مصر، مطبعة جامعة عين شمس، السنة، ١٩٨٠.

٤٦- غوجانسكي (تمار). تطور الرأسمالية في فلسطين، م. ت. ف، دائرة الثقافة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ترجمة حنا إبراهيم.

٤٧- فرومكين (دافيد). سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط (١٩١٤ - ١٩٢٢)،

لندن، المملكة المتحدة / ليماسول، قبرص، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ترجمة أسعد كامل إلياس.

٤٨- الكيالي (عبد الوهاب). تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثامنة، ١٩٨١.

٤٩- ماركس (كارل). حول المسألة اليهودية، دمشق، سوريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، السنة، ١٩٨٩، ترجمة ومراجعة حمزة البرقاوي.

٥٠- صالحة (نور الدين). طرد الفلسطينيين: مفهوم «الترانسفير» في الفكر والتخطيط الصهيونيين (١٨٨٢ - ١٩٤٨)، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير ١٩٩٢.

٥١- نخلة (محمد عرابي محمد). تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٠ - ١٩٤٨)، الكويت، منشورات ذات السلاسل، السنة، ١٩٨٣.

٥٢- نشابة (هشام)، تحرير. دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريمًا للدكتور قسطنطين زريق، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨. الأبحاث التالية:

- رافق (عبد الكريم). الفئات الاجتماعية ومصادر الثروة والسلطة في غزة في أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر.

- الخالدي (وليد). كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفى سنة ١٩١٣.

٥٣- نصر (سليم)، دوبار (كلود). الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، بيروت، لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، تعريب جورج أبي صالح.

٥٤- نويهض (عجاج). بروتوكولات حكماء صهيون، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠.

٥٥- هداوي (سامي). الحصاد المر: فلسطين بين عامي ١٩١٤ و١٩٧٩، عمان،

الأردن، من منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل / فلسطين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ترجمة فخري حسين يغمور.

٥٦- يس (السيد)، هلال (علي الدين)، إشراف. الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الأول، القاهرة، مصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة والنشر، السنة ١٩٩٥.

ثالثاً: الدوريات والصحف:

٥٧- أبو ارجيلة (خليل). الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل: شؤون فلسطينية، بيروت، لبنان، م. ت. ف (مركز الأبحاث)، عدد ١١، ١٩٧٣.

٥٨- بدران (نبيل). الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى: شؤون فلسطينية، مرجع سابق، عدد ٧ آذار مارس ١٩٧٢.

٥٩- جريس (صبري). تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٢٣): شؤون فلسطينية، مرجع سابق، عدد ٩٥، تشرين أول، أكتوبر ١٩٧٩.

٦٠- الحوت (بيان نويهض). «هؤلاء الآباء ما باعوا أراضيهم لليهود: إسرائيل لم تمتلك حين قيامها سوى خمسة بالمائة من أراضي فلسطين، صحيفة الدستور الأردنية، حلقتين، الحلقة الأولى ٩ آب أغسطس ١٩٩٧.

٦١- سليمان (محمد). قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود من أرض فلسطين: صامد الاقتصادي، م. ت. ف، الدائرة الاقتصادية، عدد ٣٣ - تشرين أول أكتوبر ١٩٨١.

٦٢- سليمان (محمد). ملكية الأرض الفلسطينية في العهد التركي: صامد الاقتصادي، مرجع سابق، عدد ٣١ آب أغسطس ١٩٨١.

٦٣- كنفاني (غسان). ثورة ٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل: شؤون فلسطينية، مرجع سابق، عدد ٦، كانون الثاني، يناير ١٩٧٢.

٦٤- موسى (صابر). نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني: شؤون فلسطينية، مرجع سابق، عدد ٩٥.

٦٥- موسى (صابر). نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧): شؤون فلسطينية، عدد ١٠١- ١٩٨٠.

٦٦- (نداب). العلاقات الزراعية في بنيان الاقتصاد الفلسطيني: صامد الاقتصادي، مرجع سابق، عدد ١٧، حزيران، يونيو ١٩٨٠. ويعتقد أن المقالة تعود لـ «لشنسكي نداف» أحد قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وقد نشرت سنة ١٩٢٩ في مجلة «كومنستشسكي انترناسيونال» موسكو، عدد ٣٦، ٣٧. وتقول الباحثة الإسرائيلية «تمار غوجانسكي» إن المقالة نشرت في أوائل الثلاثينات بعنوان: «القضية الزراعية والثورة العربية القومية في فلسطين».

٦٧- بلا اسم، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية: صامد الاقتصادي، مرجع سابق، عدد ٢٨، أيار مايو ١٩٨١.

باللغة الإنجليزية:

68- Grannot (A.), The land System in Palestine. London, Erre and Spottes-woode, 1952.

69- Hadawi (Sami.), Bitter Harvest: Palestine between 1914-1948. New York, 1967.

70- Hadawi (Sami.), Palestinian Rights and Losses in 1948: A comprehensive Study. Saqi Books, 1988, written by Dr. Atef Kubusi.

71- Peretz (Don.), Israel and Palestine Arabs. Washington, D. C: Middle East Institute, 1958.

72- Porath (y.), The Palestinian Arab National Movement: From Riot to Rebellion. London, V2, 1929 - 1939, 1977.

73- Sykes (Christopher.), Cross Road to İsrael: Palestinian from Balfour to Bevin. London, 1967

●●●